الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

كفاءة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

خلال الفترة 1990-2016

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص : نقود مالية وبنوك

إعداد الطالبة: كواحلة يمينة

إشراف الدكتور عـلاش أحمد

السنة الجامعية : 2018/2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعـــة البـليـدة2

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

كفاءة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري
خلال الفترة 1990-2016

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود مالية وبنوك

إعداد الطالبة:

كواحلة يمينة

أمام اللجنة المكونة من:

أ.د خضراوي ساسية	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة2	رئيساً
أ.دعلاش أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقرّرا
د براق عيسى	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
د. العقريب كمال	أستاذ محاضر "أ"	م.ج تيبازة	عضوا مناقشا
د. حمداني محي الدين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	عضوا مناقشا
د. غزازي عماد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الذين قال الله فيهما " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" .

إلى روح أبي الطاهرة

إلى أمي الغالية شكرا وتقديرا

إلى زوجي وأبنائي أيوب، آية ،أريج،أجود

إلى كل إخوتي وأخواتي

شكر وتقدير.

" ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه"

سورة الأحقاف ، الآية 15.

الشكر والحمد لله أول العمل وآخره.

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف أ .د علاش أحمدعلى التوجيهات والملاحظات التي قدمها لي خلال فترة انجاز البحث ،كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم بقبول مناقشة وإثراء هذه الأطروحة .

المستخلص.

يحظي موضوع التمويل الخارجي بأهمية بالغة في العلاقات الاقتصادية الدولية نظرا للدور الذي يلعبه في معالجة النقص في رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار وتمويل عمليات التنمية الاقتصادية، فالاقتصاد العالمي يتشكل من دول حققت فوائض مالية وتبحث عن فرص لتوظيفها ودول تعاني من عجز في مواردها المحلية وتبحث عن موارد خارجية لتغطية هذا العجز وعلى قدر الحاجة إلى مصادر خارجية للتمويل تتحدد العلاقة بين الاقتصاد الدائن والاقتصاد المدين.

ومن الخصائص الجوهرية للدول النامية هي نقص معدلات الادخار المحلي من جهة وافتقارها إلى التطور التكنولوجي والإطارات الكفؤة للتسيير من جهة أخرى الشيء الذي أضر بعملية التنمية الاقتصادية ودفعها إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي، والجزائر من الدول النامية التي اعتمدت على التمويل الخارجي لتمويل نفقاتها الضخمة التي فاقت حجم الإيرادات الحكومية المتاحة،فمن المعروف أن الجزائر دولة تعتمد على قطاع النفط بامتياز و أي تغير معاكس في الأسعار ينقل أثره السلبي على إيرادات الاقتصاد ومن ثم تزيد حاجته إلى التمويل الخارجي، فقد كان لأزمة النفط لعام 1986 على اثر تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية بالغ الأثر على الاقتصاد وحاجته لمصادر خارجية لسد فجوة الموارد المحلية.

ونظرا لأن الأدبيات الاقتصادية تشيد بالدور الذي يؤديه التمويل الخارجي في سد الفجوة بين الادخار والاستثمار ومعالجة العجز على مستوى ميزان المدفوعات والمساهمة في معالجة الاختلال الهيكلي الذي تعاني منه الاقتصاديات المضيفة، ارتأينا متابعة مدى استفادة الجزائر من التمويل الخارجي الذي اعتمدت عليه بصفة كبيرة خلال عقد التسعينات ومدى تمكنها من تحقيق المزايا السابقة الذكر لذلك جاء هذا البحث يستعرض تجربة الجزائر في تمويل التنمية الاقتصادية بالاعتماد على مصادر خارجية للتمويل خلال الفترة 1990-2016.

الكلمات المفتاحية: التمويل الخارجي، القروض الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشرات التنمية الاقتصادية، مؤشرات التنمية الاجتماعية، المؤشرات الاقتصادية الكلية.

فهرس المحتويات

الإهداء الشكر والتقدير الملخص فهرس المحتويات قائمة الجداول قائمة الأشكال	
المقدمة	10-1
الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل الخارجي.....	68-12
تمهيد.....	12
المبحث الأول: الأسس النظرية للحاجة إلى التمويل الخارجي.....	13
المطلب الأول: الاتجاهات الفكرية لظاهرة التمويل الخارجي	13
المطلب الثاني: مفهوم التمويل الخارجي.....	18
المطلب الثالث: تحليل نموذج الفجوتين في تقدير الحاجة إلى التمويل الخارجي.....	29
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للعلاقة بين التمويل الخارجي والنمو الاقتصادي.....	35
المطلب الأول: نظرية المراحل	35
المطلب الثاني: نظرية عبء الديون المفرطة.....	43
المطلب الثالث: نظريات النمو وواقع الاقتصاد الجزائري	49
المبحث الثالث: قدرة الدولة على خدمة تمويلها الخارجي.....	54
المطلب الأول: الأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي.....	54
المطلب الثاني: مفهوم قدرة الدولة على خدمة تمويلها.....	57
المطلب الثالث: عوامل جدوى استخدام التمويل الخارجي.....	65
خلاصة الفصل الأول.....	68
الفصل الثاني : أشكال التمويل الخارجي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية....	129-70
تمهيد.....	70
المبحث الأول: أشكال التمويل الخارجي	71
المطلب الأول: القروض الخارجية	71
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.....	75
المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي غير المباشر.....	87

المطلب الرابع: المنح والمساعدات.....	90
المبحث الثاني: تطور مصادر التمويل الخارجي للبلدان النامية	96
المطلب الأول : نبذة عن تطور مصادر التمويل الخارجي قبل عقد التسعينيات.....	96
المطلب الثاني: الاتجاهات المعاصرة لمصادر التمويل الخارجي.....	100
المبحث الثالث: علاقة التمويل الخارجي بسياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية	109
المطلب الأول: العلاقة بين أزمة المديونية الدولية وسياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية	109
المطلب الثاني: دور المؤسسات المالية في سياسات الإصلاح الاقتصادي.....	113
المطلب الثالث: انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الدول النامية	117
المبحث الرابع: آثار التمويل الخارجي على اقتصاديات البلدان النامية	120
المطلب الأول: اثر التمويل الخارجي على ميزان المدفوعات.....	120
المطلب الثاني: اثر التمويل الخارجي على الادخار المحلي.....	122
المطلب الثالث: التمويل الخارجي والاستقلال الاقتصادي	124
المطلب الرابع: التمويل الخارجي والتطور التكنولوجي.....	126
خلاصة الفصل الثاني:.....	129
الفصل الثالث: دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري من حيث احتياجات التمويل خلال الفترة 1990- 2016	190-131
تمهيد.....	131
المبحث الأول: تطور احتياجات التمويل خلال الفترة 1990-1993.....	132
المطلب الأول: أسباب زيادة الحاجة إلى التمويل الخارجي والإصلاح الاقتصادي	132
المطلب الثاني: التدابير المتخذة من طرف الحكومة	143
المطلب الثالث: التدابير المتخذة فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر.....	147
المطلب الرابع: تطورات مؤشرات التمويل الخارجي	151
المبحث الثاني: تطور احتياجات التمويل الخارجي خلال الفترة 1994- 1999.....	152
المطلب الأول: أسباب زيادة الحاجة إلى التمويل الخارجي	153
المطلب الثاني: الاتفاقيات المبرمة مع الهيئات الدولية	155
المطلب الثالث: آثار الإصلاحات على التمويل الخارجي	163
المبحث الثالث: تطور احتياجات التمويل خلال الفترة 2000-2009.....	167

المطلب الأول: تشخيص الوضعية الاقتصادية	167
المطلب الثاني: اثر الوفرة المالية على مصادر التمويل الخارجي	174
المطلب الثالث: تطور مؤشرات التمويل الخارجي	180
المبحث الرابع: تطور احتياجات التمويل الخارجي خلال الفترة 2010-2016.....	182
المطلب الأول: تطور الوضع الاقتصادي.....	182
المطلب الثاني: تطور الوضعية المالية الخارجية.....	185
المطلب الثالث: تطور مصادر التمويل الخارجي	187
خلاصة الفصل الثالث.....	190
الفصل الرابع: تقييم طرق التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري.....	253-192
تمهيد.....	192
المبحث الأول: تقييم طرق التمويل الخارجي الجزائري خلال الفترة 1990-1999.....	193
المطلب الأول: من حيث المصادر والشروط.....	193
المطلب الثاني: من حيث حجم التدفق والاستخدامات.....	203
المبحث الثاني: تقييم طرق التمويل الخارجي الجزائري خلال الفترة 2000-2016.....	207
المطلب الأول: من حيث المصادر والشروط.....	208
المطلب الثاني: من حيث حجم التدفق والاستخدامات.....	219
المبحث الثالث: مساهمة التمويل الخارجي في تغطية الاحتياجات الوطنية	226
المطلب الأول: القروض الخارجية والمساعدات.....	226
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.....	231
المبحث الرابع: تقييم طرق التمويل الخارجي الجزائري من حيث كفاءة الاستخدام.....	238
المطلب الأول: الربحية.....	238
المطلب الثاني: الملائمة.....	242
المطلب الثالث: المرونة.....	243
المطلب الرابع: السيولة	249
خلاصة الفصل الرابع.....	253
الفصل الخامس: تقييم فعالية التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري	331-255
تمهيد.....	255
المبحث الأول: انعكاسات التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية في الجزائر.....	256

المطلب الأول: المسار المنتظر في تحقيق التنمية الاقتصادية بعد الاعتماد على التمويل الخارجي.....	256
المطلب الثاني: آثار التمويل الخارجي على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر....	258
المبحث الثاني: انعكاسات التمويل الخارجي على التنمية الاجتماعية في الجزائر.....	282
المطلب الأول: المسارات المنتظرة في تحقيق التنمية الاجتماعية	282
المطلب الثاني: تحليل اثر التمويل الخارجي على المؤشرات الاجتماعية	283
المبحث الثالث: انعكاسات التمويل الخارجي على المؤشرات الاقتصادية الكلية	298
المطلب الأول: المسار المنتظر للتمويل الخارجي على المتغيرات الاقتصادية الكلية.....	298
المطلب الثاني: تحليل اثر التمويل الخارجي على المؤشرات الاقتصادية الكلية	300
خلاصة الفصل الخامس	331
الخاتمة العامة.....	338-333
الاستنتاجات والاقتراحات.....	338-336
قـائمة المـراجع.....	362-340

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	المراحل الخمس لميزان المدفوعات	40
2-1	تطور المديونية الخارجية وخدماتها للبلدان النامية خلال الفترة 1985-2003	47
3-1	وضعية الميزان التجاري وميزان المديونية والدائنية للفترة 1971-2015	50
1-2	هيكل التدفقات الرأسمالية للدول النامية خلال الفترة 1990-2000	102
2-2	الفترة تطور الديون الخارجية للدول النامية والاقتصاديات الناشئة خلال 2010-2014	104
3-2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة لمناطق العالم	108
4-2	تطور أعباء التمويل الخارجي لبعض البلدان العربية للفترة 1995- 2000	122
5-2	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية لسنوات مختارة	125
1-3	تطور فجوة الموارد المحلية والتمويلية في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1990-1993	133
2-3	تطور حجم التمويل الخارجي خلال الفترة 1990-1993	137
3-3	تطور متوسطات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترات معينة	139

4-3	تطور الواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1990-1993	140
5-3	تطور المؤشرات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 1990-1993	142
6-3	تطور مؤشرات التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-1993	151
7-3	تطور فجوة الموارد المحلية للاقتصاد الوطني خلال الفترة 1994-1999	154
8-3	تطور شروط سداد الديون الخارجية في الجزائر	163
9-3	تطور خدمة المديونية الخارجية للاقتصاد الجزائري للفترة 1994-1998	164
10-3	مؤشرات التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1994-1999	166
11-3	تطور فجوة الموارد المحلية والتمويلية في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000-2009	169
12-3	توزيع مشاريع المخطط الخماسي الأول	171
13-3	توزيع مشاريع المخطط الخماسي الثاني	172
14-3	التسديد المسبق للديون الخارجية الجزائرية المعاد جدولتها مع بعض الدول	175
15-3	مؤشرات التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000- 2009	181
16-3	تطور فجوة الموارد المحلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2016	183
17-3	تطور الديون الخارجية خلال الفترة 2010-2016	187
18-3	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 2010-2016	189
1-4	الدين الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة 1990-1993	193
2-4	بنية الديون الخارجية طويلة ومتوسطة الأجل حسب نوع الدين	195
3-4	بنية الديون الخارجية متوسطة وطويلة الأجل بالنسب	196
4-4	تركيبة المديونية الخارجية الجزائرية من حيث العملات للفترة 1994-1999	197
5-4	متوسط فترة السماح للاقتصاد الجزائري للفترة 1990-1993	199
6-4	توزيع المشاريع المصرح بها في الجزائر في إطار الشراكة مع الدول الأجنبية من1993/12/31الى 2000/12/31.	200
7-4	مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال سنتي 1998و1999.	200
8-4	حصة شركاء سوناطراك للفترة 1996-1999 .	202
9-4	تطور تدفق ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة 1990- 1999.	206
10-4	بنية الديون الخارجية من حيث الأجل للفترة 2003-2015.	208
11-4	بنية الديون الخارجية من حيث المصدر خلال الفترة 2010-2014.	210
12-4	تركيبة المديونية الخارجية من حيث العملات للفترة 2007-2013.	212
13-4	تطور قيمة الفوائد وحجم التدفق الجديد للقروض الخارجية.	213
14-4	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر حسب	216

	المناطق الجغرافية للفترات 2002-2011 و2002- 2015.	
15-4	أهم الشركات المستثمرة في الجزائر بين 2003 وماي 2015.	217
16-4	حصة شركاء سوناطراك خلال الفترة 2000-2015.	218
17-4	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة 2000-2015	220
18-4	الترتيب العالمي لمؤشري الأداء والإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودول مختارة.	221
19-4	أداء الجزائر وفقا لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.	223
20-4	الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي ما بين يناير2003ومايو2015	225
21-4	نسبة القروض الخارجية إلى الفجوة التمويلية والاستثمار الكلي خلال الفترة1990-2015.	229
22-4	مساهمة القروض الخارجية في تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 1990-2015.	230
23-4	المساعدات الإنمائية الرسمية للجزائر من جميع المصادر	231
24-4	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الفجوة التمويلية والاستثمار الكلي خلال الفترة 1990- 2014.	233
25-4	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للجزائر في تكوين رأس المال الثابت	236
26-4	ترتيب الجزائر وبعض الدول وفق مؤشرات الإجراءات الحكومية المنظمة لنشاط الأعمال	244
1-5	تطور الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري.	258
2-5	نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1991-2014.	262
3-5	تطور معدل نمو الناتج الحقيقي والتمويل الخارجي خلال الفترة 1991-2016.	266
4-5	المساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 2001-2015.	269
5-5	الهيكل السلعي للصادرات 2007،2008،2011.	271
6-5	الهيكل السلعي للواردات خلال الفترة 1990-2011.	273
7-5	الانتقال الصافي للموارد الخارجية في الجزائر 1990-2015.	276
8-5	القدرة الذاتية للاستيراد للاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2015.	280
9-5	تطور الناتج المحلي الفردي للفترة 1990-2016.	285
10-5	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.	290
11-5	تطور عدد السكان لكل طبيب وصيدلي للفترة 1990-2010.	292
12-5	تطور نسبة التمدرس للسنة الدراسية 1990/2008،1991.	294
13-5	تطور الميزان التجاري الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.	297
14-5	الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990-2012.	302

15-5	تطور معدل التضخم للفترة 1990-2016.	304
16-5	تطور رصيد الحساب الجاري في الجزائر للفترة 1992-2016.	307
17-5	تطور وضعية ميزان المدفوعات للفترة 1990-2016.	311
18-5	نسب تغطية الصادرات للواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.	316
19-5	توزيع التجارة الخارجية الجزائرية فيما يخص الواردات والصادرات للسنوات 2015،2011،2010،2008،2007.	321
20-5	تطور مؤشرات الدين للفترة 1990- 2016.	324
21-5	نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الدين الخارجي للفترة 1990-2016	326
22-5	تطور مؤشر نسبة السيولة الدولية للاقتصاد الوطني خلال الفترة 1990-2015.	330

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	تقدير فجوة الموارد المحلية	32
2-1	ميكانيزمات الإحلال التدريجي للادخار المحلي لرؤوس الأموال الخارجية	37
3-1	العلاقة بين المديونية الخارجية والنمو الاقتصادي في دورة المديونية	41
4-1	منحني لافر للدين	45
5-1	العلاقة الخطية بين الدين والنمو	46
6-1	أشكال التمويل الخارجي ،عوامل فعالية الاستخدام ومجالات الاستخدام	67
1-2	ملخص عن تطور التمويل الخارجي قبل عقد التسعينات	99
1-3	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة1994-1999	165
1-4	تطور حجم الديون الخارجية في الجزائر للفترة 1990- 1999	204
2-4	توزيع مشاريع الشراكة حسب القطاعات الأساسية في الجزائر من 1993/12/31 الى2000/12/31	207
3-4	التقسيم الجغرافي لمصدر القروض العامة الخارجية الجزائرية في2007/12/31	211
1-5	تغطية الاحتياطات الدولية للاستيراد شهريا للفترة 1990- 2016	313

المقدمة العامة

يعتبر موضوع التمويل الخارجي موضوع على قدر كبير من الأهمية فهو مطلب أساسي من مطالب تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول التي تعاني من نقص حجم الموارد المحلية و يعد عنصرا جوهريا في عملية التكوين الرأسمالي المحدد لمعدلات النمو الاقتصادي، فالإنسان منذ نشأته وهو يسعى إلى تحقيق مستوى معيشي أفضل لكن الواقع يثبت وجود تفاوت كبير بين البلدان النامية والمتقدمة، فالدول المتقدمة استطاعت تحقيق مستويات معيشة مرتفعة على عكس الدول النامية التي لا زالت تعاني من قيود التخلف والتبعية، الشيء الذي يحتّم عليها الاستنجاد بالدول المتقدمة لتحقيق أهداف التنمية المنشودة، التي تحتاج إلى عمليات تنموية طويلة المدى والتي تستلزم موارد تمويلية كبيرة.

فالتنمية الاقتصادية تتوقف إلى حد كبير على مدى التغلب على مشكلة التمويل، أي على مدى قدرة الاقتصاد في تدبير الموارد الحقيقية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار التي تستهدفها الخطة، حيث يعدّ التمويل عامل أساسي لإنجاز أي فكرة أو مشروع، فالدول التي تضع خططا لتطوير قطاعاتها الاقتصادية، يجب أن تبحث قبل دراسات المشاريع عن مصادر التمويل، فإذا لم تجد فإنها تضطر للتأجيل أو اللجوء إلى الخارج،وعليه يبقي للتمويل ومدى توافره ودرجة كفاءته الدور الأساسي في تحقيق التنمية وبه يمكن تحقيق كل العناصر الأخرى التي تساهم في العملية التنموية من تنمية بشرية وتطور تكنولوجي وتحسين في السياسات الاقتصادية.

تعاني العديد من الدول النامية من نقص الموارد الداخلية نظرا للخصائص التي تتميز بها، ارتفاع معدل نمو السكان، سوء استغلال الموارد، التخصص في إنتاج المواد الأولية، ضعف وتأخر النظم المصرفية، نقص معدل الادخار المحلي، فقد أثبتت الدراسات النظرية عن الادخار الداخلي في البلاد النامية أنه ضئيل جدا إذا قيس باحتياجات تلك البلاد لرؤوس الأموال، الشيء الذي يحتّم عليها الاعتماد على مصادر خارجية لتمويل حاجات التنمية المتزايدة ومواكبة ما يمر به المجتمع النامي من تطورات في مختلف مناحي الحياة،فاعتمدت على التمويل الخارجي للنهوض باقتصادياتها، حيث تزايد الاهتمام بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية منذ بداية عقد السبعينات مع ظهور الفوائض البترولية التي ساعدت هذه الدول على الاستفادة منها لسد الفجوة بين مدخراتها المحلية واستثماراتها الوطنية.

لقد تزامن ذلك مع تراكم هذه الفوائض لدى كثير من الدول المصدرة للبترول، والتي عجزت عن الاستفادة منها محليا نظرا لمحدودية الطاقة الاستيعابية لاقتصادياتها، وفتح المجال أمام

المؤسسات المالية الدولية لإعادة استخدامها وتدويرها من خلال توفير مزيد من القروض للدول النامية وبشروط ميسّرة، ومع تأزّم أوضاع المديونية الخارجية لبعض الدول النامية التي أفرطت في الاعتماد على القروض الأجنبية، نتيجة التسهيلات التي ساهمت فيما بعد في خلق ما يسمى بشرك المديونية الخارجية، وما صاحبها من نمو شديد السرعة في حجم الأعباء التي أصبحت تتحملها لخدمة الديون كما حدث في بعض دول أمريكا اللاتينية في أوائل الثمانينات، بدأ الاهتمام ينصرف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كبديل للقروض الأجنبية، وبدأت الدول النامية تسعى لتوفير كافة السبل والحوافز لجذب المزيد من تلك الأموال إلى بلدانها باعتبارها مصدرا بديلا للإقراض المصرفي.

لذلك كان من الضروري على هذه الدول تطبيق مجموعة من الإصلاحات في مختلف المجالات الاقتصادية، لغرض معالجة اختلالاتها الهيكلية وخلق المناخ المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إزالة كل العوائق والعراقيل التي تقف في وجه تدفقه، كما أن تفاقم حجم المديونية الخارجية وزيادة عبئها، جعلتها تطبّق كل الإجراءات التي تتضمنها الاتفاقيات المبرمة مع الهيئات المالية الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي، والتي تتمثل بصفة أساسية في: الخوصصة، تحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار حتى تستطيع الحصول على التمويل الميسر من هذه المؤسسات لدعم مسيرتها التنموية.

مثل عقد التسعينات مرحلة هامة في تاريخ تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تزايدت توجّهات الدول النامية للبحث عن مصادر تمويل أخرى بديلة للإقراض تسهل حركة انسياب رؤوس الأموال إليها وتحوّلت من الاعتماد على القروض الخارجية النوع الذي كان شائعا في عقد السبعينات والثمانينات إلى تطبيق سياسة " الباب المفتوح" على الاستثمار الأجنبي المباشر، آملةأن يسمح لها بإعطاء حركة حقيقية لاقتصادياتها على مستويات ثلاث هي: ترقية المعارف والاستخدامات التكنولوجية عن طريق الاحتكاك مع رأس المال الأجنبي، وفتح منافذ للدخول إلى الأسواق الخارجية للدول الصناعية عبر مشاركة الشركات والمؤسسات الأجنبية مع ترقية الشغل، وقد شجّعت العديد من الدول النامية الاستثمار الأجنبي المباشر واستطاعت تكييف مناخها الاقتصادي مع العالم مثل: تونس، المغرب، تركيا.

والجزائر كغيرها من الدول النامية اعتمدت على القروض الخارجية كمصدر أساسي لتمويل برامج التنمية الضخمة في ظل النظام الاشتراكي (التخطيط)، لكن مع بداية الثمانينات بدأت بوادر

فشل سياسة التنمية المنتهجة تبرز وفشلت معها الأموال الخارجية المقترضة عن تحقيق مردودية اقتصادية تتوافق ومستحقات التمويل الخارجي، الشيء الذي أثر سلبا على الجدارة الائتمانية للبلاد وتسبب في خسارتها لأسواق المال الدولية سنة 1989، ونتيجة ازدياد تراكم الاختلالات واستمرار محدودية التمويل الخارجي المتاح و لضمان استكمال مسار التنمية الاقتصادية تبنت الحكومة مجموعة من الإجراءات والإصلاحات من خلال مشروع التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، وكذا برامج التثبيت الاقتصادي وعلى صعيد التمويل تبنت نمط تمويلي جديد من خلال تطبيق سياسة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي للتكيف مع التحولات العالمية و إدراكا منها لأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية فسارعت إلى توفير الظروف المشجعة على استقطابه من خلال وضع إطار تنظيمي وقانوني يحمي المستثمرين ويزيد من فعاليتهم في تنشيط الحركة الاقتصادية.

على ضوء ما سبق ذكره يركز بحثنا هذا على إبراز أهمية ودور التمويل الخارجي في سد فجوة الموارد المحلية و بعث عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

1-الإشكالية:

إن رغبة الجزائر في تحقيق تنمية اقتصادية تطلبت منها موارد مالية هائلة عجزت عن توفيرها محليا، نظرا لعدم قدرة الاقتصاد على توليد موارد مالية ذاتية، مما اضطرها إلى التوجه نحو الخارج لاستكمال هذا النقص عن طريق الاستدانة الخارجية كشكل أولي ثم **تشجيع** الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم استثماراتها المحلية، من هذا المنطلق نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تحققت كفاءة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري ؟.

2- الأسئلة الفرعية:

من أجل معالجة إشكالية بحثنا ارتأينا وضع الإشكاليات الفرعية التالية.

- ما هي أسباب اللجوء إلى التمويل الخارجي؟.
- ما هي أشكال التمويل الخارجي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية ؟.
- كيف تطورت حاجة الاقتصاد الجزائري للتمويل الخارجي وما أسبابها؟.
- ما هي خصائص التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري ؟.
- إلى أي مدى تمكنت الجزائر من تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل اعتمادها على التمويل الخارجي؟.

للإجابة على هذه التساؤلات التي تشكّل المحاور الرئيسية التي دار حولها بحثنا، استلزم الأمر صياغة بعض الفرضيات والتي نعتبرها الأكثر احتمالا في الإجابة عن التساؤلات السابقة.

3- الفرضيات:

انطلقنا في هذه الدراسة استنادا إلى مجموعة من الفرضيات هي:

- فشلت الجزائر في تثمير مصادر التمويل الخارجي لمعالجة فجوة الموارد المحلية وتدعيم قدراتها التسديدية.
- إن اعتماد الجزائر على التمويل الخارجي ساهم في زيادة حجم التحويلات نحو الخارج وأدى إلى استنزاف موارد وثروات الدولة وزاد من تبعيتها للدول الدائنة.
- لم تتمكن الجزائر من استقطاب جزء هام من الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، الشيء الذي فوت عليها فرصة الاستفادة منه في تنويع سلة الصادرات ومعالجة العجز على مستوى ميزان المدفوعات.
- لم يساهم التمويل الخارجي في تغيير البنيان الهيكلي للاقتصاد وتحقيق سياسة التنويع الاقتصادي بل بالعكس ساهم في زيادة ارتباطها وتبعيتها للعالم الخارجي.
- نجم عن التمويل الخارجي آثار سلبية على المستوى الاجتماعي نتيجة ثقل الأعباء الناشئة عن التحويلات الصافية للموارد المالية.

4- المنهج المتبع:

لغرض اختبار فرضيات البحث، اعتمدنا بشكل عام على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال التطرق لوصف التمويل الخارجي والتعرف على أشكاله بالاعتماد على أدبيات التنمية والاقتصاد الدولي وتم اعتماد المنهج التحليلي لتحليل أثر التمويل الخارجي على الاقتصاد الجزائري، بجمع البيانات الإحصائية وتحليل أثرها على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما اعتمدت الدراسة على المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في أدبيات التنمية الاقتصادية وأدبيات صندوق النقد الدولي في تقييم انعكاسات التمويل الخارجي على اقتصاديات الدول المضيفة.

أما أدوات الدراسة ومصادر البيانات فتتمثل في:

- الكتب باللغة العربية والانجليزية والفرنسية.
- التقارير والمجلات العلمية.
- مواقع الانترنيت.

- الجرائد الرسمية والملتقيات العلمية.

5- سبب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا لموضوع البحث إلى أن الجزائر من بين الدول التي اعتمدت على التمويل الخارجي بصفتها دولة عانت من عجز في مواردها المحلية، ولجأت للاقتراض من الخارج لمعالجة هذا العجز، وبعد فشلها في الاستفادة من هذا الشكل للتمويل، عقدت اتفاقيات مع مؤسسات التمويل الدولية، وتحوّلت في نمط التسيير من الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السوق بكل مستجداته وشروطه، منها التحول في نمط التمويل إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

6- أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث من وجهة نظر الباحث إلى أهمية التمويل الخارجي نظرا للدور الهام الذي يقوم به هذا التمويل إن أحسن استخدامه في تمويل التنمية وسد فجوة الموارد المحلية، وتمكّنت الدولة المقترضة من استيفاء احتياجاتها من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة اللازمة لعملية التصنيع وتنمية باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، وكذا معرفة مدى نجاح الجزائر في توجيه هذا التمويل واستفادتها منه.

7- الأهداف:

يهدف البحث إلى تقييم أداء الموارد المالية الخارجية ومدى فعاليتها في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر، ولهذا سعينا في بحثنا هذا إلى:

- بلورة التفاسير الأساسية حول التمويل الخارجي؛
- إبراز كيفية تطوره وآثاره على الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة؛
- التعرف على دوره في معالجة مشكلة الموارد المحلية في الجزائر؛
- التعرّف على أثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؛.

8- الدراسات السابقة:

فيما يلي نعرض مجموعة من الدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث و التي تم الاطلاع عليها في إطار إعدادنا لهذا البحث.

- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008، حيث قام بدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري وتوصل إلى

مجموعة من النتائج مفادها أن المشرع الجزائر وبعد أزمة النفط لعام 1986 غير موقفه من هذا النوع من التمويل وأصبح مرغوب فيه، سارعت الجزائر إلى تطبيق إصلاحات واسعة ووضعت بنية تحتية قانونية كان من شأنها تحسين بعض مؤشرات مناخ الاستثمار مما ساعد على تحسن حجم التدفقات نسبيا في مرحلة الدراسة رغم إعطاء هذا التدفق الأولوية لقطاع المحروقات على حساب باقي القطاعات خاصة قطاع الفلاحة والصيد التي بقيت حصتها من الاستثمارات الأجنبية ضعيفة، هذا التركز ترك آثار سلبية على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1996-2005.

- روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر،دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة ،2006/2005، تطرق الباحث في دراسته إلى أسباب حدوث أزمة المديونية الخارجية وعلاقتها ببرامج الإصلاح الاقتصادي في بعض دول شمال إفريقيا،المغرب، تونس، مصر، الجزائر وتوصل إلى مجموعة من النتائج مفادها أن هناك تكامل بين العوامل الداخلية والخارجية في حدوث أزمة المديونية واعتبر أن الإقراض الخارجي أو الاستثمار الأجنبي المباشر يعد عاملان أساسيان للقضاء على تناقضات النظام الرأسمالي ويساهمان في استنزاف الفائض الاقتصادي بالبلدان المتخلفة، كما ساهمت أخطاء السياسات الاقتصادية المتبعة في هذه الدول في تعميق التشوهات الموروثة عن الاستعمار، إن برامج التصحيح الهيكلي التي تبنتها هذه الدول ما هي إلا محصلة لتجارب الدول الرأسمالية المتطورة وعليه فان تطبيقها على حالة البلدان المتخلفة التي تختلف أوضاعها عن حالة الدول الرأسمالية قد يؤدي إلى تحقيق جزئي لأهدافها المسطرة وعلى الأخص رفع قدرة الاقتصاد المدين على التسديد نظرا للتدابير التقشفية التي تفرضها هذه الإصلاحات، ومن خلال متابعة نتائج الإصلاحات التي طبقتها دول العينة المختارة في الدراسة توصل إلى أن نتائج هذه البرامج كانت مشجعة من ناحية التوازنات الكبرى الداخلية والخارجية حيث انخفض العجز في الموازنة العامة للبلدان الأربعة إلى مستويات مقبولة وتراجعت معدلات التضخم ،كما استطاعت البلدان الأربعة بدرجات متفاوتة من إعادة بناء احتياطاتها الدولية وعرفت المديونية وخدماتها تراجعا هاما ،في حين ظل معدل النمو الاقتصادي هشا على اعتبار انه مرتبط بمنتوج ريعي خاضع في تحديد أسعاره للأسواق العالمية ،كما تم التوصل إلى سلبية النتائج الاجتماعية المحققة.

- كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين ، تركيا، مصر،الجزائر،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3 ،2013/2012 تناولت الدراسة أهمية

ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول المذكورة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج بعضها يتعلق بالجانب النظري حيث توصلت الباحثة إلى نتيجة مفادها أن للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة كمصدر تمويلي خارجي للدول النامية يلقى قبولا عاما على المدى الطويل لأنه يتميز بالاستقرار النسبي مقارنة بباقي التدفقات المالية خاصة محفظة الأوراق المالية، تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات من أجل المحافظة على الميزات الاحتكارية والتنافسية الخاصة بها، وفي الجانب التطبيقي توصلت إلى أن الدول المختارة تزايد اهتمامها باستقطاب هذا النوع من الاستثمار مما دفعها إلى تبني برامج وإصلاحات هامة في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، بينت تجربة الصين أن الاستثمار الأجنبي المباشر مكنها من رفع حصيلة الدولة من الضرائب ومكنها من الوصول إلى الأسواق العالمية والحصول على التكنولوجيا المتطورة، أما تركيا فطبقت منذ سنة 2002 مجموعة من الإصلاحات التي مكنتها من تحسين مناخ الاستثمار مما ساهم في تحسين مستوى تدفقه حيث بلغ ذروته سنة 2007 وزادت نسبة مساهمته في تمويل الاقتصاد التركي، بالنسبة لمصر استفادت من عدة عوامل منها البيئة الاقتصادية المواتية والسياسات وقوانين الاستثمار المواتية التي زادت من قدرتها على استقطاب هذا النوع من التمويل والذي ساعد على رفع معدلات النمو الاقتصادي، أما الجزائر فلا تزال تعاني من تدني حجم الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالدول محل المقارنة ولازالت التدفقات تتسم بالتذبذب من سنة لأخرى كما أن توجهاته منحصرة في قطاعات محدودة جدا خاصة قطاع النفط.

– فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، حالة بعض الدول المدينة،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر 2006/2005، تناولت الدراسة مبررات الاستدانة الخارجية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية وآثارها على عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج مفادها أن الدول العربية عانت من فجوة في مواردها المحلية في إطار تنفيذها لبرامجها التنموية دفعتها إلى الاقتراض من مصادر دولية مختلفة ونتيجة نمو الديون الخارجية بمعدلات كبيرة ازدادت أعباء خدماتها بشكل كبير وأدت إلى تفاقم اختلالات موازين مدفوعات هذه الدول وانفجار أزمة المديونية الخارجية لعام 1982،وبدأت الحلول تصاغ لمعالجة هذه المشكلة والتي تمحورت في شكل صياغة برامج إصلاح اقتصادي ذات طابع انكماشي تلتزم بتطبيقها الدول المدينة تحت وصاية المؤسسات

المالية الدولية، انعكست هذه البرامج سلبا على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العديد من الدول المدينة.

9- التقسيم المنهجي للبحث: بغرض الإحاطة الشاملة بموضوع التمويل الخارجي وتطوراته، وتقييم كفاءته للاقتصاد الجزائري والوصول إلى الاستنتاجات ذات الصلة، للتحقق من صحة فرضيات البحث، تم تقسيم العمل إلى مقدمة عامة خمسة فصول رئيسية يضم كل منها ثلاثة مباحث وخاتمة عامة.

الفصل الأول: دراسة نظرية للتمويل الخارجي من خلال التطرق إلى مفهوم التمويل الخارجي والأسباب التي تدفع الدول إلى اللجوء إليه وأهميته، وكذا التطرق إلى العلاقة التي تربط بين التمويل الخارجي ومعدلات النمو الاقتصادي، ثم التعرف على قدرة الاقتصاد المدين على خدمة تمويله والعوامل المؤثرة فيها.

الفصل الثاني: تعرضنا فيه إلى أشكال التمويل الخارجي وخصائص كل شكل بالإضافة إلى النتائج المترتبة على الاعتماد عليها، وكذا التعرف على اتجاهات التمويل الخارجي خلال العقود الأخيرة وآثارها على الدول النامية.

الفصل الثالث: فخصص لدراسة الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الجزائري وتطورها منذ عقد التسعينات والاختلالات التي تعرض لها الاقتصاد، مع التعرف على مصادر التمويل التي اعتمد عليها في إطار مواجهته لعجز مدخراته المحلية.

الفصل الرابع: خصص هذا الفصل لتقييم طرق التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري وذلك من خلال تحليل خصائص التمويل الخارجي الذي حصل عليه الاقتصاد الجزائري من حيث المصادر والشروط ومن حيث حجم التدفق والتوجهات الاستثمارية ،وكذا المساهمة في تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد.

الفصل الخامس: فخصص لتحليل انعكاسات التمويل الخارجي على الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال اختيار مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وتقييم أثر التمويل الخارجي على مؤشرات التنمية المختارة من خلال تحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بمؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي التي تعتمدها مؤسسات التمويل الدولي، وقد

خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات حول المسائل الأساسية التي تناولها البحث مع تثبيت مجموعة من التوصيات الضرورية التي استندت إلى ما توصل إليه البحث من استنتاجات.

10- صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعدادنا للبحث هي قلة الدراسات التي تناولت الموضوع خاصة بالنسبة للدراسات الحديثة، وكذا صعوبة الحصول على الإحصائيات خاصة الحديثة منها، والاختلاف في هذه الإحصائيات من مصدر لآخر، وفي بعض الأحيان تختلف عند نفس المصدر بين نشرة وأخرى.

الفصل الأول

الإطار النظري للتمويل الخارجي

الفصل الأول:الإطار النظري للتمويل الخارجي.

تمهيد:

تواجه البلدان النامية عبر مسيرتها التنموية مشكلات متعددة، تختلف باختلاف ظروف كل بلد وإمكانياته، فمازالت معظم هذه البلدان تعاني من ندرة حادة في العناصر الأساسية اللازمة لاستغلال القدر الكبير الذي تملكه من الموارد والثروات الطبيعية والطاقات البشرية، وأهم هذه العناصر هو رأس المال الذي يتم توفيره باللجوء للقروض الخارجية في أغلب الأحيان، والخبرات الفنية والعلمية التي تصاحب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعد هذان العاملان عصبا التنمية الاقتصادية وضرورة حتمية لتحقيقها، وعليه ظهرت الحاجة لتوفيرهما من مصادر أجنبية واستخدامهما استخداما أمثلا لتعزيز مؤشرات التقدم في اقتصادياتها.

إن عملية تنفيذ الاستثمار الإنتاجي المرغوب لكل دولة، يتطلب توفر قدر مناسب من الادخارات والموارد النقدية والعينية في آن واحد، حتى تحقق مستوي التنمية المستهدف ، ونتيجة القدرة المرتفعة للدول المتقدمة على الادخار بمستوى يزيد عن حاجتها، تقوم بتحويل هذه الفوائض إلى الدول النامية سواء في صورة قروض أو استثمار أجنبي، لذلك عادة ما نجد المصدر الأساسي للتمويل يرتبط بهذه الدول ذات القدرة الإنتاجية الواسعة والتملك التكنولوجي الهام.

أما الدول النامية زادت حاجتها إلى التمويل الخارجي نظرا لتعثّر خطوات التنمية الاقتصادية فيها، وعجزت ادخاراتها المحلية على تلبية الاحتياجات الاستثمارية، ولاشك أنه توجد علاقة وثيقة بين مستويات المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجي، فكلما كان مستوي الادخار المحلي ضئيلا بالقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة كلما زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي.

المبحث الأول: الأسس النظرية للحاجة إلى التمويل الخارجي.

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب موارد كبيرة قد تتعدي المصادر الداخلية المتاحة في الاقتصاد، الشيء الذي يدفع الدول إلى طلب التمويل الخارجي، فالحاجة إلى التمويل الخارجي تنشأ كنتيجة طبيعية لوجود زيادة في معدل الاستثمار المرغوب فيه عن معدل الادخار المحلي، وهنا يلجأ الاقتصاد للعالم الخارجي بغرض تغطية الفرق بينهما من خلال التمويل الخارجي.

المطلب الأول: الاتجاهات الفكرية لظاهرة التمويل الخارجي.

منذ ظهور الإنسان على وجه الأرض وهو يبحث عن أفضل الطرق لاستغلال الموارد الاقتصادية المحدودة المتاحة لتلبية حاجاته المتعددة والمتنوعة ويحسن ظروف عيشه، فبعد أن كان يعيش وحيدا في الكهوف اهتدى إلى ضرورة العيش في جماعة والحصول على ما لا يمكن إنتاجه ذاتيا وهنا ظهرت فكرة المبادلة السلعية، ومع تقدم الزمن وتطور عملية الإنتاج وظهور النقود كوسيط في عملية التبادل لم تعد عملية المبادلة تقتصر على السلع فقط، بل تطورت العملية لتشمل المساعدة على التمويل نظرا لظهور طرفين أحدهما يعاني من عجز وفي حاجة إلى تمويل والثاني يتمتع بفوائض مالية وفي حاجة إلى استثمار هذه الفوائض، وأصبح للتمويل دورا مهما في تمويل عمليات الإنتاج وتحقيق طموح الأفراد في النمو والتقدم، مما جعل المفكرين الاقتصاديين يتجهون إلى دراسة العلاقة بين التمويل والتنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: المدرسة التجارية: ظهرت المدرسة التجارية (المركانتلية) على اثر انهيار النظام الإقطاعي وضعف سلطة النبلاء مع نهاية القرن الخامس عشر، وقد حاولت تحديد بعض الظواهر الاقتصادية من خلال الإجابة على بعض التساؤولات، أهمها ما هي الثروة؟ وكيف يمكن زيادتها؟ وكيف يمكن توزيع الثروة بين البلدان المختلفة على مستوى العالم ككل؟.

وتوصلت إلى إجابة مفادها أن الثروة هي أهم ما يحقق قوة الدولة وتقدمها الاقتصادي[1]، و اعتبرت أن أساس تكوين ثروة المجتمع هو النشاط التجاري، فالتجارة هي النشاط المنتج الوحيد القادر على توليد الثروة شرط أن تزيد قيمة ما تصدّره الدولة إلى العالم الخارجي سنويا عن قيمة ما

---

[1] زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي ، نظرة تاريخية مقارنة،كتاب الكتروني، ص99. 2015/11/09.

http://www.creativity.ps/library/cre5/86.pdf.

تستورده، لأن ذلك يؤدي إلى تدفق الأموال إلى الداخل ويحقق فائضا في الميزان التجاري فحسب رأيهم الميزان التجاري الموجب هو الوسيلة الوحيدة التي تضمن للدولة تحقيق ربح مستمر، وفي نفس الوقت يعد أداة للتفوق على اعتبار أن مكسب إحدى الدول يمثل خسارة للدول الأخرى[1].

فالثروة حسب هذه المدرسة مجسدة في الفضة والذهب وآليتها هي التجارة الخارجية التي أصبحت تعد معيار القوة والسيطرة، في حين لم تكن الصناعة والزراعة سوى أنشطة مساعدة لخدمة الأغراض التجارية[2]، ومن ثم ساهمت الرأسمالية التجارية في تكوين التراكم الأولي لرأس المال في صورة معادن ثمينة من خلال التجارة بوسائلها المختلفة، غير مهتمة باستمرار أو عدم استمرار الأنماط الاقتصادية مادامت لا تتعارض وعملية خلق الفائض الاقتصادي المستحوذ عليه من الخارج[3].

الفرع الثاني:المدرسة الطبيعية: ظهرت المدرسة الطبيعية في بداية القرن الثامن عشر تحمل في طياتها أفكار مخالفة للنظرية الأولي، فعلى خلاف المدرسة التجارية التي صبّت اهتمامها على النشاط التجاري، يري الطبيعيون أن الظواهر الاقتصادية تخضع كباقي الظواهر الطبيعية والبيولوجية لقوانين الطبيعة ولا دخل للإنسان فيها، لذلك أولت المدرسة الطبيعية اهتمامها الكبير للنشاط الزراعي واعتبرته النشاط المنتج الوحيد ومصدر الثروة " الناتج الصافي"، ومن ثم اعتبرت الطبيعة وما تحويه من موارد هي المصدر الأساسي لتراكم رأس المال اللازم للتطور، أما باقي الأنشطة فهي عقيمة و ماهي إلا أنشطة مكملة ومساعدة للنشاط الزراعي، وعليه تؤمن هذه المدرسة بأن الزراعة مصدر كل زيادة في الثروة فهي مصدر كل ثروة الدولة[4].

الفرع الثالث: المدرسة الكلاسيكسة: ظهرت المدرسة الكلاسيكية في انجلترا على يد أهم روادها على رأسهم آدم سميث (1723–1790) ودافيد ريكاردو (1772–1823) تركز هذه النظرية على عنصر العمل وتعتبره مصدرا لكل قيمة ، فريكاردو يعتبر أن تبادل سلعتين ما هو في النهاية إلا

---

[1]انظر في ذلك.

–علي لطفي، دور الدولة في التنمية في ظل الاقتصاد الحر، القاهرة،جامعة عين شمس، 2004، ص2.

–عبد الجبار محمود العبيدي، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة، دراسات في إشكالية الفكر الاقتصادي، ط1، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع ،2012، ص41.

[2]عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، ص111.

[3]عبد الجبار محمود العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص118.

[4]جون كينيت جالبرت، تاريخ الفكر الاقتصادي،الماضي صورة الحاضر،ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، أيلول 2000، ص 65.

تبادل كميتين متساويتين من العمل متبلورتين في صورة إنتاج[1]، ويرى آدم سميث أن زيادة ثروة الأمم يتوقف على زيادة إنتاجية العمل، حيث أن عملية تقسيم العمل تسمح بالتخصص في عمليات الإنتاج، ومن ثم تزيد الإنتاجية وتؤدي إلى زيادة الإنتاج وتراكم رأس المال، كما ركّز أنصار هذه النظرية على الادخار ودوره في تحقيق التراكم الرأسمالي، استنادا إلى فكرة التوازن التلقائي بين الادخار والاستثمار، ويلعب سعر الفائدة دورا هاما في تحقيق هذا التوازن في ظل الحرية الاقتصادية المطلقة التي تقوم عليها هذه المدرسة[2].

الفرع الرابع: المدرسة الكينزية: ركّزت على الاستقرار الاقتصادي أكثر مما تركز على النمو الاقتصادي، وعلى القصور في الطلب أكثر من التركيز على الفجوات في العرض والطلب، وذلك راجع لخصوصية المرحلة التي جاء فيها هذا الفكر، وهي حالة الدول الرأسمالية الصناعية بعد أزمة الكساد العظيم خلال ثلاثينات القرن العشرين، في ظل انخفاض الميل الحدي للاستهلاك وتراكم رؤوس الأموال، فضلا عن وجود جهاز إنتاجي يتصف بالمرونة ويكون قادرا على التحرك السريع والاستجابة في حالة تفعيل عنصر الطلب الفعال من أجل رفع منحنى الإنتاج الفعلي إلى منحنى إمكانات الإنتاج، وعليه رأى كينز على غرار التحليل الكلاسيكي أن الاقتصاد الحديث لا يجد بالضرورة توازنه في العمالة الكاملة، بل يستطيع أن يجد هذا التوازن في حالة وجود بطالة "توازن العمالة الناقصة"، أي يمكن أن يكون هناك عجز في الطلب[3].

وعليه يمكن أن يتحقق المستوى التوازني للناتج الوطني دون مستوى التشغيل الكامل، وذلك نظرا لاختلاف قرارات الادخار عن قرارات الاستثمار (المكون الثاني للطلب الكلي الفعال) واختلاف العوامل التي تؤثر في كل منهما، فالادخار يتأثر بمستوى الدخل وسعر الفائدة، في حين يتأثر الاستثمار بسعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال[4]، وفي حالة عدم قدرة الاستثمار على استيعاب مستوى الادخار المتوفر، سيقود إلى انخفاض حجم التشغيل والإنتاج والدخل، ومن ثم سيحدث انخفاض في حجم الادخار تأثرا بانخفاض الدخل حتى يحدث التعادل بين الادخار والاستثمار.

---

[1] سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، نقد نظرية التخلف، ط2، بيروت، دار ابن خلدون، 1978، ص76.

[2] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،2008، ص145.

[3] جون كينيت جالبرت، مرجع سبق ذكره، ص246.

[4] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، ص281.

الفرع الخامس: بعض النماذج و النظريات التي فسرت حاجة الدول النامية للتمويل الخارجي.

قدّم العديد من الاقتصاديين في أربعينيات القرن العشرين نماذج تنموية لتفسير مشكلة حاجة البلدان النامية إلى التمويل الخارجي منها:

– **نموذج "هارود دومار** ": استهدف بيان مدى الترابط الوثيق بين الناتج الوطني ومعدلات استثمار رأس المال، أي الفجوة بين الاستثمار المرغوب ومستوى الادخار المحلي، والتي أطلق عليها فجوة الادخار وتجسد هذه الفجوة النقص في المدخرات المحلية للبلد المقترض، وهي تساوي حجم رأس المال الأجنبي اللازم توفيره لتحقيق معدل النمو المستهدف[1].

هذا النموذج يعطي إشارة لأهمية رأس المال الأجنبي للمشاركة مع حجم الادخار المحلي لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية، حيث يرى ضرورة اللجوء إلى العالم الخارجي لسد الفجوة القائمة بين الادخار والاستثمار المحليين.

– **نظرية روستو:** قسم فيها مراحل النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل ركّزت على ضرورة رفع معدل الاستثمار بغية وصول الاقتصاد إلى مرحلة الانطلاق، ويصبح قادرا على تسيير ذاته أو ما يسمى ب "مرحلة التسيير الذاتي"، وهي المرحلة التي يكون الاقتصاد فيها قد حقق سبل الانطلاق اتجاه النمو الاقتصادي الذاتي[2].

– **الاقتصادي ساموسلسن** :يرى أنه طالما هناك معوقات كثيرة أمام التكوين الرأسمالي من المصادر الحقيقية فلا بد من الاتكال على المصادر الخارجية، حيث أوضح أن المشكلة الرئيسية في العديد من البلدان النامية هو النقص الشديد في المدخرات الناجم بدوره عن مستوى الدخل المنخفض وخاصة في المناطق الفقيرة، أين تتجلى ظاهرة تنافس الاستهلاك الجاري المتزايد أمام الحاجة إلى استثمار الموارد التي تعاني من الندرة.

والنتيجة هي توجّه قدر ضئيل من الاستثمارات للإسراع في عملية التنمية الاقتصادية، وقد فسر سبب إخفاق هذه الدول في توفير القدر الكافي من المدخرات التي تتطلبها عملية التنمية بتبديد الفائض الممكن لديها، بحيث يكون أمام تلك البلدان ندرة في الموارد اللازمة للتنمية.

---

[1] عدنان حسين يونس، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، تجارب عربية، ط1، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع،2014، ص25.

[2] هشام محمود الاقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،2009، ص150.

– **الاقتصادي بول باران** :حسبه "تتولد الحاجة إلى التمويل الخارجي جراء فقدان المجتمع لفائضه الاقتصادي عن طريق تحويله إلى الدول الاستعمارية". و يميز بين نوعين من الفائض الاقتصادي، الفائض الحقيقي (الفعلي) وهي الادخارات المتحققة فعلا، والفائض الكامن وهي الادخارات غير المستغلة، ومن المحتمل أن يكون الفائض الكامن أكبر من الفائض الحقيقي، وهنا تبرز المشكلة في كيفية جعل الادخار الممكن متحققا فعلا، وذلك عن طريق تغييرات جذرية في الاقتصاد الوطني لتعبئة هذا الفائض وتتعدد الأسباب التي تساهم في ضياع هذا الفائض في الدول النامية منها:البطالة، انتشار ظاهرة الاكتناز، التهرب الضريبي، بالإضافة إلى الاستغلال غير العقلاني للنقد الأجنبي، وتتوقف التنمية الاقتصادية على حجم وأسلوب استخدام الفائض الاقتصادي[1].

الفرع الخامس:الفكر التنموي بعد الحرب العالمية الثانية: حصلت أغلب الدول النامية على استقلالها السياسي، وظهرت ضرورة رفع مستوى معيشة الأفراد، حيث ركز الفكر الاقتصادي الذي ساد تلك الفترة على ضرورة إعادة بناء رأس المال (المؤسسات الإنتاجية)، وساد الاعتقاد أن رأس المال هو العنصر الأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن انخفاضه يعود إلى نقص المدخرات، والتي بدورها ترجع إلى نقص الإنتاج والإنتاجية،وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي ونقص الاستهلاك والادخار، ومع انخفاض هذا الأخير تنخفض الاستثمارات والطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني[2].

وظل كثير من راسمي السياسة الاقتصادية في الدول النامية ينظر للتنمية على أنها مرادف للاستثمار، معتبرين أن زيادة الاستثمار يمثّل عاملا أساسيا لتسريع خطي التنمية الاقتصادية، غير أن هذا الوهم كان نتاج أدبيات التنمية التي نظرت إلى مشكلة التخلف على أنها مشكلة نقص في الموارد المحلية للتمويل، والاعتقاد بأن التغلب على هذه الظاهرة يبقي رهين ارتفاع معدل تراكم رأس المال، وفي ضوء ذلك ركز مسؤولو الدول النامية في صياغة برامجهم التنموية على تكثيف اهتمامهم بعنصر الاستثمار، حيث لم تكن خطط التنمية التي وضعتها هذه الدول سوى خطط للاستثمار، وهذا هو الأساس الذي قامت عليه نظرية الدفعة القوية لـ"روزنشتين رودان"، ونظرية

---

[1] عماد معوشي، تقييم دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الإشارة إلى الحالة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة المدية،2014 /2015، ص93.

[2] هيثم عجام، التمويل الدولي، الأردن، زهران للنشر،2010، ص31.

الحد الأدنى للجهد التنموي لـ"هارفي لبنشتين"، وغيرها من النظريات التي كان لها انتشارا خلال حقبة الستينات والسبعينات[1].

نخلص مما سبق إلى وجود اتفاق بين بعض الاتجاهات الفكرية حول وجود نقص في رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات التنموية في البلدان النامية مما يؤدي إلى ظهور فجوة تمويلية، تكون مبررا للاستعانة بالتمويل الخارجي، في حين يرى البعض الآخر أن الاستناد إلى هذا المنطق فيه تضخيم دور الاستثمار والتمويل من أجل إبراز أهمية التمويل الخارجي وتعزيز مكانته في الاقتصاديات النامية.

المطلب الثاني: مفهوم التمويل الخارجي.

حظي موضوع التمويل الخارجي باهتمام كبير من طرف كل الدول نظرا للدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أصبح يعدّ حاجة لوجود واستمرار أي اقتصاد كما يعدّ حاجة جوهرية لاقتصاديات الدول النامية، فعملية التنمية الاقتصادية تتطلب توفير احتياجات عديدة للوصول إلى مستوى ملائم لمعدل النمو يأتي في مقدمتها رأس المال باعتباره أحد عناصر الإنتاج الأساسية.وفي حالة ضعف رأس المال المحلي تتجه الدول إلى العالم الخارجي لاستكمال هذا النقص عن طريق الاستعانة برأس المال الأجنبي، وعليه نحاول التعرف على معني التمويل الخارجيforeign finance والفرق بينه وبين التمويل الدولي international finance .

الفرع الأول: تعريف التمويل الدولي: تشير الكثير من البحوث الاقتصادية إلى أن مصطلح التمويل الدولي international finance يتألف من كلمتين الأولي finance وتعني توفير المصادر المالية لتغطية نفقات جارية أو رأسمالية وفق شروط معينة تتضمن السعر والأجل، والكلمة الثانية international فيقصد بها مجموعة الدول.[2]

كما يقصد بالتمويل الدولي الآليات التي يوفرها النظام الاقتصادي الدولي بمؤسساته المختلفة سواء كانت (متعددة الأطراف، رسمية، خاصة) لتلبية متطلبات حركة انتقال رؤوس الأموال دوليا، من أجل الحصول على عائد أو امتلاك أصول (عينية أو نقدية) أو لأغراض تمويل التنمية[3].

---

[1] رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1989، ص36.

[2] فهد عبد الرحمان أحمد الأحمد، آثار التمويل الخارجي المباشر على خطط التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة، العدد6،2012، ص211.

[3] فيلح خلف، التمويل الدولي، ط1، الأردن،الوراق للنشر والتوزيع، 2004، ص 13.

بهذا المعني يتضمن التمويل الدولي انتقال رؤوس الأموال من أطراف الفائض إلى أطراف العجز، عن طريق مجموعة من الوسطاء الماليين بغرض تحقيق جملة من الأهداف أهمها الحصول على أكبر عائد ممكن، كما يتضمن الآليات والوسائل المتاحة لتسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن العلاقات الاقتصادية الدولية بأشكالها المختلفة.

كما يشير التمويل الدولي إلى ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دوليا ويتخذ جوانب عديدة منها[1]:

- الجانب السلعي للاقتصاد الدولي؛
- الجانب النقدي أو المالي والذي عادة ما يرافق انسياب السلع والخدمات فيما بين دول العالم؛
- التدفقات الدولية لرأس المال لأغراض الاستثمار الخارجي بمختلف صوره؛

يندرج التمويل الدولي ضمن البعد الثاني، وتظهر أهميته كنتيجة حتمية للعلاقات المالية والنقدية في الاقتصاد الدولي، وقد شاع استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية في ظل النظام الدولي الجديد الذي نشأت عنه المؤسسات المالية الدولية التي أوكل لها مهمة توجيه الاقتصاد العالمي والمحافظة على التوازنات الاقتصادية العالمية.

الفرع الثاني: تعريف التمويل الخارجي: أطلقت عدة تعاريف على التمويل الخارجي نذكر منها [2]:

- عرّف التمويل الخارجي بأنه التمويل الخارج عن الاقتصاد الوطني، وهذه الأموال لا تشكّل جزءا من الناتج المحلي الصافي.
- كما عرّف أيضا بأنه القروض الخارجية التي تحصل عليها الدولة المقترضة من المنظمات والهيئات الدولية وذلك حسب اتفاقيات تعرف بالاتفاقيات متعددة الأطراف.
- كما يعرّف أيضا بأنه مصادر حقيقية يتم تحويلها عبر الدول وتشتمل على المنح والقروض الميسرة وتهدف إلى تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية المرجوة منها.

تتفق التعاريف السابقة على أن التمويل الخارجي يعبّر عن التدفقات الخارجية الهادفة إلى معالجة العجز أو الحاجة التي تولدت لدى اقتصاد ما نتيجة عجز موارده الذاتية، الأمر الذي يتطلب تغطية هذه الحاجة عن طريق الاستعانة بالآليات التي يوفرها نظام التمويل الدولي لتلبية

---

[1] خالد أحمد فرحان المشهداني وآخرون، التمويل الدولي،عمان، دار الأيام، 2014، ص12.

[2] خضر شنيورة،"التمويل الخارجي "،2014/07/17.
pulpit.alwatanvoice.com /articles/2007/04/12/83563.html

حاجاته التمويلية التي قصرت مصادره الذاتية عن توفيرها، الأمر الذي يعني وجود تكامل بين كل من التمويل الخارجي والتمويل الدولي، فالأول يعبّر عن العجز أو الحاجة والثاني يعبّر عن المصدر الذي يوفر التمويل اللازم لهذا العجز في الوقت المناسب.

كما يمكن النظر إلى المسألة من منظور آخر وهو العلاقة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي، فإذا استثمر المجتمع حجما من الأموال أكبر من حجم مدخراته المحلية فإن الفرق بينهما لابد أن يكون تمويلا خارجيا، وقد يلجأ المجتمع للتمويل الخارجي بغرض زيادة قدرته الإنتاجية، حينما يخصص تمويله لبناء المزيد من الطاقات الإنتاجية، وهنا نجد أن قدرته على تحمّل أعباء هذا التمويل في المستقبل تكون قوية، وقد يوجهه إلى تمويل الزيادة في إنفاقه الاستهلاكي الجاري أو لشراء أسلحة ومعدات حربية، وهنا يبقي هذا التمويل عبئا على الاقتصاد لأنه لن يتمخض عنه دخل يكفي لمواجهة أعباء السداد مستقبلا[1].

وعليه إذا كان حجم ما يملكه المجتمع من ناتج محلي أو دخل محلي يقل عن ما ينفقه هذا المجتمع على الاستهلاك والاستثمار معا فإن هذا المجتمع يضطر للاستعانة بموارد خارجية.

الفرع الثالث: الاعتماد على الذات وأسباب اللجوء إلى التمويل الخارجي: إن مقولة الاعتماد على الذات تعد مقولة هامة ومفيدة في الفكر التنموي الحديث، ترجع جذورها إلى انتشار أفكار مدرسة التبعية مع بزوغ أفكار الاقتصادي الأرجنتيني رؤول بريبش(R.prebish)*، والذي استخدم تعبيري المركز و المحيط في تحليله لظاهرة التخلف، فالمركز تمثله الدول الرأسمالية المتقدمة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتسم بسيطرتها على عملية التراكم الرأسمالي، وتدور حول هذا المركز مجموعة من الأطراف الهامشية تختلف في بعدها عن المركز باختلاف مستويات تطورها الاقتصادي وهي لا تسيطر على عملية التراكم الرأسمالي مما يجعلها تابعة للمركز[2].

أثرت هذه الأفكار التي ذاع صيتها سنة1949 في جملة من الاقتصاديين النيوماركسيين والبنيويين في أمريكا اللاتينية الذين ردوا السبب الرئيسي للتخلف إلى التبعية الاقتصادية للمركز الرأسمالي، حيث فشلت التجربة الرأسمالية في دول أمريكا اللاتينية وفشل نمط النمو الذي اتبعته في عقد الخمسينيات والذي كان يقوم على إستراتيجية إحلال الواردات وذلك بهدف تكثيف العمل

---

[1] رمزي زكي، حوار حول الديون والاستقلال، ط1،القاهرة، مطبوعات مكتبة مدبولي، 1986، ص24.

[2] سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص28.

وتشييد قاعدة صناعية من مهامها تلبية احتياجات السوق المحلية، فهذه المدرسة اختزلت التنمية ومكتسباتها في عملية التصنيع، أثبتت الحقائق الاقتصادية إن هذا النموذج أخفق في عقد الستينيات حيث استفحلت المديونية بشكل رهيب. وقامت الدعوة إلى التنمية المعتمدة على الذات بعدما اخفق النموذج التصنيعي الاختزالي وما أفضي إليه من تزايد اعتماد البلاد المتخلفة على الغير من مشاكل منها [1]:

- عدم القدرة على السداد.
- الزيادة الكبيرة في تصدير المواد الأولية و فشل سياسات إحلال الواردات.
- الفشل في تشييد قاعدة صناعية متماسكة وتزايد حجم المديونية وزيادة الاعتماد على العالم الخارجي.

1- مفهوم الاعتماد على الذات: اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم الاعتماد على الذات من اقتصادي إلى آخر حسب اختلاف وجهات النظر وفيما يلي نوضح أراء بعض الاقتصاديين.

-الباحث "إسماعيل صبري عبد الله" يتعاطي بازدواجية مع هذا المفهوم ويقول "بعد كثير من القراءة انتهيت إلى أن التنمية المستقلة هي الاعتماد على الذات"، كما أرى أن التنمية المعتمدة على الذات هي نفسها التنمية الطيبة، في هذا الإطار حدد مفهوم الاعتماد على الذات في النقاط التالية[2]:

- يعني اعتماد مجتمع معين على نفسه.
- إن التنمية تتسارع إذا توفر العمل المنتج لكل مواطن، وحدث ارتفاع في إنتاجية العمل.
- مادام الإنسان هو صانع التنمية فلابد من دراسة دوافعه التي تحمله على الاجتهاد لأجل تحقيق تنمية مستقلة .

من التعريف السابق نلاحظ انه لم كافيا لتوضيح المعني والاقتراب من الفاعل الإنساني الذي يحث على العمل لتحقيق هذه التنمية.

– الباحث "حسين عادل" فينظر إلى التنمية المعتمدة على الذات على أنها قضية وتضحية في نفس الوقت ، فحتى يقبل الأفراد التضحية من أجل تحقيق التنمية فلا بد أن يكون لديهم مقابل أو محفز يدفعهم إلى هذه التضحية.

---

[1] ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، ط1، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،2010، ص81،86.

[2] نفس المرجع السابق، ص88.

– الباحث "عارف دليلة" فيري أن الاعتماد على الذات لا يقابله الاكتفاء الذاتي أو التنمية المشتركة، وإنما الاعتماد على الذات الذي يتحقق بجملة من الشروط السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فالتكامل في الداخل هو ثمرة الاعتماد على الذات.

أما تقرير لجنة الجنوب فيري أن الاعتماد على الذات يتحقق باعتماد الأمة على قدراتها وتسخير طاقاتها، ويكون ذلك بإنشاء مؤسسات كفؤة، تمكّن الأطراف الاقتصادية من القيام بأدوارها على نحو فاعل.

ويذهب تقرير "داغ همرشولد" لعام 1975 إلى القول أن الاعتماد على الذات يطبّق على مستويات مختلفة، محلية أو دولية، فعلى المستوى المحلي يكون بإعطاء محتوى للاستقلال السياسي ولا يستهدف ذلك الانغلاق على النفس، ولكن مفهومه هو امتلاك القدرة على اتخاذ القرارات التي تسمح بالدخول في علاقات متساوية مع بلدان أخرى، وأما على المستوى الدولي، فإن الاعتماد على الذات يتواصل بفضل التعاون بين البلدان، ويكون للاعتماد على الذات معنى عميقا إذا كانت جذوره محلية[1].

نستنتج من التعاريف السابقة أن الاعتماد على الذات لا يعني تحقيق الاكتفاء الذاتي، أي عدم وجود حاجة للتعامل الاقتصادي مع العالم الخارجي، كما لا يعني الانغلاق على النفس، وإنما ببساطة أن يصبح جهد العمل الوطني والموارد المحلية هما الأساس في تحريك عجلات النمو والتقدم للمجتمع، وذلك لا ينفي إطلاقا إمكانية الاستعانة بالتمويل الخارجي كعنصر مؤقت ومكمل ومعضد للموارد المحلية.

وعليه فالجهود المبذولة لغرض تحقيق مستوى التنمية المطلوب قد يتعدى الموارد المحلية ويحتاج إلى تغطية عن طريق الاستعانة بالتمويل الخارجي، ولعل معالجة العجز المالي للحكومات يعدّ أحد الأسباب للجوء إلى التمويل الخارجي.

2– أسباب اللجوء إلى التمويل الخارجي: تختلف الآراء التي تتناول دواعي اللجوء إلي التمويل الخارجي مع اختلاف زاوية التحليل التي تتناول جوانب الموضوع ، حيث انقسمت أراء الاقتصاديين في هذا الشأن إلى وجهتي نظر.

أ– وجهة النظر الأولي: يرى بعض الاقتصاديين أن مشكلة تمويل التنمية في الدول النامية سببها الاستنزاف الاستعماري لخيرات هذه الدول وفوائضها، الشيء الذي حقق للرأسمالية التراكم الرأسمالي

---

[1] ناصر يوسف، نفس المرجع السابق، ص88.

الأولي وترك الدول النامية تواجه قصور حاد في مواردها المحلية عقب حصولها على الاستقلال، لذا لا يمكنها اللحاق بركب الدول المتقدمة بصفة ذاتية مما يعني استمرارا التخلف واستمرار اعتمادها على الفائض الاقتصادي المحقق في الدول الرأسمالية لتمويل عملية التنمية فيها وسد العجز على مستوى ميزان المدفوعات من جراء سعة الفجوة القائمة بين الموارد المحلية والاستثمارات المطلوبة[1]، ومن العوامل المسؤولية عن حدوث هذه الفجوة ما يلي :

–انخفاض الدخول في الدول النامية وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مما يؤدي إلى انخفاض الميل الحدي للادخار فغالبا ما تصل نسبة ما تدخره حوالي 10% من الدخل الوطني وهو ما يؤثر على مستوى التراكم الرأسمالي[2].

– الاختلال في هيكل التجارة الخارجية تسبب في عدم قدرة الصادرات على تغطية الواردات.

– ضعف مرونة و فاعلية أجهزة الإنتاج وضعف تمويلها ذاتيا.

ب– وجهة النظر الثانية: في مقابل وجهة النظر الأولي التي تركز على قصور الموارد المحلية كعامل أساسي دافع للجوء إلى التمويل الخارجي ظهرت آراء أخرى معاكسة لا تفسر المشكلة التمويلية في البلدان النامية بوجود عجز في الموارد المالية فمعظمها يتمتع بفائض اقتصادي كبير و تركز على مجموعة من الأسباب التي تدفع الدول النامية للاعتماد على التمويل الخارجي منها:

- يرى الكلاسيكون المحدثون أن لجوء البلدان المتخلفة إلي التمويل الخارجي، قد لا يقف وراءه في كل الحالات قصور الادخار المحلي، وإنما يعود إلى فشل عمل آليات الاستدانة المحلية، بسبب عدم تطور النظام المصرفي والسوق المالي فيها، ومن ثم تكون قدرتها على استقطاب المدخرات وتوجيهها لخدمة أهداف التنمية ضعيفة الشيء الذي دفع معظم الدول النامية استكمال هذا النقص عن طريق اللجوء إلى التمويل الخارجي[3].

- إن اللجوء إلى وسائل التمويل الخارجي لا يعتمد على عجز المدخرات المحلية، وإنما الاعتماد على هذه الوسائل يعد أمرا مهما في توفير النقد الأجنبي الذي تتطلبه عملية الاستيراد حتى لو توفر الادخار المحلي، فقد يكون كافيا ولكن لا يمكن تحويله إلى قدر مقابل من النقد الأجنبي الذي يسمح بالحصول على مستوردات من السلع الإنتاجية والوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية، خاصة

---

[1] هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بغداد، بيت الحكمة،2002، ص175.

[2] عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع،2015، ص18.

[3] جورج قرم، التبعية الاقتصادية، مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي، ط2، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر،1982، ص 8.

وأن الدول النامية لا تستطيع تقليص استيراداتها في مراحل التنمية الأولى نظرا لحاجة عملية التنمية إلى استيراد عدد من السلع الرأسمالية والوسيطة التي لا يمكن إنتاجها محليا[1].

- ويري آخرون منهم بول باران و ارثر لويس أن الاعتماد على التمويل الخارجي لا يعود إلى نقص الفائض الاقتصادي، وإنما يعود إلى تبديد هذا الفائض، خاصة أن الدول النامية يعرف عليها الاستهلاك الترفي أو التفاخري، مما يؤدي إلى تبديد هذا الفائض بدلا من توجيهه إلى الاستثمار[2]، أو إتباع أساليب غير ملائمة لتعبئة هذا الفائض، فقد اعتمدت أكثر الدول النامية طريقة الضرائب المرتفعة الأمر الذي أدى في الستينات والسبعينات من القرن العشرين لزيادة حجم التهرب الضريبي، وكذا نزوح رأس المال، ففي أكثر الدول كانت الرساميل الخاصة تهاجر وكانت الدولة تقترض لإقامة مشاريع البنية التحتية والمصانع العامة[3].

- وفي الاتجاه نفسه يرى صندوق النقد الدولي أن الاختلال الذي تعاني منه الدول النامية، إنما يرجع إلى الإفراط في الاستهلاك النهائي المحلي، أو تبني برامج استثمارية ضخمة أو الاثنين معا، مما يعني وجود فائض طلب لا يمكن تلبيته محليا فيتم اللجوء إلى العالم الخارجي[4].

- كما ذهبت بعض الآراء في السبعينات من القرن العشرين أمثال محبوب الحق* عام 1977 ورمزي زكي عام 1979 إلى أن سبب توجه الدول النامية إلى التمويل الخارجي، نابع من القصور النظري في أدبيات التنمية الغربية التي روجت وهم التنمية في البلدان النامية من خلال تضخيم دور الاستثمار (إستراتيجية النمو غير المتوازن)، ويرجع سبب التركيز على ضرورة تكوين مقدار معين من الاستثمارات اللازمة للوصول بالمجتمع إلى مرحلة النمو الذاتي، إلى ما فعلته الدول الصناعية المتقدمة في مرحلة من نموها الاقتصادي، حيث كانت دولا زراعية وتتصف بأغلب الصفات السائدة حاليا في أغلب البلدان النامية.

---

[1] عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1975، ص454.

[2] هناء عبد الغفار السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص186.

[3] علي كنعان، الاقتصاد المالي، جامعة دمشق،2009/2008، ص226.

[4] سيد البواب، برامج التثبيت والتكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، محاورها، تحليلها، تأثيرها، ط2،2002، ص43.

*محبوب الحق :عالم اقتصاد باكستاني اهتم بنظريات التنمية الدولية، شغل منصب وزير المالية الباكستاني خلال الفترة من 10 أفريل 1985 إلى 28 جانفي 1988.

ومن ثم يجب على الدول النامية الساعية إلى التقدم أن تستفيد من التجربة التاريخية التي مرت بها الدول الصناعية في الماضي، وضرورة رفع معدل تراكم رأس المال مثلما حدث في الدول الرأسمالية دون الاهتمام بالاحتياجات الفعلية لهذه الاقتصاديات ولا بإنتاجية الاستثمارات فيها ولا بمستوى التطور التكنولوجي، فقد أغفلت هذه الأفكار أن ظروف تطور الدول الصناعية منذ القرن التاسع عشر تختلف عن ظروف تطور الدول النامية في القرن العشرين، ذلك أن أغلب الدول الصناعية قد تعدت حاليا مرحلة الانطلاق والنمو الذاتي وتمر بمرحلة الاستهلاك الوفير، في حين أن العديد من الدول النامية مازالت تمر بمرحلة الاقتصاد التقليدي أو مرحلة التهيؤ للانطلاق[1].

- كما يرجع البعض الآخر اللجوء إلى التمويل الخارجي إلى خطط التنمية التي وضعتها الدول في البلدان النامية، التي كانت طموحة وشاملة لكل فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني، حيث كانت تفوق طاقة الاقتصاد ولا يمكن أن تتوفر لها الموارد المالية اللازمة للتمويل، إضافة إلى ذلك كانت السياسات المالية تعتمد في جوهرها على الإصدار النقدي بدلا من زيادة الضرائب وتعبئة الفائض الاقتصادي، كما كانت هذه الخطط تعاني من عدم توفر المواد الأولية للصناعات التي أقامتها وعدم توفر التمويل اللازم لإقامة المشروع دفعة واحدة، وكذا تدخل الدولة في التفاصيل الاقتصادية وسيطرتها على الإنتاج والتسعير والتسويق وحتى الاستهلاك، مما أفقدها المرونة اللازمة للتفوق، إضافة إلى عدم توفر البنية التحتية اللازمة للصناعة وخاصة الكهرباء والماء، الأمر الذي كان يزيد أيام العطل وتوقف الآلات عن العمل، هذه المعاناة للخطط والصناعة الوطنية زادت من حجم الاعتماد على العالم الخارجي[2].

- كما يرى بعض الاقتصاديين أن مجرد التفكير في وسائل التمويل المحلي فقط يعني افتراض وجود اقتصاد مغلق، وهذا الافتراض من الصعب تصوره من الناحية العملية (خاصة في ظل نظام العولمة)، إذ لا يمكن للبلد أن يعمل بمعزل عن العالم الخارجي، وإنما تربطه به مختلف المعاملات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والتجارية، لذلك لابد من اللجوء إلى التمويل الخارجي من حيث كونه ضرورة منطقية يحتمها هذا التداخل الاقتصادي المحلي والدولي[3].

---

[1] هشام محمود الاقداحي، مرجع سبق ذكره، ص158،155.

[2] علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص227.

[3] وديع شرايحه، دراسات في التنمية الاقتصادية، عمان، شفير وعكشة للطباعة والنشر،1987، ص124.

- ويقرر البعض بأن سبب لجوء الدول إلى التمويل الخارجي، راجع إلى الحالات والظروف الطارئة التي تتعرض لها كالحروب والفيضانات والزلازل، وذلك لتغطية النفقات الكبرى التي تتعرض لها، ففي مثل هذه الظروف تعجز الإيرادات المحلية عن مواجهة هذه النفقات الكبيرة، ولذلك أنشأت الدول الكبرى البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل الدول التي تتعرض لمثل هذه الأزمات.[1]

بالرغم من تعدد الآراء حول أسباب اللجوء إلى التمويل الخارجي، إلا أنها تتفق على أن أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاديات المختلفة في مراحل نموها هو نقص رؤوس الأموال اللازمة للقيام بالاستثمارات المطلوبة لاجتياز الفجوة بين التخلف والنهوض الاقتصادي، كما أن جميع الحجج التي تتبنى فكرة الاعتماد على الذات وتبرر التوسع في الاعتماد على مصادر التمويل المحلية تبقي محل شك، فالدول النامية حتى تحقق زيادة سنوية في دخولها الوطنية بمعدل5% كما تدعو إلى ذلك الهيئات الدولية يتعين على مدخراتها الوطنية أن تبلغ رقما يتراوح بين 15% إلى 20% من دخولها الوطنية، وهذا ما لا يتوقع أن تتمكن الدول النامية عن طريق مصادرها المحلية وبالطرق المألوفة من بلوغه، ومع ذلك فإن استطاعت أن ترتفع بمستويات الادخار الوطني إلى المعدلات المطلوبة، فإن هذا لا يعفيها من تدبير حجم معين من الموارد الأجنبية لشراء الآلات والمعدات اللازمة لتنفيذ برامج تصنيعها في ظل تدهور التطور التكنولوجي بها[2].

فتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعي الدول النامية الوصول إليها، لأن زيادة معدلات النمو تمكّن هذه الدول من تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، فالحاجة إلى التمويل الخارجي تجد مبررها الموضوعي في سد الفجوة القائمة بين الاحتياجات الاستثمارية المستهدفة والمدخرات المحلية المتاحة، حيث يواجه المجتمع في إطار تحقيقه لأهدافه التنموية ثلاثة خيارات:

الخيار الأول: هو أن يرضي المجتمع بمعدل أقل للنمو في حدود ما تسمح به موارده المحلية، ومثل هذا الخيار سيقود إلى إبطاء معدلات النمو ويخلق تأثيرات سلبية على التنمية[3].

---

[1] علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص218.

[2] محمود عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص247.

[3] عدنان حسين يونس، مرجع سبق ذكره، ص33.

الخيـار الثـاني: يعمـل المجتمـع علـى تعبئـة فائضـه الاقتصـادي الكـامن فـي مختلـف القطاعـات الاقتصـادية والـذي تسـتحوذ عليـه الطبقـات والفئـات الاجتماعيـة الغنيـة، وذلـك حتـى يتسـنى لـه رفـع معدل ادخـاره المحلـي، وهـو مـا يعنـي محاولـة مواجهـة التنـاقض الكـامن فـي فجـوة المـوارد المحليـة باللجوء إلى التعبئة الرشيدة للفائض الممكن بهدف تحقيق أداء اقتصادي أفضل.

الخيـار الثالـث: يلجأ المجتمـع لمصـادر التمويـل الخـارجي لتعضـيد حجـم مدخراتـه المحليـة مـع مـا يستتبعه ذلك من متطلبات وما يتمخض عنه من أعباء، وهو المخرج الذي اعتمدت عليه العديد من الـدول الناميـة كوسـيلة لتمويـل التنميـة دون مراعـاة لمرحلـة التطـور الاقتصـادي والاجتمـاعي، ولا القدرات الذاتية للاقتصاد على الوفاء باحتياجات هذا التمويل في المستقبل[1].

الفرع الرابـع: أهميـة اللجـوء إلـى التمويـل الخـارجي: تكمن أهمية اللجوء إلى التمويل الخارجي في الاختلال الموجود في العلاقة بين مستوى التنمية الاقتصادية المطلوب والحاجة إلى التمويل، في ظل عجز المدخرات المحلية عن تلبية الاحتياجات الاستثمارية من جهة، وعجز الصادرات عن تلبيـة احتياجـات الاستثمار من ناحيـة أخرى، ويمكن أن يترتب عن اللجوء إلـى التمويل الخـارجي مجموعة من النتائج التي تجسد أهميتة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية نذكر منها:

- يوفر رأس المال الأجنبي الوافد احتياطا من العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، من خلال ما يجلبه من رأسمال نقدي وعيني للدولة، فضلا عما يترتب عليه من أثر إيجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة، من خلال تنشيط التبادل التجاري وزيادة حجم صادراتها، ومن ثم زيادة نصيب الدولة من العملات الأجنبية الناتجة عن التصدير وتدعيم قدرتها الشرائية في الحصول على ما تحتاجه من الخارج[2].

- الاستفادة من التطور التكنولوجي الحديث إذا كان التدفق في صورة استثمارات أجنبية مباشرة وما يصاحبها من نقل تكنولوجي للدول المضيفة، كما يسمح لتلك الدول بإنشاء مشروعات تتواءم

---

[1] محمد حسن يوسف، تحليل نظري لمشكلة الديون الخارجية، 2014/04/05.
http://www.saaid.net/doat/hasn/90.htm.

[2] عبد الرزاق كبوط، عبد الرزاق زاوي، أثر التمويل الدولي على الاقتصاديات النامية، الملتقى العلمي الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،21،22 نوفمبر 2006، ص9.

مـع عوامـل التطـور التقنـي والاقتصـادي والتـي قـد لا تتسـنى للشـركات الوطنيـة والمسـتويات الفنيـة المحلية وذلك من خلال الشركات المتعددة الجنسيات[1].

- رفـع مسـتوى العمالـة الوطنيـة مـن خـلال الخبـرة المكتسـبة وزيـادة الـدخل والمهـارة الفنيـة اللازمـة لعمليـة النمـو الاقتصـادي، فالـدول الناميـة مشـكلتها لا تتوقـف عنـد نـدرة رأس المـال النقـدي فقـط، بـل تتعداه إلى قصـور فـي التنظيم والأيـدي العاملـة الماهرة وهـي مشـاكل لا تقل فـي خطورتهـا عـن نـدرة رأس المـال النقـدي، لـذلك فالتمويـل الخـارجي قـد يجعـل مـن الممكـن للـدول الناميـة تنفيـذ مشـاريعها الاسـتثمارية الضـرورية مـن خـلال تـوفير التمويـل الحقيقـي الـلازم[2]، كمـا يعتبـر التمويـل الخـارجي مصـدرا مهمـا لتـدفق رأس المـال الـلازم لتمويـل عجـز الميـزان التجـاري الـذي تعـاني منـه الكثيـر مـن الدول النامية[3].

- ينتج عن تدفق التمويل الخارجي إقامة مشاريع استثمارية جديدة وبالتالي اقتناء أصول إنتاجية جديدة الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المتلقي للتمويل الخارجي، ومن ثمّ زيادة في حجم الإنتاج المحلي، ورفع معدل نمو الناتج المحلي وما يترتب عليه من زيادة الإقبال على الاستثمار، مما يساهم في زيادة حجم الادخار المحلي وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومنه تحسن مستوى المعيشة بشكل عام[4].

- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التي تمتلكها بعض البلدان، والتي تكون عاجزة عن استغلالها نظرا لمحدودية قدراتها العلمية والتكنولوجية، كما أن بعض الدول تمتلك الأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية، غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها الأمر الذي يجعل من التمويل الخارجي، وخاصة إذا كان في صورة استثمار أجنبي مباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية ومن ثم استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية[5].

---

[1] عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ط1، لبنان، مكتبة حسين العصرية، 2012، ص57.

[2] خالد احمد فرحان المشهداني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص15.

[3] دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص90.

[4] حسن كريم حمزة ،العولمة المالية والنمو الاقتصادي،عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع،2011، ص151.

[5] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر،2008/2007، ص57.

- زيادة مقدرة الدول النامية على الحصول على متطلباتها الاستيرادية من السلع الرأسمالية والوسيطة التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية، كما يمكن أن تقترض الدول لدعم الاستهلاك المحلي والمحافظة على مستوى معيشي معين، فإذا كانت موارد الدولة من العملة الصعبة غير قادرة على تمويل الواردات الاستهلاكية فإن الاعتماد على مصادر خارجية للتمويل يصبح أمرا لا مفر منه.

- الحصول على جزء من العوائد التي يحققها رأس المال الأجنبي، مثل الضرائب المفروضة على أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر والتأمين...اخ، والتي تمثّل إيرادات تعضد الجهود الادخارية للبلد المضيف، وتعمل بطريقة غير مباشرة على تضييق الفجوة بين المدخرات الوطنية ومتطلبات الاستثمار الوطني[1].

مما سبق تتضح لنا أهمية اللجوء إلى التمويل الخارجي كعنصر مكمّل لوسائل التمويل المحلية خاصة في الوقت الراهن الذي يشهد علاقات اقتصادية دولية واسعة، أصبح التمويل فيها يمثل عنصرا أساسيا لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية وتحقيق رفاهية المجتمعات.

المطلب الثالث: تحليل نموذج الفجوتين في تقدير الحاجة إلى التمويل الخارجي.

مع تعاظم الاهتمام بقضايا تمويل التنمية بالبلدان المتخلفة ظهرت في ساحة الفكر الاقتصادي بعض النماذج والأبحاث الرياضية التي حاولت أن تربط بين مشكلة نقص الموارد المحلية في هذه الدول وبين مشكلة العجز الحادث في موازينها التجارية، وكان النموذج المسمي بنموذج الفجوتين (two gaps model) هو أبسط هذه النماذج وأكثرها دلالة في توضيح العلاقة بين هاتين المشكلتين[2].

الفرع الأول: مفهوم فجوة الموارد المحلية: يقصد بها عدم كفاية المدخرات المحلية في تلبية متطلبات الإنفاق على الاستثمار الكلي في الاقتصاد، وتظهر هذه الفجوة في البلدان النامية بسبب طبيعة اقتصادياتها وخصائصها المعروفة (انخفاض مستوى الدخل، ارتفاع نمو السكان وضعف الأجهزة الإنتاجية، ومحدودية الطاقة الاستيعابية)، إضافة إلى فشل السياسات الاقتصادية وعدم

---

[1] عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مجدلاوي، ط1، عمان،1999، ص275.

[2] رمزي زكي، الديون والتنمية، القروض الخارجية وأثارها على البلاد العربية، ط1، دار المستقبل العربي، 1985، ص 23.

قدرتها على إيجاد الوسائل الملائمة لمواجهة هذه الأسباب في تلك الاقتصاديات، ونتيجة لتفاعل هذه العوامل، تتسم المدخرات المحلية بالضآلة بالقياس إلى المتطلبات المتزايدة للاستثمار.

وعندما تظهر فجوة الادخار (الفرق بين الاستثمار المطلوب والادخار المتحقق) تظهر بالتناظر معها فجوة أخرى تنعكس في الوضع الخارجي لميزان المدفوعات، وهي فجوة الصرف الأجنبي (الفجوة الخارجية) أو فجوة التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: مفهوم فجوة التجارة الخارجية: يشير مفهوم فجوة التجارة الخارجية إلى الفرق بين الصادرات و الواردات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، ويتأثر حجم هذه الأخيرة بحجم الأهداف الاستثمارية التي يقررها المجتمع للوصول إلى معدل معين للنمو، وتظهر هذه الفجوة للتعويض عن الفجوة الأولى(الادخارية) فحصول اختلال في التوازن الداخلي يقود إلى حصول اختلال في التوازن الخارجي، وهو ما يشار إليه في الأدبيات بنموذج الفجوتين[1].

الفرع الثالث: تحليل النموذج: يستند منطق التحليل هذا إلى حقيقة مفادها أنه إذا قصر الناتج المحلي عن توفير دخل كاف لاستخدامه في تمويل الاستهلاك وتكوين مدخرات كافية للاستثمار، تظهر فجوة الموارد المحلية، فلا تستطيع الدولة الاستثمار أكثر مما تحققه من ادخارات، لكن هذا لا يصدق إلا في إطار اقتصاد مغلق ليس له علاقات اقتصادية دولية.

أما في حالة وجود علاقات اقتصادية دولية، فمن الممكن أن لا يتطابق الادخار والاستثمار المحليين، بحيث يمكن أن تعرف الدولة عجزا أو فائضا في مواردها الداخلية ويعوض هذا الفرق عن طريق العلاقات الدولية، ويظهر ذلك في شكل اختلال في موازينها الخارجية (ميزان المدفوعات) على هيئة فائض أو عجز خارجي، نتيجة الاقتراض أو استيراد رؤوس الأموال الأجنبية، لذلك نقول أن فجوة الموارد المحلية تنعكس على شكل عجز في الميزان التجاري وهذا العجز يحتاج إلى تمويل أي تدفق رؤوس الأموال من الخارج[2].

فجوة الموارد المحلية = فجوة التجارة الخارجية ⟸ الحاجة إلى التمويل الخارجي.

---

[1] انظر في ذلك.

– سامي عفيفي حامد، دراسات في الاقتصاد الدولي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2000، ص 271.

–Gerald m, Meir, leading issue in economic development, third edition, new York, 1978, P334.

[2] Paul.krugman, Maurice obst feled, économie internationale, 3eme édition, boc université,2001,P767.

ويمكن توضيح العلاقة بين الفجوتين من خلال النظر إلى الدخل القومي من زاوتين :

- إذا نظرنا إلى الدخل كونه مصدرا لإعادة الإنتاج: في هذه الحالة (الناتج الوطني) Y يمثل ما ينتج من السلع الاستهلاكية (C) مضافا إليها ما ينتج من سلع استثمارية (I) فضلا عن السلع التي تتجه إلى الأسواق الخارجية (X).

أي: $Y= C+I+X$

- إذا ما نظرنا إلى الدخل بصفته إنفاقا فان الدخل يساوي ما ينفق لشراء السلع الاستهلاكية (C) وماينفق لشراء السلع الأجنبية (الاستيرادات) (M) وما لا ينفق يتجه إلى الادخار (S) حيث يصبح:

$Y=C+S+M$

وعند تحقق شرط توازن الدخل فان. $I + X=S+M$ أو $M - X = I-S$

تشير معادلة تحقق شرط التوازن إلى أن فجوة الموارد المحلية لابد أن تتناظر مع فجوة التجارة الخارجية، والعجز الحاصل في الموارد يشير إلى حجم الحاجة إلى التمويل الخارجي.

وبذلك يصح القول انه إذا ظهرت فجوة ادخارية ($I > S$)أي كان الاستثمار المطلوب أكبر من الادخار المتاح، فإن هذا النقص في الاستثمار قد تم تلبيته من خلال نمو الواردات ($M > X$) أي عجز الميزان التجاري الذي سيتم تمويله من خلال الاستعانة بالتمويل الخارجي[1].

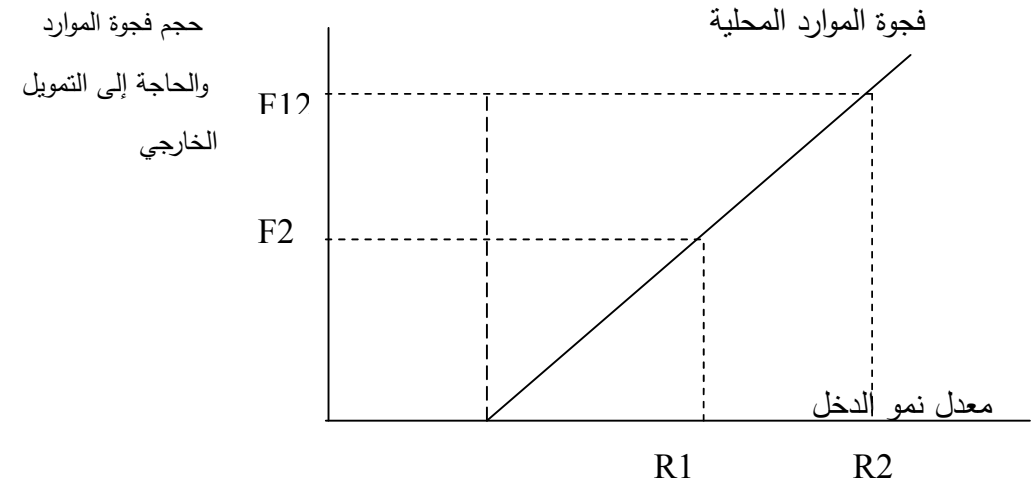
وبالتالي يمكن كتابة المعادلة السابقة بالشكل التالي: $M-X= I - S = Fn$

وهذا يعني أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة بشكل يزيد عما أمكن تدبيره من الموارد المحلية، لابد وأن يتم عن طريق إحداث فائض في الواردات، هذا الفائض يموّل عن طريق تدفق رأس المال الأجنبي بصوره المختلفة إلى الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة وهو ما نقصد به تساوي الفجوتين.

من هذا التحليل يمكن الاستنتاج أن فجوة الموارد المحلية تعطي تصورا عن حجم التمويل الخارجي الذي ينبغي تدبيره لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي، إذ يصح القول أنه لكل نمو مستهدف في الناتج الوطني يمكن تقدير حجم التمويل الخارجي المطلوب، فإذا كانت برامج التنمية التي تطمح الدولة إلى تحقيقها كبيرة في هذه الحالة ستحتاج موارد مالية كبيرة والعكس صحيح، ونوضّح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

---

[1] Auerbach and Kotlikoff, macro economic, an integrated approach, international, Thomson publishing, 1995, P192, 193.



شكل رقم(1-1) :فجوة الموارد المحلية

المصـــدر: رمــزي زكــي، أزمــة المديونيــة الخارجيــة، الهيئــة المصــرية العامــة للكتــاب،1978، ص44.

حيث: R2 – R1 معدلات النمو المستهدفة.

F2 –F1التمويل الخارجي المطلوب.

لقد تم الافتراض هنا وجود حالة التعادل بين الفجوتين (فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية)، أما إذا كانت إحدى الفجوتين أكبر من الأخرى، فإن التعادل يحدث بفعل آلية قوى العرض والطلب، ويعود سبب عدم تطابق الفجوتين إلى عدم ضمان تطابق قرارات الاستثمار أو الادخار في فترة زمنية محددة، حيث أن قرارات الادخار وكذلك قرارات الاستهلاك مرتبطة بالأفراد والعائلات والتي تعتمد على دخولهم الشخصية بصفة أساسية، أما قرارات الاستثمار فهي مرتبطة بحصيلة الصادرات (السلع والخدمات) أي تعتمد على عوامل الطلب الخارجي[1].

فإذا حدث وأن حدد المجتمع معدلا معينا للنمو في مدة مقبلة، وكانت إحدى الفجوتين أكبر من الأخرى في تلك المدة، فإن الفجوة الأصغر لابد أن تتسع لكي تتساوي مع الفجوة الأكبر وإلا عجز المجتمع عن تحقيق معدل النمو المستهدف، وانطلاقا من منطق التحليل السابق يمكن توضيح حالة التفاوت التي قد تحدث بين الفجوتين في فترة مستقبلية كما يلي:

[1] احمد السيد كردي، "التمويل الدولي، المفهوم، الأهمية، الأهداف "،2014/05/24.
kenaninline.com/users/ahmedkordy/posts/15856.

أولا: إذا كانت فجوة التجارة الخارجية أكبر من فجوة الموارد المحلية: عند تحقيق معدل معين للنمو في فترة قادمة، فإنه يتعين على الاقتصاد الوطني النجاح في الحصول على قدر ملائم من رأس المال الأجنبي حتى يتساوى الفجوتين، ونحاول توضيح ذلك من خلال المثال التالي:

ليكن حجم الدخل المحلي: (Y)2300 وحدة نقدية. الاستهلاك:(C) 2000 وحدة نقدية.

الاستثمار: (I) 500 وحدة نقدية. الادخار:(S) 300 وحدة نقدية.

الصادرات:(X) 300 وحدة نقدية. الواردات:(M)600وحدة نقدية.

انطلاقا من القيم المفترضة للمتغيرات السابقة سوف نجد أن:

فجوة الموارد المحلية = الاستثمار – الادخار = 500–300 =200 وحدة نقدية.

أما فجوة التجارة الخارجية = الواردات – الصادرات=600–300=300 وحدة نقدية.

أي أن فجوة التجارة الخارجية تزيد عن فجوة الموارد المحلية بقيمة100 وحدة نقدية.

نفترض أن الموارد الأجنبية ستتدفق إلى الاقتصاد الوطني بما يعادل فجوة التجارة الخارجية باعتبارها الفجوة الأكبر والنظرية تفترض توسع الفجوة الأصغر حتى يحدث توازن بين الفجوتين عن طريق قوى العرض الكلي وقوى الطلب الكلي حيث أن:

الطلب الكلي = الاستثمار + الاستهلاك= 500+2000= 2500 وحدة نقدية.

بينما العرض الكلي = الدخل المحلي + الواردات – الصادرات

=2300+ 600 – 300 = 2600.

هناك زيادة في العرض الكلي بمقدار 100 وحدة نقدية مما يعني وجود عجز في كمية السلع المطلوبة عند المستوى السائد للأسعار عما أنتجه وعما تم استيراده من العالم الخارجي، وحينما يتحقق مثل هذا الوضع يفترض أن يقوم جهاز الأسعار بدوره في إحداث التوازن ونميز حالتين:

1) إذا كانت الأسعار غير مرنة و لن تنخفض لتصريف فائض العرض هذا سيؤدي إلى زيادة في المخزون السلعي ويحدث تخفيض معدل تشغيل الطاقات الإنتاجية ، فينخفض مستوى الاستثمار والدخل وينجم عنه انخفاض مستوى الادخار المحلي و توسّع فجوة الموارد المحلية حتى تتطابق مع فجوة التجارة الخارجية.

2) إذا كانت الأسعار تتسم بالمرونة و تستجيب للتغيرات المطلوبة سينتج عنها انخفاض الأسعار و حدوث خسارة لبعض المشروعات وتخفيض معدل الربح للبعض الآخر وحدوث تشاؤم بالنسبة

للمستقبل وهو ما سيؤثر سلبا على قرارات الاستثمار في المستقبل، وقد تلجأ الحكومات إلى تشجيع الاستهلاك المحلي عن طريق تخفيض الضرائب مثلا حتى تضمن التطابق بين الفجوتين[1].

ويتحقق التوازن حسب المثال إذا زاد حجم الاستهلاك المحلي ب100 وحدة نقدية عندها يصبح :

الطلب الكلي =الاستثمار +الاستهلاك =500+2100=2600 = حجم العرض الكلي .

وتتحقق معادلة التوازن الكلي :

$$Y=C+I+G+X-M.$$

$$Y=2100+500+300-600=2300.$$

ثانيا- إذا كانت فجوة الموارد المحلية أكبر من فجوة التجارة الخارجية: إذا كانت (فجوة الاستثمار والادخار) هي الأكبر وهي المسيطرة في فترة مقبلة نحاول الاستعانة بالمثال الموالي لتوضيح ذلك:

ليكن حجم الدخل المحلي:(y)= 2100 وحدة نقدية الاستهلاك(C) :1900 وحدة نقدية.

الاستثمار (I):500 وحدة نقدية. الادخار(S):200 وحدة نقدية.

الصادرات(X):300 وحدة نقدية. الواردات(M):500 وحدة نقدية.

هنا نجد فجوة الموارد المحلية (الاستثمار- الادخار) تساوي: 500-200= 300 وحدة نقدية.

أما فجوة التجارة الخارجية (الواردات - الصادرات) فإنها تعادل: 500-300=200 وحدة نقدية.

إن فجوة الموارد المحلية (300 وحدة نقدية) هي الفجوة الأكبر وحينما تنتهي الفترة الجارية سيحدث التطابق بين الفجوتين من خلال الآثار التي تنتج من ميكانيزم العلاقة بين قوى العرض الكلي والطلب الكلي، ففي هذه الحالة يوجد فائض في الطلب الكلي ونوضح ذلك من خلال المعادلات التالية:

الطلب الكلي = الاستثمار +الاستهلاك =500+1900=**2400** وحدة نقدية.

العرض الكلي = الدخل المحلي+ (الواردات- الصادرات) = 2100+500-300=**2300** وحدة نقدية.

من الملاحظ أن هناك زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي بمقدار 100 وحدة نقدية، وحتى يتمكن المجتمع من القضاء على فائض الطلب لا بد من:

- التوجه إلى زيادة استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج .
- العمل على الحد من تصدير السلع والخدمات التي يمكن استهلاكها في الداخل.

---

[1] رمزي زكي، أزمة المديونية الخارجية،مرجع سبق ذكره، ص47.

هذه التدابير ستعمل على توسيع حجم فجوة التجارة الخارجية حتى تتساوي مع فجوة الموارد المحلية[1].

ويتحقق التوازن حسب المثال عندما ينخفض حجم الصادرات بقيمة 100 وحدة نقدية :

حيث يصبح حجم العرض الكلي = 2100+500−200=2400 وهو ما يساوي حجم الطلب الكلي.

وتتحقق معادلة التوازن الكلي: $Y=C+I+G+X-M$.

$Y=1900+500+200-500=2100$

من التحليل السابق يتضح لنا أن التطابق بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية لابد وأن يحدث في أية فترة سابقة، أما التطابق بين هاتين الفجوتين في أية فترة زمنية قادمة فليس هناك ما يضمن تحقيقه، وإذا أراد المجتمع أن يحقق معدل النمو المستهدف في أية فترة قادمة وكانت الفجوتان غير متساويتان، فإن الفجوة الأصغر لابد أن تتسع حتى تتساوى مع الفجوة الأكبر، وحتى يتحقق ذلك لابد وأن يتدفق من العالم الخارجي ذلك القدر من رأس المال الخارجي الذي يكفل تغطية الفجوة الأكبر حتى يمكن تحقيق معدل النمو المستهدف.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للعلاقة بين التمويل الخارجي والنمو الاقتصادي.

يدور الاختلاف بين الفكر التقليدي والحديث حول العلاقة الموجودة بين التمويل الخارجي والنمو الاقتصادي للاقتصاد المضيف، ففي حين يبرر الأول العلاقة الايجابية الموجودة بين رأس المال الخارجي ومعدل النمو الاقتصادي، يبرر الرأي الثاني أثره السلبي على النمو الاقتصادي مستندا في ذلك على تكاليف التمويل الخارجي وأثرها السلبي على مقومات النمو الاقتصادي، وهو ما سنتناوله من خلال نظريتي المراحل وعبء الديون المفرطة.

المطلب الأول: نظرية المراحل.

تزودنا الدراسات التقليدية عن حركة رؤوس الأموال الدولية وعلاقتها بالتوازن في ميزان المدفوعات بتصور عام عن العلاقة الموجودة بين درجة نمو الاقتصاد ووضع مديونيته ودائنيته الخارجية ومن ثم حاجته إلى التمويل الخارجي، حيث أن تركيب الاقتصاد ودرجة نموه تظهر

[1] رمزي زكي، نفس المرجع السابق، ص49.

بشكل واضح في تركيب ميزان المدفوعات، باعتباره سجلا محاسبيا منتظما لكافة المعاملات الاقتصادية والمالية التي تمت بين المقيمين وغير المقيمين في دولة معينة ولفترة زمنية معينة[1].

الفرع الأول: الإطار الفكري للنظرية: يتجه منطق النظرية إلى الفكر النيوكلاسيكي الذي يركز على الدور الذي تلعبه تغيرات أسعار الفائدة في تفسير تحركات رؤوس الأموال بين الدول حتى في ظل ندرة عوامل الإنتاج فالحالة الاقتصادية للدول تتميز بضعف الادخار في بداية مراحل النمو مما يجعل أسعار الفائدة في مستويات مرتفعة،الشيء الذي يحفز رؤوس الأموال الخارجية على التدفق لغرض الاستثمار مما يسمح بتحقيق معدل نمو إضافي في الاقتصاد، هذا النمو يولد زيادة في الإيرادات ويساهم في رفع الادخار المحلي الذي يحل تدريجيا محل الادخار الخارجي.

كما تسمح هذه الموارد الإضافية بخلق موارد ضريبية إضافية، وتسمح بتحصيل أرباح بالعملة الصعبة من خلال نمو نشاط التصدير حيث يصبح الميزان التجاري يحقق فائض، ويتحول تدريجيا البلد المستورد لرأس المال إلى بلد مصدر لرأس المال، وينخفض سعر الفائدة ويصبح من المجدي توظيف أمواله في الخارج، وميزان العوائد يتحول تدريجيا إلى الموجب إلى غاية الوصول إلى مرحلة معينة أين تصبح شروط التبادل للاقتصاد متدنية نتيجة ارتفاع معدل التبادل مما يحدث عجز في الميزان التجاري[2].والشكل الموالي يوضح الطريقة التي يتم من خلالها إحلال الادخار محل رؤوس الأموال الخارجية.

---

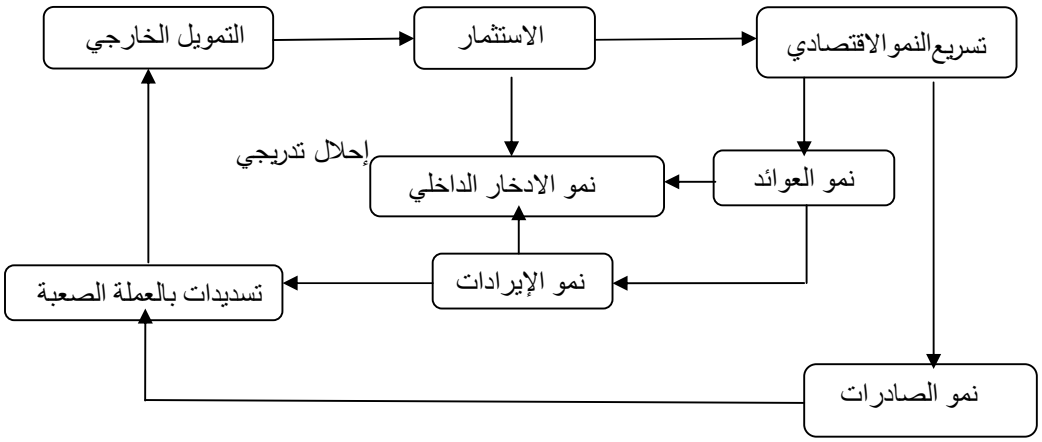
[1] انظر في ذلك:

- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ط1،الأردن، دار جرير، 2006، ص235.

-عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2005، ص173.

- Andre dumas, L'économie mondiale, de block Bruxelles, 2Eme édition, 2003, P164.

[2]Marc raffinot, dette extérieure et ajustement structurel ,EDICEF/AUPELF, universités francophones, P32.



شكل رقم (1-2): ميكانيزمات الإحلال التدريجي للادخار المحلي لرؤوس الأموال الخارجية.

Source: Marc raffinot, dette extérieure et ajustement structurel, EDICEF/AUPELF, universités francophones, P33.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن النظرية تركز على الدور الايجابي لرأس المال الخارجي ودوره في تدعيم التراكم الداخلي لرأس المال إلى المستوى الذي يحول الدولة من مرحلة الاقتراض إلى مرحلة تصدير رأس المال، وهو ما عرض النظرية للانتقاد من ناحيتين:

- الناحية الأولي: لان حركة رؤوس الأموال لا تتحرك دوليا استنادا إلى مبدأ قلة رؤوس الأموال.
- الناحية الثانية:حسب بعض المقاربات ثبت أن تحويل الأموال قد يتسبب في إفلاس الدول المستقبلة لرؤوس الأموال الأجنبية نتيجة ضخامة التحويلات مما يتسبب في استنزاف موارد الاقتصاد بدلا من دعم الادخار المحلي.

الفرع الثاني: مراحل النظرية :يميّز الاقتصاديون بين خمس مراحل هامة لحركة الإقراض والاقتراض يفترض أن يمر بها الاقتصاد الآخذ في النمو ابتداء من مراحل التنمية الأولي وحتى وصوله إلى مراحل يكون فيها قادرا على الاعتماد وهذه المراحل هي:

أولا: مرحلة المدين الناشئ: في هذه المرحلة يكون الاقتصاد في حالة تخلف يتسم بوجود موارد بشرية ومادية عاطلة، وبهيكل إنتاجي ضعيف ومتخلف، وتكون المدخرات المحلية غير قادرة على تلبية متطلبات الاستثمار، فتضطر الدولة إلى الاقتراض من العالم الخارجي لتمويل وارداتها من السلع الوسيطة والاستهلاكية لمواجهة حاجات الاستهلاك الجاري، لأن حصيلة صادراتها من السلع والخدمات لا تكفي لتغطية قيمة الواردات، مما يجعل الميزان التجاري في حالة عجز.

ومن الخصائص الجوهرية لهذه المرحلة، أن المدفوعات الخارجية التي تقوم بها الدولة في صورة تحويلات رؤوس الأموال الأجنبية تزيد بكثير عن الدخول المحوّلة إليها من أصولها

وحقوقها التي تملكها بالخارج، وبناء على ذلك فإن ميزان صافي عوائد الملكية يكون أيضا في حالة عجز لذلك تستخدم الدولة قروضها الجارية لتمويل العجز في الميزان التجاري من جهة والعجز في ميزان عوائد الملكية من جهة أخرى، وتكون الدولة في هذه المرحلة في حالة مديونية متزايدة، حيث يكون رصيد ميزان العمليات الرأسمالية في حالة فائض.

وبصفة عامة تكون المديونية الخارجية في حالة تزايد مستمر وبعدها يفترض أن ينتقل الاقتصاد إلى المرحلة الثانية بصورة تلقائية[1].

ثانيا: مرحلة المدين الناضج: في هذه المرحلة يكون الاقتصاد قطع شوطا لا بأس به في مجال التنمية، ويكون قد استخدم تمويله الخارجي في تدعيم وتوسيع طاقته الإنتاجية وتنويع بنيانه الإنتاجي، ويكون الجهاز الإنتاجي قد بدأ يحقق زيادات ملموسة في الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات، كما تتجه المدخرات المحلية نحو التزايد ويصبح الاقتصاد في هذه المرحلة يصدّر أكثر مما يستورد مما يساهم في خلق فائض في الميزان التجاري.

وفي ظل ضخامة الأعباء الخارجية التي تحققت في الفترات السابقة إذا كان الفائض المحقق في الميزان التجاري لا يكفي لمواجهة هذه الأعباء، يكون ميزان الحساب الجاري في حالة عجز[2]، ولكي يتمكن البلد من تسويته يلجأ إلى التمويل الخارجي مرة أخرى لكن بمعدلات متناقصة، مما يترتب عليه ظهور فائض في رصيد ميزان العمليات الرأسمالية، وهكذا رغم وجود فائض في حصيلة الصادرات، يستمر البلد في الاقتراض لمواجهة أعباء الالتزامات الخارجية.

وبصفة عامة تكون المديونية الخارجية في حالة تناقص، وعندما يصل الاقتصاد إلى مرحلة يكون فيها جهازه الإنتاجي بلغ درجة النمو والتقدم يفترض به الدخول في مرحلة جديدة[3].

ثالثا: مرحلة الدائن الناشئ: يصل الاقتصاد إلى مرحلة الدائن الناشئ، حينما تزداد فيه الطاقات الإنتاجية وينوّع هيكله الإنتاجي، كما ترسى دعائم النمو الذاتي التي تتميز بتحقيق معدلات مرتفعة من نمو الدخل والتوظيف وارتفاع معدلات الادخار والاستثمار، كما تتميز هذه المرحلة

---

[1]World development report1985,international capital and economic development world, development indicators, Washington, p47.

[2]عبد الجبار محمود العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص90.

[3]Banque mondiale, Rapport sur le développement dans le monde 1985, Washington, dc,p52.

بوجود فائض في الميزان التجاري نتيجة زيادة مستوى الصادات عن الواردات وتقل الحاجة للاقتراض، ويعرف ميزان صافي عوائد الملكية في هذه المرحلة حالتين:

1- الحالة الأولى يكون فيها سالبا(هذا إذا كان ما يدفعه البلد من فوائد وأرباح للخارج أكثر مما يتلقاه من الخارج كإيراد للاستثمارات التي قد بدأ بتكوينها لدى البلدان الأخرى).

2- الحالة الثانية يكون فيها موجبا (إذا كان ما يتلقاه من الخارج عن استثماراته أكبر مما يدفعه).

لذلك يكون هناك فائض في ميزان الحساب الجاري يستخدم في سداد ما سبق وإن حصل عليه البلد من تمويل خارجي، ويستخدم بعضها الآخر في إقراض البلدان الأخرى أو تكوين أصول وحقوق خارجية، مما يجعل ميزان العمليات الرأسمالية في حالة عجز، ونبين الملامح الأساسية لميزان المدفوعات. وتكون المديونية الخارجية في حالة تناقص شديد، أو تقارب الصفر، كما تتميز هذه المرحلة ببداية دخول الدولة مرحلة الدائنية نتيجة لتصديرها لرأس المال[1].

رابعا: مرحلة الدائن الناضج: تخص مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة التي دخلت مرحلة الاحتكار، وتتميز بدرجة عالية من تمركز رأس المال، وبلوغ اقتصادها مرحلة معينة من النمو تمكّنه من تحقيق فائض مستمر ودائم في رؤوس الأموال التي ستوجّه إلى الاستثمار في الخارج.

تظهر بوادر العجز في الميزان التجاري بسبب زيادة مستوى الاستيراد، إلا أن هذا العجز لا يشكّل مشكلة لأنه سيغطي من خلال عوائد الأصول الخارجية، مما يجعل رصيد ميزان العمليات الجارية في حالة فائض.

ويستمر هذا البلد بالإقراض الخارجي مما يجعل ميزان العمليات الرأسمالي في حالة عجز أما المديونية الخارجية للدولة في هذه المرحلة تكون قد قاربت الصفر.

خامسا: مرحلة الدائن المقترض: في هذه المرحلة تواجه الدول التي مرّت بالمرحلة السابقة "الدائن الناضج" أزمة في تعاملها مع العالم الخارجي نتيجة لبعض الظروف الطارئة، مما يدفعها إلى الاقتراض الخارجي، كما يعرف ميزانها التجاري عجزا لا تستطيع تمويله بالكامل من فائض ميزان عوائد الملكية، فالعجز يكون كبيرا ولا تكفي الدخول الصافية المتأتية من الأصول والحقوق الخارجية لتغطيته، فتلجأ الدولة في هذه الحالة إلى الاقتراض، بالرغم من أنها تعدّ من الدول الدائنة المصدرة لرأس المال، كما قد تلجأ إلى وسيلة أخرى غير الاقتراض وهي بيع أصولها

[1] رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص164.

واستثماراتها الخارجية واستخدام حصيلة ذلك في سداد العجز الكبير في الميزان التجاري، مما يجعل ميزان العمليات الرأسمالية ايجابيا، والدولة في هذه الحالة تكون دائنة ومدينة إلا أن دائنيتها أكبر من مديونيتها.

ومن الملاحظ على هذه المرحلة أنها تشبه المرحلة الأولي، ففي المرحلتين نجد أن حجم الاستهلاك أكبر من حجم الإنتاج، الأمر الذي ينعكس في وجود عجز في الميزان التجاري، لكن بالرغم من هذا التشابه إلا أن هناك فرقا جوهريا بين المرحلتين يتمثل في كون الدولة في المرحلة الأولى تعاني من مشكلة التخلف الاقتصادي بأبعاده المختلفة، أما في المرحلة الأخيرة فهي تعاني من مشاكل النمو الرأسمالي[1]، و الجدول الموالي يوضح المراحل الخمس لميزان المدفوعات.

جدول رقم (1-1)المراحل الخمس لميزان المدفوعات بالعلاقة مع التمويل الخارجي والنمو الاقتصادي.

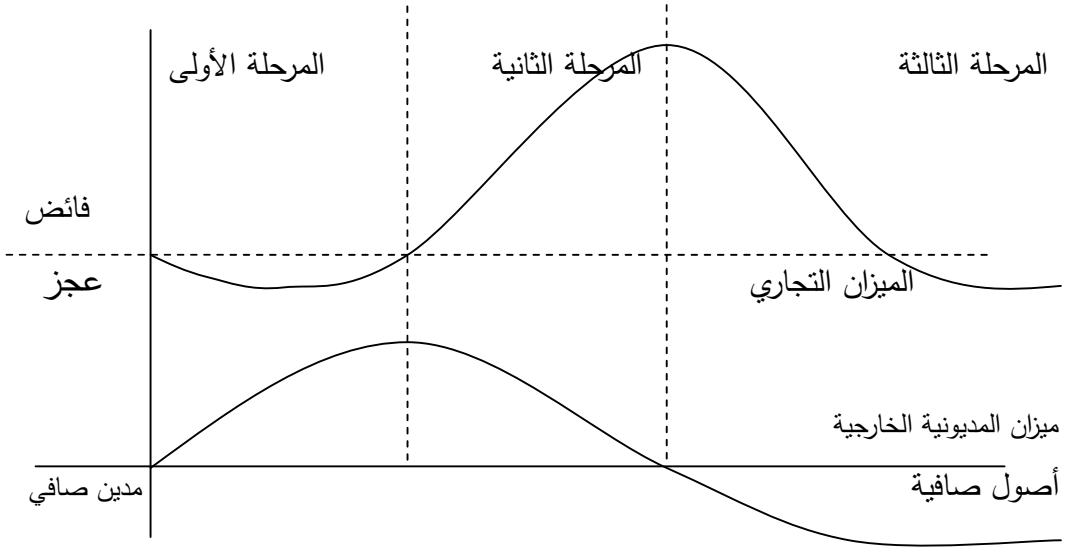
حسابات ميزان المدفوعات	**المرحلة 1 المدين الناشئ**	**المرحلة 2 المدين الناضج**
الميزان التجاري	عجز	فائض
ميزان صافي العوائد	عجز	عجز
ميزان العمليات الرأسمالية	فائض	فائض
ميزان العمليات الجارية	عجز	عجز
	دولة مدينة ومقترضة	**تحسن الطاقات الإنتاجية للاقتصاد**
حسابات ميزان المدفوعات	**المرحلة 3 الدائن الناشئ**	**المرحلة 4 الدائن الناضج**
الميزان التجاري	فائض	عجز
ميزان صافي العوائد	موجبا أو سالبا	فائض
ميزان العمليات الرأسمالية	عجز	عجز
ميزان العمليات الجارية	عجز	فائض
	تبدأ الدولة بتسديد الديون	**تصدر الدولة سلع ورؤوس الأموال**
حسابات ميزان المدفوعات	**المرحلة 5 الدائن المقترض**	
الميزان التجاري	عجز	
ميزان صافي العوائد	فائض	
ميزان العمليات الرأسمالية	فائض	
ميزان العمليات الجارية	عجز	
	تصدر الدولة رؤوس الأموال مع تزايد معدل استهلاكها	

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المعطيات السابقة.

[1] رمزي زكي، نفس المرجع السابق ص ص163-167.

من خلال ما سبق ذكره يمكن الاستنتاج أن البلدان في إطار مسيرتها التنموية تمر بثلاث مراحل أساسية في إطار اعتمادها على التمويل الخارجي وحتى وصولها إلى مرحلة النمو الذاتي والتخلص من حاجتها إلى التمويل الخارجي هي:

- مرحلة الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي.
- مرحلة تناقص معدل نمو التمويل الخارجي.
- مرحلة تناقص حجم التمويل الخارجي وتلاشيه. ونوضح المراحل الثلاثة بيانيا كما يلي:



الشكل رقم(1-3): العلاقة بين المديونية الخارجية والنمو الاقتصادي في دورة المديونية.

Source: World development report1985, international capital and economic development world, development indicators, p47.

من خلال الشكل نلاحظ أن في المرحلة الأولى يكون التمويل الخارجي ينمو بمعدلات متزايدة، نظرا لعدم قدرة الاقتصاد على تلبية احتياجاته الاستثمارية اعتمادا على موارده المحلية فيضطر لاستيراد السلع الانتاجية التي تتطلبها عملية التنمية، مما يجعل الميزان التجاري عاجزا، وفي نهاية المرحلة يصل حجم التمويل الخارجي إلى أقصى قيمة، ويصبح الميزان التجاري متوازنا، وهو ما يعني أن الدولة بدأت تواجه حاجاتها الاستثمارية بمواردها المحلية، ثم تبدأ المرحلة الثانية عندما يصبح التمويل الخارجي ينمو بمعدلات متناقصة ورصيد الميزان التجاري ينمو بمعدلات متزايدة وهو ما يعكس قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات ادخار كافية لتغطية الاستثمارات، غير أن أعباء التمويل المتراكمة في الفترات السابقة تضطر الاقتصاد لطلب التمويل

الخارجي، ومع نهاية هذه الفترة يصبح الرصيد الصافي لرأس المال الأجنبي صفرا، هنا تبدأ المرحلة الثالثة أين يصبح رصيد المديونية الخارجية سالبا، معناه القدرة على تغطية كل أعباء التمويل الخارجي ويصل الميزان التجاري إلى أعلى نقطة من الانتعاش.

على الرغم من الملاحظات التي وجهت إلى نظرية المراحل حول العلاقة القائمة بين تطور التمويل الخارجي و مرحلة النمو الاقتصادي للبلد نجدها تنطبق على وجه الخصوص على البلدان التي اتبعت أسلوب النمو غير المتوازن كالبلدان الرأسمالية، أما البلدان النامية فان التطور الذي سارت فيه المديونية الخارجية مخالفا تماما لمجري التطور الذي تفرضه هذه النظرية.

الفرع الثالث: نظرية المراحل وواقع الدول النامية: هذه البلدان كانت مجالا مفتوحا لاستقدام واستثمار رؤوس الأموال الأجنبية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، خلال المراحل الأولى من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية اتجهت نحو استخراج وإنتاج المواد الأولية، وكان الميزان التجاري يحقق فائضا يستخدم في تسديد تحويلات أرباح وفوائد رؤوس الأموال الوافدة، في هذه المرحلة كانت رؤوس الأموال الوافدة تفوق حجم الموارد المنسابة للخارج في صورة أرباح وفوائد، وبالتالي استطاعت هذه الدول الانتقال إلى مرحلة المدين الناضج وذلك خلال الفترة 1950 إلى 1975، أما الدول المستوردة للنفط فظلت ثابتة في المرحلة الأولي[1].

لكن بالرغم من استمرار تدفق القروض ورؤوس الأموال الخارجية إلى هذه الدول، استمر اتساع فجوة الموارد المحلية بها حيث ظلّت معدلات الادخار المحققة أقل بكثير من معدلات الاستثمار المطلوبة، الشيء الذي لم يمكّنها من التحول إلى مرحلة الدائن الناشئ كما تقره النظرية ولم تخطي خطي الدول الرأسمالية المتقدمة التي توافق مسارها مع مراحل النظرية، بل على العكس من ذلك دخلت مرحلة جديدة لم تشملها نظرية المراحل وهي مرحلة "المدين الدائم "[2].

من خصائص هذه المرحلة أن فترة المديونية تطول فيها بشكل لم تعرفه الدول المتقدمة ذلك أن إعادة تصدير الفوائد والأرباح وتسديد القروض الخارجية يزيد عما يتدفق إلى هذه البلدان من موارد خارجية، مما يؤدي إلى استنزاف شديد لمواردها واضطرارها للدخول إلى الحلقة المتسعة للديون الخارجية، خصائص هذه المرحلة تنطبق على الدول النامية على اثر تدهور أسعار النفط

---

[1] World development report1985, opcit, p47.

[2] رمزي زكي، أزمة المديونية الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص170.

لسنة 1986.* وهنا بدأت دائرة التحليل تتجه إلى أن التمويل الخارجي قد لا يؤدي إلى تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرغوب، ومن بين أهم النظريات التي تناولت ذلك نذكر:

المطلب الثاني: نظرية عبء الديون المفرطة:

أثبتت الوقائع الاقتصادية منذ منتصف الثمانينات عدم ملاءمة نظرية المراحل للدول النامية حيث واجه الكثير منها أزمة مديونية قاسية، وفي منتصف التسعينات أطلق صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى مستويات يمكن تحملها (هيبك) سنة 1996، وبدأ التساؤل يدور حول: لماذا تؤدي الديون المتراكمة إلى نمو أقل؟.

الفرع الأول: التحليل الفكري للنظرية: وجد السؤال السابق أفضل إجابة له من خلال نظرية عبء الديون المفرطة، التي تقرّ بأنه إذا كان الدين في المستقبل أكبر من قدرة البلد على السداد، فإن التكاليف المتوقعة لخدمة الدين ستحبط الاستثمار المحلي والأجنبي ومن ثم تضر بالنمو[1].

لقد ركّزت الدراسات النظرية المعنية بالعلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي تركيزا كبيرا على الآثار السلبية الناجمة عن "فرط الديون" في بلد ما، حيث يكون رصيد الديون المتراكمة ضخما إلى درجة تهدد قدرة البلد المعني على سداد قروضه السابقة، مما يسبب مخاوف لدى المقرضين والمستثمرين المحتملين، إذ تصبح خدمة الدين المتوقعة دالة متزايدة لمستوى الناتج في هذا البلد وبالتالي تستنفد عائدات الاستثمار المحلي من طرف الجهات الدائنة ويتأثر المستثمرون المحليون والأجانب بمثبطات الاستثمار[2].

---

[1] أنظر في ذلك

– سمير أبو مدللة، مازن العجلة،"تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (2000–2011)"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والدارية،المجلد الحادي والعشرون،العدد الأول يناير 2013،ص23، 2014/10/275 . http://www.google.fr/?gws.

–جمال محمود عطية عبيد، الدين العام المحلي والأداء الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1986–2009)، المنظمة العربية للتنمية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية،2013، ص24.

* نستثني هنا مجموعة الدول النامية المصدرة للبترول والتي بدأت في تصدير جزء من فائض أرباحها لغرض الاستثمار،لأن استثمار هذه الفوائض لايعد تصديرا لرأس المال بالمعني الدقيق الذي عرفته البلدان الرأسمالية.

[2]بنديكت كليمنتس، درينا باتاتشاريا، توان كووك نوين،"هل يعمل تخفيف أعباء الديون على دفع النمو في البلدان الفقيرة"،صندوق النقد الدولي 2014/12/06.https://www.google.fr/?gws=rd .

أولا: الآثار السلبية المباشرة: يمكن توضحيها فيما يلي:

- تؤثر خدمة الدين الخارجي على النمو بمزاحمة الاستثمار الخاص، فعند نمو الديون بشكل كبير سيجعل المستثمرين يقللون توقعاتهم حول العوائد المحققة مستقبلا بسبب توقع زيادة الضرائب المفروضة على الأرباح من أجل دفع الديون و هذا سيثبط المستثمرين المحليين والأجانب و من ثم يثبط عملية تراكم رأس المال، فالمستثمرون يرفضون تحمل تكاليف آنية لغرض توسيع الإنتاج المستقبلي[1].

- إن المستثمرين في الدول ذات المديونية العالية يتراجعون عن قراراتهم الاستثمارية بسبب عدم التأكد من حجم الديون الذي سيتم دفعه بموارد البلد، فإذا كان جزءا كبيرا من إيرادات الصادرات يستخدم لخدمات الدين الخارجي سيبقي جزء قليل متاح للاستثمار والنمو الاقتصادي[2].

ثانيا: الآثار السلبية غير المباشرة: تتمثل فيما يلي [3]:

- تؤثر الديون بطريق غير مباشر على النمو الاقتصادي، عن طريق التأثير السلبي لخدمات الديون على النفقات العامة، بتغيير مكوّنات الإنفاق العام فزيادة خدمة الدين يمكن أن ترفع فاتورة الفوائد التي تدفعها الحكومة وتزيد من عجز الموازنة؛

- زيادة خدمة الدين تقلل من الادخار العام مع تزايد الآثار السلبية على النمو؛

- يمكن أن تؤدي زيادة مدفوعات خدمة الدين إلى كبح النمو، من خلال تقليص الموارد العامة المتاحة للاستثمار في مشاريع البنية التحتية ورأس المال البشري؛

- إن الآثار المتعلقة بالحوافز الممنوحة للتمويل الأجنبي ستعمل على تقليل المنافع التي يمكن توقعها من إصلاح السياسات التي تعزز الكفاءة والنمو مثل: تحرير التجارة والتصحيح المالي، لأن الحكومة ستكون أقل رغبة في تكبد نفقات حالية إذا ما اعتقدت أن منفعتها في المستقبل من ناحية زيادة الناتج ستعود جزئيا على الدائنين الأجانب.

---

[1] Catherine pattillo, Helene poirson, luca ricci , dette extérieure et croissance, finance et développement , juin 2002,p33.

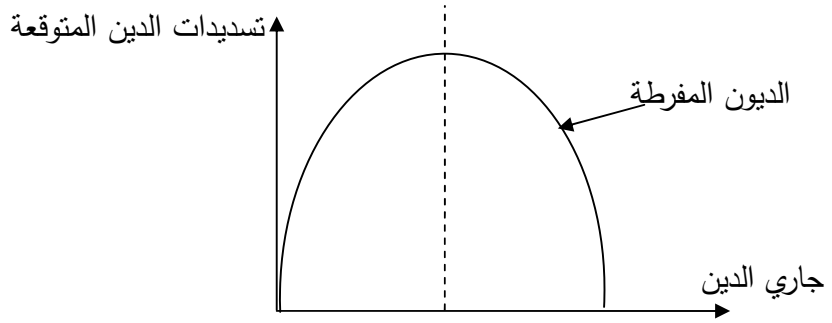
[2] حمد بن عبد الله بن ناصر الغنام، "أثر خدمات الدين على النمو الاقتصادي في الأردن"، نوفمبر 2005، ص6، 2014/12/06. https://www.google.fr/?gws-rd .

[3] أنظر في ذلك :

ضياء مجيد الموسوي، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية،2004،ص124.

Catherine pattilo, Helenepoirson, luca Antonio ricci, external debt and growth, review of economics and institutions, vol 2-n03, 2011,p5.0

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة على شكل حرف U مقلوب بين الدين والنمو، حيث يرتفع المنحنى إلى أعلي، ومع ازدياد نسبة الدين بعد مستوى معين (يفترض أن يكون أقصى المنحني) يتسبب التمويل الإضافي في تباطؤ النمو حتى على الرغم من استمرار المستوى الكلي للدين في الإسهام بشكل ايجابي في النمو، والشكل الموالي يوضح ذلك.



شكل رقم (1-4):منحني لا فر للدين.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا(الاسكوا)،"التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تنفيذ توافق مونتيري"2014/10/23.

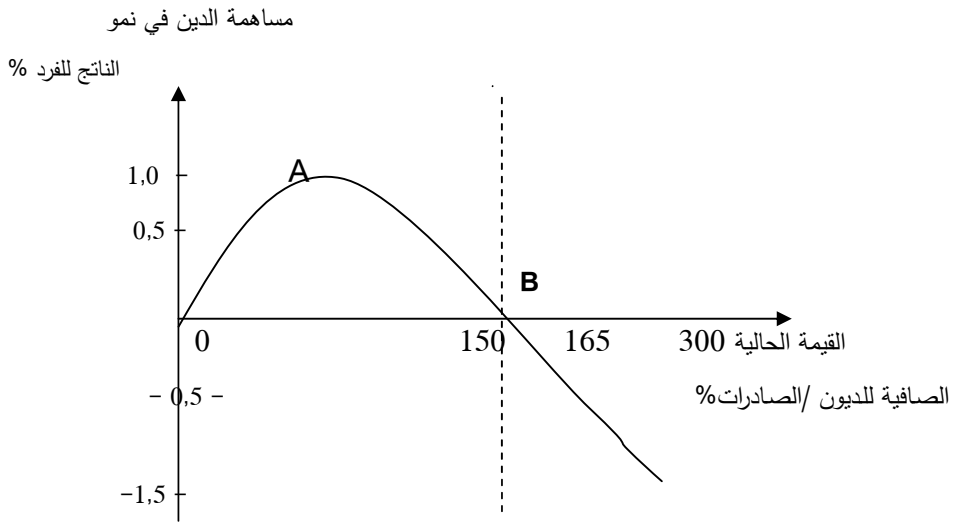
https//:www.google.fr/?gws-rd=ss.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التمويل الخارجي لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي، فمن المتوقع أن تؤدي المستويات المعقولة من التمويل الخارجي إلى تمويل الاستثمار المنتج وتعزيز النمو الاقتصادي، إذا كان رأس المال الإضافي الذي تموّله القروض الجديدة يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، وتؤدي زيادة الناتج بدورها إلى تيسير سداد البلد المعني لالتزامات خدمة الديون المستحقة عليه، إلا أنه بعد مستويات معينة فإن التمويل الإضافي قد يؤدي إلى تخفيض النمو، وتقدّر دراسة أجراها صندوق النقد الدولي، أن هناك نقطتين حاسمتين للتحول هما عندما يؤدي التمويل الإضافي إلى تباطؤ النمو وعندما يسهم بشكل سلبي في النمو.

وتشير الدراسات التجريبية إلى تباين درجة التأييد لفرضية فرط الديون، فأغلبية نماذج محددات النمو تفترض أن رصيد الدين يؤثر على النمو بشكل مباشر (بإضعاف حوافز الحكومة لإجراء الإصلاحات الهيكلية) وغير مباشر (إضعاف الاستثمار)، غير أن هناك دراسات قليلة نسبيا تتعرض لتقييم الآثار المباشرة لرصيد الدين على الاستثمار في البلدان المنخفضة الدخل، باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي، وفي استعراض للدراسات المتخصصة المعنية بفرط الديون نجد الدراسة لكل منGeske-Dijkstra و Niels Hermes في عام 2001 تحت عنوان:

"**the uncertainty of debt service payment and economic growth of highly indebted poor countries**"

خلص الباحثان إلى أن الأدلة التجريبية في هذا الصدد ليست أدلة قاطعة، وقد تمكّنت بضع دراسات من تحديد حجم رصيد الدين الخارجي نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الذي يبدأ عنده ظهور آثار فرط الديون، غير أن التأييد القوي لفرضية فرط الديون، يتضح في دراسة صدرت في عام 2002 بعنوان " **external debt and growth** " من إعداد كاثرين باتيللو وهيلين بوارسون ولوكاريتشي، تغطي الدراسة 93 بلدا ناميا في الفترة من 1967 -1998، وخلص المؤلفون إلى أن الدين الخارجي بدأ في التأثير سلبا على النمو عندما تجاوز صافي قيمته الحالية 160% إلى 170 % من حجم الصادرات و 35% إلى 40% من إجمالي الناتج المحلي[1].والشكل الموالي يوضح ذلك.



شكل رقم (1-5): العلاقة الغير خطية بين الدين والنمو.

Source:Catherine pattillo, Helene poirson, luca ricci, dette extérieure et croissance, finance et développement ,juin 2002,p34.

من خلال الشكل يتضح أن الديون المتعاقد عليها لها اثر ايجابي على النمو من نقطة الأصل إلى النقطةA وبعد هذه النقطة كل اقتراض جديد يخفض معدلات النمو، حتى في حالة مواصلة إجمالي الدين تحقيق أثر موجب على النمو، النقطةA إذن تمثل الحد الأقصى للدين الذي يعظم

[1] Catherine pattillo,Helene poirson,luca ricci ,dette extérieure et croissance,opcit,p34.

النمو، لكن إذا بلغ الدين النقطة B مساهمته تصبح سالبة في الإجمالي ،وتصبح وضعية البلد أفضل في حالة عدم الاقتراض.

وفي دراسة تكميلية لاحقة قام بها المؤلفون سنة 2004، انتهوا إلى أن مضاعفة المستوى المتوسط للديون الخارجية يتسبب في تخفيض حصة الفرد من نمو رأس المال المادي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بما يعادل نقطة مئوية واحدة[1].

الفرع الثاني: نظرية عبء الديون المفرطة وواقع الدول النامية: اعتمدت الدول النامية على القروض الخارجية بصورة مفرطة في عقد السبعينات نتيجة مواتاة الظروف الدولية للإقراض نظرا لتوفر سيولة معتبرة مكنت من تخفيض سعر الفائدة، وعليه تنافست هذه الدول على التمويل الخارجي مؤمنة بأهميته في دفع عملية النمو الاقتصادي في ظل السياسات الاستثمارية التفاؤلية التي طبقتها متناسية الأعباء السلبية التي من الممكن أن تظهر في حالة عدم التوجيه المحكم لهذا المصدر التمويلي، وتحوله إلى بالوعة للفوائض المحلية المحققة والجدول الموالي يوضح تطور المديونية الخارجية وأعباءها للدول النامية.

جدول رقم(1-2) تطور المديونية الخارجية وخدماتها في البلدان النامية خلال الفترة 1985-2003.

الوحدة:مليار دولار.

البيان	1985	1990	1995	2000	2003
المديونية الخارجية للبلدان النامية	990	1539,3	1713,9	2498,5	2644,2
المديونية / الناتج المحلي الإجمالي %	36,1	37,8	37,3	35,2	37,9
المديونية /الصادرات%	154,7	178,6	162,4	162,3	108,2
خدمة الدين	127,0	140,5	242,9	310,0	442,3
خدمة الدين /الناتج المحلي الإجمالي %	4,6	3,5	5,3	4,4	6,3
خدمة الدين/الصادرات%	20,9	21,2	23,0	21,4	18,1
خدمة الدين/المديونية الخارجية %	12,8	9,1	14,1	12,4	16,7

المصدر:عدنان حسين يونس، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، تجارب عربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص53.

[1] بنديكت كليمنتس، رينا باتاتشاريا، توان كووك نوين،"هل يعمل تخفيف أعباء الديون على دفع النمو في البلدان الفقيرة"،صندوق النقد الدولي .2014/12/06.
https://www.google.fr/?gws-rd

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الدول النامية التي حصلت على القروض الخارجية تطورت على نحو جعل من الإيفاء بها صعب التحقيق، حيث تطور حجم المديونية من 990 مليار دولار سنة 1985 ليبلغ 2644,2 مليار دولا سنة 2003، بالمقابل تطورت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من 36,1% سنة 1985 إلى 37,8 %سنة 1990 و37,9 %سنة 2003، وتطورت المديونية كنسبة من الصادرات من 154,6% سنة 1985 إلى 178,6 %سنة 1990 وما يفوق 162% للسنتين 1995و2000، وهو ما يتوافق مع نظرية عبء الديون المفرطة التي تشير إلى أن حجم الدين يساهم في تحول النمو إلى نمو سالب إذا فاق صافي الدين كنسبة من الصادرات النسبة 160 %وصافي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي فاق نسبة 30 %وهذه النسب المعيارية تتوافق مع حالة الدول النامية خلال الفترة الموضحة في الجدول أعلاه.

وهو ما يدل على أن القروض الخارجية التي حصلت عليها الدول النامية حققت انعكاسا سلبا على تطو النمو الاقتصادي في هذه الدول لأنها تجاوزت النسب المعيارية التي تحددها النظرية، وبالتالي تحولت هذه القروض إلى ناقل عكسي للموارد المالية تجاه الدول الرأسمالية المتقدمة.

من خلال تحليل النظريات السابقة نلاحظ أنها اهتمت بشرح ضرورة وأهمية الدور الذي يلعبه التمويل الخارجي في الإسراع بعملية التنمية، باعتباره عاملا يكمّل النقص الموجود في الموارد الوطنية كما هو الحال في نظرية المراحل، واهتمت بدراسة الأثر السلبي لهذا التمويل في حالة الإفراط في الاعتماد عليه كما هو الحال في نظرية عبء الديون المفرطة، إلا أنها لم توضّح كيف يمكن لهذه البلدان أن تستعين بهذه الموارد في المرحلة الأولى للتنمية إلى أن تصل إلى مرحلة النمو الذاتي، أين يصبح اعتمادها على مواردها الوطنية.

أما في المجال العملي لم يكن للبلدان النامية رؤية واضحة عن المدى الزمني الذي تعتمد فيه على التمويل الخارجي، حيث يمكن بعد مدة زمنية معينة التخلص من هذه الديون والدخول إلى مرحلة جديدة تعتمد فيها على التمويل الذاتي، الأمر الذي جعلها تتنافس على عقد الكثير من القروض الأجنبية والحصول على رؤوس الأموال الأجنبية بشكل متزايد ومستمر، مما ساهم في زيادة الديون

الخارجية ووصولها إلى مرحلة تراكمية، يصعب تخفيفها وعلاجها دون وجود سياسات وضوابط فعالة محددة[1].

وخلاصة القول أن ارتباط القصور النظري لمعالجة قضية التمويل الخارجي من خلال وضع دراسات أو نظريات دقيقة تحدد طريقة التعامل مع هذا المصدر بالفشل العملي للسياسات الاقتصادية للبلدان النامية، التي لم تتمكن من تبني سياسات رشيدة من ناحية استغلال هذا المصدر الأجنبي وتوجيهه إلى القطاعات المنتجة وفي نفس الوقت تبني سياسة دقيقة في متابعة الأعباء الناشئة عنه حتى لا تتفاقم المشكلة مستقبلا، قد أدى إلى فشل هذه الدول في الاستفادة من هذه المصادر لتحقيق تنميتها بل بالعكس اثر عليها بشكل سلبي من خلال استنزافه للفوائض الاقتصادية المحققة.

المطلب الثالث: نظريات النمو وواقع الاقتصاد الجزائري.

بعد العرض الفكري للنظريات التي تناولت العلاقة بين التمويل الخارجي والنمو الاقتصادي واختبار مدى تطابقها مع حالة الدول النامية، نحاول الآن التعرف على موقع الاقتصاد الجزائري من هذه النظريات.

الفرع الأول: نظرية المراحل وواقع الاقتصاد الجزائري: تعتبر الجزائر من الدول النامية التي سعت في مراحل مبكرة إلى الاعتماد على العالم الخارجي في تمويل برامجها التنموية الطموحة، والتي عجزت مواردها المحلية عن تمويلها فاعتمدت على القروض الخارجية بدرجة كبيرة خلال فترة التخطيط، ونتيجة تدهور أسعار النفط سنة 1986، وشح مصادر التمويل الخارجية المتاحة أمامها وتزايد الحاجة إلى التمويل الخارجي شجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ بداية عقد التسعينات، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا كيف تطورت العلاقة بين المديونية الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟ وما مدى تطابقها مع نظرية المراحل سالفة الذكر؟.

عند تتبع تطور المديونية الخارجية والميزان التجاري في الجزائر، نلاحظ عدم تطابق نظرية المراحل على حالة الاقتصاد الجزائري، حالها كحال باقي الدول النامية، التي اعتمدت على التمويل الخارجي، حيث أن العلاقة بين الميزان التجاري و المديونية الخارجية اتخذت وضعا خاصا نحاول توضيحه من خلال الجدول الموالي:

---

[1] رمزي زكي،أزمة المديونية الخارجية، مرجع سبق ذكره،ص188.

جدول رقم (1-3) وضعية الميزان التجاري و المديونية الخارجية في الجزائر للفترة (1971-2015).

الوحدة :مليار دولار.

السنوات	الميزان التجاري	المديونية الخارجية	السنوات	الميزان التجاري	المديونية الخارجية
1971	- 0,71	1,26	**1994**	- 0,26	27,5
1972	- 0,097	1,55	**1995**	0,16	31,6
1973	- 0,191	2,99	**1996**	4,13	33,7
1974	- 1,277	3,412	**1997**	5,69	31,2
1975	- 0,951	4,593	**1998**	1,51	30,5
1976	0,528	6,085	**1999**	3,36	28,35
1977	- 0,19	8,902	**2000**	12,3	25,26
1978	- 0,953	13,69	**2001**	9,61	22,7
1979	1,678	17,051	**2002**	6,7	22,64
1980	4,056	17,8	**2003**	11,14	23,35
1981	4,024	17,6	**2004**	14,27	21,82
1982	3,62	19,3	**2005**	26,47	17,19
1983	3,226	16,28	**2006**	34,06	5,7
1984	3,557	14,9	**2007**	34,24	5,6
1985	1,162	17,3	**2008**	40,6	5,59
1986	2,413	21,72	**2009**	7,78	5,41
1987	0,185	25,85	**2010**	18,21	5,68
1988	0,432	25,83	**2011**	27,94	4,405
1989	0,1	26,1	**2012**	27,18	3,479
1990	3,1	26,7	**2013**	9,38	3,936
1991	4,2	27	**2014**	0,59	3,735
1992	3,21	26,1	**2015**	-18,08	3,021
1993	2,42	26,4	**2016**	-17,063	4,4

المصدر:تم إعداد الجدول استنادا إلى البيانات التالية.

-صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية (1982-1992)، أبو ظبي،1993، ص41،42 .

-Banque d'Algérie, Rapport 2007, évolution économique et monétaire en Algérie, 2007, p74, 82. - www.ons.dz.le 03/12/2013.

-Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, séries rétrospectives, juin 2012, p88.

- banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel- mars2015, p15.

- banque d'Algérie ,bulletin statistique trimestriel- mars2016, p15.

-direction générales des douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, période 1er trimestre 2017,p4.

من خلال الجدول رقم (1-3) نلاحظ اختلافا في مدى تطابق نظرية المراحل مع حالة الاقتصاد الجزائري، حيث نلاحظ أن الفترة التي حقق فيها الميزان التجاري نموا سالبا كان حجم المديونية الخارجية منخفضا، أي خلال الفترة (1971-1975)، وهو ما يتوافق نوعا ما مع المرحلة الأولي من نظرية المراحل، ولما تحوّل الميزان التجاري إلى تحقيق نتائج ايجابية لكنها متذبذبة، أصبحت المديونية تتجه نحو الارتفاع في الفترة (1979-1993)، وهو ما يختلف عن المرحلة الثانية من النظرية والتي تفترض نموا سلبيا في حجم المديونية، وفي سنة 1994 نلاحظ أن الميزان التجاري حقق عجزا من جديد ثم حقق قيما موجبة لكنها متذبذبة من سنة لأخرى خلال الفترة (1995-1999) في حين حققت المديونية الخارجية قيما مرتفعة، وحققت أقصي قيمة لها سنة 1996 بـ 33,7 مليار دولار، وهو ما يختلف عن المرحلة الثالثة من النظرية والتي تفترض أن يحقق الميزان التجاري فائضا مع تناقص شديد في حجم المديونية والتي تقارب الصفر.

ومنذ سنة 2000 أصبح الميزان التجاري يحقق ارتفاعا مستمرا مقابل انخفاض في حجم المديونية، وهو ما يعكس نوعا من التطابق مع المرحلة الثالثة من نظرية المراحل، لكن الواقع يثبت عكس ذلك، لأن الفائض الذي أصبح يحققه الميزان التجاري ناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، باعتباره المصدر الرئيسي للصادرات الجزائرية وليس بسبب تطور البنية الاقتصادية أو هيكل الاقتصاد الجزائري ووصوله إلى مرحلة الدائن الناشئ نتيجة تطور الجهاز الإنتاجي كما تقره النظرية.

ومن جهة أخرى انخفاض حجم المديونية يرجع أيضا إلى مواتاة الظروف العالمية فيما يخص أسعار النفط، حيث اتخذت الحكومة الجزائرية قرار التسديد المسبق للمديونية، والتي انطلقت في تطبيقه منذ سنة 2003، وعليه نلاحظ عدم تطابق فرضيات نظرية المراحل على حالة الاقتصاد الجزائري الذي لم يتمكن من تطوير قواه الإنتاجية ولم يتمكن من التحول إلى اقتصاد مصدّر يمتلك تنوعا في سلة صادراته، فلا يزال الاقتصاد الوطني اقتصادا أحاديا يعتمد على قطاع المحروقات كسلعة أساسية في التصدير، ومن ثمّ يكون عرضة للصدمات الخارجية، كما لم يتمكن من بلوغ المرحلة الرابعة من مراحل النظرية والتي تفترض أن يبلغ فيها الاقتصاد مرحلة الاحتكار نتيجة وفرة الإنتاج و رؤوس الأموال، مما يجعلها دولة مستثمرة لرؤوس أموالها في العالم الخارجي.

كما تشير المعطيات المستقبلية إلى اختلاف مسارات الاقتصاد الوطني عن التطور الذي تفرضه النظرية فبحلول سنة 2014 والتدهور الذي عرفته أسعار النفط عاد التدهور من جديد يظهر على مستوى الميزان التجاري الذي قارب رصيده الصفر خلال نفس السنة وحقق رصيد سالب ب18,08 مليار دولار سنة 2015 في حين ظلت المديونية الخارجية تحافظ على استقرارها رغم بعض التراجع النسبي، وبدأت النقاشات والاهتمامات تتجه إلى دراسة مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة هذه الظروف الصعبة وبدأت فكرة العودة للاستدانة الخارجية تتداول من جديد لدي أصحاب القرار لكن لجوء الجزائر إلى الاستدانة من جديد ليس بسبب مشاكل ظرفية سببها النمو الاقتصادي كما تقره النظرية في المرحلة الخامسة ولكن سببها هي ندرة الموارد المالية وفشل الاقتصاد في بناء قاعدة اقتصادية متينة تضمن ديمومة معدلات النمو الاقتصادي وتضمن تحقيق موارد مالية متجددة تساهم في رفع حجم الادخار المحلي وتقلل من درجة تبعية الاقتصاد للعالم الخارجي.

الفرع الثاني: نظرية عبء الديون المفرطة وواقع الاقتصاد الجزائري: من خلال هذا التحليل نحاول دراسة مدى تطابق نظرية عبء الديون المفرطة مع واقع الاقتصاد الجزائري، باعتبار الجزائر اعتمدت على القروض الخارجية بصفة كبيرة خلال عقد السبعينات لتمويل برامجها التنموية المخططة، مما رفع حجم الدين من 1,26 مليار دولار سنة 1971 إلى 17,05 مليار دولار سنة 1979، كما سبق الإشارة في الجدول رقم (1-3)، حيث توجّه هذا التمويل لتنفيذ برامج الاستثمار المخططة، الشيء الذي ساعد على زيادة معدل الاستثمار الذي حقّق نسبة 47,4% من الناتج المحلي خلال العقد، في حين بلغ معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط نسبة 6,4% وهي نسبة مرتفعة، وعليه يمكن القول أن المسار الذي سلكته الديون الخارجية وتطور الاستثمار والنمو الاقتصادي المحقق خلال هذا العقد، يوحي بالتوافق مع المرحلة الأولى لمنحني لافر، والتي تفترض نمو الديون الخارجية مع تحقيق معدل نمو ايجابي.

وبحلول عقد الثمانينات انقلبت الأوضاع، حيث بدأت سياسة الاستثمار المنتعشة في العقد السابق تتخذ حيّزا ضيقا مقابل التوسع في حجم الاستدانة الخارجية، التي أصبحت تحقق قيما مرتفعة بلغت 17,3 مليار دولار سنة 1985 وقفزت إلى 25,83 مليار دولار سنة 1988، وبلغت 26,1 مليار دولار سنة 1989، مقابل انخفاض في حجم الاستثمارات المنفذة خلال هذا العقد، حيث تدهورت أسعار النفط وتفاقمت خدمات المديونية التي أصبحت تستنزف معظم الفائض

الاقتصادي المحقق، وانخفض معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 26,7% سنة 1985 إلى 22% سنة 1988 وبلغ 18,2% سنة 1989[1]، كما حقق معدل النمو الاقتصادي كمتوسط للفترة(1981-1990) نسبته 2,7 % وهي نسبة تقل عن نصف النسبة المحققة في عقد السبعينات، بالنظر إلى هذه المعطيات نجدها تتوافق مع الجزء الثاني من منحني لافر، أين تتجه الديون وخدماتها نحو الزيادة لكنها تحدث تباطؤا في النمو الاقتصادي المحقق، وتتحقق النقطة الحاسمة لمنحني لافر في عقد التسعينات أين تصبح الزيادة الإضافية في التمويل الخارجي تحقق معدل نمو اقتصادي سلبي حيث اتجهت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر إلى تحقيق قيما سالبة بلغت -1,2 % سنة 1991 و-2,1 % سنة 1993 وانخفضت إلى -0,9 %سنة 1994، في مقابل ارتفاع حجم الديون التي حقّقت قيما قصوى خلال العقد، حيث فاق معدل نمو التمويل الخارجي معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت خدمة الدين إلى الصادرات سنة 1987 نسبة 59,6% وقفزت إلى 80,5% سنة 1988، ثم 81,5 %سنة 1993، وبلغ حجم الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 61,4% سنة 1991 وارتفع إلى 75,1% سنة 1995، أما حجم الدين إلى الصادرات فبلغ 260,82 % سنة 1987 و297,74% سنة 1988 ثم ارتفع إلى 300,78% سنة 1998 وهو ما يفوق بكثير النسب المعيارية التي حددتها الدراسات التجريبية لقياس أثر الدين على النمو والاستثمار[2].

أما بالنسبة لمطلع الألفية الثالثة لا يسعنا هنا إدراج هذه الفترة في التحليل، لأن الوقائع الاقتصادية التي تميّزت بها هذه الفترة مخالفة تماما لفرضيات النظرية، وعليه يمكن القول أن تحليل هذه النظرية موافق لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-1998، فخلال عقد السبعينات حدث نمو في حجم الديون الخارجية مع زيادة في معدل النمو الاقتصادي، وبحلول عقد الثمانينات استمر معدل النمو في حجم المديونية الخارجية مع ترك آثار انكماشية على معدل النمو الاقتصادي وبحلول عقد التسعينات تحققت النقطة الحاسمة للنظرية سنة 1991 أين بدأ معدل النمو الاقتصادي يحقق قيما سالبة مع حدوث زيادة في حجم الديون الخارجية.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مؤتمر تحديات التنمية وتحديث الإدارة في الوطن العربي، طرابلس،15،17 مارس 2004، ص 216.

[2] Ministères des finances, indicateurs de l'économie algérienne 1980-2003, p64, 65.

مما سبق يتضح أن حالة الاقتصاد الجزائري في صدد اعتماده على التمويل الخارجي في تدعيم قدرته لبلوغ مرحة التقدم الاقتصادي كانت مماثلة لحالة باقي الدول النامية، فهي لم تتوافق مع ما تفترضه نظرية المراحل، وكانت أكثر تطابقا مع نظرية عبء الديون المفرطة خاصة خلال الفترة 1970-1994 نظرا لتفاقم أعباء الديون الخارجية وتحولها إلى مستنزف أساسي للموارد المحلية، مما أضعف قدرة الاقتصاد على خدمة تمويله الخارجي.

المبحث الثالث: قدرة الدولة على خدمة تمويلها الخارجي.

تبرز الحاجة إلى التمويل الخارجي مع تطور النشاطات الاقتصادية، التي يرافقها زيادة الحاجة للمستلزمات المطلوبة في الاستخدام من أجل القيام بهذه النشاطات في حالة تطورها، والتي لا تتوفر محليا أو لا تتوفر القدرة على إنتاجها في داخل الدولة، وهنا تقتضي الحاجة الاعتماد على الخارج في توفيرها إلا أن هذا الاعتماد يترتب عليه أعباء مختلفة تتطلب الدفع مستقبلا ويتوقف الوفاء بهذه الأعباء على مدى طاقة الدولة على خدمة أعبائها.

المطلب الأول: الأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي:

سبق وأن رأينا أن الحاجة إلى التمويل الخارجي تنشأ بسبب وجود فجوة في الموارد المحلية وتختلف الأعباء التي يتحملها الاقتصاد المضيف باختلاف نوعية التمويل الخارجي.

الفرع الأول:الأعباء الناشئة عن القروض الخارجية:يتمخض عن القروض الخارجية دفع أعباء منتظمة في شكل أقساط وفوائد الدين، وتمثّل مبالغ محددة ومتفق عليها في العقد، تمثل هذه الالتزامات أعباء حقيقية على الاقتصاد المدين نظرا للآثار الاقتصادية التي تترتب على هذه التحويلات منها[1]:

- يترتب على استهلاك القروض الخارجية وأعباءها تدبير مبالغ النقدية اللازمة لمواجهة هذه الخدمة وهو أمر قد يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي.
- يتعين على أعباء القروض انتقاص جزء من القوة الشرائية للاقتصاد المضيف ودفعها للمقرضين الأجانب.

---

[1] مصطفي أبو مصطفي، دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة 1999-2008، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص60.

- يترتب على دفع مستحقات القروض آثار انكماشية على الكميات الاقتصادية الكلية (الناتج الوطني، الدخل الوطني ...اخ).

ينشأ على دفع خدمة الدين الخارجي ليس فقط تحقيق ادخار محلي يكفي لخدمة هذه الأعباء فحسب، بل لا بد من توفير قدرا ملائما من العملات الأجنبية اللازمة لتحقيق هذه الخدمة، الأمر الذي يتطلب زيادة القدرة التصديرية للاقتصاد أو العمل على الإنقاص من الواردات وهي أمور يصعب على الاقتصاديات النامية تحقيقها لذا عادة ما يترتب على هذه الأعباء عجز في ميزان المدفوعات.

وتتفاوت القروض الخارجية في مدى عبء هذه المدفوعات طبقا لنوعية القروض المتعاقد عليها، وهنا يمكن أن نميّز بين نوعين من القروض:

- **القروض الصعبة:** وهي القروض التي تتميز بسعر فائدة مرتفع وقصر مدتها، وبالتالي يكون عبء خدمة ديونها مرتفعا جدا.
- **القروض السهلة:** وتتسم بانخفاض سعر فائدتها وبطول مدة السداد[1].

كما تختلف أعباء الديون الخارجية باختلاف طريقة توظيف هذه القروض ،فإذا قامت الدولة بتوظيف هذه الأموال في أوجه غير منتجة فان أعباءها ستكون ثقيلة مستقبلا وقت حلول تواريخ الاستحقاق،أما إذا استخدمت الدولة قروضها في تمويل مشروعات استثمارية ذات مردودية عالية ستكون أعباء القروض محدودة نظرا لما ستؤدي إليه هذه المشروعات من تراكمات لرأس المال وزيادة في الناتج القومي يستجيب لمتطلبات الدفع مستقبلا[2].

الفرع الثاني: الأعباء الناشئة عن الاستثمارات الأجنبية: يترتب على الاستثمارات الأجنبية تحويلات مالية تختلف باختلاف نوع الاستثمار، فإذا كان الاستثمار الأجنبي مباشرا في هذه الحالة يمتلك المستثمر الأجنبي المشروع المقام في الاقتصاد المضيف ملكية كلية أو جزئية، وفي إطار هذه الملكية يقوم المستثمر بتحويلات إلى البلد الأم تتمثل في[3]:

- تحويلات الأرباح؛

---

[1] فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، حالة بعض الدول المدينة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ،2006/2005، ص51.

[2] مصطفي أبو مصطفي، مرجع سبق ذكره، ص62.

[3] رمزي زكي، حوار حول الديون والاستقلال، مرجع سبق ذكره، ص27.

- تحويلات الفائدة على رأس المال؛
- تحويلات استعادة رأس المال في حالة التصفية؛
- تحويلات نظير استخدام براءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص وتكاليف الإدارة؛
- تحويلات أجزاء من أجور العاملين والخبراء الأجانب.

أما إذا كان الاستثمار الأجنبي غير مباشر فتتمثل التحويلات فيما يلي:

- تحويلات أرباح الأسهم؛
- تحويلات الفوائد على السندات والإيداعات المصرفية؛
- تحويلات رأس المال في حالة بيع الأوراق المالية؛

الفرع الثالث: الأعباء الناشئة عن المنح والمساعدات: يترتب على المنح والمساعدات أعباء ذات طبيعة خاصة لا تتماشي مع ما هو متواجد في القروض الخارجية، فالمنح على الأخص لا يترتب عليها أعباء مادية ملموسة تخضع لقوانين تحكمها ولا لفترات سداد واضحة،فما يمكن أن ينجم عن هذه المنح من أعباء يكون بطريقة غير مباشرة عن طريق تقديم الولاء والتبعية للدول المانحة والتدخل في سيادة الدول المستقلة، إذن فالتكلفة تتمثل في فقدان جزء معتبر من الاستقلال السياسي للدول المعنية[1].

وباعتبار المعونة الأجنبية تمثل قرضا ميسرا يعقد بشروط خاصة لا تتماشي مع ما هو سائد في الأسواق المالية من ناحية معدل الفائدة ومدة السداد وفترات السماح، فالأعباء المترتبة عليها تكون استثنائية فقد يستفيد البلد المضيف من الإعفاء من سداد الأقساط في السنوات الأولي للقرض كما يمكن أن يرد جزء من القرض ويستفيد من الإعفاء في الجزء المتبقي ويتم دفعه بعملة البلد المدين[2]. ومع التسليم بضرورة التمويل الخارجي أي المزج بين مصادر التمويل المحلي والأجنبي لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية، فإنه يجب على الدول المضيفة الحذر والوعي بأهميته وخطورته، حتى تحرص على حسن استخدامه بما يرفع معدل ادخارها المحلي ومن ثم تستطيع مواجهة مستحقات التمويل الخارجي مستقبلا.

---

[1] مصطفي أبو مصطفي، مرجع سبق ذكره، ص80.

[2] عماد معوشي، مرجع سبق ذكره، ص96.

المطلب الثاني: مفهوم قدرة الدولة على خدمة تمويلها الخارجي: ترتبط قدرة الدولة على خدمة تمويلها الخارجي بحجم الأعباء المترتبة على هذا التمويل من جهة ،و تطور المسار التنموي في الاقتصاد من ناحية أخرى.

الفرع الأول: تعريف قدرة الدولة على خدمة تمويلها: يقصد بقدرة الدولة على خدمة التزاماتها الخارجية، مدى مقدرة الاقتصاد في تدبير الموارد اللازمة لمواجهة التزامات الدفع الخارجي المختلفة، التي نشأت عن اعتماده على التمويل الخارجي ومدى تأثير ذلك على حركة التنمية الاقتصادية[1].

كما يشير تعريف آخر إلى "أنها مقدرة الدولة على الاستمرار في خدمة ديونها الخارجية والوفاء بالالتزامات المترتبة على هذه الديون في مواعيدها، وبدون الحاجة إلى طلب إعادة الجدولة أو الفشل في السداد"[2].

وفي تعريف آخر تعرّف قدرة الدولة على خدمة ديونها أو كما يطلق عليها مصطلح (الملاءة) بأنها مقدرة البلد على الوفاء بالتزامات المديونية على أساس مستمر، وتكون الدول مليئة عادة إذا كانت القيمة الحالية لصافي مدفوعات الدين لا تفوق القيمة الحالية للتدفقات الجارية مطروحا منها الواردات، وعليه فإن القيد الذي يحدد الملاءة هو القابلية العملية للدفع بدلا من المقدرة النظرية للدفع[3].

من التعاريف السابقة يتضح أن قدرة الدولة على خدمة تمويلها الخارجي تتحدد بمدى قدرتها على أداء مدفوعات خدمة الدين الخارجي وبشكل مستمر، فكلما تمكّن الاقتصاد من تدبير هذه الموارد بيسر وسهولة دون أن تتأثر قدرته على الاستمرار في عملية التنمية، كلّما دلّ ذلك على قوة الاقتصاد في خدمة التزاماته الخارجية، وعليه تتحدد الجدارة الائتمانية للاقتصاد المدين بمدى قدرته على أداء مدفوعات خدمة الدين، الأمر الذي يتطلب من وجهة نظر الدائنين ما يلي:

---

[1] مليكة صديقي، تحليل أزمة الديون الخارجية الجزائرية وتسييرها 1986-1996، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،1996/1995، ص64.

[2] محمد خالد أبو الفحم، "محددات الجدارة الائتمانية الوطنية الفلسطينية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين، بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة، مايو2005 http:www.google.fr ,le22/04/2015. .2015/04/22.

[3] عيسى محمد الغزالي، إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثلاثون، يونيو 2004، ص13.

- أن يكون الاقتصاد قادرا على توجيه التمويل الخارجي لأغراض إنتاجية قابلة للبيع في الأسواق الدولية، و ينتج عنها فوائض مالية في المستقبل تمكّن الاقتصاد من مواجهة التزاماته.
- أن تكون موارد النقد الأجنبي للاقتصاد المدين تحت سيطرة السلطات الموكل إليها خدمة الدين الخارجي[1].

إن عملية الوفاء بأعباء التمويل الخارجي في وقتها المحدد، تتطلب وجود فائض في الميزان التجاري، ويتنازع استخدام هذه الحصيلة أمرا آخرا وهو تمويل الواردات المختلفة من السلع الإنتاجية والوسيطة والاستهلاكية، التي يحتاج إليها الاقتصاد للأغراض الاستثمارية والإنتاجية والاستهلاكية[2].

فإذا كانت هذه المصادر غنية وكافية لدفع الأعباء الخارجية وتمويل الواردات المختلفة من السلع والخدمات لا تكون هناك مشكلة، ونقول أن الدولة في هذه الحالة ذات ملاءة أو تتمتع بالسيولة، أما إذا كانت هذه المصادر ضئيلة وغير كافية للوفاء بالغرضين السابقين، فإن الدولة ستواجه أزمة في مدفوعاتها الخارجية وتكون عرضة للالتزام بشروط الدول المانحة.

هذا وتبقي عملية تحديد ملاءة الدولة وقدرتها على الدفع أمر صعب التحديد، فمن البديهي أن تحدث مشاكل في السيولة عندما يحدث نقص في الأصول السائلة التي يستخدمها البلد في الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى عدم الملاءة وعدم القابلية للدفع، فمدى توفر الأصول السائلة اللازمة لتلبية متطلبات الدفع الخارجي تعتبر محددات هامة لهشاشة البلد لمشاكل السيولة الخارجية لكن قد تحدث مشاكل في السيولة رغم توفر الملاءة، وتتحقق هذه المعادلة في الحالات التي يفقد فيها الاقتصاد ثقة دائنيه، فينفّذون معاملات تؤثر بشكل سلبي على حجم الاحتياطي المتاح من العملة الصعبة، كما قد تنشأ بسبب انخفاض مداخيل الصادرات أو ارتفاع أسعار الفائدة أو حدوث توافق في حلول تواريخ استحقاق الالتزامات[3].

ومن الضروري عند دراسة طاقة الدولة على خدمة التزاماتها الناشئة عن التمويل الخارجي أن تتم التفرقة بين طاقة الدولة في الأجل القصير وطاقتها في الأجل الطويل، حيث أن الأبعاد

---

[1] محمد خالد أبو الفحم، مرجع سبق ذكره، ص7.

[2] بلقاسم العباس،إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثلاثون، يونيو2004، ص38. 2014/03/18 .www.google.com/webhp?nord=.

[3] عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص13.

التي تحكم حجم هذه الطاقة تختلف باختلاف المدى الزمني، ففي الأجل القصير تعتمد طاقة الدولة على سداد مستحقاتها على صافي حصيلة الصادرات، أما في المدى الطويل فتعتمد على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرغوب فيها.

الفرع الثاني: قدرة الدولة على خدمة التزاماتها في الأجل القصير: في الأجل القصير ترتبط هذه المشكلة ارتباطا وثيقا بمشكلة السيولة، ولهذا ترتبط بالحالة التي يكون عليها ميزان المدفوعات للدولة، والمشكلة الأساسية التي تواجهها الدول في هذا المجال هي أن الالتزامات الخارجية الواجبة السداد هي مبالغ ثابتة ومحددة سلفا طبقا لشروط وعقود متفق عليها، إلا أن الجزء الأكبر من مصادر الدول النامية من العملات الأجنبية مرتبط بتقلبات الأسواق العالمية[1]، ويتحكم في هذه المصادر مجموعة من العوامل منها.

أولا: عوامل ذات طبيعة متقلبة: تتمثل في تلك التغييرات التي تؤثر في قدرة الاقتصاد على الوفاء بالتزاماته الخارجية عن طريق ما تدره من عملات أجنبية، لكنها تتسم بأن حصيلة النقد الأجنبي المتأتي منها يتصف بعدم الثبات والاستقرار، لذا يصعب التكهن بحجمها مسبقا نظرا لخضوعها لعوامل وتأثيرات خارجية يصعب التحكم فيها في الأجل القصير وأهم هذه العوامل هي:

1 – حصيلة الصادرات: هناك ارتباط وثيق بين التجارة والديون الخارجية، حيث أن المكاسب والإيرادات التي توفرها الصادرات تسمح للبلدان بالتخفيف من أعباء ديونها، وتعتبر حصيلة الصادرات في عرضة دائمة للتقلبات المختلفة، وهو ما يؤثّر على قدرة الدول النامية في سداد التزاماتها الخارجية تبعا لحصيلة هذه الصادرات هذا من جهة، ومن جهة أخرى تؤثر حصيلة الصادرات على قدرة الدولة على الاستيراد، وبالتالي تعرض مستويات الاستثمار والتشغيل والإنتاج والاستهلاك للتقلبات وهو ما يؤثر أيضا على حجم حاجتها للتمويل الخارجي[2].

ويظل هذا المتغير العنصر الحاسم والمهم في التأثير على إيرادات هذه الدول من النقد الأجنبي، خاصة في ظل تعاظم قطاع التجارة الخارجية القائم على تصدير المواد الخام والتخصص في تصدير سلعة واحدة أو سلعتين، مما يجعل حصيلة هذه الصادرات في عرضة

---

[1] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، القاهرة، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص189.

[2] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "مذكرة الخبير المستقل المعني بالآثار المترتبة على الدول من جراء الدين الخارجي وغيره من الالتزامات المالية الدولية فيما يتعلق بالتمتع الكامل لجميع حقوق الإنسان، الدورة الخامسة والستون "،ص5. 2015/02/03. daccess-ods.un.org/tmp .

دائمة للتقلبات المختلفة، ومن ثم ستظل قدرتها على مواجهة التزاماتها معرضة للاهتزاز إذا لم تستطع إيجاد علاج جذري للمشكلة، عن طريق إحداث تغيير في هيكل إنتاجها، من خلال الخروج من الإطار الراهن لنمط تقسيم العمل الدولي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

2- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: يعتبر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على اختلاف أنواعها من العناصر التي تتسم بعدم الاستقرار في انسيابها للدول المضيفة، ذلك أن تدفق هذا العنصر على اختلاف أنواعه (قروض، استثمار أجنبي مباشر، منح ومساعدات)، تتنابه موجات ارتفاع وانخفاض طبقا لحالة الدورة الاقتصادية بالبلاد الرأسمالية، كما يخضع في حالة انسيابه إلى لعبة الاستقطاب الدولي وإلى العلاقات الخاصة التي تربط بين الدولة المصدرة للأموال والدولة المقترضة، ونتيجة لذلك لا تستطيع الدولة التنبؤ بحجم الموارد الأجنبية المتوقع أن تحصل عليها من خلال هذا المصدر ولا التنبؤ بالشروط التي سيتدفق على أساسها.

3- الواردات: يمكن النظر إلى الزيادة الطارئة في الواردات أيضا كعامل متغير محدد لطاقة الدولة في المدى القصير، فالزيادة الطارئة في قيمة هذا العنصر تؤدي إلى حدوث ضغط مفاجئ على حصيلة البلاد من العملات الصعبة، مما يضع الاقتصاد المدين في مأزق شديد بصدد مواجهة التزاماته الخارجية[1].

ثانيا:العوامل ذات الطبيعة التعويضية: تمثّل المصادر المختلفة من النقد الأجنبي التي يلجأ إليها الاقتصاد عند الضرورة لتدعيم قدرته على الوفاء بالتزاماته الخارجية، عند حدوث عجز طارئ في حصيلته من العملات الأجنبية بشرط أن تردّ الدولة ماحصلت عليه من نقد أجنبي حالما تنتهي الظروف الطارئة المسببة للجوء لهذه المصادر في حالة السيولة المشروطة، وتشمل ما يلي:

1- استخدام الدولة لاحتياطاتها الخارجية: يقصد بذلك الذهب الذي تحتفظ به السلطات النقدية إضافة إلى العملات الأجنبية الموجودة في حوزة هذه السلطات، والاحتياطيات في هذه الحالة تمثّل سيولة غير مشروطة، بمعنى أن الدولة يمكن أن تستخدمها بحرية دون أن تفرض عليها أية شروط، وتقاس نسبة السيولة غير المشروطة من خلال نسبة مجموع عناصرها (الذهب + العملات الأجنبية +الشريحة الذهبية لدى صندوق النقد الدولي) إلى إجمالي واردات الدولة، ويجمع عدد من الخبراء على أن حد الأمان لهذه النسبة يجب أن يتراوح مابين نسبتي 30 % إلى

[1] رمزي زكي، الديون والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص ص40-41.

50% وأن هذه الاحتياطيات يجب أن تكون كافية لتغطية تمويل الواردات لفترة تتراوح مابين 3 إلى 5 أشهر، وكلما ارتفعت كلما دل ذلك على قوة السيولة الدولية للاقتصاد الوطني.

2 –استخدام حقوق السحب الخاصة المختلفة من صندوق النقد الدولي: لا يحق للبلد استعمالها إلا في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات، فهي في حقيقتها قرض أو بتعبير أدق عبارة عن فتح اعتماد للبلد الساحب لدى صندوق النقد الدولي، يتعين سداده للصندوق، إضافة إلى أن الاعتماد على هذه الموارد محكوم بمجموعة من الشروط التي يتعين على البلد تنفيذها قبل الحصول عليها، لذلك تعد من قبيل السيولة المشروطة.

3 – الواردات القابلة للضغط: تشمل مجموع السلع والخدمات التي تستوردها الدولة، وتتسم بأنها كمالية أي يمكن الاستغناء عنها إذا اقتضت الضرورة ذلك دون أن تتأثر قدرة الاقتصاد على النمو، لذلك عادة ما تلجأ إليها الدولة في حالة الأزمات كمصدر إضافي للعملات الأجنبية[1].

ثالثا: العوامل ذات الطبيعة الجامدة: يقصد بها مجموعة محددة من البنود في الحساب الجاري لميزان المدفوعات للدولة، والتي يصعب الضغط عليها لتقليل مقدار ما تستنزفه من عملات أجنبية، ولهذا تؤثّر على طاقة الدولة على مواجهة التزاماتها الخارجية في الأجل القصير، وبالتالي تعتبر هذه البنود أحد القيود على حرية استخدام العملات الأجنبية المتاحة خلال فترة معينة وتتمثل هذه البنود في[2]:

- الواردات الضرورية الغير قابلة للضغط.
- مدفوعات خدمة عوائد رؤوس الأموال الأجنبية على اختلاف أنواعها.

وتعدّ المدفوعات الخارجية التي تتحملها الدول النامية لخدمة أعباء رؤوس الأموال الأجنبية على اختلاف أنواعها، أكثر البنود جمودا في الحساب الجاري بموازين مدفوعات هذه الدول والسبب في ذلك يرجع إلى أن الجزء الأكبر من هذه المدفوعات محدد بشكل تعاقدي، وليس من السهولة تغيير شروط التعاقد في الأجل القصير.

وإذا كانت طاقة الدولة على خدمة تمويلها في الأجل القصير ترتبط بمشكلة السيولة الدولية، أي بمدى ملاءمة وكفاية وسائل الدفع والاحتياطات الدولية في مواجهة الالتزامات

---

[1] عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، ط1،الأردن، دار أسامة،2008، ص184.

[2] رمزي زكي، الديون والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص44.

الخارجية في الأجل القصير، فإن طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل الطويل ترتبط بعوامل أخرى ذات طابع خاص نوضحها فيما يلي:

الفرع الثالث: قدرة الدولة على خدمة التزاماتها في الأجل الطويل: ترتبط قدرة الدولة على خدمة التزاماتها في الأجل الطويل ارتباطا وثيقا بمرحلة النمو الاقتصادي التي تصل إليها، وبطبيعة وسرعة مسار التنمية الاقتصادية، ومن ثم فهي تتوقف على الشروط والأوضاع والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثّر في مدى نجاح أو تعثر عملية التنمية التي يعتمد تمويلها في جزء منه على وسائل التمويل الخارجي،وعليه تتأثر قدرة الدولة على خدمة تمويلها الخارجي بمجموعة من المتغيرات تتمثل في[1]:

- معدل عائد المشاريع المعتمدة في تمويلها على التمويل الخارجي يجب أن يزيد على تكاليف هذا التمويل، في حالة القروض الخارجية يجب أن يفوق معدل العائد المحقق معدل الفائدة على الدين، وفي حالة الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يفوق حجم الأرباح المحولة نحو الخارج.
- أن يكون معدل الادخار الحدي مرتفع بالقدر الذي يمكن الدولة من تمويل نسبة متزايدة من الاستثمار من الموارد المحلية، حتى تستطيع مع الزمن التخلي عن طلب التمويل الخارجي.
- يجب أن تحدث زيادة في معدل نمو الدخل القومي تفوق معدل نمو السكان، وإلا فان الضغط السكاني وأعباء التمويل الخارجي ستحد من قدرة الدولة على خدمة تمويلها الخارجي.
- حدوث نمو في معدل الصادرات بشكل يفوق معدل النمو في الواردات وأعباء التمويل الخارجي حتى تتمكن الدول من تحقيق فوائض مالية تساهم في سد الفجوة على مستوى ميزان المدفوعات.

حيث أن التغيرات التي تطرأ على هذه المتغيرات عبر الزمن، ستوضّح لنا مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة عبء ديونه الخارجية التي اقترضها، كما تحدد لنا من جهة أخرى مدى اقتراب أو بعد الاقتصاد من مرحلة الاعتماد على الذات، التي سبق الإشارة إليها في المبحث السابق، أي مدى تناقص أو تزايد اعتماده على التمويل الخارجي على مر الزمن.

رغم أن نظرية المراحل أعطت أهمية كبيرة للدور الذي يمكن أن يقوم به رأس المال الأجنبي في الإسراع بعجلة التنمية، باعتباره إضافة يمكن أن تكون حقيقية لتعويض النقص في الموارد المحلية، إلا أنها لم تقدّم شرحا عن ضوابط الاستفادة من هذا التمويل ومتى يكون نافع،

---

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص50.

غير أن بعض النماذج والبحوث الرياضية حددت ضوابط الاستفادة من التمويل الخارجي، من خلال التركيز على تعظيم قدرة الدولة على خدمة تمويلها الخارجي في الأجل الطويل.

الفرع الرابع: تقدير طاقة الدولة على خدمة تمويلها الخارجي: استخدمت الكثير من المناهج النظرية لغرض تقدير طاقة الدولة على خدمة تمويلها منها منهج المؤشرات.

أولا: تعريف مؤشرات الجدارة الائتمانية: مؤشرات الجدارة الائتمانية هي مقاييس لتقييم احتمالات خطر عدم سداد الطرف المدين لالتزاماته الخارجية، ويتم بناء عليها تصنيف الطرف المدين سواء كان من القطاع العام أو الخاص ،ويطلق على تقييم الجدارة الائتمانية للحكومات التصنيف السيادي، وتهتم الحكومات كثيرا بالحصول على تصنيف جيد حتى تستطيع دخول الأسواق المالية العالمية وتحصل على التمويل اللازم بسهولة[1].

منذ سنة 1982 سارعت البنوك التجارية الدولية إلى اتخاذ إجراءات عديدة منها تطوير نظام معلومات شبيه بإشارات الإنذار المبكر لتقييم الجدارة الائتمانية للدول المدينة والاعتماد عليها في قرارات الإقراض، وخلال فترة التسعينات ازدهر نشاط التصنيف الائتماني للدول وتعددت المؤسسات التي تمارس نشاط التصنيف منها standard &poor' s و moody' s واللتين يقوم كل منهما بتصنيف ما يزيد عن 50 دولة ثم انضمت شركات أخرى مثل: fith و salomon brother و jp.morgan و bloomberg و capital intelligence،هذه المؤسسات تقوم بتصنيف ائتماني للدول وتختلف أرائها حول تقييم الخطر بالنسبة لكل دولة نظرا لاختلاف الأوزان الترجيحية للمؤشرات المعتمدة في التقييم من وكالة لأخرى.

ثانيا: مؤشرات الجدارة الائتمانية: هناك مجموعة من المتغيرات الكمية التي تتفق عليها كل وكالات تصنيف الجدارة الائتمانية السيادية نوضحها فيما يلي:

1) وضع المديونية الخارجية: يدل ارتفاع حجم المديونية الخارجية على حصول الدولة المدينة على تصنيف ائتماني ضعيف، ويمكن الاستدلال على وضع المديونية الخارجية من خلال المؤشرات الفرعية التالية:

---

[1] ناجي التوني، مؤشرات الجدارة الائتمانية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الرابع والأربعون، أغسطس،آب 2005، السنة الرابعة، ص2.

أ-معدل الدين: يعبر عن عبء الدين الخارجي للدولة المدينة بطريقتين أما معدل الدين إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات ،أو نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدولة المدينة وهو يقيس حجم عبئ الدين الخارجي الذي يتحمله الاقتصاد في الأجل الطويل.

ب-معدل خدمة الدين: وهو عبارة عن إجمالي مدفوعات خدمة الدين (مدفوعات الفوائد+مدفوعات الأقساط)إلى كل من إجمالي قيمة الصادرات من السلع والخدمات أو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي يقيس هذا المتغير قدرة الدولة المقترضة على خدمة ديونها في الأجل القصير.

ج-الهيكل الزمني للديون الخارجية: يعطي صورة واضحة عن ترتيب الديون الخارجية من حيث تواريخ الاستحقاق حيث كلما زادت نسبة الديون القصيرة الأجل إلى إجمالي المديونية الخارجية ،كلما دل ذلك على ضخامة الأعباء المترتبة على الاقتصاد،وكلما زاد حجم الديون المتوسطة وطويلة الأجل كلما كانت الدولة المدينة أكث قدرة على التكيف مع صعوبات خدمة تلك الديون[1].

2) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يعكس هذا المؤشر قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، كما يعكس قدرة النظام الضريبي في الدولة على توليد الإيرادات اللازمة للإنفاق على البنود المختلفة بما في ذلك الالتزامات الخارجية.

3) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: يعد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مقياس للأداء الاقتصادي للدولة، يدل وجود معدل نمو مستقر وموجب على مقدرة اكبر للحكومة على السداد.

4) معدل التضخم: يدل ارتفاع التضخم على اختلالات هيكلية في الاقتصاد تقود إلى تعرض منتجات البلد إلى منافسة أجنبية شديدة وتدهور صادرات البلد وحدوث عجز بميزان المدفوعات وعدم قدرة الحكومة على الدفع.

5) وضع الموازنة العامة: وجود عجز بالموازنة العامة دليل على عدم قدرة الحكومة على سداد مستحقاتها.

6) وضع الميزان الخارجي: يوضح مدى اعتماد القطاعين العام والخاص على الموارد المالية الخارجية.

7) المراجعة التاريخية لتحقق خطر عدم السداد: إذا كانت الدولة لها تاريخ في عدم السداد خصوصا في الأجل القريب فهذا سيزيد من احتمال مخاطر عدم السداد.

---

[1] محمد خالد أبو الفحم، مرجع سبق ذكره، ص ص22-23.

8) وضع التنمية الاقتصادية: رغم أن التنمية الاقتصادية يمكن قياسها من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن صندوق النقد الدولي يقوم بنشر تصنيف الدول النامية حسب درجة التصنيع في الاقتصاد[1].

وحتى تستطيع الدولة المدينة الولوج إلى الأسواق المالية والحصول على توليفة التمويل المناسبة لاحتياجاتها وبالشروط المناسبة لا بد أن تحصل على تصنيف ائتماني جيد من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني، والذي يزيد من ثقة المقرضين سواء كانوا حكومات أو مؤسسات خاصة في الدولة ويساعد على تخفيف شروط التمويل نظرا لتناقص درجة الخطر وإمكانيات التسديد العالية.

المطلب الثالث:عوامل جدوى استخدام التمويل الخارجي.

حتى تحقق الدولة النتيجة المتوخاة من استقدام التمويل الخارجي، وتعظم استفادتها منه وتحافظ على جدارتها الائتمانية، لابد لها من مراعاة أربع شروط أساسية في توظيف هذا التمويل نحاول توضيحها فيما يلي[2]:

الفرع الأول:الربحية:حتى تحقق الدولة هذا الهدف، لا بد عليها أن توائم بين شروط التمويل المتحصل عليه من ناحية التكلفة وعائد الاستثمار الذي سيوجّه لتمويله حيث:

- توجه القروض إلى تمويل الأصول التي تدر عائدا أكبر من تكلفة الاقتراض.
- تخصص المنح التي لا ترد لتمويل الاستثمارات التي لا تولد عوائد مالية مباشرة كمشروعات البنية الأساسية.
- تخصص القروض الميسرة للمشروعات العامة ذات الأهداف الاجتماعية، والتي لا تسعى لتحقيق ربح اقتصادي.
- القروض القائمة على الشروط التجارية تخصص للاستثمارات ذات العائد الاقتصادي، بشرط أن يكون العائد الذي تحققه يزيد عن فائدة القروض.

وفي حالة الاستثمارات الأجنبية، من المعروف أن هذا النوع هدفه تحقيق الربح وعادة ما يتجه إلى المشاريع التي تحقق فائضا اقتصاديا، لذلك يجب على الدولة أن توجّه هذا التمويل إلى

---

[1] احمد طلفاح، محددات وآثار طرق تصنيف الجدارة الائتمانية السيادية، المعهد العربي للتخطيط، ابريل 2005، ص3. 2016/02/21.

www.arab-api.org/images/training/programs/1/2005/35-c19-2pdf.

[2] سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1988، ص ص428-430.

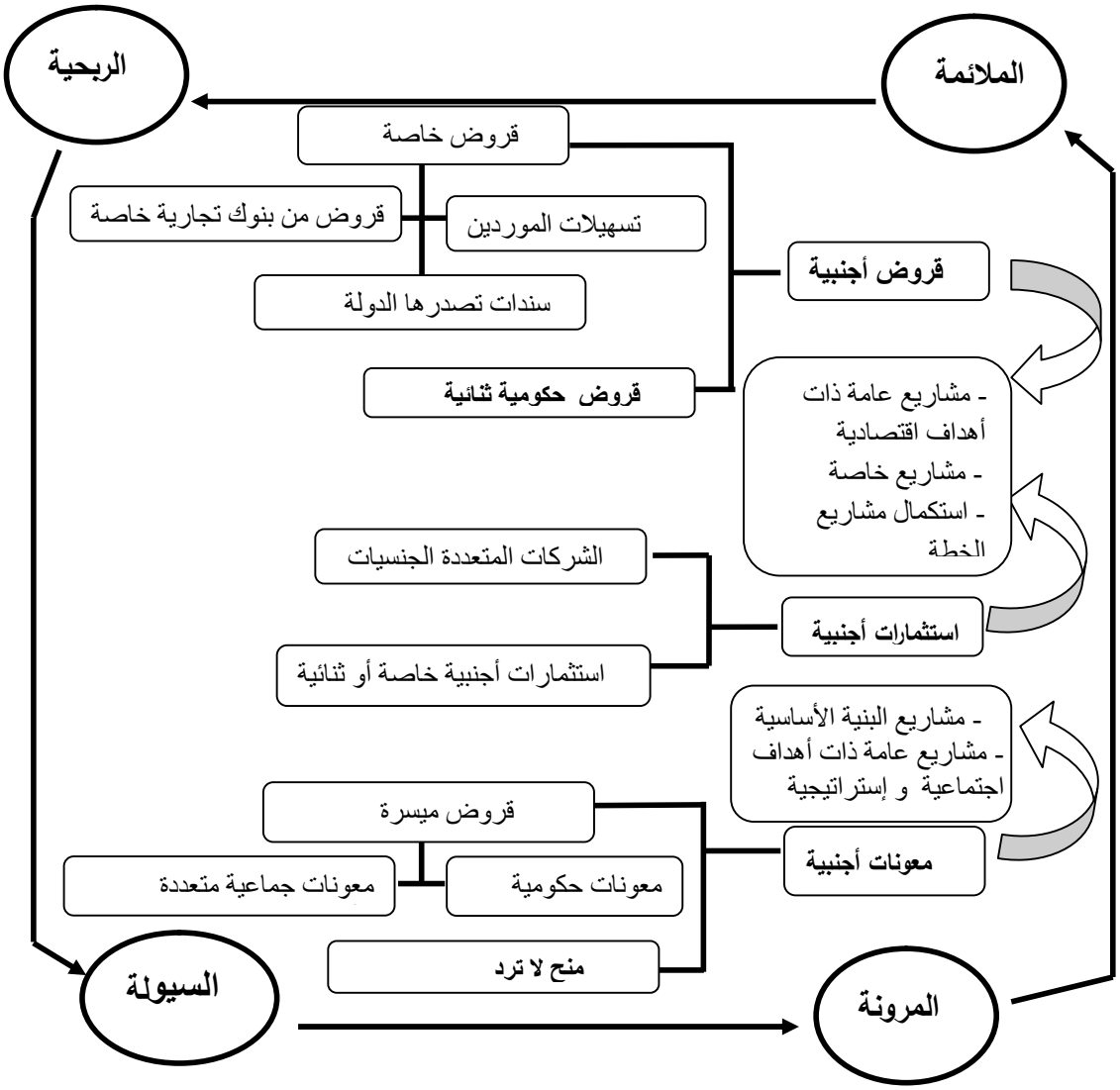
المشاريع التي تخلق منتجات تلبي حاجة الاقتصاد المحلي، حتى يكون بديلا للواردات ويخفف ضغط الاستيراد على ميزان المدفوعات، أو توجهها للمنتجات التي توجّه للتصدير، الشيء الذي ينوّع سلة صادراتها ويجنبها الصدمات الخارجية.

الفرع الثاني: الملاءمة: على الحكومة المتلقية للتمويل الخارجي أن تجرى حساباتها فيما يتعلق بالمواءمة بين مدة التمويل وفترة بداية إنتاج المشروع حيث يكون هناك تناسب، فتوجّه التمويل قصير الأجل للمشروعات التي يترتب عليها مردودية قصيرة الأجل، وتوجّه التمويل طويل الأجل لمشروعات الاستثمار طويلة الأجل حتى لا تقع في أزمة سيولة حين يحين تاريخ استحقاق التمويل.

الفرع الثالث:المرونة: تعتبر المرونة من العوامل الهامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط لكفاءة استخدام التمويل الخارجي، وهي تعني قدرة الدولة على تكييف شروط التعاقد على القروض مع ظروف استخدامها، فمن جهة لابد أن يتضمن العقد ما يضمن عدم البدء في دفع أعباء هذا التمويل إلا بعد إنتاج المشروع المستخدم فيه، ومن جهة أخرى تعني المرونة سرعة استخدام هذا التمويل فكلما تراخت الدولة في استغلاله ترتبت عليها تكاليف تستحق الدفع.

الفرع الرابع:السيولة: يقصد بالسيولة توفر النقد الأجنبي اللازم لتسديد مستحقات الاقتصاد، وفي الوقت المناسب، وتحقق هذا الشرط مرتبط أو يتوقف على مدى تحقق الشروط الأخرى، فإذا تمكّنت الدولة من اتخاذ قرار توظيف تمويلها الخارجي في الوقت المناسب، ووجّهته إلى المشاريع المربحة، سيتوفر لديها المال اللازم لدفع أعباء هذا التمويل دون مشاكل، أما إذا لم توفق في توظيف هذا التمويل ووجّه لأغراض غير منتجة، ففي هذه الحالة ستقع الدولة في مشكلة عدم القدرة على السداد وتتعرض لضغوط الأطراف الدائنة.

وعليه كلما احترمت الدولة الشروط سالفة الذكر، كلّما تحسّنت قدرتها على خدمة تمويلها الخارجي الذي سبق تناوله، والشكل الموالي يوضّح أشكال التمويل الخارجي ومجالات استخدامها حتى تحقق الكفاءة الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل.



شكل رقم 1-6: أشكال التمويل الخارجي، عوامل فعالية الاستخدام ومجالات الاستخدام

المصدر:سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1988، ص435.

يعطينا الشكل أعلاه نظرة عامة عن أشكال التمويل الخارجي المختلفة، التي قد يعتمدها الاقتصاد لمعالجة احتياجاته، مع توضيح الآليات التي تعتمدها الدولة والمشروعات التي تستثمر فيها، حتى تستطيع المحافظة على جدارتها الائتمانية والوصول إلى مرحلة التسيير الذاتي.

مما سبق يمكن القول أن التوصل إلى المعالجة القاطعة لمشكلة التمويل الخارجي، تبقي مجالا مفتوحا للاجتهادات وتبقي هذه المشكلة نسبية، فهناك دول وخاصة الرأسمالية أحسنت استغلال هذا المورد وعظّمت منفعتها منه اعتمادا على نموذج ذاتي للنمو، ودول مازالت تعاني من مخاطر هذا التمويل بل تعرضت للاستغلال وهي حالة الدول النامية.

خلاصة الفصل الأول.

تحتاج الدول النامية في إطار تحقيق مسيرتها التنموية إلى موارد مالية هامة، هذه الموارد قد يتم تدبيرها محليا لكن في حالة عدم قدرة الاقتصاد على توفيرها ذاتيا يلجأ إلى طلب التمويل الخارجي بأشكاله المختلفة لتغطية الفجوة القائمة بين الاستثمار والادخار المحليين وتوفير التمويل اللازم لدفع مسيرة التنمية الاقتصادية.

غير أن هذا الاعتماد يترتب عليه أعباء مستقبلية يتحملها البلد المضيف تختلف باختلاف شكل التمويل، فقد تكون في صورة تحويلات للفوائد إضافة إلى أقساط القرض إذا كان شكل التمويل المعتمد هو القروض الخارجية، وتكون في صورة تحويلات أرباح أو تحويل لرأس المال في حالة التصفية، إذا كان شكل التمويل المعتمد هو الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا اختلاف الشروط التي منح على أساسها التمويل وهذه عادة ما ترتبط بالقدرة التفاوضية للبلد المدين وقت إبرام العقد.

لذلك يجب على البلد الذي يعتمد على التمويل الخارجي أن يوجهه توجيها محكما حتى يطور هيكله الاقتصادي ويتمكن من مواجهة أعباءه مستقبلا بسهولة ويحافظ على ترتيب جيد لجدارته الائتمانية، كما يجب أن يعمل على المفاضلة بين أنواعه واستقدام النوع الذي يخدم أهداف البلد المدين لا البلد الدائن ومتابعة تطوراته حتى يتمكن من تحقيق أكبر استفادة ممكنة وهو ما سيتم تناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

أشكال التمويل الخارجي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية

أشكال التمويل الخارجي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية.

تمهيد:

نتيجة لما تعانيه الدول النامية من نقص في مصادر التمويل المحلية بسبب ضعف المدخرات المحلية وعدم قدرتها على تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، بدأت تبحث عن مصادر خارجية بديلة للنهوض بمستويات التنمية، تمثلت بعدة صور منها القروض الخارجية، المنح والمساعدات والاستثمارات الدولية على اختلاف أنواعها.

شهدت هذه المصادر تطورات كبيرة منذ القرن التاسع عشر، وحتى الوقت الحاضر نتيجة للأوضاع و التطورات التي سادت في هذه الفترات التاريخية، والتي أدت إلى ازدهار بعض المصادر مقابل انكماش البعض الآخر.

ولا تزال الدول المتخلفة تعاني بصفة عامة من انخفاض حجم المنساب إليها من التمويل الأجنبي، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب منها عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وعدم تبني سياسات لتشجيع تدفقات رؤوس الأموال،خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي مازالت تنساب بصفة أساسية إلى الدول الرأسمالية المتقدمة في حين لا تستقطب الدول النامية إلا الجزء اليسير من هذه التدفقات.

وقد ترتب على هذا الاعتماد الخارجي من قبل الدول النامية خلال حقبة السبعينات والثمانينات آثار سلبية تمثلت في ارتفاع تكاليف خدمة المديونية ووقوع الكثير من الدول في فخ المديونية، مما زاد من ارتباط هذه الدول بالتمويل الخارجي.

المبحث الأول: أشكال التمويل الخارجي.

لقد تبين لنا فيما سبق قصور وعجز مصادر التمويل المحلي للبلدان النامية عن الوفاء بمتطلبات التنمية، وقد تعددت الآراء ووجهات النظر حول مشكلة تمويل التنمية في هذه الدول ، استنادا إلى آراء كل باحث ومرجعيته الفكرية، وقد أخذت هذه المصادر أشكالا تمثلت في(القروض والمعونات والمساعدات الرسمية والاستثمارات الأجنبية).

المطلب الأول: القروض الخارجية: لم تكن القروض الخارجية الوسيلة المالية الأهم لتمويل المشروعات الاقتصادية الوطنية، بل كانت ومازالت وسيلة استثنائية تلجأ إليها الدول في حال عدم كفاية الإيرادات المالية.

الفرع الأول: مفهوم القروض الخارجية: حددتها مجموعة عمل دولية متعددة الأطراف سنة 1988 على أنها قيمة الالتزامات القائمة والموزعة في فترة من الزمن للمقيمين في دولة معينة تجاه غير المقيمين لدفع الأساس مع وبدون فائدة أو دفع فائدة مع أو بدون أساس، وهذا التعريف الواسع للديون الخارجية يتطلب نظام مرن لتدوين وإدارة الديون ويتطلب المعرفة الكاملة بكافة الالتزامات المالية الخارجية للدولة والتي تشمل: ديون الحكومة، ديون البنك المركزي، وديون المؤسسات العامة والخاصة المضمونة من طرف الحكومة، وتشمل كذلك العمليات المالية الأخرى للأعوان الاقتصاديون[1].

كما يعرف أيضا بأنه الدين المستحق لغير المقيمين، ويتألف من الدين العام المكفول حكوميا والدين الخاص وغير المكفول على المدى الطويل، والدين على المدى القصير واستعمال ائتمان صندوق النقد الدولي[2].

وتحصل الدولة على القروض الخارجية من مختلف جهات الإقراض الأجنبية، وبأشكال متعددة ويتميز هذا الشكل عن باقي أشكال التمويل الأخرى بأن ملكية الأصول المختلفة التي مول إنشائها بهذه القروض تصبح ملكية وطنية وليست أجنبية، غير أنه يترتب على عقد هذه القروض

---

[1] بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2] الأمم المتحدة، تقرير الخبير المستقل، سيفاس لومينيا، تعزيز وحماية حقوق الإنسان المدنية والسياسية،الدورة الحادية عشرة،2015/02/03.

daccess-ods.un.org/tmp.

أعباء معينة يتحملها البلد المدين، وهي عبارة عن مدفوعات دورية محددة يحصل عليها الأجانب وجهات الإقراض المختلفة، وتتمثل في مدفوعات الفائدة على القروض وأقساط استهلاك القرض[1].

الفرع الثاني: معايير تصنيف القروض الخارجية: يمكن تصنيف القروض الخارجية إلى عدة أشكال استنادا إلى معايير مختلفة.

أولا: معيار مصدر الإقراض: تتمثل أهم أشكال القروض الخارجية في القروض الثنائية وقروض مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية والقروض من المصادر الخاصة.

1- القروض من المصادر الرسمية: وتتضمن كل من:

أ-**القروض الثنائية:** هي تلك القروض التي تمنحها الحكومات الأجنبية أو أحد وكالاتها (البنوك المركزية، الأجهزة الحكومية المستقلة)[2]،على أسس تجارية وبغض النظر عما إذا كانت الجهة التي تتلقي هذه القروض هي حكومة الدولة المقترضة أو أحد أشخاصها العامة أو الخاصة، وعلى الرغم من أن هذا النوع من القروض يتم في معظم الحالات على أسس تجارية بحتة من حيث سعر الفائدة، ومدة السداد، إلا أنها تتأثر في توجيهها بالاعتبارات السياسية وتسمي القروض الحكومية أحيانا بالقروض العامة، ويتميز هذا النوع بأنه يعقد بشكل رسمي ويقدم في أحد الصور التالية[3]:

- قد يأخذ القرض العام شكل مبلغ معين من العملة القابلة للتحويل تقوم الجهة المقرضة بوضعه تحت تصرف الدولة المدينة لتستخدمه في شراء مستلزمات التنمية ورفع كفاءة الاستثمار، فهو يعطي الدولة مرونة أكبر في الحصول على مستلزمات التنمية من الأسواق التي تفضلها.
- قد تشترط الدولة المقرضة ضرورة إنفاق القرض الممنوح في الحصول على مستلزمات التنمية من أسواقها، وفي حالة عدم توفر بعض هذه المستلزمات في أسواقها يجوز للدولة المقترضة شراء تلك المستلزمات من الأسواق الأخرى، وفي هذه الحالة يكون هناك قيد على الدول المقترضة في البحث عن أفضل الأسواق لشراء احتياجاتها.
- هناك نوعا ثالثا من القروض العامة تسمي بالقروض المقيدة أو المخصصة لتنفيذ مشروعات معينة، حيث يتخذ هذا النوع من القروض شكل تزويد الدولة المقرضة للدولة المقترضة بالمعدات

---

[1] رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص70.

[2] عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص23.

[3] هشام حنضل عبد الباقي، تقدير الحجم الأمثل للمنح والمعونات الخارجية للاقتصاد القومي بالتطبيق على مملكة البحرين، أعمال مؤتمر المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مارس 2007، ص 40.

اللازمة للمشروع المطلوب إقامته مع الخبراء اللازمين لإنشائه وتشغيله، وهذا النوع من القروض يضمن للدولة المقرضة استخدام حقيقي للقرض الذي تمنحه.

ب-القروض متعددة الأطراف: وهي القروض التي يحصل عليها المقيمين من مصدر متعدد الأطراف كأن تحصل على القرض من المنظمات الدولية والإقليمية، وغيرها من الوكالات التي يشارك فيها عدد من الحكومات، وتختلف شروط الاقتراض من منظمة إلى أخرى وذلك حسب الغرض من القرض ونوع المنظمة التي تمنحه، فهناك قروض لتمويل مشاريع اجتماعية، بينما تختص منظمات أخرى في تمويل مشاريع البنية الأساسية، وبعض المنظمات تقوم بتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونذكر بعض هذه المنظمات (البنك العالمي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،البنك الإسلامي للتنمية،البنك الأوربي للاستثمار....).

2-القروض من المصادر الخاصة: يتم الحصول عليها من مصدر خاص وتتمثل في:

- السندات التي تصدرها جهات خاصة وتباع لجهات أجنبية.
- القروض من المصارف والمؤسسات المالية الخاصة.
- الائتمان من المصادر الخاصة الأخرى مثل ائتمان المنتجين والمصدرين وغيرهم من الموردين، والائتمان المصرفي المضمون من وكالة ضمان ائتمان الصادرات[1].

ثانيا: معيار استخدامات القرض: يمكن التمييز بين نوعين.

1-القروض الخارجية المنتجة: تستخدم في شراء وبناء وسائل الإنتاج وعادة ما ينجم عن استخدامها حدوث زيادة أو توسع في الطاقات الإنتاجية للاقتصاد القومي للبلد المدين، وهذا النوع من القروض يساهم في دعم القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وتحسين ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الصادرات وتقليل الواردات.

2- القروض الخارجية الغير منتجة: وهي القروض الاستهلاكية التي تستقدم لمواجهة الزيادة في الطلب الاستهلاكي في البلد المقترض، وتكون في صورة قروض عينية أو نقدية[2]، وهذا النوع من القروض عادة ما يظل عبئا على ميزان المدفوعات لأنه يوجه للقطاع الاستهلاكي، ومن المعروف أن هذا القطاع لا يترتب عليه أية إضافة للاقتصاد تمكنه من مواجهة التزاماته المستقبلية[3].

ثالثا:معيار شروط القرض: من ناحية شروط الإقراض تنقسم القروض الخارجية إلى نوعين:

---

[1] غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، ط1، دار وائل للنشر،1996، ص222.

[2] عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص70.

[3] هشام حنضل عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص111.

1 –القروض التجارية (الصعبة): وهي القروض التي تحدد شروطها وفقا لأسواق رأس المال الدولي من حيث سعر الفائدة والضمانات ومدة التسديد وغالبا ما تكون من مصادر خاصة.

2 – القروض الميسرة (السهلة): وهي القروض التي تعقد بشروط سهلة أو ميسرة وتتضمن عنصر الإعانة، حيث تتسم بطول فترة الاستحقاق ووجود فترة سماح وانخفاض معدلات الفائدة المترتبة عليها، وتتمثل بالقروض الرسمية الحكومية والمتعددة الأطراف[1].

رابعا: معيار شكل القرض: إذا نظرنا إلى شكل القرض نميز بين نوعين من القروض.

1 –القرض النقدي: وهو القرض الذي تحصل عليه الدولة من المصادر المختلفة في شكل نقدي بغض النظر عن العملة التي منح بها القرض.

2 – القرض العيني: في هذه الحالة تحصل الدولة على القرض في صورة سلع أو خدمات تنفذها الدولة الدائنة لصالح الدولة المدينة.

الفرع الثالث: مبررات اللجوء إلى القروض الخارجية: فيما يتعلق بتبرير اللجوء إلى القروض الخارجية انقسمت الآراء حوله إلى مجموعتين:

المجموعة الأولي وهي المجموعة التي تشيد بالآثار الايجابية للقروض الخارجية على عملية التنمية الاقتصادية، حيث ترى أن سد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها الدول النامية بسبب قصور مدخراتها المحلية عن تلبية حاجاتها الاستثمارية يمكن أن تتحقق بالمدخرات الأجنبية التي تأخذ صورة قروض خارجية، بوصفها تضيف موارد اقتصادية جديدة إلى الموارد المحلية في شكل قوة شرائية إضافية ممثلة بأرصدة نقدية أجنبية يمكن إنفاقها للحصول على موارد حقيقية ضرورية لعملية التنمية فالاستدانة تزيد من النمو عبر قناة الادخار والاستثمار وتضيق من فجوة الادخار، وبالتالي يساعد الاقتراض الخارجي تدريجيا في تحسين مقدرة الاقتصاد على مواجهة التزامات الديون من جهة وتوسيع قاعدة الإنتاج المادي المحلي من جهة أخرى[2].

فضلا على أنه يتميز بكون ملكية الأصول التي تمول بهذه القروض تصبح ملكية وطنية وللطرف المحلي الحرية الكاملة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والإدارة والإنتاج والتسويق إلى آخره من القرارات المتعلقة بالمشروع، ومن ثم لا يترتب على هذا النوع من التمويل تكوين حقوق ملكية مباشرة للأجانب وبالتالي تتقلص إمكانية تأثيرهم في اتجاهات التنمية الاقتصادية.

---

[1] جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية،الجزائر، دار هومة، ص53.

[2] عادل فهمي محمد بدر، دراسات حول التنمية في الوطن العربي، عمان، مؤسسة الخدمات العربية، 1988، ص319.

وعلى العكس من ذلك ترى المجموعة الثانية أن للقروض الخارجية أثار سلبية على كل من الدخل القومي ومعدلات النمو، فهي تعمل على ترسيخ التخلف والتبعية وحصار عملية التنمية والتقدم فهذه القروض التي توسع الاحتياطات النقدية الأجنبية من جهة، وتحسن وضعية ميزان المدفوعات من جهة أخرى، وتزيد من الإنفاق الحكومي العام الاستثماري منه والاستهلاكي من جهة ثالثة، ستؤدي إلى التوسع في عرض النقود مقابل طاقة إنتاجية غير مرنة وعرض محدود من السلع والخدمات، مما يدفع عملية التضخم بمالها من أثار سلبية على التنمية الاقتصادية، مما يخلق عجز على مستوى ميزان المدفوعات بسبب زيادة الواردات على الصادرات لأن السلع المحلية تصبح أقل تنافسية في الأسواق العالمية بسبب ارتفاع الأسعار.

إضافة إلى أن التوسع في الاقتراض الخارجي دون ضوابط محكمة ومدروسة يثير في الواقع مشكلة خطيرة، وهي تزايد أعباء خدمة الديون(الفوائد +الأقساط)، واستنزافها لنسب محسوسة من إجمالي حصيلة الصادرات ومن الثروة الوطنية، ومن ثم إضعاف القدرة الذاتية للاقتصاد على الاستيراد وتعرضه لضغوط الدائنين[1]، لأنه في الحالة التي لا يتمكن فيها الاقتصاد المضيف من الاستفادة من هذه القروض ويعجز عن تسديد المستحقات المترتبة عليه سيخضع حتما لاشتراطات وضغوط تمس بسيادة الدولة وترهن مستقبلها[2]. وبالتالي تتحول القروض الخارجية إلى سلاح بيد الدول المقرضة للتدخل في شؤون البلد المقترض ويزداد الأمر سوءا إذا كان البلد المقترض يلجأ للاستدانة لغرض تمويل مشترياته من السلع الاستهلاكية الضرورية أو عند العجز عن السداد[3].

لذلك إذا لم تستخدم القروض بكفاءة عالية وإدارة ناجحة في اتجاهات استثمارية إنتاجية واتجهت إلى القطاع الاستهلاكي، فستؤثر سلبا في المستقبل على حجم المدخرات المحلية.

المطلب الثاني:الاستثمار الأجنبي المباشر.

أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية أحد الموضوعات الرئيسية التي تحظي باهتمام الخبراء ومؤسسات التقييم الاستثماري، باعتباره من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا من قبل الدول النامية نظرا لما يوفره لها من موارد لازمة للقيام ببرامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية.

---

[1] رمزي زكي، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية، ط1، مصر، مطبعة مكتبة مدبولي ، 1983، ص278.

[2] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة،عنابة ، دار العلوم ، ص81.

[3] ميساء وليد أحمد عبادي، القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية، مذكرة ماجستير،جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،2001، ص13.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: يوجد العديد من التعاريف التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر، وكل تعريف يختلف عن الآخر استنادا إلى اختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى الاستثمار والغرض منه وكذا المزايا المرتبطة به، وفيما يلي نورد البعض من هذه التعاريف:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر دوليا وفقا لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي سنة1993، على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح "المستثمر المباشر" والى المؤسسة باصطلاح "مؤسسة الاستثمار المباشر" وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[1].

ولا يقتصر الاستثمار الأجنبي المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة، وجدير بالذكر أن هذا التعريف يتفق مع تعريف الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) والمفهوم الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، كما أصدر صندوق النقد الدولي في طبعته السادسة لدليل إحصاءات ميزان المدفوعات في مارس2007 ورد فيها المفهوم الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مطابقا للمفهوم المذكور أعلاه[2].

حيث تشمل معاملات رأسمال الاستثمار المباشر تلك المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء أو إلغاء استثمارات والمعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استمرارية الاستثمارات أو توسيع طاقتها أو تضييقها، ففي حالة قيام طرف غير مقيم ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة بشراء نسبة10% أو أكثر من ملكية المؤسسة أو القوة التصويتية بها، فان القيمة السوقية لحيازات حقوق الملكية المشتراة علاوة على أي رأسمال إضافي مستثمر تسجل كاستثمار مباشر.

وعلى ذلك يتخذ دليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات وخبراء أجهزة الإحصاء نسبة 10% المذكورة كمعيار دولي للتفرقة بين الاستثمار المباشر والأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية وذلك بهدف تسهيل عمليات المقارنة الدولية.

---

[1] قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد، الملتقي الوطني الأول، جامعة ورقلة، افريل2003، ص2.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،2007، ص49.

- كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا بأنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية مقترنة بعنصر التنظيم والإدارة للاستثمار مباشرة في البلدان التي يتدفق إليها، وذلك في صورة وحدات قد تكون صناعية أو زراعية أو إنشائية أو تمويلية، هذا الاستثمار يمكنه أن يلعب دورا هاما (رأس المال والتكنولوجيا، والمعارف الإدارية والتنظيمية بالإضافة إلى القدرات التسويقية) في تعويض النقص المحلي في هذه العناصر في الاقتصاد المضيف لهذه الاستثمارات[1].

- كما عرف على انه استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دولة أخرى بشراء هذه الشركات أو إنشاء شركات جديدة وتزويدها برأس مالها الأساسي أو بزيادة رأس مال شركات موجودة أصلا ويتضمن هذا المعني إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله[2].

وعليه مما سبق نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار تدفقه إلى الاقتصاديات المضيفة يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر أهمها فيما يلي[3]:

- تدفق رأس المال بين دولتين أو أكثر: أي انتقال رأس المال من دولة إلى أخرى سواء كان هذا التدفق في شكل نقدي أو عيني منقول.

- الرقابة المباشرة للطرف الأجنبي على المشروع: حيث تتحقق من خلال ملكيته الكلية للمشروع أو ملكيته الجزئية والتي يشترط أن لا تقل عن نسبة 10 %وإلا تحول إلى استثمار أجنبي غير مباشر.

- الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعكس تدفق نقدي في صورة عملات أجنبية لغرض تغطية فجوة كمية فقط، لكنه يعكس تحويل الآلات والمعدات والخبرات التنظيمية والمالية والفنية والإدارية والتسويقية، والتي غالبا ما تعاني الدول النامية من ندرتها.

وعليه نحاول إعطاء تعريف جامع للاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي" الاستثمار الأجنبي المباشر هو إنشاء مشروع جديد في الاقتصاد المضيف أو المساهمة في مشروع قائم أو شراء كل أو جزء من مشروع قائم من طرف شخص أو أكثر (طبيعي أو معنوي)، يحمل جنسية أجنبية عن

---

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2] خالد احمد فرحان المشهداني آخرون، مرجع سبق ذكره، ص148.

[3] محمد مسعود خليفة الثعليب، خالد على احمد كاجيجي، الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص4.

تلك التي يحملها المشروع المعني، من أجل تحقيق عوائد اقتصادية، على أن يكون لهذا المشروع كيان مادي ينتج سلعا أو خدمات غير ممنوعة قانونا بهدف تسويقها محليا أو دوليا.

الفرع الثاني: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر: يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر مما يلي:

- **رأس المال الأولي:** يتمثل في مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي، وتشترط بعض المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي) كما سبق أن رأينا نسبة 10% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه حتى يصبح هذا الاستثمار مباشرا ويكون في شكل نقدي أو شكل عيني كالمعدات والآلات.

- **الاستثمارات المالية:** وتشمل العمليات التي تنفذها المؤسسة في البورصة في صورة شراء أسهم وسندات، بشرط أن تبلغ قيمة هذه العمليات نسبة 10 % أو أكثر من إجمالي رأس مال الشركة.

- **المعدات المتنقلة والمتحركة** (تجهيزات النفط ،الطائرات) والتي تعمل في الاقتصاد لمدة تفوق السنة ويتم إدارتها من طرف مؤسسة مقيمة[1].

- **نشاط الاستكشاف أو الاستخراج:** يتعلق بالمواد والخامات الطبيعية.

- **نشاط التشييد والبناء: وغالبا** ما يكون ذلك في حالة إنشاء المشروعات الكبرى التي تتطلب عملية تنفيذها مدة تزيد عن السنة[2].

- **الأرباح المعاد استثمارها:** وتتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي، بل بقيت محتجزة لدي المشروع المحلي المحقق لهذا الربح بهدف إعادة استثمارها.

- **القروض داخل الشركة:** وتتمثل في الديون الطويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان[3].

الفرع الثالث:أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك نقاش طويل بين الاقتصاديين حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المضيف، حيث يؤيد فريق استقدام رأس المال الأجنبي الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لحاجة الدول النامية إليه، وفريق آخر يحذر من تشجيعه ويري أنه نوع من الاستعمار الجديد الذي يهدف إلى استغلال ونهب الفائض الاقتصادي للعالم النامي.

---

[1] حلا سامي حضير، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثمانون 2010، ص148.

[2] طارق نوير، تقييم جودة إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2006، ص4.

[3] هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص15.

وقد تعزز وضع الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر في ظل ضعف كفاءة الأساليب الأخرى المستعملة لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، حيث أعطيت نصائح لهذه الدول في خضم أزمتها تنص على ضرورة التقليل من الاعتماد على التمويل المصرفي وزيادة الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لا يترتب على هذا الأخير أعباء ثابتة مستحقة الدفع تلقي عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات كما هو الحال في التمويل المصرفي، بل على العكس من ذلك يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تغطية العجز في ميزان المدفوعات في المدى القصير والمتوسط على الأقل وبالتالي يمكن الدولة المضيفة من تخفيف تفاقم حجم مديونيتها الخارجية.

كما انه أصبح يمثل شكل التمويل المتاح والذي يتصف باليسر مقارنة بالديون الخارجية، بعد سنة 1986 أضحت القروض الخارجية غير متاحة بيسر لكافة الدول التي تحتاج إلى التمويل، خاصة تلك الدول التي تعاني من أزمة مديونية وتعاني من مستوى ملاءة ضعيف حيث أصبحت تواجه تخوف ورفض الجهات المقرضة، وإذا تمكنت من الحصول على القروض ستكون مضطرة إلى إجراء مفاوضات عسيرة مع الهيئات الدولية وغالبا ما تكون بنود الاتفاقية في غير صالحها[1].

فضلا عن المزايا السابقة يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر امتلاك الأجانب لاستثمارات ثابتة (مصانع، موجودات ثابتة أخرى)، وهي استثمارات طويلة الأجل من الصعوبة تحويلها إلى سيولة(تصفيتها) في الأجل القصير، مما يجعله مصدرا أكثر استقرارا من أشكال التدفق الأخرى[2].

هذا بالإضافة إلى ما يتضمنه من تنظيم في إنشاء المشروعات وتوريد التكنولوجيا والخبرات التنظيمية والإدارية وتأهيل الإطارات والعمال حتى يتمكنوا من التحكم في التكنولوجيا الحديثة، فيزيد حجم إنتاجهم وتزيد جودته، ومن ثم تتحسن قدرته التنافسية على مستوى الأسواق الخارجية [3]،وهي خاصية ينفرد بها هذا النوع من التمويل فغالبا ما يكون مالكا للخبرات والقدرات التي لا يمكن أن تجتاز الحدود المحلية بطريقة أخرى[4].

---

[1]فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2004، ص154.

[2]حازم الخطيب، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف، العدد4، ص96.

[3]Cnes ,Rapport National sur le Développement Humain, Algérie,2006,P71.

[4] تشام فاروق، دور وأهمية مناخ الاستثمار في القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول ، جامعة ورقلة، أفريل 2003، ص5.

كما يمكن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أن تسهم في وصول منتجات الدول النامية إلى الأسواق العالمية نتيجة التحكم في تقنيات التسويق الدولي والموارد البشرية، حيث أن معظم الشركات الدولية لها شهرة واسم تجاري يساعد على رفع القدرة التنافسية لمنتجات الدول النامية ويساعد على تسويقها وبيعها في أسواق أوسع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المبيعات وحجم الإيراد المحقق، وعليه ترتفع الأرباح المحققة التي بإمكانها رفع الإيرادات الضريبية للدول المستقبلة[1].

على غرار الآثار الايجابية تنشا تكاليف ومشاكل عن استقدام هذا المصدر التمويلي نذكر منها :

- عدم أوتوماتيكية التحويل لكون أغلب الدول الصناعية لازالت تحافظ على مكتسباتها التكنولوجية رغم توقيعها على اتفاقية لأورغواي.
- تكلفة التحويل التكنولوجي المرتفعة الناتجة عن التفوق العلمي للدول الصناعية[2].
- عدم ضمان ملائمة التكنولوجيات المحولة لواقع الدول النامية وتلاؤمها مع ظروف وتوليفة عوامل الإنتاج المحلية[3].
- التأثير السلبي على عوائد الصرف الأجنبي والادخار المحلي فغالبا ما تحول الشركات المتعددة الجنسيات عوائد النقد الأجنبي خارج الاقتصاد المضيف أكثر بكثير مما تورده إلى داخل البلد مما يضر بالتنمية الاقتصادية[4].
- في حالة مغالاة الاقتصاد المضيف في تقديم الحوافز لغرض استقطاب هذا النوع من الاستثمار سيقلل من منافع الاستثمار للبلد المضيف[5].

مما سبق نستنتج أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار متباينة على الاقتصاد المضيف قد تكون ايجابية أو سلبية، وعلى الدول المضيفة أن تحسن تصميم سياساتها إزاء هذا الاستثمار حتى تستطيع تعظيم استفادتها منه وتقلل من التكاليف المترتبة عليه.

---

[1] قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد، مرجع سبق ذكره، ص2.

[2] افريت هاجن، اقتصاديات التنمية ،الأردن، مركز الكتب الأردني ، 1988، ص534.

[3] نفس المرجع السابق، ص534.

[4] عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط1،لبنان، مكتبة حسين العصرية،2013، ص92.

[5] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات،ط1، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ،2007، ص202،203.

الفرع الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار تدفقه إلى الدول المضيفة أشكالا مختلفة نذكر منها :

- إنشاء وحدات جديدة وهذا بإنشاء فروع للشركة الأم في بلد أخر أو تأسيس شركة مختلطة مع أطراف محلية ويطلق عليه اسم الاستثمار الثنائي، وهو أكثر الأنواع شيوعا في الدول النامية، حيث يشارك المستثمر المحلي (الخاص أو الحكومي أو الاثنين معا) المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه، وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة، وعن طريق هذا النوع يتفادى المستثمر الأجنبي مخاطر التأميم والمصادرة فضلا عن تخفيف الأعباء المالية على الاقتصاد المضيف[1].

- اقتناء شركة جديدة في البلد المستقبل سواء كان ذلك بالانضمام أو الاقتناء لشركات قائمة، إن تحقيق هذا النوع من الاستثمار في الواقع العملي، مرهون بضرورة توافر عاملين رئيسيين هما:

- ✓ مدى توافر هذه الشركات القائمة في الدولة المضيفة من جهة، و تفضيلات و خيارات حكومات الدول المضيفة من جهة أخرى.
- ✓ مدى استعداد المستثمر الأجنبي لتحمّل الأعباء التي ستنجر أصلا عن هذه العملية في حالة إذا كانت هذه الشركات قديمة[2].

- إبرام عقود تراخيص أو امتياز بالسماح لأطراف محلية باستخدام تكنولوجيا أو علامة مميزة وبراءات الاختراع والخبرات الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية في فضاء جغرافي محدد لمدة متفق عليها مقابل عائد معين[3].

- عقود التصنيع وعقود الإدارة: عقود التصنيع هي اتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات وإحدى الشركات الوطنية العامة أو الخاصة يتم مقتضاها قيام الشركة الأجنبية بإنتاج سلعة معينة أي أنها اتفاق إنتاج بالوكالة، أما الإدارة فهي عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من التدابير القانونية التي بمقتضاها تلتزم الشركة الأجنبية بإدارة كل أو جزء من الأنشطة الخاصة بالمشروع الاستثماري لقاء عائد مادي معين.

---

[1] أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية،مصر، الدار الجامعية، 2004، ص19.

[2] فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص25.

[3] نفيسة ناصري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2014/2013، ص136.

- عقود المفتاح في اليد: هي عبارة عن اتفاق يتم بين الطرفين الأجنبي والمحلي، حيث يلتزم بموجبه الطرف الأول بإقامة مشروع استثماري والإشراف عليه إلى حين بداية التشغيل وما إن يبلغ هذه المرحلة حتى يقوم بتسليمه للاقتصاد المضيف، وعادة ما ترتبط هذه الاتفاقيات بمجال الصناعة التحويلية والمرافق العامة[1].

وبالنظر إلى المزايا والاعتبارات المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن غالبية الدول المستقبلة لهذا النوع من التمويل هي الدول المتقدمة على رأسها(الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا)، حيث تستحوذ لوحدها على ما يقارب 70% من المخزون العالمي، في حين يبقي نصيب الدول النامية متواضعا ويتوزع بشكل غير متساو بين الدول الأسيوية والإفريقية وأمريكا اللاتينية، وهي حقيقة تطرح وجود عوامل أخرى إلى جانب الحوافز تلعب دورا هاما في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الخامس:عوامل جذب وجدوى الاستثمار الأجنبي المباشر: توجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار تختلف باختلاف طبيعة المشروع و جنسية المستثمر ومدى توفر مناخ الاستثمار الملائم، و يترتب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر انعكاسات على الاقتصاد المضيف على أساسها يتم الحكم على مدى جدوى هذه الاستثمارات.

أولا: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي: هناك مجموعة من العوامل التي تشجع على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية نذكر منها ما يلي:

1- المناخ الاستثماري: يقصد بالمناخ الاستثماري مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والقانونية التي تؤثر على حركة رأس المال، وعليه يتضمن المناخ الاستثماري كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية، بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى وهي السياسة المالية والنقدية والتجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد،ويعد وجود مناخ استثماري ايجابي أمر هام للاستخدام الفعال لكافة أنواع تدفقات رؤوس الأموال بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

---

[1] علي قرين، عبد المالك هبال، تسيير الموارد التكنولوجية وتطوير الإبداع التكنولوجي في المؤسسة، الملتقي الدولي حول اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، نوفمبر 2005، ص78.

[2] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص59.

كما يجب أن يكون المناخ ملائما ويتميز بالجاذبية حتى يتمكن الاقتصاد من استقطاب القدر الملائم من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر[1].وحتى يكون المناخ الاستثماري ملائما لابد من توفر مجموعة من العوامل نوضحها فيما يلي:

أ-**الاستقرار السياسي والأمني:** يؤشر على درجة الثقة التي يضعها قطاع الأعمال في السلطات العمومية ومصداقية التزاماتها، ويعد عاملا من أهم العوامل الضرورية لكسب ثقة الشركات الأجنبية وتشجيعها على الاستثمار، حيث أن استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في الاقتصاد المضيف تعتبر شرط أساسي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن طبيعة هذه الاستثمارات تتطلب الاستقرار السياسي والأمني حتى تستطيع ممارسة نشاطها في أمان وتضمن تحويل إيراداتها دون عوائق، وفي حالة انعدام الاستقرار يؤدي إلى انخفاض العائد و يدفع المستثمر إلى تحويل أمواله إلى الأماكن الأكثر أمانا، ويترتب على ذلك تخفيض مخزون رأس المال الإنتاجي وقلة تدفق التكنولوجيا المعززة للإنتاجية في البلد المضيف[2]، كما أن علاقة الدولة المضيفة بالعالم الخارجي ومدى فاعليتها في النظام العالمي يؤثر إلى حد كبير في استقطاب هذا النوع من التمويل[3].

ب-**الاستقرار الاقتصادي والمالي:** ويتعلق بمدى وضوح السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة واستمرارها لمدة طويلة، حتى يمكن التوقع والتنبؤ ويعكس ذلك واقعية النظام الضريبي وإنصافه وصرامة السياسة النقدية وكفاءة الجهاز الضريبي والمالي مع الضمانات المرتبطة بإمكانية تحويل الأرباح المحققة واستغلالها بالإضافة إلى حجم السوق وخصائصه.

2-**البيئة الإدارية:** تعتبر البيئة الإدارية من العوامل المهمة لجذب وتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر بالاقتصاد المضيف، وتشمل الأجهزة الإدارية الحكومية المخول لها مهمة إدارة شؤون الاستثمار فيما يخص تنفيذ الإجراءات المطلوبة لقيام المشروع الاستثماري، وتحديد المشاريع المطلوبة وأولويات التنفيذ لهذه المشروعات، وكلما كانت هذه الهيئات الإدارية تتسم بالكفاءة والسرعة في التنفيذ والشفافية كلما ساعد ذلك على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تعتبر الإجراءات البيروقراطية من المعوقات الرئيسية لتدفق الاستثمار الأجنبي.

---

[1] جون أريمكو، موريشود بيريا ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مركز المشروعات الدولية الخاصة ،2004، ص4.

[2] سوبهابو باندیوبادیاي، وتود ساندلر، وجافید بوناس، تكلفة الإرهاب، مجلة التمويل والتنمية،العدد52،الرقم 2، يونيو 2015، ص27.

[3] يعقوب علي جانقي،علم الدين عبد الله بانقا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2006، ص10.

3-**البنيـة التحتيـة:** يجب توفر بنية تحتية قوية تتوفر على شبكة هامة من الطرق والمطارات الحديثة والموانيء تسهل حركة نقل السلع وحركة تنقل الناس بين المواقع المختلفة، حتى تسهل عملية نقل المواد الخام من أماكن الاستخراج إلى المصانع في الوقت المناسب وبالتكاليف المناسبة، وكذا سرعة عرض السلع وبلوغها مراكز بيع مختلفة في حالة الاستثمار المتخصص في إحلال الواردات، أو سهولة تصديرها في حالة الاستثمار الموجه للتصدير.

4- البنيـة القانونيـة والتشريعية: تلعب التشريعات القانونية دورا هاما في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ونموه، ذلك أن هدف الاستثمار هو العمل في بيئة مستقرة حتى يستطيع تحقيق أهدافه فيما يتعلق بالاستثمار وتحقيق الربح، فالمستثمر الأجنبي مهما كانت صفته فردا أو شركة لا يقدم على الاستثمار خارج حدود دولته، إلا إذا توفرت له مزايا استثمارية تختلف عن تلك المتوفرة محليا، وحتى يستفيد من هذه المزايا لابد من توفر الحماية القانونية اللازمة ويتجسد ذلك من خلال تنظيم قانوني متكامل قدر الإمكان لهذا النمط من الاستثمار،وعليه يعد وجود نظام قانوني واضح وفعال شرطا ضروريا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

وحيث أن انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول شأنه شأن كل نشاط اقتصادي يترتب عليه نواحي ايجابية ونواحي سلبية للدولة المضيفة تتوقف على شروط استقدامه ومجالات توجهه وكذا الاتفاق على تحويل أرباحه، لذا فمن الضروري لكل دولة أن تجري حساباتها الخاصة فيما يتعلق بالمزايا والأعباء المترتبة على تلك الاستثمارات[2].

ثانيا: جدوى الاستثمارات الأجنبيـة المباشرة: هذه الأخيرة مازالت محل جدل كبير ومازال السؤال الجوهري للباحثين يدور حول جدوى هذه الاستثمارات بالنسبة للدول المستقبلة لها، فهناك فريق من المتشائمين الذين يعتبرونها شكلا من أشكال الاستغلال والسيطرة تأخذ أكثر مما تعطي، وهناك فريق آخر يعتبرونها من أفضل السبل لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول المستقبلة لها وكل فريق يقدم الأدلة والبراهين التي تؤكد صحة آراءه وفي ذلك انقسمت النظريات إلى قسمين.

حيث نجد النظرية التقليدية تفترض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في معظمها تأخذ أكثر مما تعطي والفائز بنتيجتها هي الشركات المتعددة الجنسيات، فهم ينظرون إليها على أنها بمثابة مباراة من طرف واحد يكون الفائز فيها محدد ا سلفا وهو الشركات المتعددة الجنسيات، وليست

---

[1] دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي،المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية،2006، ص79.

[2] محمد بسيوني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مصر، كلية التجارة، جامعة عين شمس،2003، ص14.

الدول المستقبلة وقدمت الأدلة والبراهين من واقع تحليل الأنشطة والممارسات للشركات متعددة الجنسيات الأمريكية في الدول النامية، حيث أكدت على دور هذه الشركات في استغلال الثروات الطبيعية والبشرية (اليد العاملة)، التي تتمتع بها هذه الدول من خلال الحصول عليها بأسعار منخفضة، وذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعتبر سلاح بأيدي الشركات المتعددة الجنسيات لتستغل فيه خيرات الدول النامية وتخلق لها كل أشكال التبعية،كما تميل هذه الشركات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح التي تحققها من استثماراتها في الدول النامية إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة[1].

فالشركات المتعددة الجنسيات هي الفائز الأول بنتيجة الاستثمار تستثمر القليل لتأخذ الكثير وهو مبدأ يطبع كل ممارستها الاستثمارية في الدول النامية، فهي في الحقيقة ليست مصدرا للتحويل التكنولوجي كما تدعي بل تصطحب التكنولوجيا المستهلكة في بلدانها الأصلية وتحتفظ بتقنيات الإنتاج الحديثة في أوطانها في إطار اختيار التكنولوجيا، كما يغلب عليها الميل إلى إنتاج المواد الاستهلاكية بدلا من الاستثمار في الصناعات الإستراتيجية، مما يجعل البلد المضيف بلد استهلاكي تابع لهذه الشركات ومغذي لها من الناحية المالية وذلك من خلال[2].

- كبر حجم الأموال المحولة إلى الخارج.
- استمرارية تحويل الأرباح المحققة ومرتبات الموظفين إلى الدولة الأم.
- صغر حجم الأموال التي يجلبها المستثمر الأجنبي عند تأسيس مشروعه، فعادة ما يلجأ إلى الاستدانة المحلية في الاقتصاد المضيف.
- المغالاة وعدم الإفصاح الحقيقي بقيمة مستلزمات الإنتاج المستوردة لغرض التخلص من العبء الضريبي، مما يؤثر سلبا على الإيرادات المحصلة للاقتصاد المضيف ويستنزف موارده المحلية.

هذه الممارسات من قبل الشركات المتعددة الجنسيات ساهمت في تعميم الشعور بالخوف لدى الدول النامية من فتح الباب أمام تلك الاستثمارات أو وضع الكثير من القيود والمحاذير التي تؤثر على مدى وحجم تدفقها حفاظا على استقلالها السياسي والاقتصادي.

على عكس النظرية التقليدية تفترض النظرية الحديثة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار (الدول المستقبلة والشركات المتعددة الجنسيات)،

---

[1] يعقوب علي جانقي، علم الدين عبد الله بانقا، مرجع سبق ذكره، ص3.

[2] عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص52.

فكل طرف يعتمد أو يستفيد من الطرف الآخر لتحقيق هدفه، فهي ليست مباراة تحكمها اللعبة الصفرية بمعنى كسب طرف على حساب خسارة الطرف الآخر كما ورد في تحليل المدرسة الكلاسيكية، وإنما هي مباراة من طابع خاص يحصل كل طرف فيها على قدر معين من الكسب والخسارة يتحدد تبعا لسياسات وممارسات الطرف الآخر إزاء الاستثمار[1]، ويبرر أصحاب هذه النظرية موقفهم استنادا على المزايا التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر ونذكر منها ما يلي[2]:

- يساهم في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، مما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بها.

- يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر التقنيات التكنولوجية المتطورة في مجالات الإنتاج والتسويق، فكثيرا ما تقف الدول النامية عاجزة عن تنفيذ مشاريعها الاستثمارية رغم امتلاك الموارد المالية الكافية، لكن افتقارها للتكنولوجيا المتطورة والكفاءات المهنية يقف حائلا دون تنفيذ هذه المشاريع.

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق سلع توجه للسوق المحلي مما يساعد على التقليل من الاستيراد ويحسن القدرة الاستيرادية للاقتصاد،أو توجه للأسواق الخارجية مما يؤدي إلى خلق وتنمية العلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية ويزيد متحصلات الدولة من النقد الأجنبي.

- يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص في الادخار الوطني الذي تعاني منه الدول النامية في إطار تنفيذها لسياستها التنموية، ويعد هذا السبب المشكل الجوهري الذي تعاني منه معظم الدول النامية والدافع الرئيسي لاستقدام الاستثمار الأجنبي المباشر.

- يمكن الاستثمار الأجنبي المباشر الدول النامية من استغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المتاحة لديها وذلك عن طريق تدريب العمال على المهارات الفنية للإنتاج[3].

وعموما يمكننا القول أن المؤيدين لتلك الاستثمارات يحبذونها نظرا لدورها في نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية، وكذا التوسع في تدفقات التجارة الخارجية بالنحو الذي يعزز وضعية ميزان المدفوعات، واستحداث المزيد من فرص العمل بالإضافة إلى التعجيل بعملية التنمية

---

[1] سلامة رضوان أحمد الرجوب، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية، مذكرة ماجستير ، جامعة اليرموك، الأردن،2005، ص48،46،45.

[2] زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد00، 2004، ص 118.

[3] افريت هاجن، مرجع سبق ذكره، ص531.

الاقتصادية، أما المعارضين لتلك الاستثمارات فإنهم يبررون دورها السلبي على التنمية نظرا للأعباء المختلفة التي ترتبط بتلك الاستثمارات خاصة في جانبها الاجتماعي.

المطلب الثالث:الاستثمار الأجنبي غير المباشر: يعد هذا النوع من التمويل احد أنواع التدفقات التي تخرج من الدولة المقرضة بقرارات من جهات خاصة ويعرف كما يلي:

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر: ويسمى كذلك الاستثمار في محفظة الأوراق المالية **و**هو ذلك الاستثمار **الذي** يكون في شكل اكتتاب في الأسهم والسندات الصادرة من الدولة المستقطبة لرأس المال أو هيئاتها العامة أو الشركات التي تنشأ فيها، على أن لا يكون للمستثمر الأجنبي من الأسهم ما يخوله حق إدارة الشركة والسيطرة عليها[1].

- ويقصد به أيضا إجمالي رؤوس الأموال التي تحصل عليها دولة ما أو مؤسسات معينة بها عندما تقوم بإصدار أوراق مالية (أسهم وسندات وغيرها) في أسواق المال العالمية، أو عندما يقوم مستثمرون أجانب (أفراد أو مؤسسات) بشراء أوراق مالية داخل السوق المحلي لهذه الدول المتلقية[2].

كما يعرف على أنه شراء الشركات والأفراد الأجانب أسهم وسندات حكومية أو خاصة في الدول النامية بغية تحقيق عائد معقول دون أن يترتب عنه السيطرة على الإدارة واتخاذ القرار[3].

مما سبق يتضح أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يتخذ صيغة الاكتتاب في الأسهم والسندات التي تصدرها الدولة أو المشروعات سواء كانت عامة أو خاصة، ولا يخول للأجانب حق إدارة المشروع أو اتخاذ القرارات أو الرقابة، في حين يكون لهم الحق في الحصول على عائد نظير الأوراق المالية بالنسبة للشركات المسجلة، على الرغم من أن بعض تدفقات هذا الاستثمار تحدث أيضا في الشركات غير المسجلة كما في حالة رؤوس أموال المضاربة[4].

و يختلف الاستثمار المحفظي عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أنه يقتصر الانتقال عادة على عنصر رأس المال فقط فلا يصاحبه انتقال للخبرات والمعارف والتطور التكنولوجي، كما لا يترتب عليه حق في الرقابة أو الإدارة واتخاذ القرارات في المشروع، ويهدف المستثمرون من ورائه إلى تحقيق الاستفادة من الفروقات في العوائد الناجمة عن الاستثمار التي تختلف من بلد لأخر

---

[1] دريد محمد السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص66.

[2] حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، بنك الكويت الصناعي، العدد83، ديسمبر2005، ص3.

[3] أنطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، ط1،الكويت، مركز الإنماء القومي، 1980، ص278.

[4] هناء عبد الغفار السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص17.

وتقليل المخاطرة من خلال تنويع المحافظ الاستثمارية وعادة ما تقوم الأسواق المالية بالوساطة في عمليات الاستثمار[1]، كما يعتبر استثمارا قصير الأجل سريع التقلب والتغيير وقابل للسحب بسهولة في حالة عدم استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي مما يجعله أقل تفضيلا بالنسبة للدول المضيفة[2].

ويتميز هذا النوع من الاستثمار بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي[3]:

- يتم عادة من قبل مؤسسات التمويل كالبنوك وصناديق الاستثمار أو المستثمرين المؤسسين، مثل (صناديق التقاعد وشركات التأمين) أو من قبل الأفراد.
- يوفر الاستثمار الأجنبي غير المباشر عادة رأس المال النقدي من خلال شراء حصص شركة (أسهم أو سندات) دون المشاركة في إدارتها،وتتم هذه المعاملات في أسواق رأس المال.
- يتميز هذا النوع من الاستثمار بكونه مصدرا تمويليا قصير الأجل قابل للتحويل بسرعة، إذ لا يتجاوز في بعض الأحيان بضع أسابيع أو أشهر، مما يجعله مصدرا لا يعول عليه في عملية تمويل التنمية، لذلك لا يعد استثمارا حقيقيا كما هو الحال بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- هذا النوع من التمويل غالبا ما يرتبط بتطور الأسواق المالية والبورصات والتي تكون في الدول النامية أقل انفتاحا أمام هذا النوع من الاستثمار لذلك عادة ما تكون أقل حظا في جذب مثل هذه الاستثمارات كما هو الحال في الجزائر.

من الخصائص السالفة الذكر يتضح أن هذا النوع من الاستثمار الذي يتم في البورصة قد يؤثر على التنمية الاقتصادية بطريقتين[4]:

- الأولي: يوفر التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية من خلال البورصة التي تسهل عملية انتقال الأموال وتعبئة الادخارات وتحويلها من أطراف الفائض إلى أطراف العجز.
- الثانية: قد يؤثر هذا التمويل بشكل سلبي على عملية التنمية الاقتصادية من خلال عمليات المضاربة وخصوصا بالأموال الساخنة في ظل صيغ التحرر المالي التي يغيب فيها عنصر الرقابة والقيود من طرف السلطات النقدية.

---

[1] حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي،ط1،عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع،2011، ص111.

[2] عدنان حسين يونس، مرجع سبق ذكره، ص197.

[3] هناء عبد الغفار السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص17.

[4] حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص112.

الفرع الثاني:أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر: يأخذ الاستثمار الأجنبي الغير مباشر عديدا من الأشكال نذكر منها مايلي[1]:

أولا- منظور طريقة الحصول على الأصول المالية:استنادا إلى هذا المنظور يمكن تمييز الأشكال التالية للاستثمار الأجنبي المباشر:

1 - شراء أوراق مالية مباشرة من البورصة: يقصد بذلك النوع التعامل المباشر للأجانب بالشراء والبيع في بورصات الأوراق المالية سواء من السوق الأولية أو الثانوية بحيث لا تتعدى مساهمة المستثمر الأجنبي نسبة 10% لأن تجاوز هذه النسبة ستحوله إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

2 - صناديق الاستثمار الدولية: تقوم هذه الصناديق بجمع الأموال من المستثمرين بغرض استثمارها في أسواق عديدة خارج الدولة الأم ،ونجد منها ما هو دولي وما هو إقليمي، ولهذا النوع من الاستثمارات العديد من المزايا سواء للمستثمر الأجنبي أو للشركات المحلية، فهو من جهة يتيح للمستثمر فرصة التنويع في أسهم دولية بتكلفة منخفضة، ومن جهة أخرى يتيح للشركات المحلية فرصة النفاذ إلى الأسواق العالمية ويمكنها من الحصول على تمويل بتكاليف منخفضة.

3-الإصدارات العالمية: يقصد بها الإصدارات التي تسجل في البورصات العالمية والتي تتصف بالعمق، الشيء الذي يتيح للشركات توظيفا سريعا لحجم من الأوراق المالية التي يصعب توظيفها في السوق المحلية وتوسيع قاعدة رأس المال خارج الحدود الوطنية، وعادة ما تتطلب هذه الإصدارات توافر بعض الشروط في الشركة المصدرة من حيث كونها متميزة الأداء في السوق المحلية وتتمتع بأداء مالي جيد وان تعد تقارير دولية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

4- صناديق رأس المال المخاطر: تعمل هذه الصناديق على تقديم التمويل والخبرات الإدارية والفنية للشركات التي لم تسجل في البورصة، وبصفة خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، بشرط أن يتوقع لها معدل نمو جيد في المستقبل، ويشترط وجود هذا النوع من الصناديق توافر بيئة اقتصادية مستقرة وسوق مالي يتميز بالنشاط والسيولة وإطار قانوني يتسم بالشفافية.

ثانيا: منظور تعدد الحصول على الأوراق المالية: يركز هذا المنظور على نوع الورقة المالية المشتراة فيكون الاستثمار الأجنبي غير المباشر فرديا إذا تم شراء أصل واحد فقط حتى لو تكررت الوحدة المشتراة من هذا الأصل، ومتعددا إذا اشتمل على نوعين أو أكثر من الأصول المالية.

---

[1] علا عادل علي عبد العال، دور الاستثمار الأجنبي الغير مباشر في تنشيط البورصة المصرية، بحوث اقتصادية عربية، العددان 63-164، صيف -خريف2013، ص81.

من خلال الخصائص السالفة الذكر نستنتج أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر أكثر قابلية للتقلب من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فغالبا ما يتمكن مستثمروا الحوافظ المالية من تحويل استثماراتهم إلى سيولة بسهولة، وفي فترة زمنية قصيرة جدا (لذلك سيتم استثناء هذا النوع من التمويل في هذه الدراسة باعتبار الاختلالات التي تعاني منها الدول النامية والجزائر بصفة خاصة هي اختلالات هيكلية تحتاج إلى تمويل طويل الأجل، كما انه يعتبر مصدر غير مستقر ويتضمن قدرا من الخطورة)، هذا إضافة إلى تأخر البورصة الوطنية وعدم انفتاحها على العالم الخارجي.

المطلب الرابع:المنح والمساعدات: تعد المنح والمساعدات مصدرا تمويليا هاما للدول التي تعاني من عجز مالي نظرا لانفرادها بعنصر المساعدة وتدني التكاليف.

الفرع الأول: مفهوم المنح والمساعدات: انتشر استخدام اصطلاح المعونة أو المساعدات الاقتصادية الخارجية أو الدولية ولكن هناك اختلاف في مدلوله وتعريفه، حيث أنه من الممكن أن يختلف التعريف الحقيقي للمعونة والدوافع من ورائها بين الدول المانحة بعضها البعض أو بين الدول المانحة والوكالات الخاصة والدول المتلقية.

فبينما تميل البلدان المتخلفة إلى قصر مفهوم المعونة أو المساعدات الاقتصادية على المنح الاقتصادية الخالصة (نقدية أو عينية) التي لا تحمل التزاما لاحقا بالوفاء في صورة أو أخرى، فان الدول المتقدمة تميل إلى توسيع مفهوم المعونة ليشمل كافة التدفقات المالية بما في ذلك رؤوس الأموال والمنح الاقتصادية العامة والخاصة وائتمان التصدير ولو لأجل قصير.

ومع تعدد الهيئات والدول المانحة للمعونات الاقتصادية الخارجية بالإضافة إلى تعدد مصادر نشر البيانات والمعلومات المتعلقة بها، أصبح تحديد مفهوم واضح للمنح والمعونات يثير العديد من المشكلات الخاصة بحجمها وآثارها وخاصة عندما تشتمل المعونات الخارجية على معونات عسكرية أو سياسية لا تساهم في التنمية الاقتصادية.

فيعرف البعض المنح والمعونات الاقتصادية على أنها" الموارد الاقتصادية التي تنتقل من الدول المتقدمة والمؤسسات إلى الدول النامية"، ولكن واجه هذا التعريف انتقادا من وجهين أساسيين هما:

- أن كثيرا من الموارد المنقولة من بلد لأخر يمكن أن تأخذ أشكال غامضة، مثل قيام الدول المتقدمة بمنح بعض التفضيلات الجمركية لصادراتها الصناعية للدول المتلقية بغرض ترويج صادراتها والسيطرة على الأسواق.

- يشمل هذا التعريف تدفقات رأس المال الخاص بغرض الاستثمار على أساس أنها موارد حقيقية منقولة، والتي تنتقل بناء على اعتبارات الربح ونسبة العائد على رأس المال[1].

ونتيجة للانتقادات السابقة لجأ الاقتصاديون إلى تعريف آخر للمنح والمعونة الاقتصادية، حيث تم إضافة ثلاثة شروط للتعريف السابق حتى يمكن الوصول إلى تعريف دقيق للمعونة الاقتصادية وهذه الشروط هي[2]:

- أهدافها يجب أن تكون غير تجارية من وجهة نظر المانحين.
- يجب أن تتصف بشروط تفضيلية، حيث تكون معدلات الفائدة وفترة إعادة مدفوعات رأس المال المستعار أسهل من الأشكال التجارية.
- أن تكون من مصادر رسمية.

لكن هذه الشروط يمكن أن تنطبق أيضا على المعونات العسكرية، إلا أن المعونات العسكرية تستبعد من المعايير الاقتصادية الدولية لتدفق المعونات الخارجية.

ويرى البعض أن المساعدات الخارجية تتمثل في ذلك الجزء من رأس المال الذي لا يعتمد في تحويله على مبادئ السوق الاعتيادية، سواء كانت التحويلات نقدية أو عينية على شكل سلع أو خبرات فنية[3].

إذن المساعدات الخارجية تشمل جميع المنح الرسمية والهبات والقروض التي تتضمن امتيازات سواء أخذت شكلا نقديا أو أي شكل آخر، ولها أهداف واسعة لنقل الموارد من الدول المتقدمة إلى الدول النامية لغرض تحقيق التنمية أو لتوزيع الدخل[4].

ومع تزايد المديونية الخارجية ودخول معظم الدول النامية قائمة الإعسار المالي، تغيرت كثير من المعاني التقليدية لكل من الدائنين والمدينين، وصاحب ذلك بعض الأفكار الخاصة بترتيب وتدبير بعض الاعتمادات اللازمة لتقديمها في شكل مساعدات لتلك الدول المدينة التي تظهر

---

[1] زينب عباس زعزوع، دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي، ص41، 2014/04/05.
www.feps.edu.eg/ar/publication/nahda/vol13/issue2/zeinab.pdf.

[2] ميشيل تودار، التنمية الاقتصادية ، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2006، ص 678.

[3] J.agdish bhagwati and Richard echans, foreign aid, penguin books,1970,p77.

[4] Guljinder kaur randhawa, foreign aid in economic development, international journal of computing research, chitkara university,rajpura,2012,p2.

استعدادا لسداد قروضها، وحتى ولو تم إعادة جدولتها أو التنازل عن بعض أرصدتها، ومن ثم ظهرت بعض الأساليب الحديثة للمعونات الاقتصادية منها:

- إسقاط جزء من المديونية المستحقة على الدول المدينة.
- إعادة جدولة المديونية الخارجية المستحقة عن طريق مد فترات السماح أو تخفيض الفائدة أو إعادة جدولة سدادها على فترات زمنية أطول.

وعلى ضوء المعطيات الجديدة تطور مفهوم المنح والمساعدات حيث أصبح البعض يرى أن انسب تعريف للمعونة الاقتصادية الخارجية هو"أنها تمثل كل المنح الرسمية والقروض الامتيازية من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، سواء كانت في شكل موارد نقدية أو في شكل سلع ومواد غذائية، أو في شكل عناصر غير مادية مثل المساعدات الفنية كالخبراء والفنيين من الخارج أو برامج التدريب للقوى البشرية المحلية، وذلك بهدف زيادة معدلات النمو والتنمية في الدول النامية على أن يكون عنصر المنحة في هذه المعونات حوالي 25% على الأقل، بالإضافة إلى اعتبار أن إسقاط أو إعادة جدولة الديون وكذلك المزايا الجمركية معونة مقدمة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة"[1].

وهناك عدة أنواع للمساعدات الموفرة للصرف الأجنبي استنادا إلى مصدر الحصول عليها منها[2]:

- مساعدات التنمية الرسمية والتي تتمثل في(مساعدات ثنائية ومتعددة الأطراف).
- المساعدات الخاصة غير الرسمية المقدمة من منظمات غير حكومية وكلاهما يعتبر من أنواع المساعدات الخارجية.

وتأخذ معونات التنمية الرسمية في إطار تدفقها إلى الدول النامية أشكالا مختلفة، فمنها المعونات المالية إما في صورة منح أو في صورة قروض ميسرة وهناك المعونات الفنية، ومعونات الغذاء والمعونات الإنسانية والمعونات التي تقدم دعما مباشرا لموازنات الدول، بالإضافة إلى معونات المشروعات ومعونات البرامج والقطاعات وغيرها من التصنيفات، كما أن المساعدات الرسمية فقط هي التي يتم قياسها وموجودة في الإحصائيات الرئيسية[3]، ونميز شكلين رئيسيين للمساعدات الخارجية من حيث عنصر الشرط هما:

---

[1] زينب عباس زعزوع، مرجع سبق ذكره، ص44.

[2] Guljinder kaur randhawa,opcit,p2.

[3] ميشيل تودار، مرجع سبق ذكره، ص677.

1- الشكل الأول: يتمثل بالتدفقات الأجنبية التي لايترتب عليها التزام بالدفع لاحقا وهذا ما يعرف بالمنح (الهبات) ولا تدخل في نطاق المديونية الخارجية بوصفها هبة خالصة[1].

2- الشكل الثاني: يتمثل في المعونة التي يمتزج فيها عنصر الهبة مع القرض فتشكل نوعا من القروض السهلة من خلال انخفاض سعر الفائدة، طول فترة السداد، وجود فترة سماح، مع إمكانية سداد القروض بعملة البلد أو بالسلع التي تنتجها المشاريع الممولة بواسطة هذه القروض[2].

كما أن للمساعدات الخارجية دوافع معينة فالدول المانحة لا تعطي تلك المساعدات من باب المساعدة ومراعاة أولويات التنمية في الدول المتخلفة فحسب بل لأن ذلك يفيد سياساتهم و اقتصادياتهم.

الفرع الثاني: دوافع منح المساعدات الخارجية: ويمكن تشخيص تلك الدوافع كما يلي:

أولا: الدوافع السياسية: من أهمها:

- محاولة التأثير على السياسات الداخلية والخارجية للدول المتلقية للمنح والمعونات، حيث تدرك حكومات الدول المانحة الدور الخطير الذي تلعبه هذه المساعدات الاقتصادية في الأمد البعيد كأداة فعالة لإعادة تشكيل المجتمعات والنظم السياسة في الدول المتلقية كوسيلة لامثيل لها للهندسة الاجتماعية، وعليه تكون أكثر أهمية للدول المانحة وخاصة لأهم دولة تمنح المساعدات وهي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حولت نظرتها بعد الحرب العالمية الثانية إلى إعادة بناء الاقتصاد الذي دمرته الحرب لأوربا الغربية بهدف احتواء الانتشار الدولي للشيوعية، وعندما تحول ميزان المصالح الخاص بالحرب الباردة من أوربا إلى العالم الثالث في منتصف الخمسينات تحولت سياسة الاحتواء التي يقوم عليها برنامج المساعدات الأمريكي إلى تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للدول النامية الصديقة، وبصفة خاصة تلك الدول ذات الإستراتيجية من الناحية الجغرافية ويمكن توضيح الدوافع السياسية للمساعدات من خلال ما يلي:

- تحقيق الحكم الموسع وضمان إدارة الموارد المختلفة في الدولة بصورة تحقق التوازن .
- نشر السلام في منطقة ما والتخفيف من حدة الصراعات بها، مثل المساعدات التي تقدم لكل من إسرائيل وبعض الدول العربية لتخفيف حدة الصراع والعمل والرغبة في تحقيق السلام.
- رغبة بعض الدول المانحة في إقامة علاقات جيدة مع الدول التي كانت تخضع لسيطرتها والاحتفاظ بصداقتها.

---

[1] عماد معوشي، مرجع سبق ذكره، ص96.

[2] نفيسة ناصري، مرجع سبق ذكره، ص110.

- الحصول على مكاسب دبلوماسية مثل كسب تأييد الدول المتلقية للمساعدات.

- ضمان احترام حقوق الإنسان المدنية والسياسية ومساندة عمليات التحول الديمقراطي في الدول النامية، وتأكيدا لذلك فقد أكدت الحكومة الأمريكية التزامها بالجوانب السياسية في مساعداتها للدول النامية بعد تولي الرئيس بيل كلنتون السلطة عام 1993، حيث كانت توجيهاته لوكالة التنمية الدولية بضرورة أن تسعي الولايات المتحدة من خلال معوناتها إلى تحقيق أهداف منها احترام حقوق الإنسان ودعم المنظمات غير الحكومية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية وحماية البيئة.

وبالنظر إلى المنح التي تقدم إلى الدول النامية يلاحظ استئثار الدول ذات الدخل المتوسط بالحصة الكبرى من هذه التدفقات على حساب الدول الفقيرة التي تحتاج المساعدة والدعم، كما أن هذه المنح تكون عادة من تصميم الدول المانحة التي تتحكم في توزيعها واختيار الدول التي تستحق المساعدة وعليه نستنتج أن الهدف من ورائها هو خدمة أهداف ومصالح الأطراف المانحة[1].

ثانيا:الدوافع الإنسانية والأخلاقية: نذكر أهمها على النحو التالي[2]:

- مساعدة الدول النامية على مواجهة الأزمات والكوارث التي قد تواجهها، مثل انتشار الأمراض والأوبئة والزلازل والبراكين، المجاعات، الجفاف....اخ.

- استجابة لاعتبارات أخلاقية تتمثل في وفاء القادرين بواجب التضامن إزاء غير القادرين في المجتمع الدولي، ومن الدول التي تتبني هذا المبدأ الدول الاسكندينافية، كندا، وهولندا والتي توجه مساعداتها إلى دول جنوب شرق آسيا ودول الكاريبي.

- استجابة لمبدأ التعويض، تعويض الدول التي تعرضت للاستعمار فترات طويلة عما سببه لها هذا الاستعمار من مشكلات اقتصادية واجتماعية وثقافية.

ثالثا:الدوافع الاقتصادية والتجارية: السبب الرئيسي هو أن المساعدات تعتبر عنصر أساسي وجوهري في عملية التنمية للدول النامية، حيث تعالج الندرة في الموارد المحلية وتساعد في عملية التحول الهيكلي للاقتصاد[3].

---

[1]فارس فائق ظاهر، السياسات الاقتصادية للبنك الدولي وأثرها على تحقيق التبعية،2010/07/25.
http//blog.amin.org/faresdahaher/2010/07/25.

[2]زينب عباس زعزوع، مرجع سبق ذكره، ص49.

[3]إسراء محمد حلمي هوي، الزهراء عبد الحميد علي عبد اللاه وآخرون، الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل خلال الفترة 2007-2015، 2017/11/23.
https://www-politics-dz.com/threads/althr-almbashr-llmsaydat-alxargi-yl-alnmu.

- تعتبر المنح والمعونات الخارجية وسيلة جيدة لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية حيث أن النمو الاقتصادي للدول الفقيرة سيؤدي إلى خلق محيط عالمي أكثر اتساقا من ناحية المؤسسات الاقتصادية وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسهيل التعاون بين هذه المجتمعات والمؤسسات الاقتصادية.

- سعي الدول المانحة إلى فتح أسواق جديدة لمنتجاتها والعمل على توفير فرص عمل لمواطنيها، حيث تشترط بعض الدول المانحة تعيين خبراء تابعين لها للمشروعات التي تقوم بتمويلها، أو شراء الأجهزة والمعدات والمواد الخام اللازمة للمشروع من شركاتها.

- إعادة تشكيل السياسات الاقتصادية والنظام الاقتصادي ككل في الدول المتلقية للمنح والمساعدات على النحو الذي يتفق مع رغبات الدول المانحة، لأن المنح والمعونات في هذه الحالة ستوجه لبرامج ومشروعات معينة وهو ما يسمي بالتبعية الاقتصادية للدول المانحة.

- مساعدة الدول المتلقية للمنح والمعونات في حل مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات ونقص معدلات الادخار والاستثمار وعدم توافر العملات الأجنبية.

تناولت العديد من الدراسات المساعدات الأجنبية بأشكالها المختلفة من عدة أوجه لغرض تقييم آثارها على التنمية الاقتصادية، حيث رأى البعض أن القروض أكثر فائدة للدول المضيفة من المنح والمساعدات، فسداد خدمة الدين تتطلب الحرص من الدولة المستفيدة مما يحثها على استغلال القرض في مجالات أكثر ربحية تكفل ضمان سداد خدمته، وعلى النقيض من ذلك يري البعض الآخر أن المنح والمساعدات أكثر فائدة حيث أن تعاظم خدمة القرض تثقل كاهل الدول المضيفة ويعيق عملية التنمية الاقتصادية، وعليه تصبح المنح والهبات الدولية الرسمية ذات أهمية بالغة في توفير التمويل اللازم لبرامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية خاصة في ظل عدم قدرة هذه الدول على اجتذاب الاستثمار الأجنبي الخاص.

واستنادا إلى ما سبق يمكن القول أن كلا من القروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية والمعونات والمنح هي مصادر أجنبية عن الاقتصاد المضيف، تقف ورائها أغراض سياسية واقتصادية لصالح البلد الدائن الذي يسعي دوما إلى خدمة مصالحه الذاتية من وراء كل عملية تمويل يقوم بها، لذلك يتوجب على الدول التي تعتمد على هذا النوع من التمويل الحذر ودقة الحسابات وعدم الإفراط في الاعتماد عليه، وإلا ستواجه مشاكل مستقبلية هي عدم القدرة على دفع

أعباءها، وقد عرفت هذه الأشكال من التمويل في إطار تدفقها إلى الدول النامية فترات ازدهار وفترات انكماش تبعا للظرف الاقتصادي السائد، وهو ما سيتم تناوله في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: تطور مصادر التمويل الخارجي للبلدان النامية.

شهدت مصادر التمويل الخارجي تطورات كبيرة منذ القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر، نتيجة للأوضاع والتطورات التي سادت في تلك الفترة وأدت إلى ازدهار بعض المصادر مقابل انكماش البعض الأخر.

المطلب الأول: نبذة عن تطور مصادر التمويل الخارجي قبل عقد التسعينات.

عرفت مصادر التمويل الخارجي تطورات هامة قبل عقد التسعينات تبادلت فيها الأدوار بين أشكال التمويل المختلفة حسب العرض المتاح من التمويل واحتياجات التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين: كانت الصدارة للاستثمار الأجنبي من رأس المال الخاص، وشكلت التدفقات الخارجية من البلدان الأوربية الجزء الأكبر من حركة رؤوس الأموال متركزة في ثلاث قطاعات أساسية المعادن،الزراعة والخدمات، وتوجه القسم الأكبر منها إلى دول جديدة كالقارة الأمريكية الشمالية ولم يتوجه إلى المستعمرات إلا جزء ضئيل نسبيا [1].

وزاد التمويل الدولي اتساعا منذ سنة 1850 حيث بلغ قيمة 420 مليون جنيه إسترليني ما يعادل آنذاك قيمة 2050 مليون دولار، ووصلت عام 1870 إلى قيمة 4750، لتصبح عام 1914 حوالي9000 مليون جنيه إسترليني أي 43000 مليون دولار وكانت بريطانيا الدولة الرئيسية المصدرة للاستثمارات الخارجية حيث شكلت استثماراتها الخارجية نسبة9% من إجمالي دخلها القومي وشكلت استثماراتها لوحدها نسبة43% من إجمالي الاستثمارات الخارجية، ويعود سبب تفوقها إلى كونها التاجر العالمي الأول وامتلاكها شبكة عالمية من المواصلات والمصارف وتفوق صناعتها واحتكاراتها وكذا دور الجنيه الاسترليني كعملة دولية [2].

الفرع الثاني : الفترة مابين الحربين العالميتين: عرف التدفق المالي انهيارا واضحا بسبب ما خلفته الحرب من عدم استقرار سياسي واقتصادي وانهيار قاعدة الذهب، ومنذ بداية الركود العظيم لعام 1929 كان كل من الاستثمار والإقراض الأجنبي الخاص قليل القيمة، وكان الاستثمار موجها

---

[1] عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، ط1،عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع ،2015، ص57.

[2] بعداش عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص47.

بصورة رئيسية لاستغلال الموارد المعدنية ومنها البترول، كما انخفضت القروض للأقطار الأقل تطورا إلى درجة الصفر أو ما يقاربها[1].

الفرع الثالث: بعد الحرب العالمية الثانية: تزايد الاهتمام بفرص الاستثمار في البلدان النامية واستعادت تدفقات رؤوس الأموال نشاطها مع تغير الدور لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي احتلت مركز الصدارة في تصدير رؤوس الأموال فقد انتقلت حصتها من 6,3 %سنة 1914 إلى 35,3 % سنة 1930 وارتفعت إلى 59,1 %سنة 1960[2]، ومن معالم هذه الفترة كذلك التصفية الواسعة للاستعمار، حيث حصلت أقطار كثيرة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية على استقلالها السياسي واتبعت استراتيجيات تنموية مستندة إلى الاقتصاد الموجه وركزت على تنمية الصناعات المحلية، وساد التخوف من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر[3].

بالرغم من ضالة القروض الخارجية التي حصلت عليها البلدان النامية بعد استقلالها وانخفاض أعبائها، إلا أنها من الناحية الفعلية كانت تعاني من مديونية عالية بسبب ضخامة حجم الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة المنفذة في فترة الاستعمار، حيث قامت هذه البلدان بالاستبدال الجزئي للاستثمار الأجنبي الذي تدفق إليها خلال العهد الاستعماري بالقروض[4].

لذا يلاحظ أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تركز في معظمه في البلدان الصناعية وبنسبة79% من الإجمالي كمتوسط لعقد الستينات في حين بلغت نسبته في البلدان النامية18% من الإجمالي وتركز معظمه في دول أمريكا اللاتينية، فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في الدول النامية خلال هذه الفترة فنلاحظ استئثار قطاع النفط بالنسبة الكبرى من هذه الاستثمارات بنسبة40% يليها قطاع الصناعة بنسبة 27% ثم قطاع الخدمات بنسبة 24% ثم قطاع الصهر والتعدين بنسبة 9%، وقد تأثر هذا التوزيع بالعلاقات الاستعمارية وشبه الاستعمارية القديمة مع البلدان المتقدمة من جهة والمزايا النسبية التي تتمتع بها هذه البلدان من ناحية أخرى [5].

---

[1] افريت هاجن، مرجع سبق ذكره، ص525.

[2] سمير أمين، مرجع سبق ذكره، ص154.

[3] جسر التنمية، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد، 2004، السنة الثالثة، ص4.

[4] جان كلود برتميلي، ديون العالم الثالث، ترجمة حسين حيدر، ط1، بيروت، منشورات عويدات، 1996، ص 20.

[5] لسترتيرسون، ماذا يجري في العالم الغني والفقير شركاء في التنمية، ترجمة إبراهيم نافع ، مصر، دار المعارف المصرية، 1971، ص 126،127.

الفرع الرابع :عقد السبعينات: تمثل بداية السبعينات نقطة تحول هامة في التاريخ الاقتصادي وذلك لارتباطها بمجموعة من المتغيرات تمثلت في انهيار نظام النقد الدولي والدخول في مرحلة تعويم أسعار الصرف فضلا عن التصحيحات التي حدثت في أسعار النفط من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) سنة(1973-1979)، وما نتج عنها فوائض وجهت لتغذية الأسواق المالية للدول المتقدمة، ومن ثم قامت البنوك التي حصلت على هذه الأرصدة بتوزيعها على شكل قروض سواء للشركات الخاصة أو الحكومات[1].

وعليه تفاقمت ديون البلدان النامية وارتفعت من حوالي 109 مليار دولار عام 1973 مليار دولار لتبلغ353 مليار دولار في نهاية العقد، وقد استأثرت أمريكا اللاتينية بالحصة الأكبر تلتها في ذلك الدول الأسيوية ثم البلدان العربية والبلدان الإفريقية[2].

وفي الوقت ذاته حدث انخفاض نسبة مساعدات التنمية الرسمية من مجموع تدفقات الموارد إلى البلدان النامية من أكثر من 43% للمدة(1970-1972) إلى 36% خلال الفترة (1979-1980) والتي اعتمدت عليها البلدان المنخفضة الدخل بصورة جوهرية لعدم تدفق رؤوس الأموال الخاصة إليها، فاقت مساعدات أقطار أوبك مساعدات الأقطار الصناعية، حيث بلغت1,42%من ناتجها القومي الإجمالي عام1973وارتفعت إلى 2,71% عام1975وبلغت 1,49% عام 1979، ومع انخفاض الوزن النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي التدفقات الصافية إلى البلدان النامية والتي انخفض حجم تدفقها إلى اقل من نصف ما كانت تتلقاه في الفترة السابقة، حيث بلغ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية27,1% سنة1973 من المخزون العالمي وعاد الاستثمار غير المباشر مرة أخرى ليؤدي دورا كبيرا في التمويل[3].

الفرع الخامس:عقد الثمانينات: خلقت الديون المتراكمة في عقد السبعينات أزمة مالية دولية في بداية الثمانينات نتيجة تأثر النظام المالي الدولي بالصدمات الخارجية الكبيرة، حيث حدث تغير في أسعار الفائدة الدولية على اثر قيام الولايات المتحدة الأمريكية برفع سعر الفائدة استنادا لأفكار

---

[1] مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 268.

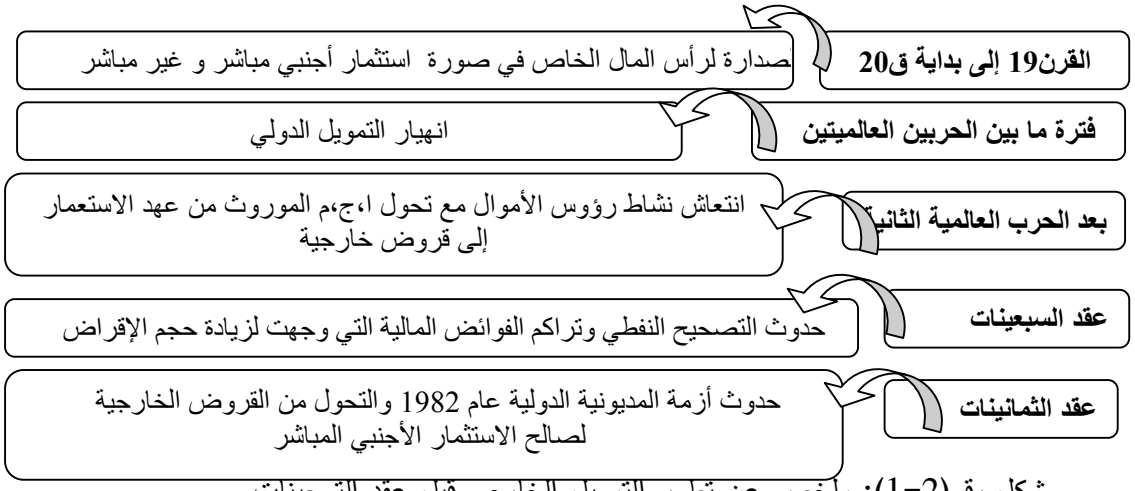
[2] صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العلم الثالث،القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 1999، ص 151.

[3] كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2013/2012، ص52.

المدرسة النقدية بإتباع سياسة نقدية متشددة، وتطبيق أفكار المدرسة الكلاسيكية في الحرية وتخفيض دور الدولة، وقد انعكست هذه الإجراءات سلبا على الاقتصاد العالمي فبدأ الركود الأمر الذي خفض حجم صادرات الدول المدينة ودفعها لإعلان التوقف عن الدفع.

ومن المؤشرات الدالة على تطور مصادر التمويل خلال هذا العقد ارتفاع النصيب النسبي للديون الخاصة القصيرة الأجل في إجمالي الديون حيث بلغت 65 مليار دولار عام 1984، و تزايد أهمية مساعدات التنمية الرسمية حيث ارتفعت قيمتها من 27,5مليار دولار عام 1980الى38,5 مليار دولار عام 1986 ثم إلى 56,5 مليار دولار عام 1990[1].كما تغيرت المواقف اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبح تدفقه يعد من أحد أهم مؤشرات الحقبة الثالثة للعولمة والتي بدأت عام 1980، وذلك لما تلعبه الشركات عبر الوطنية في التجارة الدولية في إعادة توطين الوحدات الإنتاجية في مختلف أقاليم العالم[2]،وعليه بدأت حصة الدول النامية من حجم التدفق تعرف بعض التحسن حيث بلغت 27 %مقابل 63 %للدول الصناعية ثم تدهورت إلى 23% للفترة 83-87 وبعدها تراجعت حتى 21% خلال المرحلة 1988-1992رغم الارتفاع المستمر لحجم تدفقه على المستوى العالمي والذي بلغ حوالي 200 مليار دولا سنة 1990[3].

والشكل الموالي يقدم ملخص عن تطور التمويل الخارجي لفترة ما قبل السبعينيات.



شكل رقم(2-1): ملخص عن تطور التمويل الخارجي قبل عقد التسعينات.

المصدر: من إعداد الباحث.

---

[1] هناء عبد الغفار السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 197.

[2] علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الواحد والثلاثون، 2004، ص18.

[3] كريمة فرحي، مرجع سبق ذكره، ص54.

المطلب الثاني: الاتجاهات المعاصرة لمصادر التمويل الخارجي.

اعتبرنا أن الاتجاهات المعاصرة لمصادر التمويل الخارجي تنطلق مع بداية عقد التسعينات بسبب تبلور ظاهرة التدويل الاقتصادي للإنتاج من جهة، وتدويل رأس المال في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وحركة رأس المال للتمويل والإقراض من جهة أخرى.

الفرع الأول:عقد التسعينات: شهدت تدفقات مصادر التمويل الخارجي خلال عقد التسعينات تغيرات جذرية فبعد أن كانت مساعدات التنمية الرسمية وقروض المصارف التجارية إلى القطاع العام هي الطابع الغالب على أشكال التمويل في العقود الماضية،حدث انحسار في حركة الإقراض الدولية مع تزايد دور رأس المال الخاص في التراكم الرأسمالي في البلدان النامية.

أولا : اتجاهات القروض والمساعدات الخارجية: بلغت الديون الخارجية للدول النامية في عام 1990 حوالي1280 مليار دولار ثم بلغت 1714 مليار دولار سنة 1995[1]، وتناقصت في عام1997 لتبلغ قيمة 865 مليار دولار، حيث بدأت القروض الخارجية تنمو بمعدلات متناقصة مسجلة معدل نمو سنوي قدر ب 10% عام 1993، وانخفض ليصل إلى 4,5% عام 1997، وقد استأثرت بلدان أمريكا اللاتينية بالحصة الأكبر من هذه القروض بنسبة 34,9% ،تلتها في ذلك البلدان الآسيوية بنسبة 32,6%، ثم إفريقيا بنسبة 19% وكانت حصة البلدان العربية خلال عقد السبعينات 15%[2].

أما تدفقات معونات التنمية فقد ظلت راكدة تقريبا من حيث الحجم، إذ تناقصت حصتها من مجموع التدفقات من 57% إلى 28% في النصف الأول من عقد التسعينات[3]، واستمر التراجع المطلق في هذه التدفقات بسبب الانخفاض الحاد في المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد أن كانت أول جهة مانحة أصبحت الثانية بعد اليابان بقيمة 9,9 مليار دولار و13,2 مليار دولار لكل منهما على التوالي لعام1994.

ثانيا:اتجاهات الاستثمار الأجنبي:ساهمت المتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية خلال عقد التسعينات في تضاعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذا العقد إلى أن بلغ قيمة 1,3

---

[1]إبراهيم موسي، قياس وتحليل اثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد19، 2009، ص6.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، 2000.

[3]مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص209.

ترليـون دولار سـنة 2000، فانهيـار الأفكـار الاشـتراكية بانهيـار الاتحـاد السـوفياتي مـع نهايـة الثمانينـات أعطـى الرأسـمالية دفعـة قويـة، وفـي الوقـت نفسـه سـهلت ثـورة الاتصـالات السـبيل أمـام الشـركات متعـددة الجنسـيات فـي الحصـول علـى المعلومـات عـن الأسـواق الجديـدة، كمـافتح إنشـاء منظمـة التجـارة العالميـة عهـدا جديـدا للاسـتثمار الأجنبـي المباشـر، من خـلال النص لأول مرة علـى منع أية تدابير تجارية من شأنها التأثير على الاستثمار وكذلك حماية الملكية الفكرية وغيرها من الاتفاقيات التي تضمنتها جولة الأورغواي والتي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

كما قامت الدول النامية بتحرير سياساتها الاستثمارية خلال السنوات القليلة الماضية وأزالت كل القيود التي كانت تحد من تملك الأجانب أو القيود التي كانت تحضر الاستثمار في قطاعات معينة وخففت من إجراءات التسجيل والإنشاء وقدمت الحماية ضد المصادرة وحرية تحويل الأرباح، ونتيجة لذلك حدثت زيادة في التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر،و سارعت الدول العربية إلى إدخال العديد من التعديلات على القوانين المتعلقة بالاستثمار كما أولت اهتمامها لخلق بيئة أكثر موائمة وجذبا للاستثمار الأجنبي المباشر[2]، وهو ما برز أثره على تطور تدفقه الذي ارتفع سنويا بمعدل 3,1 مليار دولار خلال الفترة (1990 –1995)، إلا أن هذه القيمة انخفضت في النصف الثاني من التسعينات بسبب الهبوط في حصة السعودية بعد أن كانت أكبر بلد مستقبل لتدفقاته منذ بداية الثمانينات وحتى النصف الأول من عقد التسعينات، وفي عام 1995 حظيت مصر بنسبة 32% من إجمالي التدفقات إلى المنطقة تلتها السعودية بـ 28% ثم المغرب ب13% ثم تونس بـ 7,9% وعمان ب 4,8%[3].

أما في إفريقيا فرغم أن قطاع الاستخراج هو الأكثر أهمية فان قطاع الصناعة التحويلية والخدمات استحوذ على أكثر من ثلثي التدفقات[4]، هذا وتبقي المناطق الأقل نموا أقل المناطق جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع البلدان النامية الأخرى، إذ بلغ متوسط هذه التدفقات أكثر من0,8 مليار دولار سنويا خلال المدة (1989–1994) وهذا يعود إلى ظاهرة التهميش نتيجة آثار

---

[1]رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مصر، المكتبة العصرية ،2007، ص154.

[2]حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، ص25.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشر ضمان الاستثمار، العدد108، كانون الثاني، 1997، ص2.

[4]UNCTAD ,world investment directory 1996, foreign direct investment, legal farm work and coporat data, volume v, Africa ,u, n.ny and geneva,1997,p60.

العولمة والتحرر وبذلك يمكن القول أن معونات التنمية الرسمية والقروض الخارجية هي الأكثر أهمية في تمويل هذه المجموعة من البلدان[1].

وعموما يمكن القول أن الاتجاهات العامة في نمط التدفقات المالية إلى البلدان النامية في عقد التسعينات اتسمت بتزايد رؤوس الأموال الخاصة، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر المصدر السائد لتدفقات رأس المال الخاص كذلك زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر، حيث بلغ 5,5 مليار دولار سنة 1989 وارتفع ليحقق 21 مليار دولار سنة 1992 و81 مليار دولار سنة 1993 وبلغ حوالي 92 مليار دولار سنة 1996[2]، في حين انخفضت تدفقات الديون تبعا لافتراض أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر استقرارا وأقل تعرضا للانقلاب [3].

جدول رقم(2-1) تطور هيكل التدفقات الرأسمالية للدول النامية خلال الفترة (1990- 2000).

الوحدة:مليار دولار.

السنة / البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي التدفقات	99,3	123	155,8	220,4	223,4	261,2	311,2	342,6	334,9	264,5	295,8
التدفقات الرسمية	58,6	60,9	56,5	53,6	48	55,1	31,9	42,8	54,6	45,3	38,6
التدفقات الخاصة	40,7	62,1	99,3	166,8	175,7	206,1	279,3	299,8	280,3	219,2	257,2
نسبة (ا،ج،م) من إجمالي التدفقات الخاصة%	59,7	57,5	47,4	39,9	51,2	51,9	43,9	57,6	63	84,6	69,2
نسبة (ا،ج،م)من إجمالي التدفقات	24,5	29	30,2	30,2	40,2	50	42,3	50,4	52,8	70,1	60,3

SOURCE: World Bank, Global Development, Analysis Summary Tables, Washington,2001,P36.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور حجم التدفقات للدول النامية من 99,3 مليار دولار سنة 1990 إلى 223,4 مليار دولار سنة 1994 و334,9مليار دولار سنة 1998 و295,8 مليار دولار سنة 2000، وزاد حجم التدفقات الخاصة من إجمالي التدفقات مقارنة بالتدفقات الرسمية

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نموا، نيويورك، 1996، ص81.

[2] إبراهيم موسي، مرجع سبق ذكره، ص5.

[3] العولمة المالية ، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2007، ص9.

وزادت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من التدفقات الخاصة من 59,7% سنة1990 إلى69,2% سنة 2000 ومن إجمالي التدفقات زادت نسبته من 24,5 %ليبلغ 60,3 %.

الفرع الثاني: بداية الألفية الثالثة: شهدت تطورات هامة أثرت على مصادر التمويل الخارجي بشكل أو بآخر، فقد شهد الأداء الاقتصادي العالمي تراجعا ملحوظا عام 2001 حيث هبط معدل النمو بمقدار النصف إلى 2,4% مقارنة مع معدل النمو الذي بلغ 4,7% عام 2000[1]، أدت هذه الأحداث إلى تحقيق خسائر داخل الولايات المتحدة وخارجها، كما أدت إلى تدهور حركة التجارة العالمية وعدم الاستقرار في الأسواق المالية والنفطية وتعزيز اتجاه تجنب المخاطر بتوجيه الاستثمارات إلى المناطق والأدوات الأقل مخاطرة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية.

أولا:اتجاهات القروض والمساعدات الخارجية:بحلول الألفية الثالثة تغيرت موازين القوى في تركيبة سلة التمويل الخارجي للدول النامية، حيث تراجعت الديون الخارجية للدول النامية من حوالي2204 مليار دولار سنة 2000 إلى 2195مليار دولار عام 2001 بسبب مبادرات إلغاء الديون على الدول الأكثر حاجة موزعة بين قروض متعددة الأطراف وقروض ثنائية وقروض خاصة[2]،كما زاد حجم المنح التي تتيحها المنظمات غير الحكومية والتي ازدادت بمقدار5مليار دولار بين عامي 1990و2003 مرتفعة من 10% إلى 17 % من نسبة المعونات الإنمائية الرسمية.

ويشير تقرير البنك الدولي إلى أن تدفقات الديون الخاصة كانت سالبة سنة 2002 أين فاقت مدفوعات سداد الديون الخارجية القروض الجديدة المحولة إلى الدول النامية، وبحلول سنة 2005 انخفضت مؤشرات أعباء المديونية الخارجية وتحسنت قدرة الكثير من البلدان النامية على إدارة ديونها، مما أعطاها القدرة على معالجة نقاط الضعف التي أسهمت في حدوث الأزمات السابقة وعليه تحسنت أرصدة حساباتها الجارية مما أعطاها القدرة على زيادة صادرات رؤوس الأموال، نتجت هذه التطورات في الفوائض الجارية نظرا للتطورات التي شهدتها بعض المناطق مثل تخفيض قيم العملات وهبوط الواردات في أمريكا اللاتينية، كما ظل الحساب الجاري لبلدان شرق آسيا يحقق فائضا قدر ب43 مليار دولار وكان لارتفاع أسعار النفط آثار متباينة على المناطق الأخرى[3].

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية،2002، ص1.

[2] http // sen jeem .maktoob .com. le 26/03/2007.

[3] البنك الدولي، معدل النمو في البلدان النامية هو الأعلى منذ ثلاثين عاما ولكن الاختلالات العالمية تثير المخاطر،2015/06/26:

http:siteresources.worldbank.org /nows/pressplease.

فمثلا انخفضت مؤشرات المديونية العربية حيث تراجعت الديون الخارجية العربية بنسبة 8,1% عام 2006 لتصل إلى135,9 مليار دولار مقارنة بحجم الدين الذي بلغ 147,8مليار دولار عام 2005، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى مجموعة من الأسباب منها ما يلي:

- السداد المبكر لجزء من المديونية الخارجية أو فوائدها لبعض الدول العربية.
- ارتفاع حجم المديونية الخارجية المقومة بالدولار من إجمالي الدين الخارجي القائم، وبانخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى والتي يأتي في مقدمتها الجنيه الإسترليني واليورو ساعد على تقليص حجم المديونية.
- ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية خاصة خلال سنة2006، مما أدى إلى زيادة عوائد الصادرات النفطية ومن ثم التقليل من حجم الاستدانة[1].

وفي سنة 2008 تفاقمت أزمة الديون الدولية وأصبحت تعاني منها بشكل ملفت للانتباه الدول المتطورة وأصبحت تداعياتها تنذر بأزمات متعاقبة باتت تهدد الأنظمة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وتلقي بظلالها على مجمل الاقتصاد العالمي نظرا لما تحتله هذه الدول من موقع مؤثر على اقتصاديات دول العالم.

جدول رقم (2-2) إجمالي الديون الخارجية للدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة خلال الفترة (2010-2014). الوحدة:مليار دولار.

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى	**5662,1**	**6207,3**	**6823,6**	**7436,0**	**7791,2**
إفريقيا جنوب الصحراء	269	296,1	328,9	358	388,3
وسط وشرق أوربا	1084,7	1102,4	1173,1	1244,8	1206,6
رابطة الدول المستقلة	789,6	874,3	994,5	1105,3	1065,1
الدول النامية الآسيوية	1514,9	1789,1	1993,2	2207,5	2398,6
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	719,1	736,2	767,2	825	851,1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	1182,1	1341,6	1500,1	1633,1	1814,6

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، الملحق، ص383.

ثانيا: اتجاهات الاستثمار الأجنبي: بحلول عام 2000 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى مستوى لها في العالم، حيث بلغت قيمة 1100 مليار دولار، استقبلت أوربا الغربية وحدها 597 مليار دولار والولايات المتحدة الأمريكية 260مليار دولار والدول النامية 190مليار دولار،

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، ص167،168.

بلغ نصيب البلدان العربية منها 8,7مليار دولار[1]، ومنذ ذلك التاريخ عرفت هذه التدفقات تراجعا مستمرا ففي عام 2001 تراجعت بشكل حاد ولم تتجاوز 818 مليار دولار وواصلت انخفاضها لتصل إلى 697 مليار دولار عام 2002و 560 مليار دولار سنة 2003 ما يعادل 40 % من المستوى المحقق لعام 2000[2]،مثل نصيب الدول العربية من هذه التدفقات 1,5 %موزعة بين المغرب بما نسبته 27,2 % والسودان ب 16 %وليبيا حصلت على 8,3 %، إن الدافع الأساسي لهذه التدفقات كان الثروة البترولية لكل من السودان وليبيا واحتياطات الفوسفات في المغرب[3].

ويرجع الانخفاض في حجم التدفقات خلال هذه الفترة لضعف الاقتصاد العالمي وهبوط في قيمة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود والتي انخفضت من 370 مليار دولار سنة 2002الى 297 مليار دولار عام 2003 وذلك لانخفاض عمليات الخصخصة أو انتهائها في بعض الدول، حيث تراجع حجم التدفق إلى الدول النامية المرتبطة بالخصخصة من 33 مليار دولار عام 1998 إلى 3,5 مليار دولار عام 2003[4]، وهو ما يفسر الجانب الهام من التراجع إضافة إلى تأثير أحداث 11سبتمبر2001 على تركز انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة[5].

وفي سنة 2005 شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تحسنا ملموسا حيث ارتفع ليحقق 762 مليار دولار مقابل 648 مليار دولار عام 2004 بزيادة قدرها 17,6%، وظل نصيب الدول النامية ثابتا في حدود 37% في حين استقطبت البلدان المتقدمة حوالي542 مليار دولار بزيادة قدرها 37%عن المستوى الذي وصلت إليه عام 2004، وهو ما يمثل 59% من المجموع العالمي احتلت بريطانيا المرتبة الأولى في قائمة البلدان المستفيدة تلتها فرنسا، فهولندا وكندا ثم ألمانيا[6].

---

[1] تشام فاروق، الاستثمارات العربية، واقعها وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2006، ص 39.

[2] حاتم عبد الجليل القرنشاوي، الاستثمار في ظل العولمة، التوجهات والمتطلبات، مؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص39.

[3]حاتم القرنشاوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، عوامل الجذب ومعوقات النمو،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2006، ص1.

[4]كريمة فرحي، مرجع سبق ذكره، ص59.

[5] عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، الدفعة 2004/2003، ص5.

[6]http // www. Swiss info .org . le 06/05/2005.

وبلغت قيمته 1231مليار دولار عام 2006 محققا بذلك قفزة ملحوظة مقارنة بمستواه لسنة 2005، ويرجع هذا الارتفاع إلى تأثير النمو الاقتصادي العالمي في الدول النامية والمتقدمة على السواء، وتنامي نشاط الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية كنتيجة طبيعية لارتفاع مستوى الأرباح المحققة واستمرار تحرير سياسات ومناخ الاستثمار وإزالة قيود ومعوقات التبادل التجاري الدولي ونجاح جهود الترويج للدول المضيفة للاستثمارات[1].

أما بالنسبة إلى حصص المجموعات الاقتصادية قدرت التدفقات المتجهة للدول المتقدمة بنحو801 مليار دولار أمريكي بحصة 65% من إجمالي التدفقات العالمية، في حين قدرت التدفقات المتجهة للدول النامية بنحو 368 مليار دولار بحصة 30% وبلغت التدفقات المتجهة إلى دول الاقتصاديات المتحولة(جنوب شرق أوربا وجمهوريات الكمنوالث المستقلة حوالي62 مليار دولار بحصة 5% وبلغت حصة الدول العربية من التدفق47,8 مليار دولار مقابل 40,2 مليار دولار سنة 2005 ويعود هذا التحسن إلى عاملين أساسيين أحدهما داخلي يتمثل في تحسن أساليب الترويج وتواصل جهود تهيئة المناخ الملائم للاستثمار، بالإضافة إلى عامل خارجي يتمثل في انخفاض معدل العائد على الاستثمار في الخارج مقارنة بنظيره في المنطقة العربية وخاصة في مجال المواد الطبيعية (النفط والغاز)[2].

واستمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الانتعاش، حيث بلغ سنة 2007 قيمة 1975 مليار دولار وهي أعلى عتبة بلغها هذا التدفق ثم سجل تراجعا سنة 2008 بانخفاض قدر بنسبة 9,3%، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي الوارد للعالم قيمة 1790 مليار دولار واستمر انخفاضه سنة 2009، حيث وصل إلى 1197 مليار دولار بانخفاض قدره 33,1%، ثم عاد للارتفاع سنة 2010 مسجلا معدل نمو قدر ب9,2% ووصل إلى 1309 مليار دولار وبلغ قيمة 1524 مليار دولار و1359.2 مليار دولار للسنتين 2011 و2012 على التوالي، وذلك راجع إلى الضعف الهيكلي في النظام المالي والمصرفي العالمي، وللمرة الأولي تمكنت الدول النامية من تحقيق الأفضلية مقارنة بالدول المتقدمة حيث بلغ نصيبها من حجم التدفق العالمي نسبة

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي 2006، ص7. 2014/10/28:
www.iaigc.net/?id=7 .

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية،2006، ص132.

52 % بقيمة 680,4 مليار دولار سنة 2012، في المقابل عرفت مجموعة الدول المتقدمة انخفاضا ملحوظا في حجم التدفق بنسبة 32 % خلال نفس السنة[1].

بالنسبة للدول العربية عرفت التدفقات الواردة إليها اتجاها تصاعديا خلال الفترة (2005-2008)، حيث بلغ متوسط نموه حوالي 27,33% ومتوسط التدفقات الواردة خلال نفس الفترة نحو 73,69 مليار دولار وسجلت أعلى قيمة سنة 2008 بنحو 96,25 مليار دولار، ثم تراجعت في السنوات الموالية نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة العربية(تونس ومصر) خلال الفترة (2010-2011)، والتي كانت لها تداعياتها على العديد من الدول العربية[2].

وفي سنة 2012 زادت حجم التدفقات الواردة للدول العربية بمعدل نمو قدر ب9,8 %وبلغت قيمة 47 مليار دولار مقارنة ب42,9 مليار دولار لسنة 2011، وذلك كمحصلة للعديد من العوامل الايجابية والسلبية المؤثرة على مناخ الاستثمار في الدول العربية، ومن بينها الهدوء النسبي للأحداث السياسية في بعض دول المنطقة التي دخلت في مراحل الانتقال السياسي.

وفي سنة 2013 بلغت وتيرة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر 9 % محققا قيمة 1450مليار دولار، وارتفعت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر بنفس النسبة محققا قيمة 25,5 ترليون دولار، حققت الدول النامية رقما قياسيا قدر ب778 مليار دولار ما يمثل 54 % من التدفقات العالمية، أما الدول العربية فسجلت انخفاض بنسبة 9 %بما يمثل نسبة 3,3% من الإجمالي العالمي و6,2 %من إجمالي الدول النامية[3].

وفي سنة 2014 سجلت التدفقات قيمة 1230 مليار دولار نظرا لاستمرار هشاشة الاقتصاد العالمي وتزايد عمليات تصفية الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة حالة عدم اليقين بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعاني منها بعض الدول، واستقرت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر عند 26 ترليون دولار بنهاية العام، وفي سنة 2015 ارتفعت التدفقات الواردة إلى الاقتصادات النامية لتبلغ681 مليار دولار بما يمثل نسبة 55,5 % من التدفقات العالمية، وذلك نتيجة نمو التدفقات إلى الدول النامية الآسيوية مقابل تراجع التدفقات إلى كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وسجلت التدفقات الواردة العربية تراجع بنسبة 8 % عن مستوى سنة 2013، وفي

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2013/2012، ص72.

[2] http://unctad stat .org/table viewer/table viewer .aspx ?report=88. Le21/07/2013.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2014، ص12.

المقابل استقطبت الدول المتقدمة 499 مليار دولار بتراجع قدر ب28,45%عن سنة 2013، وتشير التوقعات إلى حدوث نمو في حجم التدفقات لسنة 2016 لتحقق قيمة 1500 مليار دولار[1].

جدول رقم (2-3) تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم.

الوحدة: مليار دولار.

المنطقة	التدفقات الواردة			التدفقات الصادرة		
	2012	2013	2014	2012	2013	2014
الدول المتقدمة	**679**	**697**	**499**	**873**	**834**	**823**
الاتحاد الأوربي	401	326	289	376	317	316
أمريكا الشمالية	209	301	146	365	379	390
الدول النامية	**639**	**671**	**681**	**357**	**381**	**468**
إفريقيا	56	54	54	12	16	13
آسيا	401	428	465	299	335	432
- شرق وجنوب شرق آسيا	321	348	381	266	292	383
- جنوب آسيا	32	36	41	10	2	11
- **غرب آسيا**	48	45	43	23	41	38
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**178**	**186**	**159**	**44**	**28**	**23**
الدول المتحولة	**85**	**100**	**48**	**54**	**91**	**63**
العالم	**1403**	**1468**	**1228**	**1284**	**1306**	**1354**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2015، ص70.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن حجم التدفقات الصادرة من الدول المتقدمة يفوق حجم التدفقات الواردة، والعكس في حالة الدول النامية ما يتدفق إليها من استثمار أجنبي مباشر يفوق حجمه الصادر، كما نلاحظ انتعاش في حجم التدفقات لهذه الدول وخاصة سنة 2014 حيث فاق حجم التدفق إليها ما حصلت عليه الدول المتقدمة، حصلت الدول النامية على نسبة 55,54 %من إجمالي التدفق العالمي مقابل 40,63% لصالح الدول المتقدمة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن السمة المميزة لبداية الألفية الثالثة هي التطورات التي عرفتها أسعار النفط العالمية، والتي كان لها أثر مباشر على نمط التمويل المتبع بتقليل الاعتماد على القروض الخارجية وزيادة الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2015، ص12.

المبحث الثالث: علاقة التمويل الخارجي بسياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.

اتسم عقد السبعينات بتوسع العلاقات المالية بين الدول النامية والدول الدائنة، وقد لعبت أزمة التضخم الركودي دورا هاما في زيادة الاحتياجات التمويلية للدول النامية، واستجابت البنوك التجارية العالمية لهذه الحاجة، مما ساهم في انفجار أزمة المديونية الخارجية لعام 1982، ودفع الدول الرأسمالية الدائنة ومؤسساتها المالية العالمية للتحرك مركزة على سياسات الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الأول:العلاقة بين أزمة المديونية الدولية وسياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.

لجأت معظم الدول النامية التي تبنت إستراتيجية الاعتماد على التمويل الخارجي إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تحت وطأة ارتفاع مديونتها الخارجية.

الفرع الأول: نشأة الحاجة إلى التمويل الخارجي وبروز مشكلة المديونية الخارجية: مع حلول عقد الخمسينات والستينات من القرن العشرين حصلت معظم الدول النامية على استقلالها السياسي، وباشرت بتنفيذ سياسات تنموية افتقرت فيها إلى عامل التنمية الأساسي وهو التمويل، مما دفعها إلى طلب التمويل الخارجي من أطراف الفائض، فتراكمت ديون هذه الدول حيث بلغت سنة 1955 قيمة 8 مليار دولار، وفي الستينات زاد عدد الدول المستقلة وزادت معه الحاجة إلى الاقتراض حيث بلغ حجم الديون حوالي 36 مليار دولار سنة 1967 وبلغت عام1970 حوالي 66 مليار دولار، غير أن هذه الديون لم تكن تمثل عبء على هذه البلدان في تلك المرحلة نظرا لتوجه معظم الدول النامية لوضع البني التحتية الأساسية لانطلاق عملية التنمية الاقتصادية[1].

في السبعينات وبسبب أزمة الكساد التضخمي التي اجتاحت العالم الرأسمالي والأزمات المصاحبة لها والتي نجم عنها تراجع الطلب على الاستثمار وتدهور معدلات الربح، توجهت البلدان الرأسمالية للبحث عن مصادر لتشغيل الأموال المتراكمة، وجدت غايتها في الدول النامية ذات التوجه الاستثماري الضخم فعملت على تحويل هذه الفوائض إليها بأسعار فائدة مرتفعة[2].

---

[1] أياد حماد عبد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية، أسبابها وسبل مجابهتها، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار،العدد الثاني ،2008، ص4.

[2] عودت ناجي الحمداني، المديونية الخارجية للبلدان النامية وأثرها على اقتصاديات البلدان المدينة،16 /2016/04. /debat/show.art.asp?aid. www.ahewar.org

وبالتالي ارتفع حجم القروض الصافية التي قدمتها البنوك التجارية خاصة للبلدان غير المصدرة للنفط، بالرغم من الصعوبات التي كانت تكتنف عملية الإقراض في تلك الفترة وقد ساعد على ذلك عاملين أساسيين[1]:

- اتساع التفاوت بين أسعار الفائدة على الودائع والقروض الرسمية المقدمة مما زاد أهمية البنوك الدولية في تقديم القروض للدول النامية خلال هذا العقد.
- انخفاض طلب الدول الصناعية على القروض من البنوك الدولية خلال عامي1975، 1976ولجوئها بشكل متزايد إلى الأسواق الدولية للسندات للحصول على القروض.

إن سياسة التساهل التي انتهجتها البلدان الصناعية المتقدمة في التعامل مع الدول النامية أدت إلى إغراقها بديون ضخمة، فبذريعة المعونة و المساعدة واصلت سياسة الإقراض وتشجيع البلدان على الاستدانة الخارجية، ولم تعطي اهتماماً لمعرفة قدرة البلدان المقترضة على الوفاء بديونها و لم تلتزم بالقواعد الاحترازية لعمليات الإقراض، كما لم تعطي اهتماماً للعجوزات الهيكلية التي كانت تعاني منها والتي انعكست في صورة عجوزات ضخمة على مستوى موازين مدفوعاتها وبالمقابل ظلت هذه الدول تستهلك وتستثمر وتستورد بشكل أكثر مما تنتج وتصدر وترتب على ذلك تزايد العجز في موازين مدفوعاتها، واضطرت إلى مزيد من الاقتراض لتغطية هذا العجز المتزايد[2].

والنتيجة تجسدت في ظهور أزمة الديون الخارجية سنة 1982 عندما بدأت بعض الدول كالمكسيك والأرجنتين بالتوقف عن دفع أعباء ديونها الخارجية، حيث بلغت ديون كل من المكسيك والأرجنتين والبرازيل وفنزويلا وتشيلي أكثر من 250 مليار دولار سنة 1982، وزاد بعد ذلك عدد الدول التي أصبحت تعاني من عدم القدرة على السداد، وزاد من حدة هذه الأزمة أثر الكساد والركود الاقتصادي الذي كانت تعيشه الدول الصناعية، حيث وجدت نفسها غير قادرة على استرداد أموالها التي أقرضتها لدول ضعيفة القدرة الائتمانية[3].

الفرع الثاني :أسباب الأزمة: ساهمت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في الضغط على الدول النامية وتعرضها لأزمة مديونية خارجية نوضحها فيما يلي:

أولا: الأسباب الداخلية: هناك العديد من الأسباب التي دفعت الدول النامية في بداية الأمر إلى الاستدانة بعضها داخلية يرتبط بالبنية الهيكلة لهذه الدول وتتمثل فيما يلي:

---

[1] مروان عطون، مرجع سبق ذكره، ص331.

[2] رمزي زكي، حوار حول الديون والاستقلال، مرجع سبق ذكره، ص27.

[3] المديونية الخارجية للدول النامية،2015/04/17. islam fing-forum.net/t 1461-topic .

- العجز في الموازين العامة؛
- التضخم الذي اثر في قيمة العملات الوطنية والركود الاقتصادي المحلي؛
- تطور فجوة الموارد المحلية واتساعها بشكل مستمر.
- وبعد الحصول على القروض لعبت عوامل أخرى دورا هاما في تفاقم مشكلة الدين منها:
- عدم كفاءة إدارة الدين الخارجي على المستوى المحلي في البلدان النامية.
- عدم الاعتماد على إستراتيجية حذرة لاستغلال هذه الأموال.
- عدم الربط بين الدين والمردود التنموي والقدرة التصديرية.

ثانيا: الأسباب الخارجية: أما الأسباب الخارجية فهي العوامل الخارجة عن إدارة الاقتصاد والتي تنجم عن تدهور وضع الدول النامية في الاقتصاد العالمي مثل[1]:

- تدهور معدل التبادل الدولي.
- تغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- أزمة التضخم ألركودي في الدول الصناعية.
- تغيرات أسعار الفائدة في الأسواق العالمية.

حينما وجدت الدول النامية نفسها تحت وطأة كل هذه الصدمات الداخلية والخارجية وعجزت عن مواجهتها بكل ما لديها من إمكانيات وسياسات تفاقمت مشاكلها وانهارت قدراتها على التسديد وسارعت للبحث عن الحلول المناسبة لمعالجة الوضع.

الفرع الثالث:الحلول المطروحة لمعالجة الأزمة: بحثت كل من الدول الدائنة والمدينة على أنجع السبل للخروج من الأزمة واختلفت الحلول المطروحة استنادا إلى الاختلاف في تفسير الأزمة.

أولا: الأزمة مشكلة سيولة: في البداية اكتسبت طابع الظرفية حيث فسرت على أنها أزمة سيولة ظرفية ستزول لمجرد مساندة هذه الدول بتمويل جديد يخدم تنميتها الاقتصادية، اختلف الاقتصاديون الذين ساندوا هذا التفسير في تفسير أسباب الأزمة وفي ذلك يظهر رأيين[2]:

الرأي الأول: يرجع أصحاب هذا الرأي مشكلة السيولة التي تعاني منها الدول المدينة إلى أخطاء وعيوب السياسات المالية والنقدية للدول المدينة نفسها، حيث يشير الاقتصادي ماك فادن McFadden وآخرين إلى أن ظهور هذه المشكلة يعود إلى التغيرات النقدية المحلية التي تعكس

---

[1] سيد البواب، مرجع سبق ذكره، ص39،30،22.

[2] رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، الأسباب والحلول المطروحة، ط1، دار المستقبل العربي ،1987، ص146.

سياسات حكومات هذه الدول تجاه عمليات التمويل الحكومي والاستهلاك الجاري وضعف الإدارة الاقتصادية، ووجود خطط طموحة للتنمية مع عدم كفاية حجم المدخرات المحلية.

- **الرأي الثاني:** ركز فريق الرأي الثاني على العوامل الخارجية التي يعجز الاقتصاد المدين عن التحكم فيها مثل سعر الفائدة،أسعار الصادرات والواردات، وحجم الأموال الخارجية التي يستطيع الاقتصاد الحصول عليها ..اخ، وفي هذا الصدد صاغ الاقتصادي وليم كلاين عام 1983 نموذجه القياسي لغرض إثبات الطابع الظرفي للأزمة من خلال دراسته التنبؤ بأوضاع موازين مدفوعات الدول المدينة في ضوء تأثرها بالمتغيرات الاقتصادية العالمية مركزا على عينة تتكون من 19 دولة معظمها في أمريكا اللاتينية.

وتوصل إلى نتيجة مفادها أن أزمة المديونية هي مشكلة سيولة مؤقتة وليست مشكلة إفلاس دائم والتغلب على هذه المشكلة يتوقف على الإنعاش الاقتصادي الذي سيحدث في الاقتصاد الرأسمالي العالمي،لأن هذا الإنعاش سيعكس أثره بصورة مباشرة على زيادة حصيلة صادرات هذه الدول وسيحسن من المؤشرات المختلفة التي تقاس بها الجدارة الائتمانية للجزء الأكبر من هذه الدول.

و استنادا إلى هذا التحليل صاغت الدول الدائنة حلولا ترمي إلى تمكين الدول المثقلة بالديون من الاستمرار بالوفاء بمستحقاتها وذلك بتدبير حزمة من عمليات الإنقاذ المالي تمثلت في تقديم مزيد من القروض بدلا من تقييد فرص الاقتراض أمامها.

ثانيا:الأزمة مشكلة إفلاس: عكس التحليل الأول الذي ينظر للأزمة على أنها أزمة سيولة مؤقتة ذهبت مجموعة أخرى من الاقتصاديين والخبراء إلى القول بان طبيعة الأزمة هي مشكلة إفلاس وعدم قدرة الدول على الوفاء بهذه الديون، وعليه يكون هذا التحليل قد ربط بين أزمة الديون ومشكلات التنمية وتزايد أخطار التمويل الخارجي بالبلاد النامية[1]، وقد مثلت هذه الأزمة فرصة تاريخية مناسبة لفرض سياسات اقتصادية عالمية معينة على الدول المدينة بعد أن تمت إناطة إدارة الأزمة إلى المؤسسات المالية الدولية ومن الآليات التي طرحت لمعالجة المشكلة ما يلي[2]:

- اللجوء إلى إعادة جدولة الديون، حيث اعتبرت هذه السياسة احد الحلول الممكنة للاتفاق على إطالة مدة السداد والتوصل إلى شروط جديدة لتسوية أعباء الديون الواجب دفعها في المستقبل، عندما يصل معدل خدمة الدين إلى مستوى حرج يقود إلى التأثير السلبي على معدلات النمو.

---

[1] قحايرية آمال، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد03، ديسمبر 2005، ص 153.

[2] عدنان حسين يونس، مرجع سبق ذكره، ص80.

- التوجه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدرا تمويليا بديلا للقروض الخارجية، باعتباره مصدرا يوفر قدرا من النقد الأجنبي الذي تحتاجه الدول النامية إضافة إلى ما يحمله من مزايا تساعد على زيادة استغلال الموارد المحلية، وخلق فرص عمل وزيادة التوظيف ونمو الناتج المحلي الإجمالي، و يساعد هذه الدول على إجراء عمليات التكييف الهيكلي وذلك بدخوله إلى القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير أو تلك التي تحل محل الواردات.

- تزايد الدعوة العالمية لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وفقا لوصفات مؤسسات بريتون وودز والتأكيد على ضرورة توفير الدول النامية لظروف أفضل للاستثمار الأجنبي المباشر والتوجه نحو خوصصة المؤسسات العامة.

مما سبق نستنتج أن هناك علاقة وطيدة بين كل من التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، فالتمويل الخارجي كان سببا رئيسيا في حدوث أزمة المديونية الخارجية للدول النامية ثم تحول إلى آلية من آليات الإصلاح الاقتصادي، فالدول النامية المدينة لجأت إلى طلب إعادة جدولة ديونها لغرض استئناف برامجها التنموية ومن ثم تسديد مستحقاتها الخارجية، غير أن اللجوء إلى هذا التمويل الاضطراري أصبح غير ممكن إلا بقبول شروط الإصلاح الاقتصادي التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية والتي حملت في طياتها ضرورة تبني هذه الدول لسياسات تقتضي تحسين مناخها الاستثماري وفتح المجال أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يؤكد أن نظرة الدول المتقدمة تحولت إلى ترويج مصدر تمويلي جديد بديل للقروض الخارجية.

المطلب الثاني: دور المؤسسات المالية الدولية في سياسات الإصلاح الاقتصادي:

وجدت المؤسسات المالية الدولية مبررها الموضوعي للتدخل في حل أزمة المديونية الدولية من خلال فرض مجموعة من البرامج والسياسات التي ترشد الدول النامية للقضاء على مشاكلها الداخلية واستعادة النمو الاقتصادي، واتبعت العديد من الدول هذه البرامج مدفوعة بالحاجة إلى مصادر التمويل التي توفرها.

الفرع الأول: نشأة المؤسسات المالية الدولية: بعد الحرب العالمية الثانية بحثت الدول المتقدمة عن حلول لمعالجة الوضع النقدي والمالي العالمي الذي اتسم بتدهور شروط المبادلات التجارية وصعوبات في السيولة الدولية بعد تصدع النظام النقدي المرتبط بالذهب، كانت هذه الأسباب دافعا للبحث عن نظام نقدي دولي بإمكانه تنظيم العلاقات النقدية الدولية ووضع القواعد والأسس لتنظيم التجارة الدولية، وهو ما جسده مؤتمر بريتون وودز عام 1944، والذي تمخض عنه ميلاد

مؤسستين ماليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واللذان خول لهما مسؤولية السهر والمحافظة على سلامة وتوازن الاقتصاد العالمي، لتجنب تكرار الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم في ثلاثينيات القرن العشرين، حيث أوكل للصندوق مهمة الحفاظ على نظام مستقر للمدفوعات الدولية والبنك مهمة إعادة بناء ماخربته الحرب في أوربا[1].

الفرع الثاني: تحليل سياسات الإصلاح الاقتصادي من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية:

تنطلق وصفات كل من الصندوق والبنك الدوليين من رؤية موحدة فحواها أن مأزق المديونية الخارجية والركود الاقتصادي الذي تعاني منه الدول النامية يعود إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية التي اتبعتها هذه البلدان، وإذا أرادت الخروج من هذه المشكلة عليها القيام بإصلاحات وتغييرات جذرية في السياسات الاقتصادية في صورة برامج التثبيت والتكييف الهيكلي.

أولا: برامج التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي: يمكن تعريف برامج التكييف الاقتصادي وفقا لصندوق النقد الدولي على أنها حزمة من السياسات والإجراءات المشروطة من قبل منظمتي بريتون وودز والمدعومة من قبل الدول المتقدمة والتي تهدف لإيصال الاقتصاد إلى حالة من الاستقرار بمعالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية والنقدية وتحقيق نمو اقتصادي مستمر من خلال إجراء تعديلات على بنية الاقتصاد[2].

تضم جملة من السياسات قصيرة المدى يضعها صندوق النقد الدولي بهدف التحكم في الطلب الكلي حتى يتوافق مع الأهداف العامة التي وضعتها السلطات، فإدارة الطلب تفترض أن سبب مشاكل المديونية وميزان المدفوعات هو سوء إدارة الطلب الكلي القصير الأجل، لذلك تنصح الدول النامية بإتباع الإجراءات التي تؤثر على مستوى توزيع الطلب الكلي ليتلاءم مع المستويات المستهدفة من معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي [3]. يقوم البرنامج على ثلاث محاور أساسية هي السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات، والسياسات النقدية، والسياسات المالية.

---

[1] خليل حسين، صندوق النقد الدولي، موقع خاص بالأبحاث والدراسات الإستراتيجية ،2015/05/06.
Drkhalihussein.blogspot.co;.2011/02/blog-post-2699.html.

[2] يوسف عبد العزيز محمود، برامج التكييف الاقتصادي وفقا للمنظمات الدولية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد،2005،2. 2015/05/06.
islamfin.go-forum.net/t2346-topic ,

[3] عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 299.

1-السياسة النقدية: ينصح صندوق النقد الدولي الدول النامية بتطبيق سياسة نقدية انكماشية تهدف إلى التحكم في معدل نمو عرض النقد وامتصاص السيولة المحلية بهدف التحكم في معدل التضخم، وذلك عن طريق زيادة أسعار الفائدة وسياسة السقوف الائتمانية[1].

2-السياسة المالية: تهدف إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال إتباع مجموعة من التدابير والتي من شأنها[2]:

-زيادة الموارد العامة: من خلال الزيادة الكبيرة في الضرائب غير المباشرة، وزيادة أسعار الطاقة والرسوم المقررة على الخدمات العامة ورفع أسعار منتجات القطاع العام.

-خفض معدلات نمو الإنفاق العام: وذلك من خلال تقليل الدعم المقدم للسلع الأساسية والخدمات الاجتماعية الضرورية وتجميد التوظيف في الإدارات الحكومية وفي مشروعات القطاع العام وخفض الإنفاق الاستثماري الحكومي.

3 - السياسة المتعلقة بميزان المدفوعات: ينصح صندوق النقد الدولي بتنظيم سعر الصرف بالشكل الذي يحقق التوازن الداخلي للاقتصاد مع التركيز على ضرورة رفع حجم الاحتياطات الدولية حتى تبلغ المستوى الذي يساعد على استرجاع الثقة الائتمانية للاقتصاد المدين[3].

بالنسبة للسياسة النقدية والمالية الانكماشية التي عادة ما ينصح بها صندوق النقد الدولي الدول التي تعاني من مشكلة المديونية يكون لها اثر ايجابي في معالجة فجوة الموارد المحلية السبب الأساسي لدفع هذه الدول إلى الاعتماد على الخارج ومن ثم الوقوع في الأزمة، ذلك أن هذه السياسة لها أثر مباشر على الادخار المحلي بهذه البلدان مما يزيد من معدل تكوين رأس المال ويخفض من معدل اللجوء إلى الاعتماد على الادخار الخارجي بصوره المختلفة.

ويسعي صندوق النقد الدولي من خلال البرامج التي يفرضها على الدول النامية إلى تحسين القدرة التسديدية للبلد المدين حتى يستطيع تغطية العجز المتبقي في الحساب الجاري من خلال نفقات رأسمالية مستمرة من المقرضين الأجانب تتوافق مع قدرة الاقتصاد على خدمة تمويله،

---

[1] محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة2010،2009، ص79.

[2] عبد المجيد راشد، سياسة التثبيت والتكييف الهيكلي، 2015/05/08.

www.grenc.com/show-article-main.cfm id=10597.

[3] محمد زوزي، مرجع سبق ذكره، ص80.

ولا يمكن الوصول إلى هذا الوضع إلا عبر تطبيق ما يسمي بسياسات التكييف، فالتمويل الخارجي حسب رؤية صندوق النقد الدولي لا يحل المشكلة وإنما فقط يؤجلها بينما إجراءات التكييف هي الوصفة الكفيلة بعلاج المشكلة[1].

ثانيا: تحليل برامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي:على غرار صندوق النقد الدولي الذي ركز على جانب الطلب، قدم البنك الدولي باعتباره المؤسسة التوأم للصندوق مجموعة من البرامج ذات الأجل الطويل لمعالجة الاختلالات طويلة الأجل تهتم هذه السياسات بجانب العرض الكلي وتعرف بسياسات التعديل الهيكلي، وهي عبارة عن حزمة متكاملة للتغيرات الهيكلية المطلوبة التي يراها البنك ضرورية والتي تهدف إلى القضاء على التشوهات الهيكلية التي تعوق النمو الاقتصادي متوسط وطويل الأجل.

وتهدف سياسة التعديل إلى انطلاق النمو وتسمح للبلد بخدمة ديونه وتحقيق التقدم الاقتصادي[2].وتنفذ هذه السياسة استنادا إلى مجموعة من البرامج منها:

- سياسات إصلاح الأسعار المحلية وتحرير سوق العمل.
- سياسات تحرير التجارة الخارجية والتوجه نحو التصدير.
- سياسات إصلاح القطاع العام والخصخصة.

ينطلق البنك الدولي من فكرة أساسية فحواها أن التشوهات الهيكلية التي تعاني منها الدول النامية تعود إلى التشوهات السعرية والتدخلات الواسعة من قبل حكومات هذه البلدان في النشاط الاقتصادي، فحسب رأي خبرائه مشاريع القطاع العام في الدول النامية معظمها مشاريع فاشلة وفي حالة عجز أو أنها تحقق أرباحا منخفضة وآخذة في التدهور، لذلك فهي تمثل عبئا ماليا ضخما على حكومات هذه الدول غالبا ما يتم تسويته من خلال الاقتراض الخارجي[3]، وللتخلص من هذه المشكلة لابد على الاقتصاد أن يبادر بتغيير هيكلي كلي للاقتصاد والاعتماد على آليات السوق وتقليل دور الدولة في الاقتصاد والمباشرة بتنفيذ الإصلاحات الكفيلة بجذب الاستثمار الأجنبي

---

[1]صالح ياسر حسن، طبيعة علاقات المديونية الخارجية للبلدان العربية مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي ومؤسساته المالية الدولية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، ص32.

[2]خليل حسين، إدارة المديونية، موقع خاص بالأبحاث والدراسات الإستراتيجية،2015/05/06.
Drkhalihussein.blogspot.co;.2011/02/blog-post-2699.html.

[3]رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، مرجع سبق ذكره، ص212.

المباشر، هذه البرامج تدفع بالدول النامية للاندماج في الاقتصاد العالمي وإضفاء وتمكنها من توفير المناخ المناسب لاستقدام الاستثمار الأجنبي ومحاولة توسيع نشاطات القطاع الخاص[1].

مما سبق يمكن القول أن المؤسسات المالية الدولية لعبت دورا متكاملا في صياغة برامج الإصلاح الاقتصادي للدول المدينة،فالسياسات قصيرة المدى التي يطرحها صندوق النقد الدولي تتكامل مع سياسات التكييف الهيكلي متوسطة وطويلة المدى التي يدعمها البنك الدولي، وكلاهما يعمل على تحسين قدرة السداد للدول المدينة وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الدول النامية: إن الوجه الظاهر للإصلاحات الاقتصادية هو مساعدة الدول النامية على معالجة اختلالاتها الداخلية والخارجية، من خلال تقديم الدعم المالي الكافي وصياغة جملة من التدابير المالية والنقدية والهيكلية التي تساهم في تغيير البنية الهيكلية لهذه الدول.

الفرع الأول: برامج التثبيت الاقتصادي: يركز صندوق النقد الدولي في علاجه لمشاكل الدول النامية على سياسة ضغط الطلب الكلي والهبوط به إلى مستويات منخفضة تتناسب مع الموارد الحقيقية المتاحة للاقتصاد، بالاعتماد على مجموعة من التدابير منها تقليل العجز على مستوى الموازنة العامة للدولة، معالجة العجز على مستوى ميزان المدفوعات، تصفية المؤسسات العمومية الخاسرة وفتح الباب للاستثمار الأجنبي المباشر[2].

ورغم أن هناك إجمالا من طرف الاقتصاديين على ضرورة معالجة العجز بالموازنة العامة للدولة وتصحيح أوضاع القطاع العام لتحسين الأداء الاقتصادي، إلا أن الهدف الحقيقي الذي يسعى إليه الصندوق من وراء هذه التدابير هو إجراء تحويل تدريجي للموارد الاقتصادية لصالح القطاع الخاص باعتباره القطاع الأكفأ في توزيع وتخصيص الموارد وتحقيق التنمية.

ولتحقيق ذلك ينصح الصندوق بضرورة التقيد بحد أقصى للتوسع الإجمالي للائتمان والقروض التي تقدمها البنوك التجارية للحكومة والقطاع العام، لأن ذلك يشكل ضغطا على الأموال المتاحة للقطاع الخاص، وهنا تكمن المفارقة حيث تدل المؤشرات على أن الدول التي طبقت هذه السياسات وجدت نفسها أمام مشاكل جديدة نذكر منها ما يلي[3]:

---

[1] إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة،2011، ص195.

[2] رمزي زكي، التضخم والتكييف الهيكلي في الدول النامية، ط1، دار المستقبل العربي، 1996، ص120.

[3] رمزي زكي أزمة القروض الدولية، مرجع سبق ذكره، ص187.

- استحواذ القطاع الخاص على النسبة العظمي من الائتمان المتاح وفي نفس الوقت لم تستطع معالجة عجز الموازنة، وأصبح القطاع العام يعاني من مشاكل الحصول على التمويل اللازم لتشغيله وبالنظر إلى أهمية هذا القطاع في تلبية الحاجات الأساسية لشريحة واسعة من أفراد المجتمع تتضح الانعكاسات السلبية التي ستترتب على الجانب الاجتماعي.
- إن إتباع سياسة مالية تقييدية بهدف معالجة عجز الموازنة من خلال تقليص النفقات التحويلية سيؤثر بشكل مباشر على أصحاب الدخول الثابتة نتيجة رفع الدعم عن السلع الأساسية مما يؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة وزيادة معدل الفقر في المجتمع .

ولغرض مجابهة هذه المشاكل ومواجهة الطلب المتزايد في ظل العجز عن معالجة فجوة الموازنة العامة وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في مقابلة هذه الاحتياجات تجد هذه الدول نفسها رهينة التوجه إلى الاستيراد مما يدفعها إلى الاعتماد المتزايد على رأس المال الأجنبي بكل أشكاله.

الفرع الثاني: برامج التكييف الهيكلي: من بين الخيارات التي ينصح بها البنك الدولي الدول التي تبنت برامجه ضرورة تحرير تجارتها الخارجية وتحويل هيكل إنتاجها نحو التصدير حتى تتمكن من الحصول على النقد الأجنبي الذي يساعدها على تسديد أعباء الديون الخارجية وضمان تمويل تحويلات أرباح رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل البلد، كما يتضمن عملية تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص وتقديم تحفيزات تشجيعية للقطاع الخاص المحلي والمستثمر الأجنبي ورغم التزام الدول النامية بتطبيق هذه البرامج[1]، تشير الاحصاءات الاقتصادية التي تصدرها هذه المؤسسات إلى تضارب كبير بين أهداف هذه البرامج والنتائج المحققة في الواقع فغالبا ما تشير هذه المؤشرات إلى المعطيات التالية[2]:

- تضخم حجم المديونية الخارجية لهذه الدول.
- ارتفاع معدلات البطالة وتدهور معدلات التشغيل.
- زيادة عدد الفقراء وتدهور المستوى المعيشي.
- عزوف الاستثمار الأجنبي المباشر عن التدفق إلى هذه الدول رغم التحفيزات الهامة المقدمة.

---

[1] المؤسسات المالية الدولية وتأثيرها على التنمية المحلية في الدول النامية، 2015/06/06.
www.tomohna.net/vb/showthread.php?t=12077 .

[2] سيد البواب، مرجع سبق ذكره، ص180.

هذه المعطيات تثبت الأثر السلبي لسياسات الإصلاح الاقتصادي على اقتصاديات الدول النامية كما أن عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي زادت من حدة التشوهات في عملية التنمية الاقتصادية.

الفرع الثالث:علاقة الإصلاحات بالدول المتقدمة: بالنسبة للدول المتقدمة لعبت دورا هاما في الإصلاحات الاقتصادية المطبقة من ناحيتين:

- **الناحية الأولى:** ساهمت الدول المتقدمة بشكل مباشر في نشوء مشكلة المديونية الدولية لعام 1982 فإذا دققنا النظر في المعطيات التي عرفها عقد السبعينات نجدها تدل على وجود فوائض مالية معتبرة وتناقص فرص الاستثمار المتاحة في الدول المتقدمة نظرا لازمة التضخم الركودي التي كانت تعيشها آنذاك، لم تجد الدول المتقدمة لها من حل سوى صياغة مجموعة من السياسات تحت لواء صندوق النقد الدولي كانت تهدف من وراءها إلى حل الأزمة التي تتخبط فيها أكثر من انشغالها بإيجاد حلول ناجعة لمشاكل دول العالم الثالث، وذلك عن طريق التخلص من السيولة الفائضة لديها عن طريق خلق فرص استثمارية لها بالدول النامية وفرض هيمنتها على هذه الدول.
- **الناحية الثانية:** بعد فشل الدول النامية في تثمير الأموال المتحصل عليها وبروز مشاكل عدم القدرة على السداد سارعت الدول المتقدمة تحت لواء المؤسسات المالية الدولية لصياغة برامج التصحيح التي تساعد هذه الدول على استئناف خدمة تمويلها الخارجي.

وعليه يمكن القول أن الخصائص التي طبعت نظام العلاقات الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي كانت تهدف بشكل أساسي إلى وضع الدول النامية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة من خلال استغلال المواد الخام التي تملكها بأسعار رخيصة وجعلها سوقا واسعا لتصريف المنتجات وبيئة ملائمة لتنفيذ الاستثمار المربح لتغذية عمليات التراكم والتقدم في البلاد الرأسمالية المتقدمة، والعمل باستمرار على إنتاج أشكال وروابط التبعية والاستغلال للبلاد المتخلفة، فالمؤسسات المالية الدولية كان الهدف من إنشائها هو تحقيق الربح لأعضائها لذلك وجهت مواردها المالية إلى تحقيق الربح بشكل مضمون دون الاهتمام لا بظروف ولا بأهداف التنمية المصاغة على مستوى الاقتصاد المدين[1].

---

[1] رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مساهمة نحو فهم أفضل، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، 1985، ص71.

المبحث الرابع: آثار التمويل الخارجي على اقتصاديات البلدان النامية.

يبقي الجدل قائما حول مدى وأهمية التمويل الخارجي في إحداث عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية مادام الخلاف قائما بين مصالح الدول الدائنة والمدينة، لذلك عادة ما نجد الدول المانحة تروج لمزايا الاعتماد على التمويل الخارجي وتعظم دوره في ترك آثار جيدة على مؤشرات الاقتصاد المضيف، في حين تبرز الوقائع المعاشة في الدول النامية عكس ذلك فقد نشأت عن الاعتماد على التمويل الخارجي اتجاهات معاكسة نحاول توضيحها فيما يلي.

المطلب الأول:أثر التمويل الخارجي على ميزان المدفوعات.

سيتم التحليل من خلال مقارنة الآثار المحتملة مع الانعكاسات الواقعية في الدول النامية.

الفرع الأول: الخلفية الفكرية للآثار المحتملة: إن الهدف من وراء اللجوء إلى التمويل الخارجي هو معالجة العجز الذي تعاني منها الدول النامية في ميزان مدفوعاتها، وعليه تختلف الآراء التي تقيم أثر التمويل الخارجي على ميزان المدفوعات، حيث يري البعض أن تأثيرات التمويل الخارجي على ميزان المدفوعات يمكن أن تتحقق عن طريق عدة قنوات نوضحها فيما يلي[1]:

الأولى:عن طريق التأثير الايجابي على حساب رأس المال الذي تسجل فيه تدفقات التمويل الخارجي وذلك في بداية تدفق الأموال.

الثانية:عن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري " الصادرات "مع دول العالم.

الثالثة:هي التحويلات الخاصة بخدمات هذا التمويل سواء كانت في صورة أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر أو أقساط الدين نحو الخارج مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.

كما يري البعض الآخر أن الاستثمارات التي تم تنفيذها بالاعتماد على مصادر خارجية للتمويل، سوف تحدث أثرها الايجابي مستقبلا في تنويع بنيان الإنتاج القومي وزيادة الناتج المحلي ومستوى الإنتاجية، وإعطاء دفعة قوية لصناعات التصدير والصناعات البديلة للواردات بما يؤدي إلى زيادة الصادرات بمعدل يفوق الواردات ويتلاشى العجز تدريجيا.

كما يوفر التمويل الخارجي العملات الأجنبية لاستيراد المعدات والتجهيزات أو يورد هذه الأخيرة بذاتها ومن ثم يعفي جزئيا البلد المضيف من بعض المدفوعات الخارجية مما يقلل العجز

---

[1]علي جاسم الصادق، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاد البلد المضيف، 2014/07/20.
www.hrdiscussion/hr24952.html .

على مستوى ميزان المدفوعات[1].ويري جيرالد ماير بأن التوسع في الواردات عن طريق التوسع في الصادرات أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة يجعل التنمية المتزايدة ممكنة من دون حدوث تضخم نقدي، ومن دون حدوث متاعب في موازين المدفوعات الدولية[2].

الفرع الثاني: الواقع العملي في الدول النامية: تعاني الدول النامية منذ مدة طويلة من وجود عجز مستمر وهيكلي في موازين مدفوعاتها، نتيجة لمجموعة من العوامل المسؤولة عن وجود هذه الظاهرة، حيث سجل العجز في الحساب الجاري للبلدان النامية نموا في سنة 1995 قدر ب 78 % محققا بذلك قيمة 95 مليار دولار بعد أن كان يقدر ب 20,4 مليار دولار سنة 1990[3].

ودلالة هذا العجز أن هذه الدول تستهلك وتستثمر وتستورد بشكل يفوق كثيرا حجم ما تدخر وتنتج وتصدر، وقد حاولت بعض الآراء تبرير هذا العجز بعده شيئا طبيعيا ولا يمثل خطرا حقيقيا في المراحل الأولى للتنمية مفترضة أن الاستثمارات التي تم تنفيذها بالاعتماد على مصادر خارجية للتمويل، سوف تحدث أثرها الايجابي مستقبلا في تنويع بنيان الإنتاج القومي وزيادة الناتج المحلي ومستوى الإنتاجية، وإعطاء دفعة قوية لصناعات التصدير والصناعات البديلة للواردات بما يؤدي إلى زيادة الصادرات بمعدل يفوق الواردات ويتلاشى العجز تدريجيا كلما أسرعت عجلات التنمية.

غير أن تجارب التنمية في العقود الأخيرة أثبتت خطأ هذا الاعتقاد، حيث استمر العجز في موازين مدفوعات هذه الدول على نحو مقلق على الرغم من انتهاجها نمط التنمية المعتمد على رأس المال الأجنبي والموجه نحو التصنيع البديل للواردات[4].

وعند متابعة التطور الذي يحدث في مدفوعات أعباء التمويل الخارجي ومقارنتها مع التطور في عجز الحساب الجاري نستطيع التعرف على أثر التمويل الخارجي على ميزان المدفوعات، حيث أن كلفة استقدام رؤوس الأموال الأجنبية تصبح أحد العوامل الهامة في إحداث العجز بموازين مدفوعات تلك الدول، ويصبح المأزق الذي تواجهه هذه الدول يتمثل في انه بعد أن كان الاقتراض وسيلة مؤقتة لسد العجز بالميزان، يصبح الإفراط في الاقتراض عاملا جوهريا مسببا لهذا العجز.

ونتيجة تزايد حجم الديون الخارجية وارتفاع أسعار فائدتها أصبحت المبالغ المدفوعة لخدمة

---

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص57.

[2] هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص290.

[3] IMF, world economic outlook,1997,survery by the staff of the international monetary fund,washington1997,p221.

[4] رمزي زكي، الديون والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 141.

فوائد الديون تبلغ قيمة 331,8 مليار دولار عام 1999، وتشير تقديرات البنك الدولي إلى البلدان النامية المدينة سددت بين عامي 1980 و2001 حوالي 4500 مليار دولار[1].

جدول رقم (2-4) تطور أعباء التمويل الخارجي لبعض البلدان العربية للفترة (1995 -2000).

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
حجم الدين الخارجي(مليون دولار).	159139	158046	148277	154067	151202	143828
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي%.	73,3	66,1	59,4	59,2	56,2	49,9
نسبة الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات%.	231,3	209,7	191,7	238,0	208,2	162,6
خدمة الدين العام الخارجي(مليون دولار).	12482	12689	12191	12376	12868	13759
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات%.	18,1	16,8	15,8	19,1	17,7	15,6

المصدر:صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2001، ص 192.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسب أعباء التمويل الخارجي للدول العربية مرتفعة وهذا ما يدل على أنها تمارس تأثيرا سلبيا على وضع ميزان المدفوعات، إذ أن التحسن الذي يطرأ على ميزان المدفوعات عند استيلام التمويل الخارجي يقابله ضغوط شديدة عند استحقاق الأقساط والفوائد والأرباح، مما يؤثر سلبا على الموارد الحقيقية المعدة لأغراض التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: أثر التمويل الخارجي على الادخار المحلي.

الفرع الأول: الخلفية الفكرية للآثار المحتملة: تهدف البلدان النامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة سكانها من خلال زيادة حجم ومعدل الدخل، وعند شروعها في تنفيذ برامجها الإنمائية الطموحة تواجه مشاكل مختلفة أهمها عدم كفاية مصادر التمويل المحلي، حيث أن تلك الدول تعاني من وجود فجوتي الموارد المحلية والتجارة الخارجية، وعليه تسعي لطلب التمويل الخارجي لمعالجة النقص في الادخار المحلي وتوظيف هذا التمويل بكفاءة حتى تستطيع تنمية قدراتها الادخارية المحلية[2].

إن العلاقة بين التمويل الخارجي والادخار المحلي أفرزت أطروحتين، أطروحة التكامل بين الموارد المحلية والأجنبية وأطروحة الإحلال بين النوعين:

---

[1] عودت ناجي الحمداني، دور صندوق النقد الدولي في تعميق أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية http://almadapaper.net/ar/printnows.aspx?vewsid=4635. ،2015/06/22.

[2] محمدي فوزي أبو السعود، رمضان محمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003، ص393.

حيث يري أنصار الأطروحة الأولي أن رؤوس الأموال الأجنبية إذا ما استغلت استغلالا أمثلا ستؤدي إلى استكمال النقص الموجود في الموارد المحلية اللازمة لتمويل مشروعات التنمية ويسهم في زيادة تكوين رأس المال وزيادة معدلات الاستثمار الإجمالي، وبالتالي رفع معدل نمو الناتج وحجم التوظيف والدخل، وبناء على ذلك فهو يعمل على زيادة قدرة هذه الدول على تكوين الادخار فمن المتعارف عليه في النظرية النقدية أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة حجم الادخار، فالدخل دالة في الاستثمار والادخار دالة في الدخل ومن ثم تنشأ علاقة غير مباشرة بين الادخار والاستثمار وهو الهدف الذي توخته الدول النامية من التمويل الخارجي.

في حين يرى أنصار النظرية الثانية أن هذه الأموال لا تستغل استغلال أمثلا وغالبا ما توجه لتمويل الاستهلاك خصوصا للسلع المستوردة ونسبة قليلة تتجه إلى الاستثمار في مشاريع تتميز بانخفاض مردودها، مما يقلل من فرص خلق فوائض مالية جديدة ورفع كفاءة الاقتصاد ونموه وهو ما يؤثر سلبا على إمكانات الادخار المحلي[1].

الفرع الثاني: الواقع العملي في الدول النامية: تشير الوقائع التاريخية إلى أن التمويل الخارجي وما نجم عنه من أعباء متزايدة قد أدى إلى إضعاف قدرة هذه البلدان على تكوين المدخرات المحلية، إذ أصبحت هذه الأعباء تشكل نسبا هامة من إجمالي الناتج المحلي ومن ثم انتقاصا من الموارد المتاحة التي من الممكن أن توجه لتكوين المدخرات، خاصة بالنسبة للدول التي أفرطت في الاعتماد على الخارج ونظرت إليه على أنه بديلا للموارد المحلية وتقاعست في تعبئة مواردها المحلية بعد أن كان البعض منها قد قطع شوطا هاما في مجال زيادة معدل الادخار المحلي وخصوصا في الستينات.

لكن سهولة الحصول على التمويل في عقد السبعينات جعل هذه الدول تنزلق إلى وهم إمكانية التمتع بمستويات استهلاكية عالية في الأجل القصير والمتوسط مع إمكان الاستمرار في التنمية دون حدوث مشاكل محسوسة في الأجل الطويل، والدول التي سارت على هذا الدرب وجدت نفسها في منطقة حصار شديد لتنميتها بعد أن انفجرت أخيرا مشكلة ديونها الخارجية[2].

---

[1] المصطفي ولد سيد محمد، الآثار السياسية والاقتصادية للديون العربية،2014/07/22.

- http://www.aljazeera.net/home/print/787157402b-b997 -

[2] رمزي زكي، حوار حول الديون والاستقلال، مرجع سبق ذكره، ص27.

فإذا أخذنا حالة الدول العربية التي اعتمدت على التمويل الخارجي نجد عبء خدمة الديون الخارجية كانت تشكل نسبة 10 %عام 1995 ثم انخفضت لتبلغ 6,7 % للاعوام1999و2000 على التوالي رغم الزيادة الطفيفة عام 2001 والبالغة7,1%، بينما بلغت نسبة صافي دخل ألاستثمارات الخارجية 14,4% عام 1995 ثم حققت نسبة 11,8 %و16,1% و18 % للأعوام 2001,2000,1999 على التوالي، مما يعني أن المتاح للاستثمار من الادخار المحلي كان من الممكن أن يرتفع بنسب محسوسة جدا لو تصورنا غياب أعباء التمويل الخارجي[1].

المطلب الثالث:التمويل الخارجي والاستقلال الاقتصادي.

الفرع الأول: الخلفية الفكرية للآثار المحتملة: يرتبط مفهوم التبعية الاقتصادية للخارج ارتباطا وثيقا بمفهوم التخلف الاقتصادي، فالتبعية نشأت عن عملية تاريخية تم بمقتضاها إلحاق دول العالم الثالث بالنظام الرأسمالي العالمي من منطلق عدم المساواة وعدم التكافؤ[2].

وتؤدي أوضاع التبعية إلى تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها السيطرة على شروط إعادة تكوين ذاتها أو تجددها، حيث يتم رسم سياسات التطوير الاقتصادي والاجتماعي ليس انطلاقا من الحاجات الفعلية للدول التابعة وإنما انطلاقا من احتياجات النمو الرأسمالي[3].

إن زيادة الثروة يعني على صعيد عام مزيد من الحرية، حرية من حيث انتقاء الممول وحرية في التفاوض على أساس شروط تجارية أفضل لذلك يجب أن يكون التمويل الخارجي باعثا على الاستقلالية، وبشكل أكثر تركيز يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستقلال من خلال إحلاله التدريجي للإنتاج الوطني محل المنتجات المستوردة حتى وان كان هذا الإحلال في المراحل الأولى من التنمية متواضعا ومقصورا على بعض الأنشطة البسيطة، إلا أنه سرعان ما يصبح مهما وذلك عندما يكون للاقتصاد قدرات استهلاكية واسعة إضافة إلى سوق واسعة.

الفرع الثاني:الواقع العملي في الدول النامية: إن تزايد اعتماد الدول النامية على التمويل الخارجي للحصول على تمويل مشاريعها وموازنتها أدت إلى تفاقم حجم الديون الخارجية، هذه المديونية كانت سببا في حدوث العديد من التغيرات التي قيدت هذه الدول بشروط وقيود اقتصادية معينة تخدم سياسة وأهداف الجهات المانحة في تعزيز تبعية هذه الدول ونظامها المالي للخارج، معتمدة في

---

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000، 2002، ص94 ،106.

[2] إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص13.

[3] إبراهيم العيسوي،التنمية في عالم متغير، ط3، القاهرة، دار الشروق،2003، ص22.

ذلك على منطق لتسيير النشاط الاقتصادي يتوجه بكل طاقاته إلى خدمة متطلبات وأهداف رأسمال الأجنبي، بحيث أصبحت هذه الدول تعمل على مراعاة الضغوط والمصالح الخاصة للجهة المانحة حتى عند تصميم السياسة الاقتصادية لها، مما أدى بالنهاية إلى التحول عن الطريق الإنمائي الذي كانت تختاره هذه الدول بوعي واستقلالية والسير في طريق آخر حددت معالمه المؤسسات المالية الدولية كشرط للحصول على التمويل الميسر[1].

كما أن الدول النامية ومنها العربية على اثر معاناتها المفرطة من مشاكل الديون الخارجية ظهر اتجاه في صفوف الدائنين يدعوا إلى مبادلة الدين الخارجي ببعض الأصول الإنتاجية القائمة في الاقتصاديات المدينة، وهو ما يؤدي إلى إخضاع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول المدينة إلى مزيد من الرقابة والتبعية الخارجية. من أهم المؤشرات التي تدل على أثر تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي في زيادة التبعية الاقتصادية هو ارتفاع نسب إجمالي التمويل الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي .

جدول رقم (2-5) نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية لسنوات مختارة.

الوحدة (نسبة مئوية).

البلد	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2011	2013	2014
الأردن	75,3	74,5	66	56,5	51,8	46,7	24,1	21,9	30,3	31,5
تونس	61,7	62,4	64	65,4	57,1	55,8	48,8	50,9	55,8	59,3
الجزائر	39,9	34,4	25,6	16,7	4,8	4,1	3,3	2,2	1,6	1,4
جيبوتي	56,3	63,4	60,9	59,9	56,3	53,6	59,0	54,8	48,5	55,7
السودان	130,2	120,3	98,8	81,4	62,9	54,3	54,9	55,7	61,4	54,8
سوريا	18,8	19,1	17,6	17,4	12,6	10,2	10,9	7,2	-	-
عمان	23,2	18,3	15,7	13	13,5	13,1	11,40	13,2	4,9	4,8
لبنان	76,5	77,5	84,4	87,5	88	85,1	70,4	56,2	64,7	66,5
مصر	33,9	37,7	39,6	33,2	27	25,7	19,8	14,3	16,9	14,4
المغرب	34,5	28,7	24,8	21,2	21	21,2	18,5	23,6	27,8	28,5
موريتانيا	151,9	144,2	130,7	115,1	47,5	48,1	74,1	85,6	102,5	75,7
اليمن	46,5	45	38,5	30,8	28,7	27,5	19	19,7	20,9	17,1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، موازين المدفوعات والدين الخارجي وأسعار الصرف، للسنوات 2015،2013،2010،2008، ص376،196، 243،200.

[1] فارس فائق ظاهر ،السياسات الاقتصادية للبنك الدولي وأثرها على تحقيق التبعية ،2010/07/28.
Blog.amin.ara/fares dahaher/.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا ضخامة الأعباء المترتبة على التمويل الخارجي حيث بلغت نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية المدينة حدود قياسية مثلا بالنسبة للسودان وموريتانيا ولبنان وجيبوتي وتونس ظلت هذه النسب تعبر عن إرهاق وعدم قدرة اقتصاديات هذه الدول على تحمل أعباء الدين العام، في حين تراجعت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي في بعض الدول في السنوات الأخيرة منها الجزائر بفضل التحسنات التي عرفتها أسعار النفط.

وعلى العموم يمكن القول أن التمويل الخارجي الذي اعتمدت عليه الدول النامية وخصوصا الدول العربية أدى إلى إحكام طوق التبعية للخارج بشكل كبير، ويبرز ذلك من خلال الأزمات التي تعرضت لها هذه الدول وعدم قدرتها على سداد التزاماتها مما جعلها تخضع لشروط الدول الدائنة التي فرضت عليها السير في ركابها وسببت لها التبعية الاقتصادية[1].

المطلب الرابع:التمويل الخارجي والتطور التكنولوجي.

الفرع الأول: الخلفية الفكرية للآثار المحتملة: يقصد بالتطور التكنولوجي تطوير الموجودات المادية والموارد البشرية والقدرة التنظيمية اللازمة لتوليد التكنولوجيا واستخدامها بكفاءة في إنتاج السلع والخدمات بما يتماشي مع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المتنامية[2]، يعد التقدم التكنولوجي محدد مهم في العملية الانتاجية وفي نجاح الاستراتيجيات التنموية ومن ثم يعد الشكل الأكثر أهمية للنمو الاقتصادي، وهناك شواهد تاريخية عن التقارب الذي حدث بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مستويات المعيشة خلال عقدي الخمسينات والستينات نتيجة لنقل تكنولوجيا الولايات المتحدة إلى أوربا الغربية واليابان[3].

يتم نقل التكنولوجيا عادة بوساطة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقديم حزمة كاملة من النظم وأساليب التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية ورأس المال، لذلك عادة ما يروج للاستثمار الأجنبي المباشر بحجة تطويره للتكنولوجيا في البلد المضيف والطاقة الاستيعابية وتقوية القدرة التنافسية ونمو الشركات المحلية، كما يمكن أن يساعد على نشر التقدم التكنولوجي في باقي قطاعات الاقتصاد عن طريق المحاكاة، فضلا عن تدريب العمال المحليين على المهارات

---

[1] عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية،الإسكندرية، الدار الجامعية،2003، ص52.

[2] عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص70.

[3] هناء عبد الغفار السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص267.

والمعرفة الجديدة من خلال توظيفهم في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال أثر المحاكاة بين هذا الأخير والمؤسسات المحلية.

الفرع الثاني:الواقع العملي في الدول النامية:تعتبر التكنولوجيا في الدول المتقدمة وليدة واقع وظروف اقتصادية معينة، ارتبطت وتفاعلت مع مجمل التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي نشأت بالاستناد إلى بيئة متوازنة منحتها الدعم وأمدتها بعناصر التطور اللازم، وعليه فان عملية نقل التكنولوجيا ليس بوسعها العلاج النهائي لمشكلات البلدان النامية ما لم تقترن بسياسة تنموية واضحة المعالم ومحددة الأهداف يتم من خلالها تهيئة المستلزمات الأساسية التي تمكنت من ممارسة الاستيعاب والتكييف والتطوير، وهذا يعني إجراء التعديلات اللازمة على التكنولوجيا المستورة حتى تكون أكثر انسجاما وتفاعلا مع ظروف وحاجات البلد النامي.

وقد اتبع البنك الدولي في إطار تعامله مع دول العالم الثالث على النقل الأفقي للتكنولوجيا أي استيرادها من الدول المتقدمة بدلا من العمل على تنميتها وطنيا، كما اختارت معظم هذه الدول اكتساب هذه التكنولوجيا عن طريق استيرادها جاهزة باعتقاد منها أن ذلك سيمكنها من اقتصاد الوقت والتكاليف، لكن المشكلة تكمن في كون هذه التقنية لا تتلاءم مع الطبيعة الإنتاجية للدول النامية إضافة إلى افتقارها للكوادر الفنية القادرة على الاستفادة من التكنولوجيا المستوردة أو قادرة على اختيار التكنولوجيا المناسبة للظروف البيئية والاجتماعية لهذه الدول بسبب ارتفاع درجة تعقيد هذه التكنولوجيا مما عمق من تبعيتها للدول المنتجة[1].

كما تشير الدراسات المتعددة التي كرست لدراسة طبيعة التكنولوجيا المتاحة من الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية، إن هذه الشركات ركزت على استخدام تكنولوجيا رأس المال والتي لا تتناسب مع عامل الكلفة في البلدان النامية، مما اثر على فرص العمل وعلى إمكانية اكتساب اليد العاملة المحلية للمهارات التكنولوجية الحديثة، حيث لا يسند لها سوى الوظائف الروتينية البسيطة التي لا تحتاج إلى مستوى علمي عالي، هذا إضافة إلى احتكار المستثمر الأجنبي للتكنولوجيا الحديثة وتصدير نوعية من التكنولوجيا لا تتناسب وخصائص البلد المضيف، ان اغلب الاستثمار الأجنبي المباشر يتمركز في الصناعة الاستخراجية أو البنية الأساسية من دون

---

[1] فارس فائق ظاهر، السياسات الاقتصادية للبنك الدولي وأثرها على تحقيق التبعية ،2010/07/28.
blog.amin.ara/fares:dahaher/.

–دور التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية ،2015/06/22.
http://www .startimes .com/f.aspx ?.

تطوير الصناعة التحويلية، وان كان قد حدث تحول في هذا الاتجاه خلال عقد السبعينات والثمانينات، ومع ذلك تم استبعاد بعض الدول منها العربية وعليه ظل نمط الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المنطقة كما هو دون تغيير[1].

وعموما يمكن القول أن تزايد التمويل الخارجي والأعباء الناتجة عنه قد أدت إلى إيجاد عثرات حقيقية أمام عملية التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، إذ نجم عنه تزايد واضح في عجز موازين المدفوعات وإضعاف قدرة هذه الدول على الاستيراد وتخفيض معدل الادخار القومي إضافة إلى إحكام طوق التبعية الاقتصادية، لكن رغم أن هذا التحليل يعطي انطباعا عن خطورة الإفراط في الاعتماد على التمويل الخارجي نظرا لما يؤديه من مشاكل وضغوط داخلية وخارجية في حالة عدم القدرة على التسديد.

إلا أنه ينبغي التأكيد على أن التمويل الخارجي بحد ذاته لا يكون عبئا، إذا كانت هناك سياسة سليمة تهدف إلى استخدامه باعتباره عاملا مكملا للمدخرات المحلية وليس بديلا عنها من أجل بناء الطاقات الإنتاجية، وتنويع هيكل الاقتصاد وتدعيم تحرره واستقلاله وقوته في مواجهة أعباءه والتزاماته الخارجية، لكن المشكلة تحدث إذا لم يتم استغلال هذه الأموال استغلال أمثلا وتوجيهها توجيها محكما عندئذ قد يتحول التمويل الخارجي إلى بالوعة لتسرب الثروات القومية إلى الخارج وتبديد الفائض الاقتصادي الضروري لتمويل التنمية[2].

---

[1] هناء عبد الغفار السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص269.

[2] فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، ط2، لبنان، دار الوحدة للطباعة والنشر، 1980، ص81.

خلاصة الفصل الثاني.

من خلال متابعة تطور مصادر التمويل الخارجي للبلدان النامية خلال العقود الأخيرة يتضح أن القروض الخارجية تولت مركز الصدارة للتمويل خلال عقد السبعينات، حيث شكلت نسبة 50% من مجمع التدفقات في حين شكل الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات المحافظ المالية نسبة 11% من المجموع، وذلك نتيجة للتطورات الدولية التي حصلت آنذاك والتي أدت إلى حدوث توسع في الإقراض دون تخطيط، وتغير هذا النمط تغيرا جذريا بعد حدوث أزمة المديونية عام 1982 نتيجة عدم قدرة الدول المقترضة على دفع مستحقاتها، الشيء الذي اثر سلبا على القروض المصرفية والتي أصبحت تشكل فقط 16%خلال الفترة 1983–1989 وبقيت في حالة ركود حتى بداية التسعينات وهنا بدأ التفكير في التحول إلى شكل أخر من أشكال التمويل الخارجي وبذلك عرف الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة ملحوظة في عقد الثمانينات على حساب هبوط معدل نمو القروض الخارجية حيث شكل نسبة 34%من إجمالي التدفقات.

وتبعت ذلك تطورات ملحوظة تمثلت في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عقد التسعينات في حين شهدت معدلات النمو للقروض الخارجية انخفاضا ملحوظا، وبحلول عام 2000 واصل هذا النوع من التمويل تدفقه وبلغ أعلى نسبة له سنة2005، في حين عرفت القروض الخارجية نوعا من الانحسار بسبب الارتفاعات المتتالية التي عرفتها أسعار النفط مما ساعد على تحسين وضعية الدول النامية، ومنها الجزائر التي استطاعت أن تقوم بعملية التسديد المبكر لديونها وتحقق فوائض مالية كبيرة.

لكن السؤال الذي يبقي مطروحا هو:

ما مصير هذه الفوائض المالية؟ هل ستتمكن الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من تعظيم استفادتها منها؟ أم أنها ستحذو حذو الفوائض النفطية المتراكمة جراء الطفرتين النفطيتين لعامي 1973 و1979؟وتبقي الدول النامية ومنها الجزائر تعاني من شحة في مواردها المحلية وتزداد حاجتها للاعتماد على العالم الخارجي لتلبية متطلبات إنفاقها وهو ما سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري من حيث احتياجات التمويل

دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري من حيث احتياجات التمويل.

تمهيد:

سعت الجزائر منذ حصولها على الاستقلال إلى تحقيق هدف التنمية والنمو، الشيء الذي دفعها إلى تبني مجموعة من البرامج التنموية الطموحة مركزة على القطاع الصناعي بانتهاج أسلوب الصناعات المصنعة لما له من روابط وتأثير في باقي القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعات الخفيفة، واعتمدت على قطاع النفط كمصدر لتمويل التنمية ومحركها الأساسي، من جهة يوفر النقد الأجنبي اللازم باعتباره يساهم بنسبة تقارب 97% من حجم الصادرات، ومن جهة أخرى حظي بحصة الأسد من حجم النفقات الاستثمارية، وقد نتج عن هذه التبعية المفرطة لقطاع المحروقات نتائج سلبية على تنفيذ برامج التنمية خاصة بعد تدهور أسعار النفط سنة 1986.

الشيء الذي قلص حجم الموارد المالية المتاحة للاقتصاد لغرض مواصلة تمويل برامج التنمية من جهة ودفع مستحقات المديونية من جهة أخرى، هنا عانت الجزائر جملة من الاختلالات الاقتصادية والمالية أمام خطر تزايد الديون الخارجية واستحقاقاتها بشكل ملفت للانتباه حيث بلغت مؤشرات المديونية درجة الخطر، وأصبحت الجزائر عاجزة عن التسديد خاصة في ظل رفض المؤسسات المالية منح تمويل جديد للاقتصاد، وعليه برزت ضرورة اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تفرضها لقاء الحصول على تمويل جديد يمكنها من استئناف نشاطها واستعادة قدرتها على التسديد،في ظل هذه المعطيات الغير مرضية ظلت الجزائر ملزمة بتدبير أمر الحصول على الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج تنميتها من مصادر مختلفة، أهمها النقد الأجنبي المتأتي من الصادرات إضافة إلى رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج.

ومع حلول الألفية الثالثة تغيرت الأوضاع بفضل التغيرات في أسعار النفط في الأسواق العالمية جعل الحكومة قادرة على التدخل من أجل تحفيز النمو الاقتصادي من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو الاقتصادي التي باشرتها على اثر التحسنات التي عرفتها مداخيل المحروقات، كما تمكنت من معالجة اختلالاتها الخارجية على مستوي ميزان المدفوعات وتحسين جدارتها الائتمانية بفضل التسديد المسبق لديونها وامتلاكها فائضا هاما من النقد الأجنبي.

المبحث الأول: تطور احتياجات التمويل خلال الفترة(1990-1993).

ساهمت مجموعة من العوامل في حدوث اختلالات في الاقتصاد الوطني أهمها التبعية الاقتصادية والاعتماد المفرط على تصدير منتوج واحد وهو النفط، الشيء الذي جعل الاقتصاد الوطني رهين الصدمات الخارجية خاصة فيما يتعلق بأسعار هذه المادة الحيوية في الأسواق العالمية، فنتيجة تدهور أسعار النفط سنة 1986 تدهورت حصيلة الصادرات من العملة الصعبة وحدث تراجع كبير في معدلات الاستثمار والتشغيل كما اشتدت الضغوط المالية الخارجية.

المطلب الأول:أسباب زيادة الحاجة إلى التمويل الخارجي والإصلاح الاقتصادي:

ساهمت مجموعة من الاختلالات في زيادة شحة الموارد المحلية اللازمة لتلبية متطلبات الإنفاق المحلي ودفع مستحقات التمويل الخارجي مما اثر سلبا على الجدارة الائتمانية للاقتصاد.

الفرع الأول:تطور فجوة الموارد المحلية: عانى الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة من استمرار وضعية الاختناق بسبب تضخم عبء خدمة المديونية الخارجية، فبسبب المستويات المرتفعة من التحويلات الصافية لصالح العالم الخارجي التي قام بها الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة والتي مثلت انتقاصا حقيقيا من حجم الفائض الاقتصادي المحقق محليا مما أثر سلبا على إمكانية الاستثمار والاستيراد وبالتالي على الموارد المالية المتاحة لتمويل الاقتصاد.

حيث تشير المعطيات إلى أن خدمة المديونية تطورت على نحو متسارع ينبئ بتعرض البلد إلى المخاطر الخارجية، انتقلت خدمات الديون من 9 ملايير دولار سنة 1992 إلى أكثر من 9,05 مليار دولار سنة 1993 بما يمثل نسبة 80 % من حجم الصادرات، وبلغ رصيد الدين الخارجي 26,5 مليار دولار أي 63 %من إجمالي الناتج المحلي لسنة 1993، كما أن رزنامة تسديد الديون عرفت تقلصا كبيرا حيث أن 75 %من الديون الخارجية أصبحت واجبة التسديد في الفترة الممتدة مابين عام 1990 و1993[1].

هذا إضافة إلى تدهور أسعار البترول التي انخفضت من 20 دولار بداية التسعينات ثم إلى 17,65 دولار سنة 1993، ونتيجة لهذا التدهور انخفضت إيرادات الدولة المتحصلة من النفط،

[1] عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، الجزائر، موفم للنشر،1999، ص26.

وباعتبار أن النفط المورد الأساسي للحصول على النقد الأجنبي لتمويل برامج التنمية وتلبية متطلبات الاستثمار حدث عجز في الموارد المحلية [1*] التي نوضحها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (3-1) تطور فجوة الموارد المحلية والتمويلية في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1990-1993). الوحدة :مليار دينار.

السنوات	1990	1991	1992	1993
الناتج الداخلي الخام	554,39	862,13	1074,70	1189,72
الادخار المحلي	152,30	316,77	344,13	322,46
الادخار/الناتج الداخلي الخام%	27,47	36,74	32,02	27,1
الاستثمار الكلي	160,22	266,74	319,82	336,20
الاستثمار /الناتج الداخلي الخام%	28,9	30,94	29,76	28,26
فجوة الموارد المحلية	-7,916	50,034	24,31	-13,74
معدل الفجوة %	-1,43	5,8	2,26	-1,15
الادخار الوطني الصافي	139,785	264,98	290,745	236,784
الفجوة التمويلية	-20,43	-1,744	-29,066	-99,416
معدل الفجوة %	-3,68	-0,20	-2,70	-8,356

المصدر:القنيعي عز الدين،علاقة الاستثمار بالتشغيل في الجزائر (دراسة تحليلية)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد6، 2012، جامعة، البليدة، ص200.

- Ons, rétrospective des comptes économique 1963-2010,n166,Alger ,novembre2011, p 59.
- Ons, les comptes économiques de 1989à 2000,n338,p 26.
- Ministère des finances, indicateurs de l'économie algérienne 1980-2003, octobre 2004,p9.

من خلال الجدول رقم (3-1) نلاحظ أن الاقتصاد الوطني عاني من فجوة سالبة في الموارد المحلية قدرت ب7916,3 مليون دينار سنة 1990 بما نسبته 1,43% من الناتج الداخلي الخام، ثم حققت فجوة موجبة للسنتين 1991و1992على التوالي حيث بلغت في المتوسط 4,03% من إجمالي الناتج الداخلي، وذلك بفضل ارتفاع معدل الادخار المحلي الذي سجل معدل

[1*] فجوة الموارد المحلية: تتمثل في الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الطلب المحلي أو بمعني آخر الفرق بين الاستثمارات المنفذة في الاقتصاد والمدخرات المحلية ،وسواء تم حساب الفجوة من زاوية (الناتج المحلي – الطلب) أو (الاستثمار – الادخار) فالنتيجة واحدة.

الفجوة التمويلية: يقصد بالفجوة التمويلية تلك الفجوة القائمة بين الادخار القومي المتاح والاستثمارات الكلية في الاقتصاد بمعني آخر تلك الفجوة القائمة بين كل من الدخل القومي المتاح والطلب المحلي في الاقتصاد، وعليه تمثل الفجوة التمويلية ذلك الجزء من الاستثمار الكلي الذي لم تستطيع المدخرات القومية المتاحة تمويله .

أنظر في ذلك علاوة نواري،آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان،2008/2007، ص114،115.

36,74% سنة 1991 و32,02% سنة 1992 والذي نتج عن ارتفاع معدل الادخار الحكومي بسبب الصعود القوي في معدل الجباية البترولية التي سجلت نسبة 64,89% من الإيرادات العامة للدولة سنة 1991، بفضل ارتفاع أسعار النفط التي ظهرت مع حرب الكويت وكذا نتيجة لاتفاق الاستعداد الائتماني للجزائر مع صندوق النقد الدولي في 3 جوان 1991 والذي كان يهدف إلى ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات و أسعار الصرف.

ثم عاودت الفجوة السالبة الظهور سنة 1993 بقيمة 13739,2 مليون دينار بما يمثل نسبة 1,15% حيث سجل معدل الادخار المحلي هبوطا محققا نسبة 27,1 % وذلك بسبب انهيار الادخار الحكومي الذي وصل إلى أدني مستوياته مسجلا نسبة 1,89 %من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1993 نتيجة التدهور الحاصل في سعر النفط والذي انخفض ليبلغ 20 دولار للبرميل سنة 1993، وركود النشاط الاقتصادي بسبب التخفيض الكبير في حجم الواردات خلال الفترة (1992-1993) حيث لم تسجل سوى 50% من المستوى الذي وصلته سنة 1985[1].

الفرع الثاني: اختلال التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي: أهم الخصائص التي تعكس مرحلة النمو التي تجتازها الاقتصاديات النامية تتمثل في اختلال الهيكل الإنتاج فيها، حيث يعتمد بصفة أساسية على القطاعات الاستخراجية الموجهة إلى التصدير وانخفاض نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في هذا الناتج.

وإذا نظرنا إلى الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الجزائري نجده لا يمثل استثناءا عن حال باقي الدول النامية، حيث أن صفة الاختلال كانت ملازمة للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال، هذا الاختلال كان موجود في إستراتيجية النمو غير المتوازن المتبناة من طرف الحكومة والتي تعتمد على قطاع واحد أساسي يكون قائد لباقي القطاعات الاقتصادية ويكون له تأثير أمامي وخلفي في هذه القطاعات، وعليه ظل قطاع المحروقات له أهمية معتبرة في الاقتصاد الوطني حيث مثل نسب متزايدة وظل يقارب نسبة 98 % من إيرادات الصادرات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، كما أن له أهمية معتبرة في تكوين الناتج الداخلي الخام، ويعتبر موردا مهما من موارد الدولة فالجباية النفطية تمثل العنصر الأساسي في موارد الدولة، الشيء الذي فاقم مشاكل الاقتصاد بمجرد تدهور أسعار هذه المادة الحيوية في الأسواق العالمية، حيث تقلصت موارد الدولة من النقد الأجنبي الضروري

[1] أحمد سلامي، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص38.

لعملية الاستيراد ومن ثم حدث انكماش في مجمل النشاط الاقتصادي[1].

الفرع الثالث: اختلال ميزان المدفوعات: يوضح ميزان المدفوعات علاقة البلد المالية مع العالم الخارجي فضلا عن توضيح الهيكل الاقتصادي للبلد واستقراره.[2]وكلما كان الاقتصاد يملك تنوع في سلة صادراته كلما كان أقل عرضة لمشاكل الاختلال في ميزان مدفوعاته، وهو مالا ينطبق على حالة الاقتصاد الجزائري الذي اختار في إستراتيجيته التنموية الاعتماد على قطاع واحد النفط يأخذ على عاتقه مهمة النهوض بباقي القطاعات الأخرى.

وقد كانت الظروف الدولية لأسعار الطاقة مواتية خلال العقود الأولي لاستقلال الجزائر مما مكنها من صياغة برامج تنموية هامة رصدت لها مبالغ مالية معتبرة، ورغم ذلك حافظ ميزان المدفوعات على استقراره إلى غاية سنة 1986، حيث ساهمت مجموعة من العوامل الخارجية أهمها تراجع أسعار المحروقات باعتباره المصدر الأكثر أهمية للنقد الأجنبي في حدوث خسارة للاقتصاد الجزائري قدرت بحوالي 45% من إيرادات الصادرات، وبالمقابل عرفت أسعار الواردات استقرارا وارتفع حجمها، كما اقتربت آجال تسديد الديون الخارجية،وتزايدت خدمة الدين مما أثر سلبا على وضعية ميزان المدفوعات الذي أصبح يحقق عجز مع بداية عقد التسعينات قدر ب0,675 مليار دولار و0,388 مليار دولار للسنتين 1992 و1993 على التوالي[3] ، نتيجة العجز الذي حققه الميزان التجاري بسبب هشاشة المبادلات التجارية الخارجية وضعف الجهاز الإنتاجي الوطني والهيكل الغير الملائم للديون الخارجية، كما أن اعتماد الجزائر خلال هذه الفترة على القروض الخارجية وتدهور قيم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الاستثمار خارج قطاع المحروقات كان له دورا في زيادة أعباء ميزان المدفوعات.

الفرع الرابع: اختلال الموازنة العامة: تعبر الموازنة العامة على الإيرادات العامة التي يتوقع تحصيلها والنفقات العامة التي يلزم إنفاقها خلال سنة مالية قادمة، ففي حالة تساوي حجم الإيرادات العامة مع النفقات العامة لا يبرز الإشكال أما إذا فاق حجم النفقات العامة حجم الإيرادات العامة

---

[1] شهر زاد زغيب، ليلي عيساوي، آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد رقم 4، ص81.

[2] كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة والتمويل، جامعة الإسكندرية،2004، ص252.

[3] Banque d'Alger, Bulletin statistique trimestriel n1, Septembre 2007, p15.
Banque d'Alger, rapport2007, évolution économique, et monétaire en Algérie, 2007, p74.

هنا تبدأ المشكلة، ويبدأ السؤال يدور حول ما هي أسباب قصور الإيرادات الجواب هنا يقودنا مرة أخرى إلى الغوص في بنيان الاقتصاد والبحث في كل القطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها في تعبئة الموارد المالية.

وبالنظر إلى الاقتصاد الوطني نجد أن الجباية النفطية تساهم مساهمة بالغة في تعبئة إيرادات الحكومة وبالمقابل تتعدد وتنوع صور الإنفاق، وعليه يبقي أمر الموازنة هو الآخر على ارتباط كبير بالتطورات التي تحدث في أسعار النفط، و تعد فجوة الموازنة العامة من الاختلالات الرئيسية في الاقتصاد الوطني والتي لا يمكن فصلها عن سائر الاختلالات التي يعاني منها مثل الفجوة التمويلية والتضخم والاختلال في الهيكل الإنتاجي.. اخ[1].

أن الهبوط المفاجئ لأسعار النفط عام 1986 أبرز الاختلالات الاقتصادية الكلية المحلية، حيث بلغت نسبة العجز في الميزانية كمتوسط للفترة (1986 –1990) ما نسبته 2,8% من الناتج الداخلي الخام، ويرجع هذا العجز أساسا للانخفاض في أسعار البترول الذي يسهم بنسبة كبيرة في إيرادات الميزانية إضافة إلى الأعباء التي تحملتها الدولة نتيجة إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات.

الفرع الخامس: اختلال هيكل التجارة الخارجية: عكست الاختلالات التي عاني منها الاقتصاد الوطني أثرها على اختلال هيكل التجارة الخارجية الذي يرتبط ارتباطا مباشرا بطبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد وتطوره فإذا أخذنا جانب الصادرات نلاحظ أن الصفة المميزة له هي هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الصادرات في ظل غياب للإنتاج الصناعي في قائمة صادرات الجزائر وذلك بسبب أن نمو الإنتاج الصناعي تميز بخاصية ارتفاع التكلفة، أما الصادرات الفلاحية فقد ظلت قريبة من الصفر في أغلب الحالات وأي إنتاج كان يوجه لتلبية الطلب المحلي ويرجع ذلك لجملة من الأسباب منها إهمال القطاع ألفلاحي إضافة إلى الاستعمال التقليدي للمزارع وكذا الاعتماد على المناخ في الري.

في ظل تركز هيكل الصادرات نجد الهيكل السلعي للواردات يتميز بالتنوع والأهمية حيث تحتل المواد الأساسية كالمواد الغذائية نسبة متزايدة في هذا التركيب بنسبة تجاوزت ربع إجمالي الاستيرادات للسنوات 1992و1993، وهو ما يدل على تبعية الاقتصاد الوطني غذائيا للعالم الخارجي ويعكس اختلال الهيكل الإنتاجي للاقتصاد.

---

[1] علاوة نواري، التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي، التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي، اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية (الجزائر نموذجا)، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2010، ص123.

الفرع السادس: عبء التمويل الخارجي: على الرغم من الدور المرجو من الديون الخارجية في استكمال النقص الكامن في حجم الادخار المحلي وتوفير التمويل اللازم للاقتصاد تحولت إلى مشكلة عميقة في حالة الاقتصاد الوطني و معضلة صعبة الحل نظرا لعدم تقيد الحكومة بعنصر الكفاءة والفعالية في إدارة الدين وعدم ربطه بالمردود التنموي والقدرة التصديرية.

فمع مرور الزمن نجم عن هذه المديونية المتزايدة ما يسمي النقل العكسي للموارد خاصة خلال الحقبة الزمنية 1990-1993، أين أصبح حجم التمويل المتدفق إلى الداخل في صورة قروض جديدة للاقتصاد يقل عن حجم الأموال المحولة نحو الخارج في صورة خدمات للمديونية، الشيء الذي اثر سلبا على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية منها حجم الادخار المحلي، الاستثمار المحلي، وضعية ميزان المدفوعات، تدهور حجم الاحتياطي من العملة الصعبة و وضع الاقتصاد في فوهة البركان يعاني جملة من الاختلالات كل اختلال يغذي ويتكامل مع الآخر.

كما يكمن وجه القصور أيضا في سياسة الحكومة الاقتراضية والتي ركزت على مصدر تمويلي واحد وأهملت باقي أشكال التمويل الأخرى التي كان من الممكن أن تكون لديها ميزات تمويلية أفضل من القروض مثل الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، فعلى غرار باقي الدول النامية التي تبنت استراتيجيات تشجع تدفق هذا النوع من التمويل في أوقات مبكرة لم تبادر الجزائر لاستقطابه إلا مع حلول عقد التسعينات بسن مجموعة من القوانين التي تروج لاستقطابه، في حين بقي التمويل عن طريق الاستثمار الأجنبي غير المباشر غريب عن الاقتصاد الوطني نظرا لغياب سوق مالية نشطة تعمل على تعبئة الفوائض المالية الخارجية.

جدول رقم(3-2) تطور حجم التمويل الخارجي خلال الفترة 1990-1993.

(الوحدة : مليار دولار)

السنوات	المسحوبات من القروض (1)	خدمات الدين (2)	الانتقال الصافي للموارد المقترضة (1 -2)	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
1990	6,939	8,805	1,866-	0,012
1991	6,834	9,170	2,336-	0,013
1992	7,521	9,321	2,336-	0,010
1993	6,501	9,029	2,528-	0,013

المصدر: علي بلارو، مشكلة المديونية الخارجية في الجزائر في الفترة (1986-2002)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة،2005، ص70.

-Unctad World Investment Report, New York and Geneva, Various Issue.

من خلال الجدول رقم(3-2) يتضح لنا تفاقم خدمات الدين الخارجي حيث بلغت قيمة تفوق 9 مليار دولار بداية التسعينات، وأصبح الانتقال الصافي للموارد المقترضة يسجل قيما سالبة مما يعني أن حجم التسديدات التي تقوم بها الدولة لصالح العالم الخارجي في صورة خدمات للمديونية تفوق قيمة التدفق الجديد الذي تحصل عليه، وهو ما يمثل عبء يساهم في حدوث اختلال على مستوى ميزان المدفوعات كما يمثل انتقاصا من حجم الادخار المحلي ومن ثم يعمل على تعميق فجوة الموارد المحلية التي يعاني منها الاقتصاد، كما يعكس اختلال آخر يرتبط بسوء التسيير وعدم قدرة الدولة على توجيه هذا التمويل لتحقيق فوائض اقتصادية وتراكم رأسمالي يمكن من الاقتصاد من التخلص من الاستدانة الخارجية، في حين تظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحقق قيما ضعيفة خلال هذه الفترة مما يعكس فشل سياسة الحكومة في خلق مناخ استثماري ملائم يلبي رغبة هذا النوع من التدفق.

الفرع السابع: اختلال النمو الاقتصادي: يعتبر النمو الاقتصادي عنصر أساسي من عناصر التنمية ومكون أساسي من مكوناتها، فالنمو الاقتصادي يعبر عن الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية الاقتصادية فهي ظاهرة مركبة وواسعة تتضمن النمو الاقتصادي مقرون بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية،وعليه من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية وذلك إذا لم ترافقه التحولات الجوهرية الضرورية لتحقيق عملية التنمية، لكن لا يمكن الاستغناء عن النمو الاقتصادي في حدوث التنمية الاقتصادية[1].

يستخدم النمو الاقتصادي كمؤشر للدلالة على مستويات التطور وما يتبعه من إمكانيات لتحقيق تقدم مستمر و يعد أحد أهم المؤشرات التي يستند إليها لتقييم المناخ الاستثماري، وإذا تتبعنا تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر نجده يتميز بالتذبذب من فترة زمنية لأخرى وذلك نتيجة التدهور الذي حصل في أسعار النفط و الاختلالات التي بدا يعاني منها الاقتصاد نتيجة فشل خطط التنمية المتبناة في العقود السابقة والتي بدأت آثارها تتضح نتيجة عجز المؤسسات الاقتصادية على خلق إنتاج سلعي يلبي حاجات الطلب المحلية ويزيد من الصادرات.

الشيء الذي دفع الحكومة إلى التراجع عن السياسة السابقة مما خفض حجم الاستثمار المحلي ليحقق نسبة -2,3%، وخلال الفترة 1990-1994 حقق معدل النمو الاقتصادي قيمة

[1] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص18.

سالبة في المتوسط قدرت بنسبة −0,6% كنتيجة طبيعية للاختلالات المتعددة والوضع المتأزم الذي آل إليه الاقتصاد الوطني في ظل تفاقم احتياجاته المالية وصعوبة الحصول عليها بشروط ميسرة لتلبية احتياجات الاستثمار ودفع مسيرة التنمية.

جدول رقم(3−3) تطور متوسطات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترات معينة.

الوحدة:نسبة مئوية.

الفترة	الناتج المحلي الحقيقي	الزراعة	الصناعة	الخدمات	استثمار محلي إجمالي	الاستهلاك القومي
1990−1980	+2,9	4,5	1,7	3,3	−2,3	13,8
1994−1990	−0,6	−0,2	−0,8	−0,6	−6,8	24,7

المصدر:علاوة نواري، التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي، اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية (الجزائر نموذجا)، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،2010، ص162.

كل هذه الاختلالات الداخلية والخارجية التي أصبح يعاني منها الاقتصاد دفعت البلاد إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات الواسعة التي مست مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بغية تخفيف الاختناق الآني للاقتصاد، وتصحيح الفجوات والاختلالات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وتعزيز مسيرة النمو والتقدم.

الفرع الثامن: التبعية الغذائية: يمثل الاستهلاك من السلع الغذائية مجموع كميات الإنتاج المحلي مضافا إليها صافي الاستيراد من هذه السلع،وفي حالة تفوق الصادرات على الواردات تتحقق معدلات اعلي من الاكتفاء، حيث يمكن الاستفادة من العوائد التصديرية الفائضة في تعزيز الأمن الغذائي، هذا الأخير الذي تعرفه منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) على أنه "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة "،بينما ينخفض مستوى الأمن الغذائي عندما لا تتوفر الموارد المحلية اللازمة لتغطية الواردات من السلع الغذائية[1].

ومنذ أن حصلت الجزائر شرعت في تطبيق مجموعة من البرامج التنموية الواسعة التي تستهدف توفير الحاجات الأساسية للسكان، لكن الإستراتيجية المعتمدة ركزت على الصناعات الثقيلة لما لها من ارتباطات وتأثير في باقي القطاعات الاقتصادية منها القطاع الزراعي باعتباره المنتج الأساسي للمواد الغذائية التي يحتاجها السكان، في ظل هذه الإستراتيجية غير المتوازنة التي حظيت فيها الزراعة باهتمام ثانوي حدث نمو في حجم الاستهلاك الغذائي بمعدلات تفوق معدلات

[1]التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمن الغذائي في الدول العربية، 2009، ص171.

نمو الإنتاج الغذائي مما استوجب توجه الجزائر إلى الاستيراد لتغطية العجز، ففي سنة 1985 كان الاستيراد الغذائي يستحوذ على أكثر من نصف عوائد النفط والغاز وبلغت قيمة العجز في الميزان الزراعي 3,02 مليار دولار سنة 1990 بما يعادل نسبة 5,8 %من الناتج المحلي الإجمالي[1].

إن عدم قدرة الجزائر المبكرة على توفير احتياجاتها الغذائية ذاتيا جعل فاتورة الغذاء تعرف تطورا مستمرا خاصة خلال عقد التسعينات والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم(3-4) تطور الواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (1990-1993).

الوحدة (مليار دينار).

السنوات	1990	1991	1992	1993
المواد الغذائية والمشروبات	16,91	30,86	30,86	47,55
إجمالي الاستيرادات	87,04	139,22	188,54	205,04
نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات%	19.42	22,16	26,88	23,19

Source: ONS, rétrospectives statistiques 1962-2011, p172-175

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن حاجة الاقتصاد الوطني إلى الاستيراد الغذائي كانت كبيرة خلال عقد التسعينات حيث ظلت تحقق نسبة تقارب ربع إجمالي الاستيرادات، وأصبح الاستيراد الغذائي يستنزف قيمة كبيرة من العملة الأجنبية المحققة من عملية التصدير و القروض الخارجية المحصل عليها، وحاولت الحكومة التصدي لهذه المشكلة من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات مست القطاع ألفلاحي.

الفرع التاسع: فشل قطاع التصنيع: إن التنمية الاقتصادية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال تعتبر سياسة مختزلة في قطاع التصنيع، فقد عد القطاع الأول المسيطر على كل البرامج التنموية المتبناة سواء من ناحية الغلاف المالي المخصص للقطاع أو من ناحية حجم الاستيرادات الموجهة لخدمة هذا القطاع أو من ناحية القروض التي تعاقدت عليها الجزائر خدمة لهذا القطاع مخططة لإحلال الواردات وتحقيق تنمية اقتصادية صاعدة تقي الجزائر صدمات الأسواق الخارجية.

غير أن سياسة التصنيع لم تأتي ثمارها لأنها اعتمدت على منطق التركيب دون استكمال خطوة البحث العلمي وتدريب اليد العاملة، بل أصبحت هياكل لآلات مستوردة تعاني التبعية في كل شيء[2].إن هشاشة القطاع الصناعي جعل أزمة النفط لسنة 1986 توجه ضربة قاسية للاقتصاد

[1] ناصر يوسف، مرجع سبق ذكره، ص212.

[2] ناصر يوسف، نفس المرجع السابق، ص216.

الجزائري فنتائج الصناعات المعتمدة في المخططات التنموية كانت اقل مما كان منتظر وغير متطابقة مع مبلغ الاستثمار الذي انفق عليها[1].

وعليه تحول فشل القطاع الصناعي إلى محفز على اللجوء إلى الخارج لتمويل متطلباته الخارجية من الاستيراد مما ساهم في خلق عجز على مستوى الميزان التجاري، وبالتالي تحول القطب المعتمد عليه لتحقيق التنمية الاقتصادية إلى عامل دافع لزيادة التمويل الخارجي وتدعيم اختلالات الاقتصاد الوطني في ظل تدني عائدات النفط.

الفرع العاشر: تدهور الوضع الاجتماعي: نظرا للبرامج التنموية غير المتوازنة والغير مركزة على الفاعل الإنساني ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، حدث تهميش للطبقة العاملة خاصة طبقة الفلاحين الذين حرموا من المساعدات المادية والمعنوية اللازمة نتيجة الاهتمام بالتصنيع وانتشر الفقر، حيث صنفت الجزائر سنة 1991 من بين الدول الفقيرة نسبيا فمتوسط دخل نصف سكان الجزائر لا يتجاوز أربع دولارات في اليوم، وأكثر من عشر ملايين جزائري يعيشون في فقر مطلق[2].

هذا الإهمال للجانب البشري كانت له انعكاسات حادة على فشل برامج التنمية، كما زاد الإهمال للجانب البشري مع بداية عقد التسعينات والاتفاق عل تطبيق الإصلاحات التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية والتي تركز على الجانب الاقتصادي واستعادة التوازنات دون إعطاء اعتبار للآثار الاجتماعية السلبية التي تترتب على هذه الإصلاحات، فغالبا ما ينشىء عن هذه الإصلاحات آثار انكماشية نتيجة قيام الحكومات بالضغط على الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة والإعانات الاجتماعية من أجل خفض عجز الموازنة العامة[3]. ويتحمل محدودي الدخل العبء الأساسي لهذه الإصلاحات.

هذه الأخيرة عادة ما تحمل في طياتها وصفة تخفيض مستويات الأجور الحقيقية ومستويات المعيشة إضافة إلى الاستغناء عن العمالة وارتفاع معدلات البطالة مما يقود إلى انتشار ظاهرة الفقر وتفشيها في المجتمع، والجزائر تحملت تكاليف باهظة خلال عقد التسعينات كفاتورة للإصلاحات السالفة الذكر حيث تدهورت أوضاع التشغيل نتيجة التسريح المكثف للعمال وتفاقمت

---

[1] عبد الله بن دعيدة، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية،التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص358.

[2] ناصف يوسف، مرجع سبق ذكره، ص213.

[3] سيد البواب، مرجع سبق ذكره، ص194.

مشكلة البطالة التي سلكت اتجاها تصاعديا دون تردد منتقلة من 20,7 %سنة 1991 إلى 24,3 %سنة 1993، نتيجة الأوضاع السابقة تفاقمت ظاهرة الفقر وتطور عدد الفقراء الذي بلغ 20 %في منتصف التسعينات الشيء الذي اجبر الحكومة على ضرورة التدخل وصياغة سياسات وبرامج للحماية الاجتماعية تساهم في محاربة الفقر والبطالة وتساعد على تحقيق التنمية البشرية[1].والجدول الموالي يوضح تطور المؤشرات الاجتماعية.

جدول رقم(3-5) المؤشرات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 1990-1993.

السنوات	1990	1991	1992	1993
مؤشـرات السـكـــان				
عدد المقيمين (بالملايين)	25,0	25,6	26,3	26,9
سكان الريف (% من مجموع السكان)	47,5	46,5	44,4	43,3
عدد السكان الذين يقل عمرهم عن 15 سنة	37,9	37,4	38,3	38,3
معدل المواليد %	31,0	30,1	30,4	29,0
معدل الوفيات %	6,0	6,0	6,1	6,0
الصـــحـــة				
وفيات المواليد(بالآلاف)	-	-	39,0	-
عدد السكان لكل طبيب (بالآلاف)	1,0	1,0	1,0	1,0
الـتـعـلـيـم				
الالتحاق بالدراسة الابتدائية %	93,0	-	94,0	95,0
الالتحاق بالدراسة الثانوية %	54,0	-	55,0	55,0
الـعـمـالـة والـدخـل				
القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان	23,4	33,8	24,1	24,4
البطالة كنسبة مئوية من القوة العاملة	20,3	21,3	23,2	24,4
نصيب الفرد من إجمالي الناتج بالدولار الأمريكي	3523,9	2046,8	1822,8	1852,6

المصدر:كريم النشاشبي، باتريشيا ألونزو-جامبو،الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن،1998، ص6.

من خلال الجدول نلاحظ تأخر واضح على مؤشرات التنمية الاجتماعية خلال هذه الفترة مست على الخصوص قطاع التعليم، إضافة إلى تدهور مؤشرات الصحة وارتفاع معدل البطالة وتدهور نصيب الفرد من الناتج المحلي هذه العوائق والاختلالات التي نمت شيئا فشيئا حتى

[1]زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة قسنطينة،2010 /2011، ص94.

أصبحت تمثل السمة البارزة للاقتصاد الوطني وتمثل مظهرا من مظاهر فشله في اقتحام معركة التنمية جعل الحكومة تستسلم لكل اقتراح يحد من شدة الاختلالات السالفة.

المطلب الثاني:التدابير المتخذة من طرف الحكومة: في ظل الأوضاع المتأزمة التي آل إليها الاقتصاد الوطني والتي زادت تعقيدا مع بداية عقد التسعينات نظرا لتدهور حجم احتياطي الصرف من العملة الأجنبية وانحصار فرص التمويل المتاحة،أصبح لزاما على الحكومة المبادرة بتطبيق مجموعة من الإصلاحات.

الفرع الأول: مضمون الإصلاحات الاقتصادية: قامت السلطات العمومية منذ بداية التسعينات بتطبيق جملة من الإصلاحات على نطاق واسع مما يعتبر تراجعا عن السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة لمدة ثلاث عقود من الزمن، وتعبر هذه المبادرة عن بداية توجه الجزائر لعلاج الوضع المترتب عن تدهور أسعار النفط (أزمة 1986)، ومعالجة عبء مديونيتها التي ثبطت من فعالية الإصلاحات الاقتصادية المقترحة في البرامج الحكومية بدءا من إعادة الهيكلة للمؤسسات واستقلاليتها وكذلك عمليات التطهير المالي مع إعادة النظر في قيمة الدينار[1].

كما قامت الحكومة بإبرام عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي متضمنة إرادة الحكومة في إحداث إصلاحات عميقة للاقتصاد، لغرض إعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد وتوفير التمويل اللازم لفك الخناق عن عملية التنمية في ظرف أصبح فيه التمويل الخارجي بالنسبة للاقتصاد الوطني يمارس دورا مزدوجا من جهة يمثل سبب في الإصلاحات وقبول برامج المؤسسات المالية الدولية بكل ايجابياتها وسلبياتها نتيجة تراكم الديون الخارجية وأعبائها وتحولها إلى عامل استنزاف للموارد المحلية، ومن جهة أخرى مثل التمويل الخارجي هدفا للإصلاحات لجأت الحكومة إليها بعدما ثبت فشل مسيرة التنمية وعدم قدرتها على خلق فوائض مالية تساهم في رفع حجم الادخار المحلي حتى يتوافق مع حاجيات تمويل الاستثمار، وثبتت هذه المعادلة منذ سنة 1986 نتيجة تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية ووقوع الاقتصاد الوطني في مأزق عدم القدرة على تلبية متطلبات التنمية المحلية من جهة ومتطلبات الدفع الخارجي لأعباء الديون المتراكمة من جهة أخرى، هنا برزت ضرورة اللجوء إلى الخارج من جديد لكن هذه المرة بشرط قبول برامج إصلاحات واسعة لقاء الحصول على تسهيلات تمويلية من المؤسسات المالية الدولية.

---

[1] الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر،الجزائر، دار هومة ، 1996، ص198.

الفرع الثاني: اتفاق الاستعداد الائتماني 3 جوان 1991: بحلول عقد التسعينات تفاقمت مشاكل الاقتصاد الجزائري بسبب تراكم حجم الديون الخارجية وخدماتها من جهة وتذبذب أسعار المحروقات من جهة أخرى، مما أدى إلى ضعف إيرادات الصادرات وتدني حجم الاحتياطي من العملة الصعبة وتأثرت القدرة التسديدية للحكومة، استدعي الأمر اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للمرة الثانية على غرار اتفاق الاستعداد الائتماني لسنة 1989 وتم التوقيع على اتفاقية استعداد ائتماني ثانية في 03 جوان 1991[1].

بموجب هذا الاتفاق وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (404 مليون دولار) مقسمة على أربعة أقساط بحيث كل قسط يحدد بمبلغ 75 مليون وحدة سحب خاصة (100 مليون دولار)، وقد سحبت الجزائر 3 أقساط إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية وتبنيها إصلاحات ذاتية تتعارض وتوجيهات الصندوق، إذ تم توجيه هذا القرض إلى أغراض أخرى غير تلك التي تم الاتفاق عليها، ويتعلق الاتفاق ببرنامج تصحيح قصير المدى (10 أشهر) تنتهي مدته في 31 مارس 1992 يهدف إلى التحكم في جانب الطلب الكلي، ومحاولة تكييفه وفقا لإمكانيات العرض الكلي للاقتصاد الوطني وذلك من خلال تطبيق مجموعة من التدابير منها ما يلي[2]:

- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والعمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية والخاصة.
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات و أسعار الصرف.
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار.
- تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية إلى 12% سنة 1991.
- تطهير المؤسسات العمومية تحت إشراف صناديق المساهمة والتي خصصت لها المبالغ التالية 16,9 مليار دج لسنة1991و42,5 مليار دج سنة 1992ثم 83,5 مليار دج لسنة 1993.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية والتي انخفضت بمعدل 17,8% بين سنتي 1991و1992.

---

[1] إكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص185.

[2] نفس المرجع السابق، ص186.

ونظرا لتطور الأزمة التي تعاني منها الجزائر، وكذا حلول تواريخ الاستحقاقات المالية المترتبة عليها، حيث بلغت نسبة هذه الأخيرة خلال الفترة 1991-1993 حوالي 70% من إجمالي الدين الخارجي، أي ما يفوق 18 مليار دولار بذلت الجزائر مجهودات كبيرة مستعملة عدة تقنيات بهدف تجاوز المرحلة الصعبة والحصول على تمويل جديد يتلاءم والإمكانيات المالية للبلد، ومن بين هذه التقنيات عملية إعادة تمويل الديون بهدف تخفيض نسبة خدمة الدين.

الفرع الثالث: عملية إعادة تمويل الديون: تتمثل هذه العملية في استبدال أداة دين قائمة بما في ذلك المتأخرات بأداة أو أدوات أخرى[1]، وتقوم هذه التقنية على عقد مفاوضات مع كل مقترض على حدي للحصول على شروط تمويل جديدة أحسن من شروط القروض القديمة، والسعي إلى تعويض الديون مستحقة التسديد على المدى القصير بديون أخرى تستحق الدفع على المدى المتوسط أو الطويل ،والاستفادة من المبالغ المخصصة للسداد لغرض إعادة الانتعاش للاقتصاد وتتسم هذه العملية بمجموعة من الخصائص منها[2]:

- تعالج هذه العملية مشكل سيولة ظرفية.
- تتميز بعقد اتفاقات مع عدد كبير من المقرضين، ومع كل طرف على حدي مهما كان شكل القرض الشيء الذي يضعف القدرة التفاوضية للبلد المدين.
- يتحمل الاقتصاد المدين إضافة إلى التكاليف العادية للقرض(فوائد وعمولات) تكاليف إضافية في صورة تكاليف للمخاطر التي يتحملها البنك وتكاليف مكاتب الاستشارة والخبراء .
- تزيد من ثقل خدمة الديون لأنها تهتم بتمديد آجال التسديد نسبيا، ولكن لا تؤثر على حجم أو مخزون الدين.
- لا تتضمن هذه الاتفاقيات على مزايا للتخفيف من عبء الديون كتغير معدل الفائدة أو الآجال فمعدلات الفائدة هي تلك المطبقة في السوق والآجال تتميز بقصرها إلا في أحوال نادرة.

واتخذت عملية إعادة التمويل التي قامت بها الجزائر عدة أشكال نذكر منها[3]:

---

[1] عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] مليكة صديقي، مرجع سبق ذكره، ص94.

[3] أنظر في ذلك : نفس المرجع السابق، ص97.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط،عائق أمام التنمية الأورو متوسطية ،الدورة العامة العادية 15، ماي 2000، ص43.

أولا:التسهيل المالي: للتغلب على الظروف السياسة والاقتصادية الصعبة لجأت الجزائر إلى السوق المالي الدولي لإعادة تمويل جزء من المبلغ الأساسي للديون الخاصة والمقدر ب1,45 مليار دولار سنة 1992، غير أن هذه العملية لم تكن بالمستوى المنتظر فقد اقتصرت فقط على ما نسبته 15% من خدمة الدين السنوية و6 %من حجم المديونية الإجمالي، كما أن إتمام هذه العملية تطلب مفاوضات طويلة مع التزام الدولة الجزائرية بتطبيق إصلاحات تتعلق بتحرير التجارة والأسعار وتطهير مالية المؤسسات العمومية الاقتصادية وإتباع سياسة التقشف في تسيير الميزانية، وعليه يعتبر هذا الإجراء محدود الأثر على المديونية فقد أدى إلى ارتفاعها وكذا تزايد شروطها.

ثانيا: اتفاق إعادة التمويل الايطالي: قامت الجزائر بعملية إعادة تمويل مع ايطاليا لتمويل الديون للآجال الممتدة من 1991 إلى 1993 بقيمة 2,4 مليار دولار مع الوكالة الايطالية لتأمين ائتمان الصادرات، وقد تم عقد هذه الاتفاقية بعد مفاوضات عسيرة وبصعوبة كبيرة.

ثالثا: تمويل قروض الإيجار: تتمثل هذه العملية في إعادة تمويل القروض المالية المسماة بقروض الإيجار الدولي، التي تربط بين مجموعة المقترضين الجزائريين بمجموعة من المؤسسات المالية اليابانية المختصة في هذا النوع من القروض، وقد تم إمضاء الاتفاق المتعلق بإعادة تمويل الالتزامات خلال الفترة بين 1 جويلية1992و 30 سبتمبر 1993 مقدر بـ160 مليون دولار، ومدة إعادة التمويل هي5 سنوات أما مدة الإعفاء فتقدر بـ3 سنوات[1].

وعلى الرغم من أن هذه السياسة الظرفية التي لجأت إليها الجزائر في السنوات الصعبة كخيارا بديلا لعملية إعادة الجدولة قد ساهمت في معالجة جزءا يسيرا من الديون المستحقة، إلا أن فاعليتها أصبحت محدودة مع نهاية سنة 1992، ذلك أن معظم الدائنين وخاصة أولئك الذين تعود إليهم نسبة هامة من حجم المديونية الخارجية للجزائر أصبحوا يرفضون هذا الخيار، حيث تغيرت نظرتهم إلى الجزائر وجدارتها الائتمانية نظرا لتراكم الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها واستمرار تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية بما لا يخدم مصالح الاقتصاد، فأصبحوا ينظرون إليها على أنها بلد مثقل بالديون وغير قادر على تسديد مستحقاته المالية، خاصة وان تقييم الخبراء

[1] www.statimes.com/?t 21550669 ,le 26/10/2014.

للوضعية التي أصبحت تعيشها الجزائر منذ عام 1991 تنم عن وجود خطر مالي كبير، وأصبح الوضع ينذر بعدم وجود منفذ للخلاص سوى عن طريق إعادة جدولة شاملة للديون[1].

المطلب الثالث: التدابير المتخذة فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر.

من المعروف تاريخيا أن الدول النامية التي وقعت في أزمة مديونية سنة 1982، توجهت إلى تحويل هذه الديون إلى أصول إنتاجية معتقدين أن ذلك يمثل مخرجا من أزمة المديونية الخارجية كما سعت هذه البلدان إلى إتباع سياسات أكثر مرونة وتحفيزا اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تمت إعادة النظر في القوانين والتشريعات التي تقيد هذا الاستثمار وتبني سياسات جديدة تعمل على تشجيعه وتذلل كل الصعوبات التي تواجهه، و تعززت هذه التوجهات في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي[2].

والجزائر لا تمثل استثناءا عن غيرها من الدول النامية تبنت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية لتكييف اقتصادها مع التحديات العالمية، ولغرض تشجيع الاستثمار الأجنبي للمساهمة في رأس مال المؤسسات العمومية التي تم خصخصتها، تم التمييز بين الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص، كما ألغي التمييزيين الاستثمارات الوطنية والأجنبية وأصبح تدخل الدولة معنويا يكتفي بتوفير المناخ الملائم للقيام بالاستثمار وعلى هذا الأساس قامت بوضع قوانين لجذب هذا النوع من الاستثمار نذكر أهمها فيما يلي.

الفرع الأول: قانون 90-10 ل1990/04/14: هو قانون خاص بالنقد والقرض ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، اعتبر كخطوة هامة في تطور سياسة التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يلاحظ في الفقرة 5 بالمواد 181 إلى 192 والتي تمثل الإجراءات التشريعية الجديدة لترويج جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي حددت شروط انتقال رؤوس الأموال في الجزائر من أجل تمويل النشاطات للاقتصاديين وتوطينها، وهذا حسب قرار مجلس النقد والقرض" الغير مقيمين مسموح لهم بنقل رساميل للجزائر من أجل تمويل نشاط

---

[1] أحمد لعمي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2010/2009، ص177.

[2] عدنان حسين يونس، مرجع سبق ذكره، ص60.

اقتصادي غير مخصص للدولة وأقسامها أو لكل شخصية معنوية محددة من طرف نص من القانون"[1].

ما يميز هذا القانون هو استبدال معيار الجنسية الذي يفرق بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين بمعيار الإقامة الذي يفرق بين المقيم وغير المقيم، حيث جاء في نص المادة 181 من القانون "يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري"، وفي المادة 182"يعتبر مقيما في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر"[2].

ولغرض تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أكد هذا القانون على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر منها[3]:

- حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة والتي كانت سائدة قبل صدور هذا القانون والتي تقضي بضرورة امتلاك الطرف الوطني نسبة 51 %من حجم الاستثمار ويمتلك المستثمر الأجنبي نسبة 49% وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال.
- قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات.
- التخلي نهائيا عن التمييز بين المقيمين وغير المقيمين والقطاع الخاص والعام وبهذا فقد أكد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين.
- يشجع على إقامة علاقات استثمار بين المتعاملين الوطنيين والأجانب رغبة في خلق مناصب شغل جديدة أو لجلب التكنولوجيا.
- وضع ضمانات عديدة فيما يخص طرق نقل وتحويل رؤوس الأموال والمداخيل والفوائد للمستثمرين الأجانب.[4]

ونظرا لغياب هيئات مختصة في الإشراف ومتابعة الاستثمار تولي البنك المركزي في ظل هذا القانون هذه المهمة حيث كان يستقبل الملفات ويسهر على دراستها.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد16، 23 رمضان عام1410هـ، ص541.

[2] محمد سارة،الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة حالة اوراسكوم، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة، السنة الجامعية 2010،2009، ص17.

[3] عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص238.

[4] Elaphblogs.com/post/8432-htm/le 14/11/2014.

الفرع الثاني: قانون الاستثمار لسنة 1991: سمح بإعادة دراسة قانون 86-14 المؤرخ في19 أوت 1986 والمتعلق بالمحروقات فهذا التغير ركز على أن رأس المال الأجنبي غير مجبر على تأسيس شركات ذات اقتصاد مختلط لتجارة المحروقات، حيث يمكن له المشاركة مع شركاء جزائريين في الحقول المكتشفة، وهي إشارة أولية إلى نوعين من الاستثمار المباشر والمختلط إلا أنه لم يقدم توضيحات جديدة فيما يخص الضمانات والتشجيعات وتبسيط الإجراءات المعمول بها.

الفرع الثالث: المرسوم التشريعي93-12 ل1993/10/05: جاء هذا المرسوم بعد ثلاث سنوات من صدور قانون النقد والقرض ليؤكد على بعض الأحكام الواردة فيه لمواكبة الإصلاحات التي تبنتها الحكومة الجزائرية، وهو يعكس الإرادة الواضحة للدولة في تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي و إنعاش الاقتصاد الوطني عبر ترقية الاستثمارات وبالتالي كان يهدف إلى[1]:

- التفتح دون قيد على رأس المال الأجنبي خارج قطاعات السيادة.
- توسيع مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر في انجاز برامج للاستثمارات الجديدة مما يؤدي إلى خلق مناصب عمل وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- إنشاء المؤسسة الوطنية لترقية الاستثمار لمساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز الاستثمارات، فأسلوب عملها يتميز بالتحرك الدائم للترويج والتعريف بمناخ الاستثمار في البلاد وإعداد الملفات الخاصة بالفرص الاستثمارية وعرضها على المستثمرين ومساهمة الشباك الموحد الذي يضم مختلف الإدارات والمكاتب التي لها علاقة بالاستثمار لتسهيل الإجراءات وتسليم الوثائق المطلوبة.
- تكون طريقة التحكيم بحسب ما اتفق عليه في اتفاقية التحكيم بين الأطراف المتنازعة حيث أعطى هذا المرسوم الفرصة للأطراف المتنازعة لاختيار الطريقة التي تراها مناسبة لتسوية الخلافات بينها شرط مطابقتها لمبادئ وقواعد التحكيم.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون منح للمستثمرين المحليين والأجانب امتيازات جبائية وشبه جبائية مهمة لإنشاء المشاريع المنفردة أو المشتركة مع حرية تحويل الفوائد ورأس المال المستثمر، ويمكن أن تستفيد الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني من حيث(حجم المشروع، مميزات التكنولوجيا المستعملة، ارتفاع الأرباح بالعملة الصعبة، ارتفاع مردودية هذه الاستثمارات) على المدى الطويل من امتيازات إضافية، كما نص أيضا على مجموعة من الضمانات لطمأنة

[1] محمد سارة، مرجع سبق ذكره، ص20.

المستثمرين وتخص هذه الضمانات الناتج الصافي للتنازل أو التصفية حتى لو كان مبلغها يفوق رأس المال الأصلي المستثمر[1].

الفرع الرابع: إصدار مراسيم رئاسية: تم إصدار مراسيم رئاسية لطمأنة وضمان الاستثمارات الأجنبية وهذا ترسيخا للتوجهات نحو الانفتاح، بالمقابل يجب أن تتوفر في المستثمر الأجنبي معايير ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والمالي نوضحها فيما يلي[2]:

- إحداث وترقية مناصب الشغل.
- تحسين مؤهلات الإطارات والمستخدمين الجزائريين.
- اقتناء الوسائل الفنية والعلمية والاستخدام المجدي لبراءات الاختراع ورخص الصنع المحمية بموجب الاتفاقيات الدولية.

في هذا الإطار يمكن إعادة تصدير كافة رؤوس أموال الاستثمارات الأجنبية وعائداتها من أرباح وفوائد وريوع، كما أنها تستفيد من كافة الضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي تمت المصادقة عليها من قبل الجزائر.

مما سبق يمكن القول أن هذه المرحلة شهدت وضع بنية قانونية تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار من خلال "قانون النقد والقرض لسنة 1990 "وقانون "الاستثمارات لسنة 1993"، واللذان كرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وحرية فتح بنوك أجنبية في الجزائر الشيء الذي يعكس السعي الجاد للحكومة إلى محاولة استقطاب مصدر تمويلي جديد يساند القروض الخارجية خلال هذه المرحلة الصعبة، ورغم الجهود المبذولة يبقي تمويل الاستثمار يواجه الكثير من العراقيل البيروقراطية والمؤسساتية فمثلا قانون 1993 الذي كان يهدف إلى تحسين وتكريس الاستثمار الوطني والأجنبي، إلا انه واجه عند تطبيقه عراقيل بيروقراطية ومشاكل متعلقة بتسيير العقار الصناعي إضافة إلى العامل الأمني الذي يعتبر كأحد الأسباب الأساسية لتدهور محيط الاستثمار.

هذه العراقيل كانت لها انعكاسات سلبية على فعالية الإصلاحات المطبقة وعلى النتائج المنتظرة حيث ظلت حجم التدفقات محدودة لم تتجاوز في أحسن الأحوال 13 مليون دولار بالنسبة لسنة 1991 بما يمثل نسبة 1,2 % من حصة دول شمال إفريقيا المتوسطية و0,02 % من

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64،24 ربيع الثاني 1414هـ، ص5.

[2] حميدات محمود، خليلي كريم زين الدين، سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ومناقشات حلقا ت العمل، العدد الثالث، من 21 إلى 25 سبتمبر 1997، أبو ظبي، ص169،170.

حصة الدول النامية، وانخفضت حصة الجزائر من التدفقات إلى0,7% من حصة دول شمال إفريقيا و0,01% من حصة الدول النامية[1].

تعكس هذه النتائج ضعف تدفق هذا النوع من التمويل للاقتصاد الوطني في الوقت الذي كانت فيه الجزائر في أمس الحاجة إلى مصدر تمويلي بديل للقروض الخارجية يتسم بمواصفات سد فجوة التمويل دون أن يترتب عليه فوائد إضافية تضخم فاتورة الاستحقاقات الخارجية.

المطلب الرابع: تطور مؤشرات التمويل الخارجي:

في ظل تزايد الحاجة للاعتماد على العالم الخارجي لسد الفجوة القائمة بين حجم الادخار والاستثمار المحليين والتي نتجت عن تظافر وتشابك مجموعة من الاختلالات الكامنة في الاقتصاد الوطني، استمر تيار التدفق الخارجي بعد عقد اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية، والتي على إثرها تمكنت الجزائر من استرجاع ثقة الدائنين وتمكنت من العودة إلى السوق المالي الدولي والحصول على تمويل من جديد وعليه تطورت مؤشرات التمويل الخارجي على النحو التالي.

جدول رقم(3-6) تطور مؤشرات التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-1993.

السنوات	1990	1991	1992	1993
حجم الدين الخارجي (مليار دولار)	28,4	27,9	26,7	25,7
حجم الدين/الناتج المحلي الإجمالي %	45,9	61,4	54,2	50,5
حجم الدين/الصادرات%	196,53	209,14	232,17	246,87
خدمة الدين (مليار دولار)	8,89	9,51	9,27	9,05
خدمة الدين /الناتج المحلي الإجمالي %	14,37	20,37	18,86	17,76
خدمة الدين/الصادرات%	66,4	73,9	76,5	81,5
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	0,012	0,013	0,010	0,013
ا،ج،م/الناتج المحلي الإجمالي%	0,019	0,027	0,020	0,025
المساعدات الإنمائية الرسمية من جميع المصادر (مليار دولار)	0,263	0,340	0,406	0,349
المساعدات /الناتج المحلي الإجمالي %	0,425	0,728	0,826	0,684

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2000، ص366.

-Banque d'Algérie, séries rétrospectives, statistique monétaires 1964-2011, juin2012,p87.

-ministère des finances, indicateurs de l'économie algérienne 1980-2003, p64,65.

[1] أنظر في ذلك:

-Unctad,World Investment Repport, New Yourk and Geneva, Various Issues.

علاوة نواري، التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي، اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية (الجزائر نموذجا)، مرجع سبق ذكره، ص362.

من خلال الجدول (3-6) نلاحظ أن حجم التمويل الخارجي الذي اعتمدت عليه الجزائر خلال هذه الفترة يميل بانحياز كبير نحو القروض الخارجية التي بلغت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي نسب هامة فاقت نسبة 50 %، وبلغ متوسط التدفق السنوي للفترة ب 6,94 مليار دولار وبالمقابل لم تمثل التدفقات الأخرى سوى نسب ضئيلة من حجم الناتج المحلي الإجمالي فلم تتعدى نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة 0,025 % في أحسن السنوات وهي سنة 1993، ويرجع ذلك إلى النقائص التي يعاني منها المناخ الاستثماري في الجزائر والذي لا يزال غير قادر على المنافسة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب جملة من الاختلالات منها ضعف البنية التحتية وعدم توفر هياكل قاعدية قادرة على استيعاب المستثمرين الأجانب مما يجعل المشاريع المنفذة أكثر كلفة، إضافة إلى ضعف الجهاز المصرفي وعدم مواكبته للتطورات العالمية إضافة إلى البيروقراطية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني في شتي المجالات.

كما أن مساعدات التنمية الرسمية بدورها كان دورها محدود في التمويل حيث ساهمت بما نسبته 0,728 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1991 و0,826 % لسنة 1992.

مما سبق نستنتج أن عنصر التمويل الأساسي للاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة كان في صورة قروض خارجية أما أشكال التمويل الأخرى فكان دورها ثانوي، حيث لم تساهم سوى بنسب ضئيلة في سد احتياجات الاقتصاد للتمويل الخارجي، وفي ظل تفاقم خدمات هذه المديونية اضطرت الحكومة إلى تبني إصلاحات هيكلية واللجوء إلى عملية إعادة الجدولة بغرض تأجيل فاتورة الدفع لفترات مستقبلية وهو ما سنتناوله في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: تطور احتياجات التمويل الخارجي خلا ل الفترة (1994 -1999).

ساهمت المديونية الخارجية وأعبائها المتراكمة في زيادة الطين بلة، فقد أدت الالتزامات المتزايدة إلى حدوث أزمة حادة في المدفوعات الخارجية بسبب التدهور المستمر في المداخيل البترولية، كما ثبطت من فعالية الجهود الإصلاحية التي قامت بها الحكومة لتخفيف العجز على مستوى ميزان المدفوعات، ودفعتها إلى تبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية الشاملة تحت إشراف المنظمات الدولية مقابل الحصول على قروض ومساعدات مالية مشروطة.

المطلب الأول: أسباب زيادة الحاجة إلى التمويل الخارجي: نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد أحداث11 يناير 1992 وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي، والنقائص المصاحبة لتطبيق برامج الإصلاحات الذاتية التي حالت دون تحقيق أي تقدم أو تطور في مجال الإصلاحات الاقتصادية زادت حاجة الاقتصاد الوطني للتمويل الخارجي.

الفرع الأول: تطور الاختلالات الاقتصادية: حدثت اختلالات كبيرة على المستوى الكلي للنشاط الاقتصادي، والتي رافقها ظهور بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الواقع السلبي الذي آل إليه الاقتصاد الوطني على المستوى الداخلي والخارجي نذكر أهمها فيما يلي:

- العجز المتنامي في الميزانية العامة للدولة بسبب زيادة الأعباء على الحكومات المتعاقبة، حيث بلغت نسبة العجز نهاية 1993 حوالي 8,7% من إجمالي الناتج المحلي[1].
- ارتفاع حجم الديون الخارجية إلى 29,48 مليار دولار سنة 1994[2].
- انخفاض معدل الطاقة الإنتاجية لمعظم وحدات الإنتاج إلى أقل من 50% .
- ارتفاع نسبة التضخم حيث بلغت 20,8% سنة 1993[3].
- ارتفاع نسبة الاستثمار الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي من 6 % عام 1991 إلى 8,4 % عام 1994، ونتيجة لذلك هبطت نسبة المدخرات إلى الاستثمارات الحكومية بأكثر من 10%من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع نسبة البطالة من 20% من القوة العاملة في عام 1990 إلى 24% في عام 1993[4].
- تحقيق الحساب الجاري الخارجي عجز ب 4,3 % من إجمالي الناتج المحلي عام 1994 [5].

في ظل هذه المؤشرات السلبية ومؤشرات أخرى أكثر سوءا أهمها تدهور أسعار النفط مصدر التمويل الأساسي للاقتصاد، والذي انخفض إلى 14 دولار سنة 1994 عجز الاقتصاد الجزائري عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي التي أصبحت تلتهم أكثر من80 %من حصيلة الصادرات وتفاقمت فجوة الموارد المحلية.

---

[1] عماري عمار، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، عدد1 2002، ص97.

[2] عبد المجيد بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص34.

[3] نفس المرجع السابق، ص40.

[4] كريم النشاشبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص12.

[5] نفس المرجع السابق، ص13.

الفرع الثاني: تطور فجوة الموارد المحلية: إن التمويل الخارجي الذي من المفترض أن يعمل على تمويل الاستثمار وزيادة حجم الناتج والادخار المحليين خالف هذه المعادلة فيما يخص الاقتصاد الوطني بل بالعكس أصبح يمثل بلوعة للفوائض المحلية، التي كان من الممكن أن توجه لزيادة أو خدمة أغراض الاستثمار والإنتاج والاستهلاك، حدث هذا في وقت عجزت فيه معظم المؤسسات الاقتصادية عن تحقيق النتائج المنتظرة منها مما زاد من ضعف الاقتصاد الوطني الذي انعكس في ظهور فجوة سالبة في الموارد المحلية للاقتصاد الوطني نبينها من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (3-7) تطور فجوة الموارد المحلية للاقتصاد الوطني خلال الفترة (1994-1999).

الوحدة: مليار دينار.

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الناتج الداخلي الخام	1487,4	2004,99	2570,03	2780,17	2830,49	3238,20
الادخار المحلي	389,70	545,65	815,54	889,40	777,35	1031,19
معدل الادخار%	26,2	27,21	31,73	31,99	27,46	31,84
الاستثمار الكلي	467,95	633,03	644,64	647,46	773,96	849,96
معدل الاستثمار %	31,46	31,57	25,08	23,29	27,34	26,25
فجوة الموارد المحلية	-78,238	-87,388	170,89	241,95	3,393	181,24
معدل الفجوة%	5,26	4,36	6,65	8,7	0,12	5,6
الادخار الوطني الصافي	306,405	422,441	606,273	680,06	511,29	692,184
الفجوة التمويلية	-161,545	-210,589	-38,367	32,6	-262,67	-157,776
معدل الفجوة %	-10,86	-10,50	-1,493	1,172	-9,28	-4,872

المصدر: القنيعي عز الدين، علاقة الاستثمار بالتشغيل في الجزائر (دراسة تحليلية)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد6 2012، جامعة البليدة، ص200.

- Ministère des finances, indicateurs de l'économie algérienne 1980-2003, octobre 2004, p9.
- ONS, les comptes économiques de 1989 à 2000, n338, p 26.
- ONS, rétrospective des comptes économique 1963-2010, n 166, Alger, novembre 2011, p56, 59.

من خلال الجدول رقم (3-7) نلاحظ ظهور فجوة سالبة في الموارد المحلية قدرت بنسبة 5,26 %من الناتج الداخلي لسنة 1994 و4,36% سنة 1995، نتيجة زيادة حجم الاستثمار المحلي الذي بلغ نسبة 31,46% و31,57 % للسنتين على التوالي مقابل الادخار المحلي الذي سجل نسبة 26,2 %و27,21%، أما الفجوة التمويلية فقد سجلت معدل سالب ب10,86% و10,50

% للسنتين المذكورتين نتيجة عجز المدخرات الوطنية المتاحة والتي تم تعبئتها عن طريق الجهاز المصرفي عن تلبية حاجات الاستثمار، مما تطلب الأمر الاستفادة من حجة الإصلاحات الاقتصادية في الحصول على موارد مالية في صورة قروض ومساعدات ميسرة.

وقد وافق الصندوق والبنك العالميين حينها على طلب الجزائر بشرط إجراء إصلاحات اقتصادية سريعة وشاملة تمس كل جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، لذلك قامت بإجراء إصلاحات اقتصادية مست معظم مؤسسات القطاع العام عن طريق تنفيذ سياسات مالية ونقدية ومنح المزيد من الحرية للنشاط الاقتصادي وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة بفعالية أكثر في النشاط الاقتصادي ومحاولة القضاء على الاختلالات في التوازنات الكلية للاقتصاد، وقد تم تنفيذ هذه الإصلاحات عن طريق تطبيق برنامجين للإصلاح الاقتصادي الأول برنامج للتثبيت بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والثاني برنامج التعديل الهيكلي بالاتفاق مع البنك الدولي.

المطلب الثاني: الاتفاقيات المبرمة مع الهيئات الدولية: بعد المفاوضات تم التوصل إلى ضرورة الشروع في تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي يساعد على استعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الوطني، ويساعد على استعادة الجدارة الائتمانية.

الفرع الأول: برنامج التثبيت الاقتصادي: في بداية عام 1994 زادت حدة الاختلالات التي كانت سائدة في السنوات السابقة نتيجة حدوث انخفاض آخر في أسعار النفط ونضوب فرص الحصول على التمويل الخارجي، مما عمق مشاكل ميزان المدفوعات وأصبحت تمثل قيودا تعرقل جهود إعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد، اضطرت الحكومة بعدما استنفذت الحلول الجزئية لتنفيذ برنامج شامل للتصحيح الهيكلي و الذي حظي بمساندة صندوق النقد الدولي خلال الفترة الممتدة من 22 ماي 1994 إلى غاية 21 ماي 1995، وذلك من خلال عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة كاملة، وبموجب هذا الاتفاق حصلت الجزائر على قرض قيمته 457,2 مليون وحدة سحب خاصة[1]، وقد وضعت الجزائر في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي مجموعة من الأهداف والإجراءات ذات الطابع الانكماشي التي يمكن إتباعها في تنفيذ هذا البرنامج، وذلك كما يلي[2]:

---

[1] إكرام مياسي، مرجع سبق ذكره ، ص188.

[2] أنظر في ذلك: – نفس المرجع السابق، ص189.

–محمد زايد بن زغيوة، الآثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان،2006/2005، ص119.

- القضاء على التشوهات التي تعاني منها ميزانية الدولة عن طريق تخفيض نسبة الإنفاق العام وزيادة نسبة الضرائب.
- التخلص التدريجي من دعم الميزانية لأسعار الاستهلاك والإنتاج الزراعي وكذلك الشبكة الاجتماعية.
- تقليص حجم الكتلة النقدية وتخفيض قيمة الدينار.
- معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض نسبة الإنفاق العام وزيادة نسبة الضرائب وتحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.
- تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة وكذلك الحقوق الجمركية.
- التعديل التصاعدي لمعدل الضريبة على الأرباح غير الموزعة.
- التحكم في الضغوطات التضخمية لغرض تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.
- رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا.

من الواضح من خلال النقاط السابقة أن هذا البرنامج ركز على وضع إستراتيجية تسعي إلى تثبيت الاقتصاد وتمهد الطريق للدخول في إصلاحات هيكلية عميقة، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من السياسات الكلية التي تستهدف ضبط حجم الطلب الكلي من خلال إتباع سياسة نقدية ومالية انكماشية في آن واحد، بالإضافة إلى عودة وتيرة النمو إلى الوضعية المناسبة التي تحقق التوازنات الداخلية والخارجية بهدف ضبط استقرار الاقتصاد الكلي على المدى القصير[1].

الفرع الثاني: برنامج التعديل الهيكلي:تم تنفيذ هذا البرنامج بالاتفاق مع البنك الدولي خلال الفترة الممتدة من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998، حدد مبلغ هذا الاتفاق بقيمة 1169,28 مليون وحدة سحب خاصة وهو ما يعادل 1,8 مليار دولار أمريكي يتم التسديد على مدى عشر سنوات مع الإعفاء لمدة 5 سنوات من الفائدة، ويمثل هذا المبلغ 127,8 %من حصة الجزائر يندرج هذا الاتفاق في نطاق الميكانيزم الموسع للقروض(التمويل الموسع)[2].

بموجب هذا الاتفاق دخل الاقتصاد الوطني في مرحلة جديدة أهم معالمها الإصلاح الاقتصادي الواسع الذي يهدف إلى إحداث تغيير بنيوي في الاقتصاد الوطني و القضاء على حالة

---

[1] محمد زايد بن زغيوة، مرجع سبق ذكره، ص119 .

[2]إكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص190.

اللاتوازن الاقتصادي وإعادة الاستقرار للاقتصاد، وبعث النمو الاقتصادي من خلال تنمية الإنتاج الصناعي والفلاحي و الخدماتي، فعزيمة الدولة الجزائرية على انتهاج سبيل اقتصاد السوق تتطلب قطيعة جذرية مع أسس الاقتصاد الممركز والمسير إداريا للسعي تدريجيا إلى إعادة الاعتبار لقوانين السوق وتشجيع مبادرات الاقتصاديين بهدف تحقيق فعالية عوامل الإنتاج، شمل هذا البرنامج جميع القطاعات وامتد إلى جميع المتغيرات الاقتصادية منها.

أولا: إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص: يركز برنامج التعديل الهيكلي على ضرورة تخلي الدولة عن المؤسسات العمومية خاصة تلك التي تحقق خسارة وزيادة الاهتمام بالقطاع الخاص نظرا للدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية، في هذا الصدد تم تطهير الهيكل المالي كليا ل 23 مؤسسة في نهاية 1996، كما تم وضع برنامج من أجل تحسين الوضعية المالية للمؤسسات العمومية الكبرى وغلق تلك التي لا يمكن إنعاشها [1]، مع الاستمرار في عملية الخوصصة حيث تم إصدار الإطار التنظيمي للخوصصة (الأمر 95-22) المعدل في عام 1997 (الأمر 97-12) لتسهيل الإجراءات وتبعا لذلك فتح هذا القانون المجال للقطاع الخاص للمشاركة في رؤوس الأموال العمومية.

ثانيا: المالية العامة والسياسة النقدية: بالنسبة للسياسة المالية استهدف البرنامج تقليص عجز ميزانية الدولة وذلك بالتأثير على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية بالشكل الذي يمكن من زيادة حجم الإيرادات العامة والتقليص من حجم النفقات[2] وذلك من خلال:

- ✓ **زيادة الموارد:** عن طريق توسيع الضريبة على القيمة المضافة ومكافحة الغش والتهرب الضريبي.
- ✓ **تقليص النفقات:** وذلك عن طريق.
  - تخفيض النفقات الإدارية والتحكم في كتلة أجور الوظيف العمومي.
  - إزالة دعم أسعار المواد المدعمة وتقليص نفقات صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية وعقلنة نفقات التجهيز.

وعلى مستوى السياسة النقدية تم إتباع سياسة نقدية صارمة من أجل مواصلة الضغط على التضخم وتحفيز الأعوان الاقتصاديين على الرفع من مدخراتهم، كما تم إقرار تطبيق أسعار فائدة موجبة

---

[1] عماري عمار، مرجع سبق ذكره، ص99.

[2] عميروش محند شلغوم ، مرجع سبق ذكره، ص 232.

وتطوير السوق النقدي حتى يمارس مهامة بكفاءة في عملية الوساطة، وزيادة اهتمام الحكومة بالقطاع الخاص وإشراكه في تمويل البنوك لاسيما رأس المال[1].

ثالثا: الأسعار: نجم عن سياسة دعم الأسعار التي تبنتها الجزائر في فترات سابقة آثار سلبية بانت ملامحها في صورة عجز على مستوى الموازنة العامة، تراكم المخزونات بغرض المضاربة وظهور الأسواق الموازية، وانتشار ظاهرة تهريب السلع المدعمة إلى الدول المجاورة، لذلك أعطى برنامج الإصلاح الاقتصادي أهمية كبرى لتحرير الأسعار، و ابتداء من سنة 1994 بدأ في تحرير معظم الأسعار وإلغاء نظام الأسعار المقننة بشكل نهائي حيث تحررت الأسعار المحلية كلها تقريبا بعد رفع ضوابط الأسعار وهوامش الربح كما ألغيت بنود الدعم لمعظم الأسعار[2].

رابعا: نظام الصرف: قامت السلطات العمومية بتخفيض الدينار ب 7,3 % في مارس 1994 و40,19 % في أفريل 1994، وبصفة عامة حدث هبوط في سعر الصرف الفعلي الحقيقي بحوالي 30% نتيجة لخفض سعر الصرف الاسمي مع إتباع سياسات متشددة بصدد إدارة الطلب والدخل، حيث أن تسوية سعر الصرف يعد من بين الإجراءات الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي، إضافة إلى إقامة سوق للصرف مابين البنوك مع نهاية عام 1996 من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها والعمل على جعل الدينار قابلا للتحويل بالنسبة لنفقات الصحة والتعليم والسياحة كمرحلة أولي، وفي سنة 1997 ألغيت القيود على المدفوعات الخاصة بباقي المعاملات الجارية بما في ذلك السفر لأغراض السياحة في عام 1997[3].

خامسا: التجارة الخارجية بدأ الاهتمام بالإصلاح سنة 1990 عندما تم استحداث مخطط التمويل وإلغاء البرنامج العام للتجارة الخارجية والحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة واستبدالها بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك، وهكذا أوكلت المهمة للغرفة الوطنية للتجارة لدراسة طلبات المؤسسات المتعلقة بتمويل استيرادها وفق العلاقة المباشرة مع المصارف التي يتعاملون معها بالنسبة للقطاع الخاص، وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخضع لخطط خاصة بتمويلها بالعملة الصعبة مباشرة مع المصارف المعتمدة لديها، وبدأت عملية التحرير بعد إصدار

---

[1] اكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص192.

[2] عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص231.

[3] عماد معوشي، مرجع سبق ذكره، ص250.

التعليمة 3- 1991 المؤرخة في 1991/04/21 والمتضمنة شروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد.

جاءت عملية التحرير الفعلي للتجارة مع صدور التعليمة الحكومية رقم 94-13 المؤرخة في افريل1994 والتي أتاحت عملية الاستيراد للبضائع دون أي قيد إداري وهذا ابتداء من 01 يناير 1995 وإلغاء تراخيص الاستيراد والتصدير[1].

سادسا: تدابير الحماية الاجتماعية وسوق العمل والسكن: أولى خطاب النوايا الاهتمام بالجانب الاجتماعي حيث تم برمجة إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب وذلك بالتعاون مع الصندوق والبنك العالميين بمختلف فروعه[2].

كما تم برمجة وضع نظام لتأمين البطالة لاسيما بعد اعتماد فكرة تسريح العمال والتقاعد المبكر بالإضافة إلى الإصلاحات التي مست القطاع العام وذلك من خلال تصفية المؤسسات العمومية وتوقيف عمليات التطهير المالي والتحول اتجاه استقلالية المؤسسة أو توسيع رأسمالها.

سابعا: القطاع الفلاحي: على مستوى القطاع ألفلاحي اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات منها تحرير الأسعار ورفع الدعم النهائي عن أسعار الحبوب وربطها بالأسعار المرجعية الدولية، وفي هذا السياق فان عملية تحرير أسعار كل المنتجات الزراعية بما فيها السميد والحليب تم قبل عام 1996 كما تقرر إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع ألفلاحي[3].

ثامنا: إصلاح المنظومة المصرفية: والتي بدأت منذ قانون النقد والقرض لسنة 1990 والذي ركز بصفة أساسية على تنشيط وظيفة الوساطة المالية من خلال استقلالية البنك المركزي وإعطاءه صلاحيات واسعة في تسيير النقد والائتمان، ووضع قيودا لتأثير المالية العامة على النقد بفصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية[4]، كما تم إعادة رسملة البنوك العمومية وتطهير محافظها المالية من أجل تطوير نشاطاتها حتى تتمكن من المنافسة في ظل دخول البنوك الخاصة المحلية والأجنبية السوق الوطني، وكذا تساعد على تعبئة الادخارات المتاحة في الاقتصاد الشيء الذي يقلص من درجة الاعتماد على التمويل الخارجي.

---

[1] عبد القادر بابا، مرجع سبق ذكره، ص110.

[2] بن لوصيف زين الدين، تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة البليدة،21 -22 ماي 2002، ص181 .

[3] الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص224.

[4] عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص183.

ولغرض تسيير الاقتصاد الوطني وفقا لمتطلبات اقتصاد السوق تم التمهيد لإنشاء بورصة القيم المنقولة ابتداءا بقانون رقم 93-10الصادر في 1993/05/23 والذي تم تفعيله ابتداء من 13 سبتمبر 1999، وهو تاريخ انطلاق نشاط بورصة الجزائر[1]، لغرض خلق قناة تمويلية جديدة تساعد على تعبئة الادخارات المتاحة في الاقتصاد وبالتالي تقلل من اللجوء إلى العالم الخارجي.

إضافة إلى اتفاقيات الإصلاح التي أبرمتها الجزائر مع كل من الصندوق والبنك الدولي عقدت اتفاقيات أخرى مع كل من نادي لندن ونادي باريس لغرض تأجيل فترات سداد المديونية.

الفرع الثالث:عملية إعادة الجدولة: تعتبر تقنية إعادة الجدولة الحل التقني الأكثر استعمالا وشيوعا فهو من بين الحلول التي يطرحها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفي ظل تفاقم الوضع الاقتصادي أوقفت الجزائر تسديد خدمات ديونها وبدأت المشاورات مع صندوق النقد الدولي لغرض إعادة صياغة الديون القديمة في جداول جديدة وتأجيل مدة السداد لفترات مستقبلية، وقد تم إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي الأولي في أفريل 1994 والمعروفة بستانديباي تمتد على مدى سنة، والثانية في ماي 1995 وهي الاتفاقية المعروفة بتسهيل التمويل الموسع وتمتد على مدى ثلاث سنوات[2]، تبعتهما عملية إعادة الجدولة لدي نادي باريس (الديون العمومية) ونادي لندن فيما يخص (الديون الخاصة).

أولا: الاتفاق مع نادي باريس: توجهت الحكومة الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي في عام 1994 إلى نادي باريس حيث اجتمعت مع ممثلين من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمجموعة الاقتصادية الأوربية وممثلين عن بعض بنوك التنمية الجهوية المعنية، واتفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظرا لإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت بتنفيذها، وتمثل الديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نادي باريس(الديون العمومية المتوسطة والطويلة الأجل) الممنوحة من طرف الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو المؤسسات الدولية،وقد حصلت الجزائر على آجال سخية نسبيا لإعادة الجدولة، حيث وافق الدائنون على شمول الديون المتعاقد عليها قبل سبتمبر 1993 "التاريخ

---

[1] جبار محفوظ، فرص الاستثمار في سوق رؤوس الأموال الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،عدد2002،01 ، ص ص109-110.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول المديونية الخارجية بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص49.

الفاصل" وذات آجال الاستحقاق الأصلية على مدى سنة واحدة، المقدمة إلى أو المضمونة من الحكومة الجزائرية (بما في ذلك الهيئات الحكومية)، وشمل هذا الاتفاق إعادة جدولة الالتزامات القائمة قبل التاريخ الفاصل التالية[1]:

- جميع مبالغ أصل القروض والفوائد المستحقة السداد والتي لم تدفع اعتبارا من 31 ماي 1994.
- جميع مبالغ أصل القروض المستحقة السداد بين أول جوان 1994 و31 أكتوبر 1994.

وقدر حجم الديون التي أعيد جدولتها خلال الفترة(1994 –1995) مع نادي باريس بأكثر من 13 مليار دولار وفق الشروط التالية[2]:

- التسديد يكون على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة.
- مدة العفو تقدر ب4 سنوات على الأكثر.
- التسديد يبدأ مع انتهاء فترة الإعفاء المقدرة ب4 سنوات على أساس 24 قسط نصف سنوي المتزايدة تدريجيا ابتدءا من 31 ماي 1998 .

وفي جويلية 1995 بعد الموافقة على اتفاق التسهيل الممدد مع صندوق النقد الدولي في ماي 1995، تم التوصل إلى اتفاق إضافي لإعادة الجدولة هو اتفاق "خروج" ونظرا لقصر آجال استحقاق الدين الجزائري كانت إعادة الجدولة بمثابت إعادة هيكلة لمعظم أرصدة الديون، حيث تلقت الجزائر موافقة على تخفيف عبء الديون على أصل القروض المستحقة السداد على مدى ثلاث سنوات ونص الاتفاق على العمل بهذه الأحكام حتى عام 1998، بشرط احترام الجزائر لاتفاقيتها مع صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالإصلاحات، وفي أواخر 1996 نفذ نادي باريس الشريحة الثانية من الاتفاق والتي تعطي آجال استحقاق حتى جوان 1997 واعتمد تنفيذ الشريحة الثالثة في جويلية 1997، نص اتفاق جويلية 1995 على إعادة جدولة الالتزامات القائمة قبل تاريخ خفض الدين بالنسبة لما يلي[3]:

- جميع مبالغ أصل الديون المستحقة السداد بين أول جوان 1995 و31 ماي 1998.
- كل الفائدة المستحقة السداد في الفترة بين 1جوان 1995 و31 ماي 1996.

---

[1] كريم النشاشبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص122.

[2] Boudjema Rachid, économie du développement de l'Algerie1962-2010,volume 3,Algerie ,dar elkhaldounia, 2011,p31.

[3] كريم النشاشبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص123.

- ومن المقرر سداد هذه المبالغ على 25 قسطا من الأقساط نصف السنوية الآخذة في الزيادة تدريجيا ابتداء من 30 نوفمبر 1999 حتى عام 2011.

ثانيا:الاتفاق مع نادي لندن: إن إعادة جدولة الديون العمومية والمرور بنادي باريس هو شرط ضروري لمفاوضة الديون الخاصة (البنكية) عبر نادي لندن،وعليه تقدمت الجزائر بصفة رسمية بطلب إعادة جدولة للديون الخاصة في أكتوبر 1994 لدى هذا النادي.

وبعد اجتماع محافظ بنك الجزائر مع ممثلي البنوك الخاصة بفرنسا تم إنشاء لجنة تنسيق تضم ستة بنوك ترأسها الشركة العامة الفرنسية ويقف وراء هذه اللجنة التمثيلية أكثر من 200 مؤسسة مالية دائنة للجزائر، وبعد المفاوضات تم الاتفاق في سبتمبر 1995 على إعادة جدولة الديون التجارية المستحقة السداد بين أول مارس 1994 و31ديسمبر 1997 والمقدرة بحوالي 33,2مليار دولار بمافيها مليار دولار كان محل إعادة جدولة سابقة، وبموجب هذا الاتفاق أعيدت جدولة جميع الديون (مع استبعاد الديون المستحقة لشركات التأجير اليابانية) مع نادي لندن على النحو التالي[1]:

- مبلغ 2,1 مليار دولار الذي لم يكن موضوع إعادة تمويل سابق تمت إعادة جدولته على أساس فترة استحقاق 15,5 سنة منها 6,5 فترة عفو.

- مبلغ1,1 مليار دولار كان موضوع إعادة تمويل مع القرض الليوني وقروض الإيجار مع اليابان سابقا، ومن ثم تمت إعادة جدولته بشروط أقل ملائمة مقارنة مع المبلغ الأول حيث منحت فترة استحقاق بـ 12,5 سنة منها 6,5 فترة عفو[2]، والجدول الموالي يوضح تطور شروط سداد الديون الخارجية قبل وبعد عملية إعادة الجدولة.

---

[1] كريم النشاشبي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص123.

[2] بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد00، 2004، ص185.

جدول رقم(3-8) تطور شروط سداد الديون الخارجية في الجزائر.

نوع الدين	مدة الاستحقاق سنة		سعر الفائدة الثابت		الهامش على سعر الفائدة المتغير	
	1992	1996	1992	1996	1992	1996
القروض المتعددة الأطراف	-	**7,5**	-	-		
البنك الدولي	-	7,5	-	-		
صندوق النقد الدولي	3	5	-	-		
المجموعة الأوربية	-	4	-	-		
البنك الإفريقي للتنمية	-	11-10	-	-		
القروض الثنائية	**5**	**7**	-	%6,85	% 0,64	%0,77
القروض المالية	5	3	-	-	-	%1,4
قروض إعادة الجدولة	-	14-13	-	%3-2	0,5-0,4% نادي باريس 1,25-0,8% نادي لندن	
المعدل	-	-	%7,7	%7,1	% 0,75-0,6	

Source: Ammar belhimer, la dette extérieure de l'Algérie, une Analyse critique des politiques d'emprunts et d'ajustement, casbah édition, Alger, mars 1998, p40.

من خلال الجدول رقم(3-8) نلاحظ أن شروط سداد الديون الخارجية تطورت بعد عملية إعادة الجدولة بشكل ملحوظ بعضها في صالح الاقتصاد الوطني مثلا بالنسبة لفترات الاستحقاق تطورت بالنسبة لقروض صندوق النقد الدولي من 3 سنوات إلى 5 سنوات والقروض الثنائية من 5سنوات قبل إعادة الجدولة إلى 7 سنوات بعد إعادة الجدولة أما قروض إعادة الجدولة فقد بلغت 14 سنة، في حين تطورت أسعار الفائدة في غير صالح الاقتصاد الوطني، حيث تطور الهامش على سعر الفائدة المتغيرة من0,64 % إلى 0,77% بالنسبة للقروض الثنائية في حين تطورت لتبلغ 1,4% بالنسبة للقروض المالية، أما بالنسبة لقروض إعادة الجدولة لدى نادي باريس تطورت من 0,4% إلى 0,5%ونادي لندن من 0,8 % إلى 1,25%وهو ما يدل على أن عملية تمديد آجال السداد التي تحصلت عليها الجزائر بعد عملية إعادة الجدولة لم تكن بدون تكلفة ولكن تضمنت زيادة معدلات الفائدة على القروض المؤجلة.

المطلب الثالث: آثار الإصلاحات على التمويل الخارجي: ساعدت الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي كما ساعدت على تحسن مؤشرات المديونية.

الفرع الأول: الآثار المباشرة على الديون الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر:بعد الإصلاحات التي قامت بها الجزائر منذ سنة 1994 وإعادة الجدولة للديون الخارجية والتي سمحت بتمديد آجال سداد جزء من الديون المتعلقة بالمدة المتراوحة ما بين 1994-1998، وسمحت بتوافر مبالغ ضخمة من التمويل الخارجي ساعدت على زيادة معدل الاستيعاب خلال السنة الأولي من البرنامج وهذا ما دل عليه التحول في ميزان الحساب الجاري الخارجي من فائض نسبته 1,9 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 1993 إلى عجز بنسبة 4,3% في عام 1994[1].

كما بدأت بوادر التحسن تظهر على الاقتصاد الجزائري، فبعدما كانت خدمة المديونية الخارجية تلتهم جزءا هاما من حصيلة الصادرات من العملات الصعبة انخفضت هذه الأخيرة بما قيمته النصف خلال سنوات الإعفاء ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-9) تطور خدمة المديونية الخارجية للاقتصاد الجزائري للفترة (1994 -1998).

الوحدة (مليار دولار).

السنوات	الأساس	الفوائد	المجموع	خدمة المديونية وإيرادات الاستيراد
1994	3.130	1.390	4.520	%47,1
1995	2.474	1.770	4.244	%38,8
1996	2.025	2.256	4.278	%30,9
1997	2.354	2.111	4.465	%30,3
1998	3.202	1.978	5.180	%47,5

المصدر: بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 00،2004، ص186 .

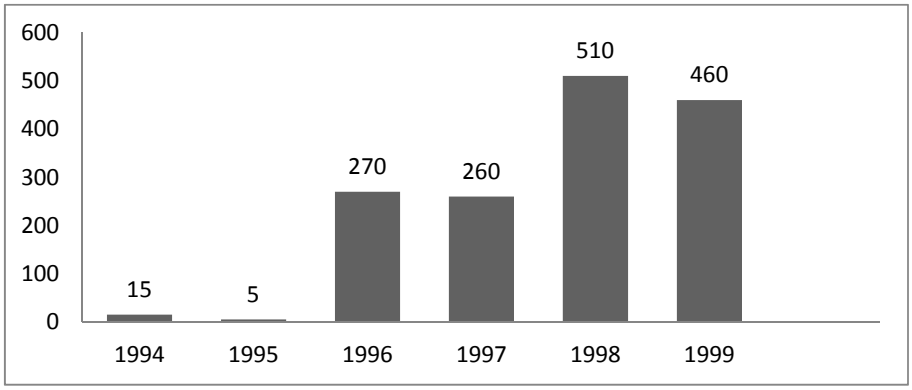
من خلال الجدول رقم (3-9) نلاحظ انخفاض خدمة المديونية إلى 47,1 % سنة 1994 ثم توالت في الانخفاض إلى أن وصلت نسبة 30,3 %سنة 1997، ويعود ذلك إلى المساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة الجدولة وكذلك تحسن أسعار النفط في السوق الدولية، لتعود وتسجل ارتفاعا سنة 1998 حيث بلغت نسبة47,5% ويرجع ذلك لسببين رئيسيين:

- الأول: هو انخفاض أسعار البترول.
- الثاني: ارتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع وذلك بحلول تواريخ استحقاق الديون المعاد جدولتها مما أثقل كاهل ميزان المدفوعات.

[1] كريم النشاشبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص13.

وإذا تفحصنا هيكل الديون الخارجية من جانب الدفع نلاحظ أن جاري الديون الخارجية على المدى القصير قد انخفض بصورة ملحوظة، إذ تقلص من 1,791 مليار دولار سنة 1990 إلى 0,636 مليار دولار في 1994 والى 0,162 مليار دولار سنة 1997، كما أن جاري الديون الخارجية مقارنة بالناتج الداخلي الخام بلغ 69,9 %في 1994 و76,1 %عام 1995 و73,5 %في 1996 و66,43 %في 1997 مما أدى إلى التخفيف من ثقل الديون الخارجية، وعليه يتضح مما سبق أن لجوء الجزائر إلى الديون الخارجية خلال هذه الفترة تميز بالحذر وعدم الإفراط حيث أنها تبنت خلال الأربع سنوات إستراتيجية لتسيير الديون تتسم بالحذر.

على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر عرف هذا الأخير تحسنا طفيفا خلال هذه الفترة منذ سنة 1995 بفضل قوانين الاستثمار المشجعة والامتيازات الممنوحة لتشجيع تدفق هذا النوع من التمويل، إلا أنه يبقي دون مستوى احتياجات التمويل للاقتصاد الوطني خاصة في ظل تفاقم أعباء القروض الخارجية، وبلغت حجم التدفقات كما يلي:



شكل رقم (3-1):تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة(1994-1999)

(الوحدة : مليون دولار).

المصدر: تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية، الملتقي الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة،2000، ص 266.

الفرع الثاني: تطور مؤشرات التمويل الخارجي: نظرا لخصوصية هذه المرحلة التي تمثلت في تطبيق سلسلة من الإصلاحات الواسعة الهادفة إلى تذليل الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد واستعادة توازنه من خلال توفير التمويل اللازم بسبل متعددة غيرت الجزائر آليات التعامل مع مصادر التمويل الخارجي، حيث أصبح التوجه خلال هذه المرحلة يميل بامتياز إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أمل الحصول على نتائج أفضل فيما يتعلق بانعكاسات هذه الاستثمارات

على التنمية الاقتصادية من خلال التأثير في فجوة الموارد المحلية وتحسين أساليب نقل التكنولوجيا وإدارة المشروعات الاقتصادية [1].

وكذا التخفيف من أعباء الديون الخارجية المتراكمة في الفترات السابقة ومعالجة العجز على مستوي ميزان المدفوعات عن طريق خلق مشاريع إنتاجية جديدة في الاقتصاد تساهم في زيادة حجم الصادرات، ونظرا للتطلعات الجديدة للاقتصاد الوطني والتي تفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على القروض الخارجية كنتيجة طبيعية لفلسفة الإصلاحات تغيرت مؤشرات التمويل الخارجي على النحو الذي يعكسه الجدول الموالي:

جدول رقم(3-10) مؤشرات التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1994-1999.

الوحدة:مليار دولار.

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
حجم الدين الخارجي	29,5	31,6	33,7	31,2	30,5	28,3
الدين /الناتج المحلي الإجمالي %	69,6	75,1	71,7	64,8	63,2	58,3
الدين /الصادرات%	331,83	307,99	254,91	225,75	300,78	229,70
خدمة الدين	8,96	9,42	7,78	6,68	5,53	4,89
خدمة الدين /الناتج المحلي الإجمالي%	21,11	22,38	16,57	13,85	11,47	10,05
خدمة الدين /الصادرات %	47,2	38,8	30,7	30	47,6	39,2
الاستثمار الأجنبي المباشر	0,015	0,005	0,27	0,26	0,26	0,501
ا،ج،م/ الناتج المحلي الإجمالي %	0,035	0,011	0,57	0,539	0,539	1,02
المساعدات الإنمائية الرسمية من جميع المصادر	0,419	0,312	0,305	0,248	0,389	-
المساعدات /الناتج المحلي الإجمالي %	0,98	0,74	0,649	0,514	0,807	-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2000، ص366.

- ministère de finances, indicateur de l'économie algérienne 1980-2003, p64, 65.
- Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, statistiques monétaires 1964-2011, hors série-juin 2012, p86, 87.

من خلال الجدول(3-10) نلاحظ أن المؤشرات تعكس ارتفاع حجم الدين الخارجي حيث بلغ أقصي قيمة سنة 1996 ب33,7 مليار دولار بما يمثل نسبة 71,7**%** من الناتج المحلي الإجمالي، ثم بدأ يعرف اتجاها تنازليا فبالنسبة لحجم التدفق السنوي بلغ 4,64 مليار دولار سنة 1994، ثم انخفض إلى 3,22 مليار دولار سنة 1995 وواصل انخفاضه إلى أن بلغ قيمة 1,08 مليار دولار سنة 1999 وهو ما يعكس السياسة الحذرة التي أصبحت تطبقها الجزائر إزاء المديونية

[1] عدنان حسين يونس، مرجع سبق ذكره، ص190.

الخارجية، أما بالنسبة لخدمة الدين كنسبة من الصادرات فاتسمت بالانخفاض نوعا ما إذا ما قارناها ببداية العقد حيث لم تتجاوز نسبة 47,6 % سنة 1998.

وبالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر والذي أصبح محل اهتمام الحكومة ومصدرا بديلا للإقراض في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي ظل حجم تدفقه محدودا خلال الفترة ودون طموحات الاقتصاد الجزائري، حيث بلغ في أحسن الأحوال سنة 1999 ما نسبته 1 % من الناتج المحلي الإجمالي، في حين شهدت المساعدات الإنمائية بعض التحسن بفضل الإعانات التي قدمت من طرف الهيئات المالية الدولة لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات ثم شهدت اتجاها تنازليا مع اقتراب انتهاء فترة الإصلاحات.

وعموما يمكن القول أن القروض الخارجية ترتبت عنها آثار سيئة على التنمية الاقتصادية في الجزائر، ففي الوقت الذي كان من المفترض أن يستفيد الاقتصاد من هذه القروض ويجني ثمار التنمية ويسدد استحقاقاتها انعكست الأوضاع وأصبح الاقتصاد يدفع أي فائض اقتصادي محقق لخدمة هذه الديون، ونظرا لهذه الآثار الغير المرغوبة ورغم عزم الحكومة على التحول في نمط تسيير الاقتصاد واستبدال مصدر التمويل، إلا أن القروض الخارجية ظلت المساهم الرئيسي في سد فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة بالنظر إلى حجم تدفقاتها ويبقي دور الاستثمارات الأجنبية ومساعدات التنمية محدود.

المبحث الثالث: الفترة 2000-2009.

عرفت هذه الفترة تطورات هامة كان أبرزها الطفرة المسجلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية الشيء الذي انعكس إيجابا على أداء الاقتصاد الجزائري بعد فترة من الانكماش الاقتصادي والنمو المتدني خلال عقد التسعينات، فتحسنت بذلك الوضعية الاقتصادية للدولة وتمكنت من القيام بعملية التسديد المسبق لديونها وكذا وقف اللجوء إلى القروض الخارجية، في ظل هذه الظروف المريحة التي عززها الاستقرار السياسي والأمني بادرت الحكومة بتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي لتعزيز مؤشرات التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: تشخيص الوضعية الاقتصادية.

مع حلول سنة 2000 بدأت أسعار النفط تعرف تحسنا في الأسواق العالمية مما عزز موقف ميزان المدفوعات من جهة و حسن قيمة الاحتياطي من النقد الأجنبي من جهة أخرى،

إضافة إلى تحسن مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي الناتجة عن تطبيق إصلاحات واسعة النطاق في إطار برنامج التعديل الهيكلي، وبغية المحافظة على النتائج المحققة واستدامتها وإعطاء دفع جديد للاقتصاد تبنت الحكومة مجموعة من البرامج التنموية الهامة جاءت في صورة مخططات خماسية.

الفرع الأول: تطور فجوة الموارد المحلية والتمويلية: عرفت الجزائر فائضا ماليا لا سابق له مع مطلع الألفية الثالثة انعكس على تطور حجم الادخار المحلي الذي أصبح يتميز بالتراكم المستمر، حيث ارتفع معدل الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 45,03 %سنة 2000 ليحقق نسبة 55,16 %سنة 2005 و57,4% سنة 2006 و57,08 %سنة 2008،هذه المعدلات المرتفعة تعكس قدرة الادخار على تغطية حاجات الاستثمار، الشيء الذي حسن أوضاع فجوة الموارد المحلية والتمويلية على حد السواء واللتان طالما عاني منهما الاقتصاد ولجأ إلى العالم الخارجي لغرض تغطية الفرق بين حجم الادخار والاستثمار المحليين.

فبحلول سنة 2000 انقلبت المعادلة وأصبح الاقتصاد الوطني يتمتع بطاقة في التمويل وقدرة على تنفيذ مشاريع هامة باستثناء سنة 2009، والتي شهدت عودة الفجوة السالبة من جديد بسبب تدهور أسعار النفط كنتيجة طبيعية لتأثير الأزمة المالية العالمية والسياسات الانكماشية التي تبنتها الدول الرأسمالية المتقدمة، والتي ألقت بآثارها السلبية على تطورات أسعار النفط باعتباره المادة الحيوية الأكثر استهلاكا من قبل هذه الدول، حيث انحدر سعر البرميل من النفط ليبلغ 62,26 دولار للبرميل مقارنة ب 99,97 دولار للبرميل سنة 2008، وكنتيجة حتمية انخفضت إيرادات الصادرات الجزائرية لتبلغ حوالي 44,41 مليار دولار وأثرت على حجم الادخار المحلي في مقابلته لحجم الاستثمار[1]، والجدول الموالي يوضح تطور فجوة الموارد المحلية والتمويلية في الاقتصاد الوطني.

[1] بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011.

جدول رقم (3-11) تطور فجوة الموارد المحلية والتمويلية في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2009).

الوحدة : مليار دينار .

السنة	الناتج الداخلي الخام	الادخار المحلي	معدل الادخار	الاستثمار الكلي	معدل الاستثمار	فجوة الموارد المحلية	معدل الفجوة	الادخار الوطني الصافي	الفجوة التمويلية	معدل الفجوة
2000	4123,51	1856,98	45,03	971,67	23,56	885,33	21,47	1481,27	506,609	12,28
2001	4260,81	1764,26	41,74	1134,61	26,84	629,66	14,9	1453,14	318,538	7,48
2002	4537,69	1849,35	40,89	1386,39	30,65	462,96	10,24	1494,895	108,513	2,40
2003	5264,19	2366,13	45,05	1593,59	30,34	772,54	14,71	2002,979	409,39	7,78
2004	6149,12	2955,11	48,06	2048,2	33,31	906,91	14,75	2515,018	466,823	7,60
2005	7562	4171,22	55,16	2396,52	31,69	1774,7	23,47	3571,096	1174,578	15,54
2006	8514,83	4887,67	57,4	2575,54	30,25	2312,14	27,15	4206,423	1630,891	19,16
2007	9366,56	5337,96	56,99	3224,93	34,43	2113,03	22,56	4793,938	1569,014	16,75
2008	11090	6330,31	57,08	4154,54	37,46	2175,77	19,62	5777,88	1623,351	14,64
2009	10034,3	4671,15	46,55	4677,53	46,62	-6,38	-0,06	4041,403	-636,123	-6,34

المصدر: القنيعي عز الدين، علاقة الاستثمار بالتشغيل في الجزائر (دراسة تحليلية)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد6، 2012، جامعة البليدة، ص200.

- ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats, 2009, 2011, n°42 edition2012, p65.
- ONS, rétrospective des comptes économique 1963-2010, n°166, Alger, novembre 2011, p59, 60, 61, 65.

من خلال الجدول (3-11) نلاحظ استقرار كل من فجوة الموارد المحلية والفجوة التمويلية في الاتجاه الموجب منذ سنة 2000 ، وحققت فجوة الموارد المحلية فائض قدر في المتوسط بنسبة 16,88 % من إجمالي الناتج المحلي للفترة 2000-2009 في حين بلغت الفجوة التمويلية كمتوسط لنفس الفترة ب 10,01 %، وقد سجل معدل الادخار قيما معتبرة خلال هذه الفترة حيث سجل في المتوسط معدل49,26%، بينما بلغ معدل الاستثمار المحلي متوسط 33,23 %.

وسجلت سنة 2009 فجوة معدومة تقريبا بلغت 0,06%- من إجمالي الناتج الداخلي، وعليه ومن خلال تتبع تطورات معدلات كل من الادخار والاستثمار المحليين نلاحظ حدوث تقارب كبير بين حجم الادخار المحلي والاستثمار المحلي خلال هذه السنة وهو ما يمكن اعتباره نقطة توازن تتحقق لأول مرة في الاقتصاد الوطني، حيث سجل معدل الاستثمار المحلي 46,62% في حين سجل معدل الادخار المحلي 46,55 % من إجمالي الناتج المحلي.

كما يلاحظ ارتفاع مستوى الادخار خلال هذه الفترة حيث أصبح يعد من أكثر النسب ارتفاعا في العالم وقد وصل ذروته سنة2006 بـ 57,4% من إجمالي الناتج المحلي، وبالمقابل يسير معدل الاستثمار ببطء مقارنة بمعدل الادخار حيث حقق خلال نفس السنة معدل 30,25 % مما أدي إلى ظهور فجوة موجبة في الموارد المحلية قدرت ب27,15 %من الناتج المحلي، وهو ما يعني أن هناك فوائض مالية في الاقتصاد لم تجد فرص استثمارية مجدية، رغم أن اقتصادنا في أمس الحاجة للاستثمارات المنتجة التي تفك خناق التبعية عن الاقتصاد وتحقق هدف النمو والتشغيل، وهذا يعود إلى ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: الوضعية المالية والنقدية: تميزت الأداءات المالية التي تحققت خلال هذه الفترة بالقوة الشيء الذي عضد قدرات الحكومة على تبني مجموعة من البرامج التي تعيد الحركة للاقتصاد بعد فترة من الركود دامت لأكثر من عشرية كاملة، شرعت الحكومة في تنفيذ سياسات تهدف إلى دعم الاستثمار وتوفر مناصب العمل إضافة إلى تحسين البنية التحتية للمنشآت ذات الصلة بتنشيط الاقتصاد[1]، ولتجسيد هذه الإستراتيجية تم بعث مخططين للإنعاش الاقتصادي.

أولا: البرنامج الأول (2001-2004): على خلاف عقد التسعينات الذي اضطرت فيه الحكومة إلى الإذعان وتطبيق البرامج التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية والتي تكرس مبدأ تحجيم دور الدولة في الاقتصاد والتوجه نحو خوصصة المؤسسات الاقتصادية والتحكم في حجم الطلب الكلي ،تمكنت الحكومة بفضل تحسن موارد الجباية البترولية من استعادة دورها في التخطيط وتوجيه الاقتصاد ويبرز ذلك من خلال سياسة الإنفاق العام التوسعية التي انتهجتها خلال هذه الفترة بهدف تشجيع حجم الطلب الكلي بالشكل الذي يدعم الإنتاج الوطني، فبادرت بإطلاق برنامج تنموي طموح سنة 2001حمل اسم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خصص له مبلغ مالي قدره 525 مليار دينار ما يعادل حوالي 7 مليار دولار أمريكي، وجهت الاهتمامات خلال هذا البرنامج إلى العمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنشاطات الإنتاجية الفلاحية[2]، تمحور اهتمام البرنامج حول أربع قطاعات رئيسية نوضحها من خلال الجدول الموالي:

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العادية العامة السادسة والعشرون، ص6.

[2]Document du groupe de la banque mondiale, mémorandum du président de la banque internationale pour la reconstruction et le développement et de la société financière internationale au conseil d'Administration concernant une stratégie de coopération avec la république Algérienne démocratique et populaire,30juin 2003,p3.

جدول رقم(3-12) توزيع مشاريع المخطط الخماسي الأول.

الوحدة: مليار دينار .

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1%
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8%
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4%
دعم الإصلاحات	30,0	15,00	-	-	45,00	8,6%
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	100%

المصدر: نبيل فليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013، ص42.

من خلال الجدول رقم (3-12) نلاحظ أن هذا البرنامج اهتم بأربع قطاعات أساسية تجسد إستراتيجية التنمية المتبعة خلال هذه المرحلة والمستوحاة من النظرية الكينزية التي تركز على أهمية الإنفاق العام في تنشيط الاقتصاد من خلال تفعيل عنصر الطلب بهدف زيادة حجم الإنتاج ورفع مستوى التشغيل، تم التركيز على قطاع الأشغال والهياكل القاعدية باعتباره الركيزة الأساسية لتنشيط الاقتصاد حيث حظي بالقيمة العظمى من حصة الإنفاق في البرنامج بقيمة 210,5 مليار دينار بما نسبته 40,1% من إجمالي الاستثمارات، أصبح الاقتصاد الوطني ورشة كبيرة للأشغال منذ سنة 2001 وأكبر مشروع تم الانطلاق في تنفيذه هو الطريق السيار شرق غرب، ويرجع اهتمام الحكومة بهذا القطاع نظرا للأهمية التي يكتسيها في خلق فرص عمل في المدي القصير والدور الذي يلعبه في تسهيل المبادلات والنهوض بالقطاع الخاص وإنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية[1]. يليه من حيث الأهمية التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38,8%، ثم القطاع الفلاحي بـ12,4% .

وعموما الشيء الذي يمكن استنتاجه من خلال توزيعات الوعاء المالي المرصود لهذا البرنامج أن اهتمامات التنمية في هذه المرحلة كانت متجهة للاهتمام بمشاريع البنية التحتية والتنمية المحلية والبشرية، وهو ما يثبت تدارك الحكومة للأخطاء السابقة ويثبت عزيمتها على معالجة الاختلالات الكامنة في الاقتصاد وتوفير الشروط الملائمة للاستثمار.

[1]ضيف احمد، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (2004/1994)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004 /2005، ص172.

ثانيا: البرنامج الثاني(2005-2009): وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، تزامن هذا البرنامج مع استمرار تراكم الفوائض المالية نتيجة مواصلة أسعار النفط اتجاهها التصاعدي، مما ساعد على مضاعفة المبلغ المخصص له والذي قدر ب 4202,7 مليار دينار ما يفوق 150 مليار دولار أمريكي، هذا الحجم المالي مكن من بعث مشاريع كبرى تندرج ضمن إطار دعم الحظيرة العقارية والثروة المائية وعملية تطوير وعصرنة شبكة الطرقات والسكك الحديدية والموانئ والمطارات[1]، تم تقسيم هذا البرنامج إلى برامج فرعية نوضحها فيما يلي:

جدول رقم (3-13) توزيع مشاريع المخطط الخماسي الثاني.

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5%
تطور المنشات الأساسية	1703,1	40,5%
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8%
تطوير الخدمة العمومية	203,9	4,8%
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1,2%
المجموع	4202,7	100%

المصدر: بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، مقارنة نقدية، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، ص20،2014/11/15.

- https://www.google.fr/?gws-rd=ss le20/11/2014.

من خلال الجدول رقم (3-13) يتضح أن تحسين ظروف معيشة السكان وتطوير المنشات الأساسية احتلتا موقع الصدارة في اهتمامات هذا البرنامج بنسبة 45,5 %و40,5 %على التوالي وذلك ما تفسره لنا الأهداف التي تصبوا الحكومة لتحقيقها والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: عاشت الجزائر خلال فترة التسعينات أزمة سياسية و اقتصادية أفقدتها الكثير من المرافق ، مما اثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي، وعليه ركز هذا البرنامج على تنفيذ الطريق السريع شرق غرب الذي يبلغ طوله 2400 كلم ومضاعفة وتمديد سعة 3725 كلم من الطرقات وإعادة تأهيل وبناء أكثر من 250 منشأة، على مستوى السكك الحديدية تم إنشاء خطوط جديدة

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة خلال سنوات 2005،2006، 2007، أكتوبر 2008، ص22.

وعصرنة الطرق الموجودة وتجهيزها بالكهرباء بشكل يؤمن سرعة سير متوسطة تقدر بـ160 كلم/سا على الصعيد الوطني[1].

- رفع معدلات النمو الاقتصادي: تعتبر عملية تحقيق نمو اقتصادي متوازن وكافي خارج قطاع المحروقات الهدف الأساسي والشغل الشاغل للحكومة مع حلول الألفية الثالثة.

- تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي، الأمني، التعليمي.

- عصرنة النظام المالي و زيادة فعالية دور الدولة التنظيمي.

- تطوير الموارد البشرية والبني التحتية: أصبح توفرهما يمثل عامل أساسي لتنفيذ الاستثمار[2].

وبهدف تحقيق الأهداف السابقة الذكر مع ضمان تحقيق تكافؤ الفرص على المستوى الوطني وتعميم الاستفادة والمشاركة في تحقيق التنمية الشاملة وتقليص الفوارق بين مختلف المناطق، تضمن البرنامج مخططين تكميليين لفائدة المناطق الداخلية والصحراوية [3].

وعموما يمكن القول أن السمة المميزة لهذه الفترة هي الوفرة المالية التي تحققت بفضل الارتفاع الجيد في أسعار النفط والتي عكست أثرها على تحسن معدلات النمو الاقتصادي بفضل المخطط الوطني للتنمية الزراعية وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، الشيء الذي سمح بخلق مناخ غير مسبوق لتعزيز التوازنات الكلية والمالية في البلاد، حيث تميز الظرف الاقتصادي بما يلي:

- تعزيز الوضع النقدي والمالي على صعيد التوازنات الخارجية بتحقيق فائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات؛

- تحقيق زيادة معتبرة في احتياطيات الصرف وتحسين قدرات الخزينة على التمويل ؛

- محافظة النمو الاقتصادي على وتيرته المتزايدة؛

وعليه تمكنت الحكومة من مواصلة مجهوداتها في إطار تعزيز النشاطات الخاصة بالإنعاش الاقتصادي لتحقيق التوازن الداخلي، كما استغلت هذه الوفرة المالية لتحقيق التوازن الخارجي وذلك

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة خلال سنوات 2005، 2006، 2007، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2] boudjema Rashid, volume 3, opcit, p39.

[3] علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي،2001-2014، الملتقي العربي الأول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، جمهورية مصر العربية،25-28 يناير 2015، ص7.

من خلال معالجة مشاكل التمويل الخارجي وتوجيه الاهتمام إلى توفير بنية تحتية قوية للاقتصاد لإدراكها أهمية توفر هذه البني ودورها في تعزيز الاستثمار المحلي واستقدام الاستثمار الأجنبي.

المطلب الثاني: أثر الوفرة المالية على مصادر التمويل الخارجي: كان للفائض النقدي الذي أصبحت تتمتع به الجزائر في الآونة الأخيرة دورا ايجابيا في التأثير على التمويل الخارجي الذي اعتمدت عليه الجزائر نوضحه من خلال ما يلي.

الفرع الأول:على القروض الخارجية: تمكنت الجزائر خلال هذه الفترة من تكوين احتياطي هام من الصرف الأجنبي بلغ مستوى 110,18 مليار دولار سنة2007 وارتفع ليبلغ 143 مليار دولار سنة 2008، نتيجة التحسنات التي عرفتها أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث بلغت قيمة البرميل ما يقارب 100 دولار[1]، هذه الوفرة المالية فتحت المجال للحكومة لتنفيذ عملية التسديد المسبق لديونها، وأصبح العام والخاص يتداول مصطلح جديد على الاقتصاد الوطني وهو عملية التسديد المسبق للديون الخارجية، فما المقصود بهذا المصطلح؟.

أولا: مفهوم عملية التسديد المسبق: تتمثل عملية التسديد المسبق في إعادة شراء أو الدفع النقدي لدين بشروط جديدة متفق عليها ما بين الطرفين الدائن والمدين[2]، وهو ما يعكس قدرة الدولة على دفع مستحقاتها الخارجية قبل حلول تواريخ استحقاقها وينبؤ بالوضعية الجيدة للاقتصاد.

ثانيا: سير عملية التسديد المسبق: بعد التحسن الذي شهدته أسعار النفط مع بداية الألفية الثالثة والتي انعكست بشكل ايجابي على إيرادات الدولة من النقد الأجنبي نظرا لارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط في حجم الصادرات الجزائرية، تمكنت الحكومة من التحول من المجال الأحمر في سلم تقييم مستوى الملاءة المالية إلى المجال الأخضر،مما عزز قدرتها على تسديد ديونها الخارجية ومكنها في نفس الوقت من اتخاذ قرار التوقف عن الاقتراض الخارجي سنة 2004.

وعليه أصبحت الفترة 2004-2006 فترة هامة في تاريخ الاقتصاد الجزائر تم فيها تسديد جزء هام من حجم الدين الخارجي مما أدى إلى انخفاض حجم الدين الخارجي من 21,82 مليار دولار سنة 2004 إلى 5,7 مليار دولا سنة 2006[3].

---

[1] Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, statistiques monétaires 1964-2011,opcit,p88.

[2] المعهد العربي للتخطيط، إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثلاثون، يونيو 2004، ص18.

[3] http://www.bank-of Algeria.dz/pdf/rapportba.2013/chap4-2013.pdf.le01/09/2015.

حيث سددت الجزائر مسبقا ما يفوق قيمة 12 مليار دولار من ديونها المعاد جدولتها مقسمة بين القروض العامة المعاد جدولتها مع نادي باريس بقيمة 7,9 مليار دولار، والقروض الخاصة مع نادي لندن بما يقارب قيمة 800 مليون دولار، وقروض متعددة الأطراف المتعاقد عليها مع المؤسسات المالية الدولية بمبلغ 4 مليار دولار[1]، والجدول الموالي يوضح التسديد المسبق للديون الخارجية المعاد جدولتها والذي قامت به الجزائر خلال الفترة 2000 إلى أكتوبر 2006.

جدول رقم (3-14) التسديد المسبق للديون الخارجية الجزائرية المعاد جدولتها مع بعض الدول.

البلد	قيمة التسديد المسبق	تاريخ الاتفاقية
فرنسا	1,6مليار دولار	2006/05/11
ايطاليا	1,7مليار دولار	-
اسبانيا	690مليون دولار	2006/06/22
اليابان	445 مليون دولار	-
النمسا	369 مليون دولار	2006/06/21
كندا	255 مليون دولار	2006/06/24
بلجيكا	225 مليون دولار	2006/05/27
بريطانيا	202 مليون دولار	2006/06/28
السويد	92 مليون دولار	-
سويسرا	66 مليون دولار	-
الدنمارك	54,3 مليون دولار	2006/06/06
هولندا	45 مليون دولار	2006/05/22
البرتغال	20 مليون دولار	2006/05/20
النرويج	15,6 مليون دولار	-
فنلندا	11,8 مليون دولار	2006/06/27
الولايات المتحدة الأمريكية	1,2مليار دولار	2006/06/15

Source: Ammar belhimer, remboursement anticipe de la dette extérieure: la souveraineté retrouve, 21/11/2015
http://www.eldjazaircom.dz/index.php?id-rubrique=267&id-article=1477,le21/11/2015.
-olivier bonfond, l'Algérie se désendette mais a quel prix ? 17/septembre 2006, 22/11/2015.http://cattm.org/l-algerie-se-desendette-mais-a.

[1]Ammar belhimer, remboursement anticipe de la dette extérieure: la souveraineté retrouve, 21/11/2015.
http://www.eldjazaircom.dz/index.php?id-rubrique=267&id-article=1477.

نظرا لعملية التسديد الهامة الموضحة في الجدول أعلاه التي قامت بها الحكومة والتي بلغت 12,1 مليار دولار، تمكنت كذلك من مسح ما قيمته 4,73 مليار دولار من ديونها اتجاه روسيا، مما سمح بتخفيض حجم الدين من 22,3 مليار دولار سنة 2001 ليبلغ 17,19 مليار دولار سنة 2005 و5,7 مليار دولار سنة 2006، هذه العملية مكنت الجزائر من ادخار ما قيمته 2 مليا ر دولار في شكل فوائد على الديون المسددة.

كما تمكنت الجزائر من إقناع دائنيها بتحويل ديونهم إلى استثمارات داخل الجزائر بناءا على اتفاقيات أبرمت عام 2002 مع عدة دول على رأسها فرنسا واسبانيا وايطاليا، حيث تم تحويل ما يقارب200 مليون أور والى استثمارات مشتركة، وتم الاتفاق على تحويل 60 % من فوائد الديون المستحقة لألمانيا إلى مشاريع تنموية مشتركة خاصة في مجال تسيير المياه[1].

من جهة أخرى وقع وزير المالية الجزائري مراد مدلسي اتفاقا بتسديد الديون قبل استحقاقها لبولونيا والبالغة11,2مليون دولار، الاتفاق الذي تم التوقيع عليه يوم الثلاثاء 28 نوفمبر 2007 يمثل آخر الصفقات المعقودة لدفع ديون الجزائر مبكرا[2]، وللجزائر اتفاقيات ثنائية أخرى مع تركيا والهند والبرتغال، كما وقعت مع الإمارات العربية المتحدة في 11 /2008/06 مذكرة تفاهم حول تحويل الديون الجزائرية المستحقة لها إلى استثمارات وخصت عملية التحويل هذه مبلغا يقدر ب 333مليون دولار وهذا حتما سيؤدي إلى رفع حجم الاستثمارات الإماراتية في الجزائر[3].

الفرع الثاني: على الاستثمار الأجنبي المباشر: أثرت الوفرة المالية على هذا النوع من التمويل على مستويين مستوى التشريعات القانونية و مستوى حجم التدفق.

أولا: التشريعات القانونية: على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر لإجراء التصحيحات اللازمة وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار ومعالجة العراقيل التي لم تأخذ بعين الاعتبار في القوانين السابقة، أصدرت السلطات العمومية أمر جديد رقم 01 –03 بتاريخ 20 أوت 2001 يحدد نظام المزايا الذي يمكن تطبيقه على الاستثمارات الوطنية والأجنبية، حيث تضمن تسهيلات ومزايا هامة في إطار النظام العام تتعلق بالإعفاءات الضريبية وشبه الضريبية والجمركية للتجهيزات والسلع والخدمات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، والمزايا في إطار النظام الاستثنائي

---

[1] موقع وكالة الأنباء الاقتصادية الدولية . ايبا. http://www.bing.com

[2] G:// maghrebia-com.htm.

[3] موقع وكالة الأنباء القطرية،قنا، 11/06/ 2008 G :pr.htm.

تتعلق بالاستثمارات التي تنجز في المناطق التي ترغب الدولة في تطويرها لاسيما إذا استعملت تكنولوجيات خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية [1].

ومن بين ما نص عليه الأمر:

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار (CNI) ووضعه تحت سلطة رئيس الحكومة بمهمة[2].
  - ✓ اقتراح إنشاء مؤسسات وأدوات مالية مكيفة مع تمويل الاستثمار وتطويرها.
  - ✓ إنشاء صندوق دعم الاستثمار للتكفل بمساهمة الدولة في تكلفة المزايا الممنوحة.
  - ✓ اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها.
  - ✓ الفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمار.
- إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار "ANDI " لغرض مرافقة المستثمرين ومساعدتهم على تنفيذ استثماراتهم في ظروف جيدة، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تتمثل مهامها في[3]:
  - ✓ استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين.
  - ✓ تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لانجاز المشروع.
  - ✓ تسيير صندوق دعم الاستثمار.
  - ✓ تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض المنح.
  - ✓ تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللا مركزي.
  - ✓ التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

ولتفعيل دور هذه الوكالة في جذب الاستثمار وإعطائها ديناميكية أكثر تم تقليص فترة الرد على طلبات الاستثمار من 60 يوم حسب قانون الاستثمار لسنة 1993 إلى 30 يوم[4].

ولنفس الغرض قامت السلطات العمومية بوضع مجموعة من الأوامر والأجهزة التي تتولي مهمة تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي منها:

---

[1] أمر متعلق بتطوير الاستثمار،2001، ص4،5.

[2] إكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص123،128.

[3] عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص220.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47،3جمادي الثانية عام1422هـ الموافق ل22غشت 2001، ص5.

❖ **تطبيق الأمر رقم 03 -01 المؤرخ في 20 أوت2003:** والمحدد لنظام المزايا التي يمكن تطبيقها على المستثمرين الوطنيين والأجانب (النظام العام والاستثنائي).

- وضع مجموعة من الأجهزة لتشجيع الاستثمار مثل، الصندوق الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات (FNDPA) الذي تم إنشاءه بمقتضى قانون المالية التكميلي.
- إجراء تحسينات في قوانين المالية لسنتي 2003 و2004 وذلك من خلال[1]:
  - ✓ انخفاض الدفع الجزافي (VF).
  - ✓ إعادة النظر في ضريبة الدخل العام (IRG).
  - ✓ انخفاض الضريبة على أرباح الشركات (IBS).

❖ **الأمر رقم 6-8 المؤرخ في 15 تموز 2006:**جاء هذا الأمر معدلا ومتمما للأمر 03 -01 حيث تضمن مجموعة من التسهيلات منها[2]:

- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين الخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30 يوم إلى 72 ساعة.
- خضوع المزايا التي يستفيد منها المستثمرين الأجانب خاصة ما تعلق منها بالمشاريع ذات الأهمية للاقتصاد الوطني إلى المفاوضات بين الوكالة والمستثمرين.
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة أخرى لتسيير ملف الاستثمار يتكون من 8 وزراء ويرأسه رئيس الحكومة، يضطلع بإعداد سياسات شاملة لترقية الاستثمار والسهر على تطبيقها واقتراح التحسينات الضرورية عبر قوانين المالية.

في مقابل هذه الضمانات الواسعة التي يوفها القانون أكد على ضرورة مراعاة المستثمرين للتشريعات المحلية الخاصة بحماية البيئة والموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة [3].

❖ **قانون المالية التكميلي لسنة 2009:** للحفاظ على قدرة المدفوعات الخارجية والحد من خطر إضعاف شديد لأسس تمويل الاقتصاد، فقد تم اتخاذ تدابير ذات طابع استراتيجي نفذت في إطار

---

[1]المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47،23 جمادي الثانية عام 1427هـ الموافق لـ19 يوليو سنة 2006، ص18.

[3]عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص 241.

قانون المالية التكميلي لسنة 2009لاسيما فيما يخص تأطير التجارة الخارجية والتحويلات الخارجية ،والتي تمس في نفس الوقت المتعاملين الوطنيين والأجانب في إطار الاستثمار الأجنبي منها[1]:

- وجوب الاحتفاظ بفائض في ميزان العملة الأجنبية خلال مدة المشروع.
- تغليب نسبة الحصة الوطنية في أي استثمار أجنبي (مباشر أو بالشراكة).
- اللجوء إلى السوق المالية المحلية لتمويل الاستثمارات (استثمارات أجنبية مباشرة أو بالشراكة) باستثناء رأسمال الشركة.

من الملاحظ على قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أنه شكل منعرجا جديدا في طريق تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، بإعادة صياغة حصة الأغلبية بنسبة 51% للطرف الجزائري و49 %للمستثمر الأجنبي لتحوز بذلك الجزائر على نسبة الأغلبية في جميع المشاريع الجديدة سواء كانت المشاريع موجهة لإنتاج سلع وخدمات أو أنشطة التجارة الخارجية وكذا الأنشطة البنكية والتأمينات[2]، كما أقرت وزارة المالية حق الشفعة والذي يعطي الحكومة الجزائرية الحق في اقتناء أسهم الشركات الأجنبية الناشطة بالسوق المحلية عند اتخاذ أي قرار يقضي بتوقيف نشاطها [3].

ثانيا: حجم التدفقات: منذ سنة 2004 قامت بعض شركات تأمين القروض الدولية بتخفيض تقييمها لدرجة خطر الاستثمار في الجزائر مما بتحسين جو الأعمال، حيث عرف جو الاستثمارات تحسنا متزايدا إلا أنه يبقي يعاني من عدة نقائص لاسيما فيما يخص مسائل العقار الصناعي والتمويل المصرفي، كما أن جو الأعمال يشكو قلة المنشات القاعدية (كالموانئ والمطارات وشبكات الطرق) وهذا ما يكشف عن التأخر الكبير فيما يخص توفير شروط تحفيز الاستثمارات الخارجية.

استقطبت الجزائر خلال سنة 2004 استثمارات أجنبية مباشرة بلغت قيمة 6 ملايير أورو منها4 ملايير أورو في قطاع المحروقات و2مليار أورو خارج المحروقات، وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هذه الاستثمارات خارج المحروقات تمثل قطاعات المواصلات السلكية واللاسلكية وتحلية مياه البحر والصناعة الغذائية والبنوك والخدمات المالية وصناعة الحديد والأدوية.

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009، ديسمبر 2009، ص14.

[2] Guide investor en Algerie ,edition 2016,p40.

[3] شرقوق سمير، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)، الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد16، ص207.

تشكل معظم مشاريع الاستثمار المسجلة خلال هذه السنة امتداد للمشاريع الكبرى التي باشرها مستثمرون أجانب منذ سنوات وتم التصريح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحوالي 3000 مشروع استثمار وطني وأجنبي خارج المحروقات بمبلغ إجمالي قدرب4,5 مليار دولار[1]، وبحلول سنة 2007 شهدت منظومة الاستثمارات الأجنبية انتعاشا أكثر حيث بلغت قيمة المشاريع الأجنبية المباشرة حوالي 9,19 مليار دولار وخصت هذه الاستثمارات نحو 78 مشروعا في مجالات المصارف والتأمينات والمواد الغذائية والطاقة والصحة وهو ما جعل الجزائر تتواجد في المركز الثاني بعد مصر على لائحة الدول الأكثر استقطابا للاستثمارات الخارجية[2].

وعلى العموم يمكن القول أنه على الرغم من التطور الحاصل في مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر لا يزال غير كافيا لاستقطاب رؤوس الأموال العربية وأن الضرورة تقتضي تجاوز العقبات التي تواجه المستثمرين العرب الذين لا تزال قيمة استثماراتهم متواضعة، ولتأمل الجزائر في الدخول ضمن الدول التي تستقطب أكبر قدر من هذه الاستثمارات يتعين توفير البيئة الأمثل ومعالجة التعقيدات البيروقراطية وتحقيق المزيد من الشفافية والانفتاح.

بصفة عامة يمكن اعتبار هذه الفترة بأنها فترة وفرة مالية وليست حاجة مالية لأن الدولة وبفضل تحسن أسعار النفط تمكنت من تسديد مستحقاتها وتمكنت من تكوين احتياطي هام من النقد الأجنبي، كما عملت من جهة أخرى على زيادة حجم الاستثمارات في صورة تدفقات أجنبية مباشرة بعضها نتيجة تحويل الديون المستحقة عليها إلى استثمارات بدلا من تسديدها وبعضها نتيجة عقد شراكات وإبرام اتفاقيات مع دول أجنبية الشيء الذي غير معالم مؤشرات التمويل الخارجي.

المطلب الثالث: تطور مؤشرات التمويل الخارجي:

انعكست التطورات المالية التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة ايجابيا على عنصر الادخار المحلي الذي أصبح يتزايد بمعدلات مذهلة نظرا لتراكم فوائض العملة الصعبة المحققة من إيرادات صادرات النفط، وبما أن الاستخدام الطبيعي للادخار هو التوجه إلى تمويل الاستثمار لغرض الرقي بعملية التنمية الاقتصادية وتوسيع عملية تحقيق تراكمات مالية جديدة تلبي المتطلبات

[1]المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العادية26، جويلية 2005 ، ص10 ،22.

[2]http//fusion.google.com.le26/3/2008.

الانفاقية للاقتصاد، لذلك كلما زاد حجم الادخار المحلي كلما اعتبر وسيلة لتفادي الاعتماد على الادخار الأجنبي بما يتبعه من سلبيات، وفعلا تطابقت هذه الحقيقة النظرية مع حالة الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة رغم وجود مصدر استنزاف آخر للادخار المحقق ينازع تمويل الاستثمار تمثل في توجيه الفوائض المحققة إلى تسديد أعباء القروض الخارجية المتراكمة في السنوات السابقة الشيء الذي حسن مؤشرات التمويل الخارجي والتي نوضحها من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم (3-15) مؤشرات التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2009.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حجم الدين الخارجي	25,3	22,3	22,64	23,35	21,82	17,19	5,7	5,6	5,59	5,41
حجم الدين/الناتج المحلي الإجمالي %	46,1	41,0	39,7	34,3	25,8	17,5	4,5	4,1	3,51	3,5
حجم الدين/الصادرات%	116,85	116,8	121	95,46	67,72	37,10	10,41	9,24	7,11	11,97
خدمة الدين	4,47	4,37	4,15	4,21	5,64	5,49	13,63	1,51	1,46	1,06
خدمة الدين /الناتج المحلي الإجمالي %	8,15	7,98	7,31	6,203	6,61	5,326	11,63	1,118	0,85	0,767
خدمة الدين/الصادرات%	21,2	22,2	21,68	17,7	16,6	12	23,23	2,38	01,0	2,06
الاستثمار الأجنبي المباشر	0,46	1,18	0,97	0,62	0,62	1,06	1,76	1,37	2,33	2,32
ا،ج،م/الناتج المحلي الإجمالي%	0,84	2,157	1,709	0,914	0,727	1,028	1,502	1,05	1,357	1,68
ا،ج،م/رأس المال الثابت %	3,87	9,57	7,64	3,88	4,3	4,73	6,68	5,03	5,9	5,9
المساعدات الإنمائية الرسمية	–	–	0,04	–	–	–	–	–	–	–

SOURCE :CNES, état économique et social de la nation de l'Anne 2008, décembre 2009,p2.

- banque d'Algérie, notes de conjoncture, tendances monétaires et financières au second semestre de 2008, 2009, 2010, 2011, 2012.

- ربال زوينة، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية على البلدان النامية، حالة الجزائر من الفترة 2000-2010، أطروحة دكتوراه ، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص349.

من خلال الجدول السابق يمكن القول أن مؤشرات التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري تتسم بالاستقرار والثبات النسبي، حيث أصبحت مؤشرات المديونية الخارجية متدنية فلم يتجاوز حجم الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة 3,5% وخدمة الدين إلى الصادرات نسبة 2,06 %، وهو ما يدل على أن هناك تحسنا في مدى الجدارة الائتمانية للاقتصاد الجزائري بما يمكنه من الاستمرار

فـي الوفـاء بأعبـاء تمويلـه الخـارجي ويجنبـه الصـدمات الماليـة الخارجيـة وحـالات العجـز المـالي الطارئة، من جهة أخرى يعتبر هذا الاستقرار عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الرابع: الفترة 2010-2016.

بعد الصدمة النفطية لسنة 2009 ذات الصلة بالأزمة المالية العالمية عاد الانتعاش من جديد للاقتصاد الوطني سنة 2010، حيث حقق الاقتصاد الوطني أداءات مالية معتبرة من جديد بفضل التحسن في أسعار النفط الذي استمر في الارتفاع إلى غاية منتصف سنة 2014 أين عادت تراجعات الأسعار لتلقي بانعكاساتها السلبية على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط منها الجزائر التي بدأت بوادر الضعف تظهر من جديد على اقتصادها.

المطلب الأول: تطور الوضع الاقتصادي:

شهدت فترة انطلاق العقد الثاني من الألفية الثالثة أحداث هامة بدأت بانتعاش كبير لأسعار النفط وتحولت إلى انخفاض منذ سنة 2014، ومع استمرار أسعار النفط في التهاوي اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات الاحترازية بهدف التحكم في حجم الإنفاق العام.

الفرع الأول: تطور فجوة الموارد المحلية والفجوة التمويلية:

بعد الانخفاض الذي عرفه سعر النفط سنة 2009 عاد للارتفاع من جديد سنة 2010 واستقر عند مستويات مرتفعة للثلاث السنوات المتتالية عند متوسط يفوق 110 دولار للبرميل، في ظل هذه الايرادات الجيدة ظلت معطيات الاقتصاد الوطني جيدة من ناحية ارتفاع معدل الادخار الذي ظل يفوق نسبة 40 % مما انعكس بالإيجاب على فجوة الموارد المحلية التي حققت قيم موجبة نظرا لتفوق معدل الادخار عن معدل الاستثمار، وفي نفس الوقت تمكنت الحكومة من تنفيذ برنامج استثماري ضخم يحتاج موارد مالية هامة خلال هذه الفترة والجدول الموالي يوضح تطور فجوة الموارد المحلية للاقتصاد الوطني.

جدول رقم(3-16) تطور فجوة الموارد المحلية والتمويلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2014.

الوحدة: مليار دينار.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج الداخلي الخام	12049,4	14480,7	15843	16569.3	17205,1
الادخار المحلي	5810,3	7025,1	7704,2	7688,3	7596,9
معدل الادخار %	48,22	48,51	48,62	46,40	44,15
الاستثمار الكلي	4968,1	5539,4	6336,5	7220,7	7846,7
معدل الاستثمار %	41,23	38,25	39,99	43,57	45,60
فجوة الموارد المحلية	842,2	1485,7	1367,7	467,6	-249,8
معدل الفجوة%	6,98	10,25	8,63	2,82	-14,52
الادخار الوطني الصافي	5302,17	6313,44	6928,66	6601,51	6298,76
الفجوة التمويلية	334,07	774,04	592,16	-619,19	-1547,94
معدل الفجوة%	2,77	5,34	3,73	-3,73	-8,99

Source : ONS, l'Algérie en quelque chiffres, résultats, 2009, 2011, n42 edition2012, p65.

- ONS, rétrospective des comptes économique 1963-2010, n°166, Alger, novembre 2011, p61, 65.

- ONS, Les comptes nationaux trimestriels 1er trimestre2016, pp20, 72, 124-128.

- Banque d 'Algérie, annexe-tableaux statistiques 2014, p149.

من خلال الجدول رقم3-16 نلاحظ أن فجوة الموارد المحلية حققت قيما موجبة خلال الفترة 2010-2013 كنتيجة طبيعية لتحسن عائدات الصادرات حيث تمكن حجم الادخار المحلي من تغطية احتياجات الاستثمار رغم توسعها خلال هذه الفترة حيث انتقل حجم الاستثمار الكلي من 4968,1 مليار دينار سنة 2010 ليبلغ 7220,7 مليار دينار سنة 2013، وفي سنة 2014 عادت الفجوة السالبة للظهور نتيجة تدهور عائدات النفط وحققت قيمة سالبة ب-249,8 مليار دينار بما يمثل نسبة 14,52% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجع حجم الادخار المحقق بنسبة 1,18 % مقارنة بسنة 2013 بالمقابل نما متغير الاستثمار بمعدل 8,66% مقارنة بسنة 2013، وأصبح معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 45,6% يفوق معدل الادخار الذي حقق 44,15%مما ساهم في ظهور الفجوة السالبة، ونظرا لارتباط عنصر الاستثمار بمتحصلات الصادرات التي يساهم النفط فيها بحصة الأسد سارعت الحكومة إلى صياغة سياسة انكماشية من خلال تخفيض الاستثمار العمومي وتأجيل المشاريع الكبرى غير الإستعجالية تحسبا لإستمرار تدهور أسعار النفط لفترة طويلة.

الفرع الثاني: تطور النمو الاقتصادي: تأكد انتعاش النمو الذي يجره أساس الطلب الداخلي المدعم بدوره بزيادة الموارد في 2010 (3,3%) بينما سجل قطاع المحروقات نموا سلبيا منذ سنة 2006 ،عرفت كل قطاعات الأنشطة ماعدا قطاع المحروقات نموا ايجابيا مع أداء ضعيف للصناعة 0,9 %والفلاحة 6 %وارتفع إجمالي الناتج الداخلي بالحجم خارج المحروقات بنسبة 6 %ويرجع النمو المعتبر خارج المحروقات إلى الزيادة في مساهمة قطاعات الخدمات المسوقة، خاصة التجارة والنقل وغير المسوقة والبناء والأشغال العمومية في ظرف يميز بتراجع نمو الصناعة المعملية والفلاحة.

البرنامج الخماسي 2010-2014: يعتمد هذا البرنامج على تحديث المنشات القاعدية وتحسين مستوى التشغيل والسكن والظروف الاجتماعية للسكان[1]، وهو ثالث برنامج تم تطبيقه بحلول الألفية الثالثة خصص له مبلغ مالي يقدر ب 21214 مليار دينار، حوالي 286 مليار دولار قسمت إلى قسمين:قسم بقيمة 130 مليار دولار خصص لإنهاء المشاريع التي تم الانطلاق فيها، وقسم آخر بقيمة 156 مليار دولار خصص لانجاز مشاريع جديدة، اهتم هذا البرنامج بتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها ما يلي[2]:

- ترقية التنمية البشرية.
- مواصلة انجاز المشاريع التنموية القاعدية وتحسين الخدمات العمومية.
- دعم وتطوير الاقتصاد الوطني.
- تشجيع خلق مناصب شغل.
- تطوير اقتصاد المعرفة وذلك عن طريق تعميم التعليم واستعمال وسائل التعليم الآلي في كل الأنظمة الوطنية.

أما الهدف المنشود من هذا البرنامج هو تنفيذ المشاريع بالنوعية والكمية المطلوبة في الوقت المناسب والثمن المحدد[3].

---

[1] التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر، أشواط من النجاح والتقدم تبقي بحاجة إلى رفع العديد من التحديات،11 /2015/04. Demo.kd concept.net/50-site/?.

[2] www.andi.dz.le 10/06/2015.

[3] Boudjema Rachid, Economie du développement de l'Algérie 1962-2010, dar elkhaldounie, volume 2, 2011, p161.

لغرض تحقيق الأهداف السابقة الذكر قسمت المبالغ المخصصة للبرنامج بطريقة غير متساوية على عشرون قطاعا في الاقتصاد الوطني منها، قطاع السكن، الأشغال العمومية، النقل، قطاع المياه ، الخدمات العمومية، التنمية الاقتصادية، الرياضة،استحوذت هذه القطاعات على قيمة 16134 مليار دينار ما نسيته 76,1 % من إجمالي تكلفة البرنامج، وتم تقسيمه إلى ثلاثة برامج فرعية كما يلي[1]:

-البرنامج الأول اهتم بتحسين ظروف معيشة السكان وركز بصفة أساسية على القطاعات التي تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد(التشغيل،التربية،الصحة،السكن وغيرها)، حيث حظيت هذه البرامج بما نسبته 45,42 %من إجمالي تكاليف البرنامج، فقد أدركت الجزائر أهمية العنصر البشري كعامل مكمل لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- البرنامج الثاني اهتم بتطوير الهياكل القاعدية خاصة قطاع الأشغال العمومية والنقل الذي استحوذ على قيمة 75 مليار دولار.

-البرنامج الثالث اهتم بدعم التنمية الاقتصادية بما نسبته 16,05%، في حين ظلت بعض القطاعات تستحوذ على نسب ضعيفة من إجمالي المبالغ المرصودة لهذا البرنامج فمثلا استحوذ قطاع الصحة على ما نسبته 2,91%، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل 2,35%.

المطلب الثاني: تطورالوضعية المالية الخارجية : يمكن التعبير عن تطور الوضعية المالية الخارجية من خلال تطور وضعية كل من ميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطات الخارجية.

الفرع الأول: ميزان المدفوعات: سجل ميزان المدفوعات قيما جيدة خلال هذه الفترة مرتكزا على استقرار مؤشرات المديونية الخارجية و تحسن أسعار النفط اللذين ساهما في تعزيز وضعيتة، حيث سجل رصيد الحساب الجاري فائضا معتبرا سنة 2010 بمقدار 12,16 مليار دولار بما يمثل نسبة 7,5% من إجمالي الناتج الداخلي في وضع تميز بارتفاع طفيف للواردات 4 %حيث تقارب الحصة النسبية لسلع التجهيز وسلع نصف مصنعة الثلثين، استفاد هذا الأداء في الحساب الجاري الخارجي من تراجع طفيف في عجز الخدمات ومن شبه توازن في بند عوائد عوامل الإنتاج (صافي) في ظرف تميز بعائد معتبر بموجب توظيفات احتياطات الصرف واستقرا فائض بند التحويلات الجارية (الصافي)، وتجدر الإشارة إلى أن فائض الحساب الجاري أصبح العنصر

[1] ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص172.

المحوري لوضعية ميزان المدفوعات الخارجية للجزائر نظرا للمساهمة المعتبرة لقطاع المحروقات في إجمالي الصادرات خاصة بعد تسديد المديونية الخارجية حيث أصبح حساب رأس المال يقتصر أساسا في بند الاستثمارات الخارجية المباشرة[1].

وعليه ظل ميزان المدفوعات يعبر عن وضعية جيدة منذ سنة 2000 ويعكس استقرار الاقتصاد الوطني وتحقيق فوائض تغطي حجم الاستيرادات المتزايدة رغم أنه سجل بعض التراجع سنة 2013 أين سجل فائض ضعيف قدر ب0,13 مليار دولار بسبب الارتفاع القوي لواردات السلع والخدمات التي بلغت قيمة 65,73 مليار دولار والذي رافقه تقلص في حجم الصادرات من المحروقات والتي تراجعت بنسبة -7,37 %، وبدا الميزان يسجل عجز من جديد سنة 2014 حيث سجل عجز قدر ب 5,88 مليار دولار[2]. وبدأت مصداقية هذا المؤشر في التعبير عن الاستقرار تضعف بقوة في وقت قصير لم يتجاوز 6 أشهر بمجرد انخفاض أسعار النفط.

الفرع الثاني: تطور مستوى احتياطات الصرف الخارجي: يساهم التحسن الملحوظ في الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات في 2010 في تغذية مستوى احتياطات الصرف الرسمية للجزائر الذي يتجاوز ثلاث سنوات (38,33شهرا) من الاستيراد للسلع والخدمات، إذ بلغ مستوي احتياطات الصرف الرسمية بما فيها الموجودات المعبر عنها بحقوق السحب الخاصة 162,22 مليار دولار في نهاية 2010 وارتفعت جراء استمرار انتعاش أسعار النفط لتحقق اعلي مستوى لها سنة 2013 عند194,01 مليار دولار بما يغطي 35,4 شهرا من الاستيراد.

ومنذ سنة 2014 بدأ ت هذه الاحتياطات تعرف اتجاها سلبيا بعد ارتفاع دام نحو 14 سنة منذ سنة 2000 نتيجة تدهور أسعار النفط وانخفضت لتحقق قيمة 178,94 مليار دولار سنة 2014 ثم 144,13 مليار دولار سنة 2015 بانخفاض قدره 34,81 مليار دولار خلال سنة واحدة نتيجة تدني عائدات النفط ،وعليه إذا نظرنا إلى المستوى السائد لحجم الاستيرادات الذي استقر عند

---

[1] بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010، عرض التقرير السنوي 2010من طرف محافظ بنك الجزائر، ص04،www. Bank-of Algeria..2014/11/1

[2] banque d'Alger, Bulletin statistique trimestriel, mars 2015,p15

مستوى يفوق 50 مليار دولار منذ سنة 2012 نجد هذه الاحتياطات لا تغطي احتياجات الجزائر من الاستيراد لمدة سنتين و8 اشهر فقط [1].

تؤكد هذه المقاييس الرئيسية للوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر صلابتها وتدعم قدرتها على مقاومة الصدمات الخارجية في الأجل القصير والمتوسط لكنها لا تعتبر صمام آمان للاقتصاد على المدى الطويل مادام الاقتصاد أحادي التصدير وفي المقابل تتنوع سلة استيراداته التي تعد في معظمها سلع أساسية لا يمكن التخلي عنها، فالتغير العكسي لأسعار النفط سنة 2014 كان له تأثير قوي على تراجع حجم هذه الاحتياطات في فترة قصيرة مما يؤكد استمرار ارتباط استقرارا الوضعية المالية الخارجية بالأسواق العالمية ويطرح من ناحية أخرى ضرورة تبني الحكومة لسياسة ناجعة تحقق مداخيل خارج المحروقات.

المطلب الثالث: تطور مصادر التمويل الخارجي:

عرفت مصادر التمويل الخارجي خلال هذه الفترة تطورات هامة بفضل التغيرات التي عرفتها أسعار النفط والفوائض المالية المتراكمة نوضحها كما يلي:

الفرع الأول: القروض الخارجية: عرفت القروض الخارجية خلال هذه الفترة تطورا غير منتظر بفضل التطورات التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي أثرت إيجابا على هذا المصدر التمويلي الذي طالما كان مهما بالنسبة للاقتصاد الوطني وبلغ أرقاما قياسية في فترات زمنية معينة نتيجة كثرة التوجه إليه لتلبية متطلبات الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي على حد سواء، كما تحول في فترات زمنية أخرى إلى مشكل يعيق تطور الاقتصاد نتيجة استنزاف الفائض الاقتصادي المحلي وتحويله إلى الخارج في صورة خدمات للمديونية، لكن خلال هذه الفترة اختلفت الأوضاع وحدث استقرار في حجم المديونية الخارجية كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول رقم(3-17) تطور الديون الخارجية خلال الفترة 2010-2015.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
حجم الدين	5,68	4,405	3,676	3,396	3,735	3,021

Source: Banque d'Algérie, Bulletin statistique trimestriel-mars 2016, p16.

[1]Banque d'Algérie ,notes de conjoncture ,tendances monétaires et financières au quatrième trimestre 2015, p5.

من خلال الجدول 3-17 يمكن القول أن حجم المديونية الخارجية في الجزائر خلال هذه الفترة بقي مستقرا مع ارتفاع طفيف سنة 2014 نتيجة عملية التسديد للتجارة الخارجية التي تقلصت بها نسبة الدفع نقدا من نسبة 80% إلى 50 %، وهو ما يعني أن الجزائر لا تزال تعتمد على احتياطاتها المتراكمة على مستوى احتياطات الصرف الخارجي لتمويل الاستيرادات والاعتماد على صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة على اثر تدهور أسعار النفط سنة 2014، هذه الآليات المتاحة لغرض حماية الاقتصاد في ظل استمرار تدهور الأسعار تعتبر وسيلة غير ناجعة وقد تجد الحكومة من بين أحد الخيارات الصعبة التي يمكن اللجوء إليها هي العودة إلى الاستدانة من جديد بعد استنفاذ الحلول الداخلية لمعالجة مشكل شح الموارد المالية.

وتشير المعطيات إلى أن الحكومة تسعي إلى ترخيص الاستدانة الخارجية من خلال تقنين العملية ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2017 والسماح للمؤسسات الجزائرية باللجوء إلى الأسواق المالية لتمويل مشاريعها الاستثمارية [1]، وتبقي المسألة محل نقاش وغموض كبير في ظل المعطيات الحالية التي تشير إلى استمرار تدهور أسعار النفط لفترة زمنية متوسطة أو طويلة المدى، وفي ظل ارتفاع فاتورة الاستيراد التي أصبحت تفوق قيمة 55 مليار دولار و التناقص المستمر لحجم الاحتياطي المتراكم من العملة الصعبة والعجز الهائل على مستوى الموازنة العامة وتدهور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تقترب رؤية العودة إلى الاستدانة من جديد لتلبية الحاجات الضرورية للحكومة بعد استبعاد دام ما يفوق 12 سنة، في ظل سياق تتمتع فيه الجزائر بمستوى جدارة ائتمانية عالية على المدى المتوسط يمكنها في البداية من اللجوء إلى القروض الثنائية أو المتعددة الأطراف.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر: بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي ظل لفترة زمنية طويلة المصدر الثاني للتمويل الخارجي وظل حجم تدفقة يتميز بالتذبذب والقيمة المحدودة شهد انتعاش غير معهود خلال بداية الفترة ونظرا لأن تدفقاته ترتبط بدورها بالقطاع الأساسي الرائد للاقتصاد الوطني (قطاع النفط) تحولت التدفقات للاتجاه العكسي بمجرد تدهور أسعار هذه المادة الحيوية في الأسواق العالمية مما يثبت ضعف المناخ الاستثماري للاقتصاد وعجزه عن استقطاب هذا المورد التمويلي خارج قطاع المحروقات والجدول الموالي يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الوطني.

[1] جريدة الشروق الجزائرية، 25 أوت 2016 الموافق ل22 ذي القعدة 1437، العدد5199، ص3.

جدول رقم (3-18) تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

الوحدة :مليار دولار.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016*
تدفق (ا،ج،م)	3,47	2,04	1,52	1,96	1,53	-0,69	1,4

Source : Banque d'Algérie, Bulletin statistique trimestriel-mars2015, p15.

- Banque d'Algérie, Bulletin statistique trimestriel-mars2016, p15.

-Rapport du fonds monétaire international, N16/127, Washington mai2016, p30.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أحسن سنة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كانت سنة 2010 بقيمة قياسية قدرت بـ 3,47 مليار دولار ثم أصبح يتجه إلى الانخفاض وخاصة سنة 2014 بقيمة 1,53 مليار دولار وحقق تدفق سالب سنة 2015 قدر بـ-0,69 مليار دولار نتيجة تدهور أسعار النفط القطاع الأساسي المستقطب له، وهو ما يدل على أن هذا النوع من التمويل لا يزال يعاني مجموعة من الصعوبات ذات علاقة بمدى ملائمة المناخ الاستثماري والذي لا يزال بعيد عن تطلعات المستثمر الأجنبي الذي يبقي متخوف من الاستثمار خارج قطاع المحروقات.

وفي ظل التطورات الأخيرة التي عرفها الاقتصاد الجزائري جراء الصدمة النفطية تجد الجزائر نفسها مجبرة على تبني مجموعة من الخيارات لاستعادة استقرار مؤشراتها الاقتصادية الكلية والمالية ولعل أهم الخيارات المتاحة أمامها هي تحسين مناخ الأعمال عن طريق تبسيط الاجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء الإعمال التجارية والانفتاح بصورة أكبر على الاستثمار الأجنبي المباشر حتى تستطيع الاستفادة من المزايا التي يوفرها.

خلاصة الفصل الثالث:

بعد الانخفاض الشديد الذي حدث في أسعار النفط سنة 1986 تفاقم الوضع الاقتصادي في الجزائر وبرز أثره على ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، وخاصة وأنه جاء في الفترة التي اشتدت فيها الضغوط الدولية على الجزائر لتسديد ديونها و أصبحت عاجزة عن تسديد أقساط ديونها إضافة إلى الفوائد، هذه الأسباب مجتمعة دفعت الحكومة إلى إعادة النظر في سياستها الاقتصادية حيث تم طرح مفهوم جديد حول تسيير مؤسسات القطاع العام بالانتقال من مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات إلى مرحلة الاستقلالية.

وتركزت جوانب الإصلاح فيها على المستوى الجزئي للاقتصاد الوطني لكن فيما بعد بدأت عمليات الإصلاح تأخذ شكلها الجدي في بداية التسعينات عندما لجأت الجزائر إلى المؤسسات الدولية (البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي) عام 1994 من أجل الحصول على المساعدة في تنفيذ برامج الإصلاح وكانت الغاية هي الحصول على المزيد من مصادر التمويل لتمويل برامج الإصلاح الاقتصادي، ومع نهاية عقد التسعينات وبداية الألفية الثالثة بدأت أسعار النفط تعرف تحسنا في الأسواق المالية العالمية مما اثر بشكل ايجابي على موارد الدولة من العملة الصعبة ومكنها من تقليل حاجتها للجوء إلى العالم الخارجي، الذي طالما تم الاعتماد عليه بمصادره المختلفة والتي نحاول تقييمها من خلال الفصل الموالي.

الفصل الرابع

تقييم طرق التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

تقييم طرق التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائر.

تمهيد:

لاحظنا من خلال الفصل السابق أن من بين أهم الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري هي النقص الكبير في حجم المدخرات المحلية وعدم قدرتها على تغطية حاجات الاستثمار الشيء الذي خلق حاجة متزايدة في الاقتصاد الوطني إلى التمويل الخارجي، برزت هذه الحاجة في البداية كضرورة ملحة لتلبية حاجات الإنفاق الجاري ووقف تدهور المؤشرات الاقتصادية ثم تحولت إلى ضرورة أساسية لمساندة برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها الحكومة بالاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية.

فسوء استخدام الموارد الخارجية التي حصل عليها الاقتصاد الوطني في فترات سابقة وعجزه عن توظيفها بطريقة تساهم في تنمية قدرات الادخار المحلي جعله شديد التأثر بالمتغيرات الخارجية، حيث كان لتدهور أسعار النفط سنة 1986 الدور الكبير في دفع الاقتصاد إلى اللجوء من جديد لطلب التمويل الخارجي، لكن هذه المرة مع محاولة التخفيف من أعباء الديون الخارجية وفسح المجال أوسع للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية ذات القدرة على تطوير الإنتاج وتحسين الصادرات دون المساهمة في خلق أعباء مالية واجبة الدفع في الأجل القصير بما يساعد على تحسين العجز الداخلي والخارجي.

المبحث الأول: تقييم طرق التمويل الخارجي الجزائري خلال الفترة 1990-1999.

مر الاقتصاد الجزائري خلال عقد التسعينات بظروف واختلالات صعبة زادت من ضرورة توجهه للاعتماد على الموارد الخارجية من جهة وأثرت على جدارته الائتمانية من جهة أخرى، هذه الظروف انعكست آثارها على خصائص التمويل الخارجي.

المطلب الأول: من حيث المصادر والشروط:

تميز التمويل الخارجي المتدفق للاقتصاد الجزائري من حيث مصدر الحصول عليه والشروط المتعاقد عليه بها بمجموعة من الخصائص نبينها كما يلي.

الفرع الأول:القروض الخارجية: تعد القروض الخارجية مصدر تمويلي هام خلال هذه الفترة بسبب التراكمات المالية للفترات السابقة كما أن شروط الحصول عليها ازدادت صعوبة نظرا للظروف الصعبة التي تميز بها الاقتصاد جراء التقلبات العكسية لأسعار النفط.

أولا: بنية المديونية الخارجية: حصلت الجزائر على التمويل الخارجي من مصادر متعددة وبشروط مختلفة اختلفت باختلاف الفترات الزمنية و المعطيات التي تميز كل فترة وكذا الجدارة الائتمانية للاقتصاد، فبعد الأزمة النفطية لسنة 1986 والآثار التي خلفتها على تدهور إيرادات الدولة من العملة الصعبة و جدارتها الائتمانية، بدأت مصادر التمويل المتعددة الأطراف وذات الشروط الميسرة نسبيا تختفي أمام الجزائر ولم يكن أمامها مخرج سوى التوجه نحو القروض قصيرة الأجل وذات المصادر الخاصة صعبة الشروط خاصة في النصف الأول من عقد التسعينات.

جدول رقم(4-1) الدين الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة (1990 -1993).

(الوحدة:مليار دولار).

البيان / السنوات	1990	1991	1992	1993
إجمالي الدين الخارجي القائم	**26,18**	**25,68**	**24,76**	**24,01**
الدائنون الرسميون	**5,65**	**6,38**	**6,22**	**_**
- مصادر متعددة الأطراف	2,03	2,66	2,72	_
- المصادر الثنائية	3,62	3,72	3,50	_
الدائنون الخواص	**20,53**	**19,31**	**18,54**	**_**
- ائتمان المصدرين	12,92	12,28	10,69	_
- الأسواق المالية	7,61	7,03	7,85	_

المصدر:الهادي خالدي،المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر،الجزائر، دار هومة، ص251.

تعكس معطيات الجدول السابق مدى أهمية نسبة القروض الخاصة قصيرة الأجل وذات الفوائد الصعبة خاصة في صورة إئتمانات التصدير و قروض الأسواق المالية، والنسبة العظمى من هذه القروض كانت تتمثل في إئتمانات التصدير أي قروض تجارية، ومن المعروف على هذا النوع من القروض أن هدفه زيادة حجم الاستيراد والاستهلاك دون تكوين قطاع إنتاجي يخدم الاقتصاد.

وقدرت نسبة القروض الخاصة من إجمالي القروض الخارجية بنسبة 78,41**%** و75,19**%** و74,87 **%** للسنوات 1990 و1991 و1992 على التوالي، تعكس هذه النسب المرتفعة صعوبة شروط الحصول على القروض الخارجية خلال هذه الفترة، بالمقابل انحسرت القروض المتعددة الأطراف التي أصبحت تمثل نسبة لا تتجاوز 25 **%**من إجمالي الدين الخارجي القائم بالإضافة إلى أقساط التسديد والفوائد حيث بلغت قيمة 8,89 مليار دولار سنة 1990 وارتفعت إلى 9,4 مليار دولار سنة 1993، جاءت هذه المعطيات في وقت تدهورت فيه إيرادات الدولة من النقد الأجنبي وضعفت فيه ملاءتها المالية ومن ثم قدرتها على التفاوض على قروض جديدة.

وعند تأزم الوضعية بسبب تزايد هذه الأعباء التي أصبحت تمثل انتقاصا هاما من الموارد المالية المحلية التي كان من الممكن أن توجه إلى تعضيد حجم المدخرات المحلية وتمويل الاستثمار المطلوب، طبقت الجزائر برنامج شامل للإصلاحات و بدأت من جديد تحصل على قروض متوسطة وطويلة الأجل، كما أدت عملية إعادة الجدولة للديون سنة 1994 إلى تأجيل تسديد الديون لفترة لاحقة وأصبحت الديون المتوسطة وطويلة الأجل تحتل نسبة معتبرة من إجمالي الدين الخارجي فبعد أن كان نصيبها لا يتجاوز نسبة 38,3% من الإجمالي لسنة 1986 بلغ نسبة 98,75% سنة 1996 و99,38 % سنة 1999، في مقابل انحسار أهمية الديون القصيرة الأجل التي تكاد تختفي حيث أصبحت تمثل نسب منخفضة جدا تقارب نسبة 0,006% من إجمالي المديونية[1]، وهذا يدل على أن الجزائر استفادت من تجربتها السابقة واكتسبت خبرة في مجال التعامل وتسيير الديون الخارجية وأصبحت تتفادى عملية التعاقد على قروض قصيرة الأجل

---

[1] أنظر في ذلك.

-BANQUE d'Alger, rapport 2001, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2002, p30.

- Evolution de la dette extérieure de l'Algérie 1994-2004, www.ons.dz. Le 27/03/2014.

ذات الشـروط الصـعبة لأنــه مـن الصـعب التخطـيط وتوجيــه هـذه القـروض لمجـالات إنتاجيـة.

والجدول الموالي يبين بنية الديون الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل.

جدول رقم(4-2) بنية الديون الخارجية الطويلة والمتوسطة الأجل حسب نوع الدين.

الوحدة: مليار دولار.

البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الديون المتعددة الأطراف	**4,006**	**4,735**	**6,088**	**5,819**	**6,009**	**6,431**
اصدارات سندية	0,347	00	00	00	00	00
الديون الثنائية	**15,212**	**14,046**	**12,418**	**9,719**	**8,097**	**6,714**
قروض حكومية مباشرة	6,362	5,896	5,365	3,350	2,747	2,269
قروض المشتري	8,850	7,829	6,851	6,256	5,350	4,445
قروض المورد المضمونة	-	0,321	0,202	0,113	00	00
القروض المالية	**3,890**	**2,851**	**1,746**	**1,086**	**0,735**	**0,341**
قروض مالية	2,046	1,369	0,759	0,489	0,366	0,223
عمليات إعادة التوجيه	1,671	1,349	0,919	0,558	0,340	0,114
تمويلات الحساب	0,173	0,133	0,068	0,039	0,029	0,004
القروض المشتركة غير المضمونة	**0,755**	**0,397**	**0,260**	**0,222**	**0,194**	**0,199**
قروض المورد	0,569	0,336	0,257	0,222	0,194	0,199
قروض أخرى	0,186	0,061	0,003	00	00	00
قروض إعادة الجدولة	**4,640**	**9,288**	**12,707**	**14,204**	**15,226**	**14,455**
استحقاقات رسمية	3,850	7,57	10,350	11,440	12,305	11,455
استحقاقات أخرى	0,790	1,718	2,357	2,764	2,921	3,00
إجمالي القروض المتوسطة وطويلة المدى	**28,85**	**31,317**	**33,219**	**31,05**	**30,261**	**28,14**

Source: Evolution de la dette extérieure de l'Algérie 1994-2004, 01/11/2014. www.bank of Algeria.dz.

من خلال الجدول رقم (4-2) نلاحظ أن الديون المتعددة الأطراف حظيت بنسب مقبولة من إجمالي الديون المتوسطة وطويلة الأجل حيث حققت نسبة 13,9 %لسنة 1994، وارتفعت لتحقق نسبة 22,9 %سنة 1999، كما أن الديون الثنائية حظيت بنسبة هامة قدرها 52,7% سنة 1994 ثم اتخذت منحا تنازليا حتى حققت نسبة 23,9% سنة 1999، في حين حظيت القروض المالية بنسب متواضعة قدرت ب13,5 %سنة 1994 وانخفضت لتبلغ 1,2% سنة 1999، أما قروض

إعادة الجدولة مافتئت تحقق نسب متزايدة منذ سنة 1994 أين حققت نسبة 16,1% وارتفعت لتحقق نسبة 51,4 %سنة 1999 والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم(4-3) بنية الديون الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل بالنسب.

(نسبة مئوية).

البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ديون متعددة الأطراف	13,9	15,1	18,3	18,7	19,9	22,9
تحويلات تعاقدية	1,2	00	00	00	00	00
ديون ثنائية	52,7	44,9	37,4	31,3	26,8	23,9
ديون مالية	13,5	9,1	5,3	3,5	2,4	1,2
ديون مشتركة غير مضمونة	2,6	1,3	0,8	0,7	0,6	0,7
قروض إعادة الجدولة	16,1	29,7	38,3	45,7	50,3	51,4
إجمالي ديون متوسطة وطويلة الأجل	100	100	100	100	100	100

Source: Evolution de la dette extérieure de l' Algérie 1994-2004, 01/11/2014. www.bank of Algeria .dz.

- **من حيث تركيبة العملات:** يقصد بتركية الديون الخارجية من حيث العملات نسبة مساهمة العملات المختلفة في تركيبة حجم الدين ألإجمالي والشيء الملاحظ على هذه التركيبة في حالة الاقتصاد الجزائري هو سيطرة الدولار الأمريكي على هذه التركيبة بنسبة 40,1 %سنة 1990 وارتفعت لتبلغ49 % سنة 1993، يليه في الترتيب الين الياباني بنسبة ظلت تقارب 15,7 %، ثم الفرنك الفرنسي بنسبة بلغت 17,7 %سنة 1990 ثم انخفضت لتبلغ11,8 %سنة 1993، أما المارك الألماني فقد انخفضت نسبته من 11% سنة 1990 إلى 6,5 %سنة 1993[1].

وبعد القيام بعملية إعادة الجدولة ظل الدولار الأميركي يسيطر على حجم المديونية بنسبة بلغت حوالي 51,3 %سنة 1994 ثم بدأت تعرف انخفاضا إلى أن بلغت نسبة 42,1% سنة 1999، وهذا يعني أن معظم الدين الخارجي الذي حصلت عليه الجزائر كان بعملة أساسية واحدة هي الدولار مع مشاركة بعض العملات الأخرى مثل الفرنك الفرنسي الذي ظل يمثل نسبة لا باس بها تدور في حدود 15 % خلال الفترة، وقدرت نسبة مساهمة العملات الرئيسية الثلاث (الدولار

[1] روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة باتنة، 2006/2005، ص105.

الأمريكي، الفرنك الفرنسي، الين) بنسبة 75% خلال الفترة، أما الدوتش مارك فحقق قيم متواضعة في حدود نسبة 6% والجدول الموالي يوضح تركيبة المديونية الخارجية من حيث العملات.

جدول رقم(4-4) تركيبة المديونية الخارجية الجزائرية من حيث العملات للفترة 1994- 1999.

العملات / السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الدولار الأمريكي (%)	51,3	47,7	42,1	44,8	42,2	42,1
الفرنك الفرنسي(%)	15,3	15,8	15,9	14,7	14,1	12,6
الين(%)	15,6	13,6	12,7	11,5	12,2	13,4
الدوتش مارك(%)	6,8	6,5	6,4	6,2	6,3	5,6
عملات أخرى(%)	11,0	16,4	22,4	22,8	25,2	26,3

Source : ONS, l'Algérie en quelque chiffres, resultas1998-1999, édition 2001,n=3,p67.

- Evolution de la dette extérieure de l'Algérie 1994-2004,01/11/2014.

www.bankof Algeria .dz.

من خلال الجدول رقم 4-4 يمكن القول أن المديونية الخارجية خلال الفترة 1994-1999 اتسمت بالتركز وعدم التنوع من حيث تشكيلة العملات وسيطرة الدولار الأمريكي على هذه التشكيلة بنسبة تقارب 45 %، وهو ما يعني أن أي تغير يحدث في سعر صرف هذه العملات ومنها الدولار بصفة خاصة سيؤثر بشكل مباشر على الحجم الإجمالي للمديونية.

ثانيا: من حيث الشروط: تميز التمويل الخارجي الذي حصلت عليه الجزائر خاصة في النصف الأول من عقد التسعينات بصعوبة الشروط، حيث كانت معظم القروض التي تم الحصول عليها من مصادر خاصة والتي تفرض شروط صعبة عند الإقراض في صورة أسعار فائدة مرتفعة أو عنصر منحة منخفض أو مدة سماح واستحقاق قصيرة، ونظرا للوضعية الحرجة التي كان يمر بها الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على تسديد مستحقاته، فقد ثقة الأطراف الدائنة والتي انعكست في صورة تشديد شروط الاقتراض.

1) سعر الفائدة: يمثل سعر الفائدة التكلفة التي يتحملها الاقتصاد المدين لقاء الحصول على تمويل خارجي وكلما زاد سعر الفائدة زادت تكلفة التمويل[1]، في بداية التسعينات تعاقدت الجزائر على نسب هامة من ديونها مع المصادر الخاصة، و جزءا هاما من هذه القروض بأسعار فائدة

[1]CNES, rapport sur la dette extérieure des pays du sud de la méditerranée, obstacle an partenariat euro- méditerranéen 15' eme session plénière, mai2000,p86.

متغيرة، و بلغ سعر الفائدة سنة 1990 نسبة 8,4% و بلغ في المتوسط للفترة (1990-1993) نسبة 7% ثم انخفض ليسجل نسبة 6 % سنة 1994 و6,3 % لسنة 1995[1]، وهي الفترة التي خضعت فيها الجزائر إلى الإصلاحات وقامت بعملية إعادة جدولة ديونها.

في ظل هذه المعطيات أصبح مسموح للجزائر العودة للسوق المالية والحصول على القروض وبشروط ميسرة نسبيا، إلا أن هذا الانخفاض في سعر الفائدة الذي حصلت عليه الجزائر بعد أن وافقت على تنفيذ الإصلاحات التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية لا ينفي أنها دفعت فاتورة باهظة في صورة فوائد على الديون الخارجية بلغت قيمة 16,47 مليار دولار خلال الفترة 1992-1999، مقابل 27,71 مليار دولار كقروض تدفقت إلى الاقتصاد خلال هذه الفترة، حيث دفعت الجزائر كمتوسط سنوي خلال الفترة ما قيمته 2,05 مليار دولار لخدمة فوائد المديونية الخارجية في مقابل متوسط تدفق سنوي قدره 3,46 مليار دولار كقروض متدفقة إلى الاقتصاد، وهو ما يعني أن ما يقارب نسبة 59,24 %من الأموال المحصل عليها تحول إلى الخارج في صورة فوائد، الشيء الذي يعكس بوضوح صعوبة شروط الاستدانة الخارجية الجزائرية واستحواذها على جزء هام من الفائض الاقتصادي المحلي[2].

2) فترات السماح: يقصد بفترات السماح الفترة الزمنية التي تفصل بين الحصول على القرض وبداية تسديد القسط الأول من هذا القرض إذ لا تدفع أقساط استهلاك الدين خلال هذه المدة ويقتصر الدفع على الفوائد المترتبة على الدين فقط[3]، لذلك عادة ما يستفيد البلد المدين من جدارته الائتمانية الجيدة عند التعاقد على القروض ليوائم بين فترات السماح وفترات بداية إنتاج المشروع حتى لا يقع في مشكلة عدم القدرة على التسديد، وتشير الدراسات إلى أن فترات السماح عادة ما تكون اكبر في القروض الرسمية مقارنة بالقروض الخاصة، وبالنظر إلى حالة الاقتصاد الجزائري الذي تعاقد على جزء كبير من القروض من مصادر خاصة تطورت فترات السماح على النحو الذي يوضحه الجدول الموالي.

---

[1] محمد الهادي صالح الأسود، مشكلات التنمية في البلدان العربية، ص198.

[2] Bank of Algeria ,Bulletin statistique de la banque d' Algérie ,séries rétrospectives ,statistiques de la balance des paiements 1964-2005,hors série,juin 2006, p73,74.

[3] عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص24.

جدول رقم (4-5) متوسط فترة السماح للاقتصاد الجزائري للفترة (1990- 1993).

الوحدة: سنوات.

السنوات	1990	1991	1992	1993
متوسط فترة السماح للقروض الخاصة	2,1	2,5	4,2	3,3
متوسط فترات السماح للقروض الرسمية	3,8	6,6	6,6	6,4
متوسط فترات السماح لإجمالي القروض	2,5	3,5	4,7	4,3

المصدر: روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة العقيد لخضر، باتنة،2006/2005، ص112.

من خلال الجدول (4-5) يتضح أن متوسط فترات السماح بالنسبة للقروض الخاصة كانت منخفضة مقارنة بالديون الرسمية، الشيء الذي اثر على متوسط فترات السماح لإجمالي القروض المتحصل عليها التي ظلت منخفضة وحققت أطول فترة سنة 1992 أين بلغت 4,7 سنة، وهو ما يخلق صعوبة على مستوى التخطيط لتوظيف هذه الأموال خاصة في المجالات الإنتاجية التي تحتاج فترات طويلة حتى بداية إنتاج المشروع ويزداد الأمر صعوبة إذا عرفنا أن ما يقارب 78 %من القروض المتعاقد عليها خلال هذه الفترة هي قروض خاصة.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر: تميز الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة من الخصائص من حيث المصادر والشروط نوضحها فيما يلي:

أولا: من حيث مصادر التدفق: تعتبر الجزائر من البلدان التي لم توفق إلا في جلب الجزء اليسير من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة منذ بداية الصدمة النفطية لعام 1986، فضلا عن الأهمية النسبية غير المعتبرة سواء بالنسبة لإجمالي التدفقات إلى الدول النامية أو بالنسبة لتلك المتدفقة إلى مجموع دول شمال إفريقيا، فضلا عن الصفات التي يتميز بها هذا التدفق فحسب تصريح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في إطار الشراكة مع الدول الأجنبية تعتبر أوربا الشريك الأول للجزائر، على رأسها فرنسا ب 82 مشروعا بنسبة21% من المجموع البالغ 397 مشروعا استثماريا، ثم تليها ايطاليا ب 40 مشروعا بنسبة 10 %، ثم تأتي اسبانيا في المرتبة الثالثة بـ 33 مشروعا، أما بالنسبة للدول العربية فأول شريك للجزائر هي تونس ب24 مشروعا تليها سوريا بـ 17 مشروعا، بالنسبة لدول أمريكا أول شريك للجزائر هي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 4%ب15 مشروعا ثم كندا بنسبة3%، والجدول الموالي يوضح أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر في إطار الشراكة.

جدول رقم(4-6) توزيع المشروعات المصرح بها في الجزائر في إطار الشراكة مع الدول الأجنبية من(1993/11/31 إلى 2000/12/31).

المناطق	عدد المشاريع	النسب	مبالغ الاستثمار 10 ^{6}دج	النسب(%)
أوربا	248	%61	69661	%42
الدول العربية	91	%23	55075	%33
آسيا	23	%6	2220	%1
أمريكا	30	%8	27084	%16
إفريقيا	2	%1	476	%0
مناطق أخرى	3	%1	9944	%6
المجموع	397	%100	164460	%100

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يقتصر على عدد محدود من الدول على رأسها الدول الأوربية الشيء الذي يزيد من تعميق تبعية الجزائر إلى هذه القوة الاقتصادية، وبالنظر إلى الحجم الإجمالي للتدفقات نجدها تتميز بالتركز.

جدول رقم (4-7) مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال سنتي1998 و1999.

الوحدة: مليون دولار.

البيان	1998		1999	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
الولايات المتحدة الأمريكية	257	42,4	90	30,8
فرنسا	77	12,7	137	47
ألمانيا	20	3,3	8	2,8
بريطانيا	36	6	2	0,6
ايطاليا	93	15,4	12	4,1
اسبانيا	16	2,7	16	5,5
بلجيكا	15	2,5	1	0,3
هولندا	3	0,5	1	0,3
اليابان	17	2,8	3	1
تركيا	22	3,7	2	0,6
الصين	0,4	0	2	0,6
الإجمالي	607	100	292	100

المصدر:كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2013/2012، ص334.

من خلال الجدول رقم (4-7) نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي على رأس الدول المستثمرة في الجزائر لسنة 1998بنسبة 42,4% من إجمالي التدفق تليها من حيث الأهمية ايطاليا بنسبة 15,4% ثم فرنسا ب12,7 %، وهو ما يعني أن ثلاث دول استحوذت على ما نسبته 70,5 % من إجمالي حجم الاستثمار المتدفق خلال هذه السنة، وفي سنة 1999انخفضت حصة الولايات المتحدة لتبلغ 30,8% من إجمالي الاستثمارات مقابل زيادة حصة فرنسا إلى 47%، ونلاحظ أن زيادة تركز مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر زادت بشدة خلال هذه السنة حيث أصبحت دولتين تسيطران على ما نسبته 77,8% من الحجم الإجمالي للتدفق ويزداد الأمر سوءا إذا ربطنا تركز مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر بتفضيلات توجهاته الاستثمارية المرتبطة بقطاع النفط بنسبة تفوق 70%، مما يجعل المعادلة دائما في مصلحة الطرف الأجنبي.

ثانيا: من ناحية الشروط: هذه التدفقات عادة ما تشترط الكثير من الامتيازات سواء كانت (ضريبية، قانونية، عقارية،...اخ)، بالإضافة إلى شروط أخرى تتعلق بتحسين المناخ الاستثماري وفي هذا الإطار بذلت الجزائر جهودا متواصلة بغرض تقديم الامتيازات اللازمة حتى تستطيع جذب المزيد من الاستثمارات خاصة وأن الاقتصاد الجزائري لازال يعاني من شحة في هذا النوع من التدفقات، كما يعتبر نوع التمويل المعول عليه لتوفير متطلبات التنمية الاقتصادية.

وفي هذا الإطار قامت الجزائر بإصدار العديد من التشريعات المتعلقة بالإصلاحات لغرض طمأنة المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب، وتشجيعا لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة خاصة قدمت ضمانات عديدة منها[1]:

- إصدار العديد من القوانين والمراسيم الخاصة بالاستثمار الوطني والأجنبي بدءا بقانون 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 حيث حدد هذا القانون العلاقة بين حركة رؤوس الأموال مع الخارج ضمن إطارين المالي والاستثماري.

يحدد الإطار المالي ترخيصا بفتح فروع في الجزائر للمؤسسات المالية الأجنبية أو بالمساهمة في البنوك الجزائرية، ويحدد الإطار الاستثماري ترخيصا بمنح المستثمرين الحرية التامة في الاستثمار أو الشراكة و تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج في إطار الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر إما ثنائية أو متعددة الأطراف.

---

[1] جبار محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص115، 116.

– تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها وحمايتها ومعاقبة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات، وذلك بواسطة مجلس المنافسة في الأمر رقم 95 – 06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالمنافسة.

– إصدار المرسوم التشريعي 12/93 الصادر في 1993/10/5 والمتعلق بترقية الاستثمار والمراسيم التنفيذية 97–319 ،97 –320 و97–321 الصادرة في 08/24/ 1997 والمتعلقة بصلاحيات وتنظيم وسير الوكالة الوطنية لترقية وتدعيم الاستثمار وتكفل الدولة بنفقات المنشآت القاعدية المرتبطة بإنجاز الاستثمارات.

على مستوى التصريحات الرسمية طمأن المسؤولون الجزائريون المستثمرين الأجانب في العديد من المناسبات وتعهدوا بحماية استثماراتهم وتوفير الشفافية وتذليل المعوقات التي تعترض تدفق رؤوس الأموال نحو الجزائر، وأكدوا بأن كافة القطاعات الاقتصادية مفتوحة أمام الراغبين في الشراكة والاستثمار ولا يوجد قطاع استراتيجي محظور على الأجانب، هذا إضافة إلى حرية تحويل أرباحهم دون صعوبة مع إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاعات[1].

هذه الجملة المتعاقبة من القوانين المصدرة تعكس حجم الاهتمام والامتيازات التي تمنحها الحكومة لغرض استقطاب اهتمامات المستثمر الأجنبي، وللوقوف أكثر على تكلفة هذا التمويل نحاول التعرف على حجم التحويلات نحو الخارج في صورة أرباح على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات باعتبار أن معظم التمويل يتجه نحو هذا القطاع بما يقارب نسبة 80%.

جدول رقم (4–8) حصة شركاء سونا طراك خلال الفترة (1996–1999).

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1996	1997	1998	1999
القيمة	0,32	0,37	0,42	0,66

Source : Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, séries rétrospectives, statistique monetaires1964–2011, hors serie2012, p86,87,88.

من خلال الجدول(4–8) يتضح لنا حجم الأرباح المحولة إلى الخارج من طرف شركاء سوناطراك والتي عرفت اتجاها تصاعديا منذ سنة 1996 حيث قدرت ب0,32 مليار دولار وارتفعت لتبلغ 0,66 مليار دولار سنة 1999وهو ما يعكس التكاليف التي تترتب على هذا النوع من التمويل.

[1] جبار محفوظ، نفس المرجع السابق، ص116.

مما سبق يتضح لنا مدى صعوبة الشروط التي تتطلبها عملية استقدام رأس المال الأجنبي للاقتصاد المدين، سواء كان هذا التدفق في صورة قروض خارجية أو استثمار أجنبي مباشر فلكل نوع من أنواع التمويل الخارجي شروطه وتكلفته التي يدفعها الاقتصاد المضيف للدول الدائنة، ويتوقف حجم هذه التكلفة على درجة مديونية هذا الاقتصاد والمناخ الاستثماري الذي يتمتع به.

المطلب الثاني: من حيث حجم التدفق و الاستخدامات:

تميز التمويل الخارجي الذي اعتمدت عليه الجزائر بمجموعة من الخصائص حسب حجم التدفق والتوجهات الاستثمارية نبينها فيما يلي:

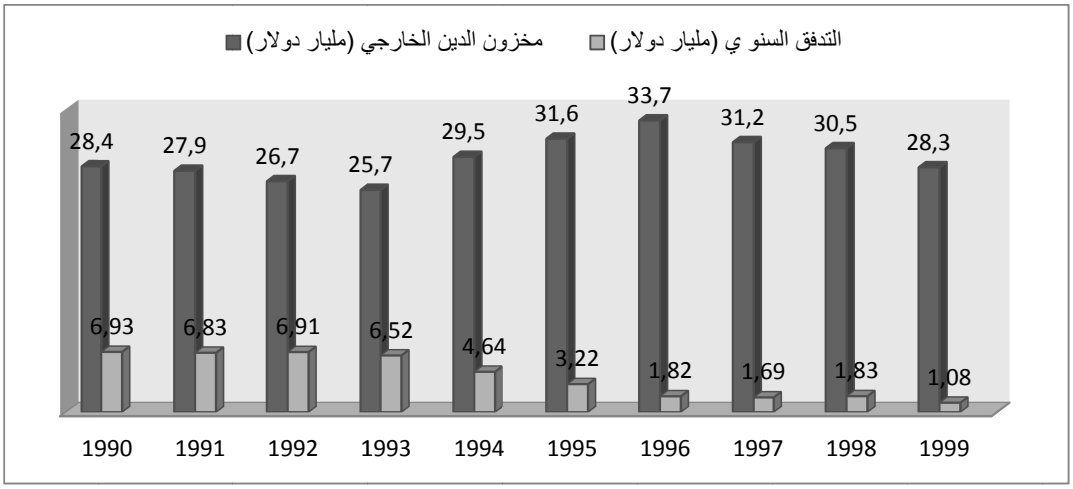
الفرع الأول: القروض الخارجية: تميزت بما يلي.

أولا: من حيث الاستخدامات: تعتمد الجزائر على قطاع النفط كقطاع حيوي لتمويل احتياجات التنمية، هذا الاعتماد جعله يحظي بالنسبة العظمى من مخصصات الاستثمار 50 % من إجمالي الاستثمارات، مع تدهور أسعار النفط انقلبت الأوضاع وأصبحت عملية الاستيراد عنصر ضغط على ميزان المدفوعات الذي أصبح يعاني من عجز دائم، نظرا لضخامة حجم الاستيراد من جهة وكذا تنوع هذا الاستيراد واتسام السلع المستوردة بالأهمية من ناحية أخرى، لذلك تميزت فترة بداية التسعينات بالاستيراد المكثف وقد احتلت الواردات الغذائية نسبة معتبرة من إجمالي الواردات، حيث تجاوز مؤشر الأهمية النسبية للواردات الغذائية ربع إجمالي الواردات السلعية خلال السنتين 1992 و1994 وبلغ متوسط هذا المؤشر للفترة 1990-1994 نسبة 23,84%[1].

وهذا يعكس حقيقة مشكلة الغذاء في الجزائر والتي أسهم في تفاقمها ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية (الحبوب) وتقلب مستوياتها وإهمال البلاد للقطاع ألفلاحي وعدم الاهتمام به الاهتمام الكافي، الأمر الذي يصعب معه على الدولة المستوردة للغذاء إتباع سياسة مستقرة إذ تنعكس ظروف الدولة المصدرة للغذاء وما يحدث فيها من تقلبات على حجم الفائض الغذائي القابل للتصدير ولقد ترتب على هذه المشكلة تزايد نسبة ما تستنزفه استيرادت السلع الغذائية من أرصدة النقد الأجنبي المتاحة سواء من حصيلة الصادرات أومن القروض الخارجية التي يحصل عليها الاقتصاد، الأمر الذي أفرز تنافس الواردات من السلع الغذائية مع الواردات من السلع الوسيطة والاستثمارية اللازمة لتمويل الاحتياجات الخارجية لعملية التنمية.

[1]ONS ,rétrospective statistique(1970-2002), Alger, 2005, p167, 168 .

ثانيا: من حيث حجم التدفق: من حيث الكم يمكن القول أن الجزائر صنفت في فترات زمنية معينة من ضمن الدول المثقلة بالديون وذلك لاعتمادها على الاستدانة بالدرجة الأولى في تمويل برامجها التنموية الضخمة والتي تطلبت موارد مالية عالية، وبحلول عقد التسعينات توافرت عناصر عديدة من الاختلالات في التوازن الداخلي والخارجي تطلبت زيادة الحاجة إلى الإنفاق والتمويل في ظل تدني العوائد المتأتية من الصادرات وضعف بنية تحتية صناعية تستجيب لطلبات الاستهلاك المحلي، في ظل زيادة الحاجة إلى التمويل الخارجي وعدم القدرة على تغطيتها محليا واجهت الجزائر صعوبات مالية كبيرة دفعتها إلى الاعتماد على السياسات التصحيحية للمؤسسات المالية الدولية للحصول على الاحتياطات المالية الضرورية لمعالجة الوضع مما ساهم في تراكم مخزون الدين الخارجي وبلوغه مستويات قياسية مع نهاية العقد، والشكل الموالي يوضح تطور حجم الديون.



شكل رقم (4-1) تطور حجم الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999).

Source: Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, hors-séries, juin 2006, sur le site, www, Bank of Algeria.dz, le 04/11/2014.

-Ministère des finances, indicateurs de l'économie 1980-2003, p64, 65.

من خلال الشكل(4-1) نلاحظ أن حجم التدفق السنوي للدين الخارجي خلال الفترة 1990-1993 كانت مرتفعة حيث بلغت في المتوسط 6,79 مليار دولار وذلك راجع إلى حدة الاختلالات الداخلية والخارجية التي عاني منها الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة والتدهور المستمر في ميزان المدفوعات بسبب تدهور معدل التبادل الدولي نتيجة التدني الملحوظ الذي أصبح يطبع أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي نتج عنه خسارة في الاقتصاد الوطني نتيجة تدهور إيرادات الصادرات مقابل ارتفاع الواردات بسبب تزايد التبعية الغذائية.

فـي ظـل هـذه الظـروف طبقـت الحكومـة لا مركزيـة تسـيير الـديون الخارجيـة والسـماح للمؤسسات العمومية بتعبئة القروض التجارية الشيء الذي ساهم مرة أخرى في زيادة حجم الديون المتحصل عليها، ومنذ سنة 1994 بعد تبني الحكومة خيار إعادة الجدولة بدأت تدفقات الديون الخارجية تتجه نحو الانخفاض نتيجة للسياسة الحذرة التي أصبحت تتبناها الحكومة للتقليل من خطر الاستدانة حيث بلغ متوسط التدفق للفترة 1996–1999 حوالي 1,605 مليار دولار، في حين بلغ مخزون المديونية قيما مرتفعة وبلغت قيمة قصوى سنة 1996 بقيمة 33,7 مليار دولار، ومنذ ذلك التاريخ اتجهت إلى الانخفاض لتحقق قيمة 31,2 مليار دولار سنة 1997و30,5 مليار دولار سنة 1998، وهو ما يعكس ثقل حجم الديون الخارجية التي اعتمد عليها الاقتصاد الوطني ويبرر اللجوء إلى عملية إعادة الجدولة بالنظر إلى الأعباء المترتبة على هذا التمويل.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر:

جاء اهتمام الاقتصاد الجزائري بتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر متأخرا مقارنة ببعض الدول العربية، فلم يبدأ الاهتمام الجدي بتشجيع هذا النوع من التمويل إلا مع مطلع عقد التسعينات بصدور قانون النقد والقرض، وعليه ظل حجم التدفق والتوجهات محدودة.

أولا: من حيث حجم التدفق: بعد سنة 1990 بدأ تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنوع جديد من التدفقات يساعد على تخفيف العجز بميزان المدفوعات ويخفف من أعباء الديون الخارجية باعتباره يساهم في تكلفة المشاريع ويتحمل الربح والخسارة حسب مردودية المشروع.

لذلك تم التوجه خلال هذه الفترة إلى محاولة خلق جو الاستثمار الملائم من خلال سن جملة من القوانين والتشريعات التي ساعد ت بقدر ما على تحسن جو الاستثمارات، إلا أنه يبقي يعاني جملة من النقائص فيما يخص مسائل العقار الصناعي والتمويل المصرفي وقلة المنشات القاعدية (كالموانئ والمطارات وشبكات الطرق)، فالجزائر لا تزال ضعيفة على مستوى البنية التحتية والتدريب وفعالية السوق والابتكار، هذا التأخر الكبير فيما يخص توفير شروط تحفيز الاستثمارات الخارجية جعل الجزائر تحتل رتبة متأخرة في قائمة الدول المستقطبة له[1]، وعليه تميز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بالتذبذب من سنة لأخرى.

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، مرجع سبق ذكره، ص10.

جدول رقم(4-9) تطور التدفق و مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة(1990-1999)
(الوحدة:مليار دولار).

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	0,012	0,012	0,08	0,007	0,009	0,005	0,27	0,26	0,501	0,46
مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر	1,561	1,641	1,671	1,671	1,671	1,671	1,671	2,807	2,807	3,099

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 1995، ص47.

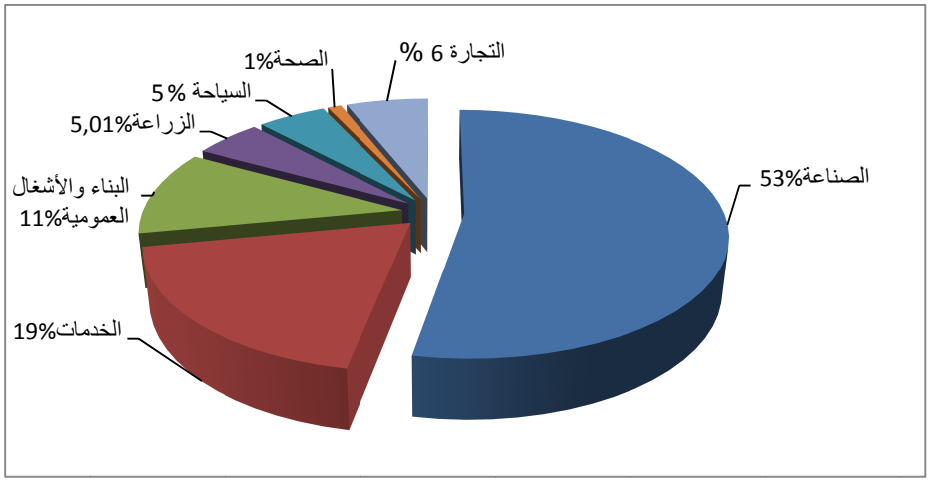
- تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية، الملتقي الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة،2000، ص266.

-عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ط1، لبنان مكتبة حسين العصرية ،2012 ، ص246.

من خلال الجدول رقم 4-9 يتضح لنا ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة خاصة في النصف الأول من عقد التسعينات، حيث حقق قيما متدنية في بداية العقد و بلغ حجم التدفق سنة 1995 حوالي 5 مليون دولار، في حين ظل حجم المخزون يحقق قيما ضعيفة ظلت ثابتة عند 1,671 مليار دولار لمدة أربع سنوات من سنة 1992 إلى 1995، ويرجع ذلك إلى عدم توفر الأوضاع الملائمة لجذبه وخاصة بعد أزمة النفط لسنة 1986 التي عرف على إثرها الاقتصاد الجزائري تباطؤ في النمو الاقتصادي العام، وتفاقمت حدة الاختلالات والفجوات وتراكمت المديونية الخارجية وارتفعت خدماتها إلى مستوى يفوق حجم إمكانيات السداد المتاحة، الشيء الذي أجبر الحكومة على إعادة جدولة ديونها وتطبيق برنامج صارم للتعديل الهيكلي.

و في النصف الثاني من العقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعض التحسن حيث سجلت قيمة 501 مليون دولار سنة 1998 و460 مليون دولار سنة 1999، كما اتجه مخزون الاستثمار إلى الزيادة منذ سنة 1997 وحقق قيمة 3,099 مليار دولار سنة 1999 ويعود ذلك لجملة من الأسباب منها السياسات والامتيازات الممنوحة لهذا النوع من التمويل و التزام الجزائر بالبرامج التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية مما جعلها تسترجع مكانتها شيئا فشيئا في الأسواق العالمية،إضافة إلى الاستقرار الأمني الذي بدأت بوادره تظهر مع نهاية العقد.

ثانيا: من حيث التوجهات الاستثمارية: من المعروف على هذا النوع من التدفقات هو تفضيل القطاعات الإستراتيجية التي تخلق قيمة مضافة، والجزائر لا تمثل استثناءا في هذا المجال فالمجال المغري بالنسبة لهذا النوع من الاستثمار هو قطاع النفط بالدرجة الأولي وتستحوذ باقي القطاعات الاقتصادية على نسب متفاوتة نوضحها من خلال الشكل الموالي.



شكل رقم(4-2) توزيع مشاريع الشراكة حسب القطاعات الأساسية في الجزائر من 1993/11/31 إلى 2000/12/31 .

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

من خلال الشكل رقم (4-2) يتضح أن توجهات الاستثمارات الخارجية متمركزة بصفة أساسية في قطاع واحد أساسي هو قطاع المحروقات، حيث فاقت نسبة الاستثمارات المتجهة له نصف مجمل الاستثمارات المتدفقة للجزائر، إن عملية استغلال البترول تساهم بشكل أساسي في جذب هذا النوع من الاستثمار، حيث لا تمثل الاستثمارات خارج قطاع المحروقات إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الاستثمارات، فمثلا لم يحظى القطاع الزراعي سوى بنسبة 5,01 % من الإجمالي رغم المقومات الطبيعية التي تمتلكها الجزائر في هذا المجال، ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة لقطاع السياحة الذي استحوذ على نسبة 5% والتجارة ب 6 %، أما قطاع الصحة بقي في آخر اهتمامات المستثمرين الأجانب حيث حظي بنسبة1%من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة، كما أصبح قطاع الخدمات وخاصة قطاع الاتصالات يمثل عنصر جذب حيث حظي بما نسبته 19%من الإجمالي.

المبحث الثاني: تقييم طرق التمويل الخارجي الجزائري خلال الفترة 2000-2016.

تميزا لاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة بمجموعة من الخصائص التي توحي بالارتياح وقدرة الاقتصاد على معالجة مشاكله المالية نظرا للظروف المالية المريحة التي أصبح يتمتع بها والتي عكست أثرها على شكل وخصائص التمويل الخارجي المطلوب.

المطلب الأول: من حيث المصادر والشروط:

أن التطورات الأخيرة التي عرفها الاقتصاد الجزائري جعلته يغير رغبته في التعاقد على قروض جديدة، بل سارع إلى تطبيق سياسة التسديد المسبق للديون الخارجية، كما تم إصدار أمر يحد من عملية الاقتراض ويكرس مبدأ التوجه إلى استغلال المدخرات المحلية المتراكمة.

الفرع الأول: القروض الخارجية: تعد القروض الخارجية المصدر التقليدي للتمويل الخارجي الذي اعتمدت عليه الجزائر بشكل كبير لفترات زمنية طويلة، ومنذ سنة 2000 بدأت هذه القروض تتجه نحو التقلص كما بدأت الشروط المترتبة عليها تعرف بدورها تحسنا نظرا لتحسن الملاءة المالية للدولة جراء الوفرة المالية المتحققة خلال هذه الفترة.

أولا: من حيث المصادر: تميزت القروض الخارجية خلال هذه الفترة بمجموعة من الخصائص ترتبط بالوضع المريح الذي أصبحت تتمتع به الجزائر جراء الطفرة النفطية، حيث شهد إجمالي حجم الدين انخفاضا مستمرا منذ سنة 2003، كما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم (4-10) بنية الديون الخارجية من حيث الأجل للفترة (2003-2015).

(الوحدة:مليار دولار).

السنوات	قروض متوسطة وطويلة الأجل	قروض قصيرة الأجل	إجمالي القروض الخارجية
2003	23,203	0,150	23,353
2004	21,411	0,41	21,821
2005	16,485	0,707	17,192
2006	5,062	0,550	5,612
2007	4,889	0,717	5,606
2008	4,28	1,31	5,59
2009	3,921	1,492	5,41
2010	3,903	1,778	5,681
2011	3,263	1,142	4,405
2012	2,479	1,00	3,479
2013	2,068	1,328	3,396
2014	1,389	1,975	3,735
2015*	0,975	1,823	3,021

source: BANQUE D'ALGER, rapport2007, évolution économique et monétaire en Algérie, 2007,p82.

-Banque D'Algérie, notes de conjoncture, tendances monétaires et financières au second semestre de2009, 2011,2012.

- Banque d'Algérie ,bulletin statistique trimestriel-mars 2016,p16.

– بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، ص69.

من خلال الجدول رقم (4–10) نلاحظ اتجاه إجمالي الديون الخارجية نحو التناقص حيث انخفضت من 23,353 مليار دولار سنة 2003 إلى 5,606 مليار دولار سنة 2007 بما يمثل نسبة 3,6 %من الناتج الداخلي الخام مقابل 34,2 %لسنة 2003، وذلك بسبب التسديد المسبق الذي قامت به الحكومة بين سنة 2004 و2006 حيث بلغت قيمة التسديد 5,062 مليار دولار سنة 2006 مقابل 16,485 مليار دولار سنة2005، وعليه واصلت المديونية في الانخفاض حيث بلغت قيمة 3,479 مليار دولار سنة 2012 و3,396مليار دولار سنة 2013 وبلغت 3,021 مليار دولار سنة 2015.

ويلاحظ تزايد نصيب الديون المتوسطة والطويلة الأجل من إجمالي الديون وتتضمن ديونا تم التعاقد عليها من طرف مؤسسات خاصة ذات رؤوس أموال أجنبية قامت باستثمارات مباشرة في الجزائر، أما الديون القصيرة الأجل فظلت تمثل نسبا منخفضة من إجمالي الديون الخارجية مع حدوث ارتفاع طفيف منذ سنة 2013 أين مثلت ما نسبته 39,10 % وارتفعت لتحقق نسبة 52,87% و60,34 % للسنتين 2014 و2015 على التوالي وتتمثل هذه القروض في قروض زبائن البنوك الخاصة الذين يفضلون اللجوء إلى قروض المشترين لتمويل وارداتهم.

ومن ناحية الأطراف المانحة لهذه القروض بلغت القروض الثنائية لسنة 2001 نسبة20,7% مقسمة بين القروض التجارية المضمونة التي تمثل نسبة 67 % في حين لم تمثل القروض الحكومية إلا ما يمثل نسبة 26% وارتفعت نسبة القروض الثنائية لتبلغ 79 % من إجمالي القروض المتوسطة وطويلة الأجل سنة 2007 مقسمة بين 45% قروض تجارية و34% قروض حكومية أما القروض المالية لم تتوقف عن الانخفاض منذ سنة 1994 ثم عاودت الارتفاع منذ سنة 2002 حيث شكلت نسبة 14,5%سنة 2006 و16,3% سنة2007 بقيمة 736مليون دولار سنة2006 و796 مليون دولار لسنة 2007 بعدما كانت أقل من 100 مليون دولار للسنوات2000 و2001.

أما القروض المتعددة الأطراف شكلت نسبة5 % من إجمالي الديون الطويلة والمتوسطة الأجل في نهاية 2007 مقابل 8 %سنة2006 مقسمة بين قروض البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوربي كما قدرت القروض العامة المضمونة ب1,271 مليار دولار أي نسبة 26% من إجمالي الديون المتوسطة وطويلة الأجل، وبحلول سنة 2010 زاد نصيب القروض الثنائية على حساب

تدهور قيمة القروض المتعددة الأطراف التي تكاد تختفي والجدول الموالي يوضح بنية الديون الخارجية من حيث التركيبة والأجل.

جدول رقم (4-11) بنية الديون الخارجية للجزائر من حيث المصدر خلال الفترة 2010-2014.

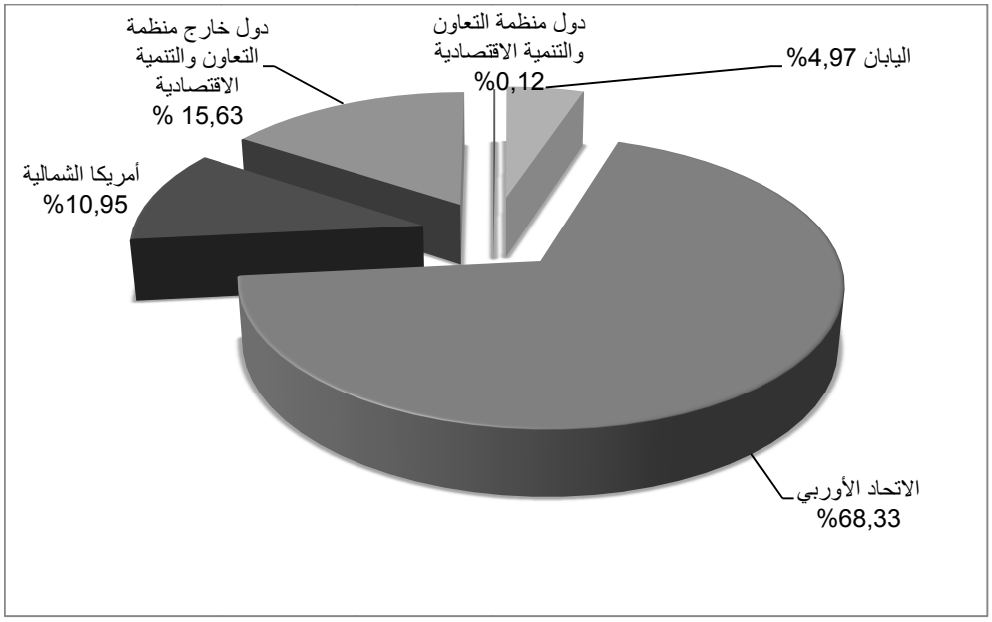
السنوات / البيان	2010		2011		2012		2013		2014	
	القيمة **مليار دو**لار	%	القيمة مليار دولار	%	القيمة مليار دولار	%	القيمة مليار دولار	%	القيمة مليار دولار	%
القروض المتعددة الأطراف	0,009	0,16	0,007	0,16	0,006	0,16	0,002	0,06	0,002	0,05
إصدار سندات	0,1	1,8	0,1	2,27	0,1	2,72	0,1	2,94	0,1	2,68
القروض الثنائية	2,842	51,12	2,437	55,32	1,767	48,07	1,498	44,1	1,175	31,46
القروض المالية	0,321	5,77	0,284	6,45	0,233	6,34	0,128	3,77	0,112	3,00
قروض مشتركة غير مضمونة	0,007	0,13	0,003	0,07	0,002	0,05	0,001	0,02	00	0,01
إجمالي القروض متوسطة وطويلة الأجل	3,279	58,97	2,831	64,26	2,108	57,34	1,729	50,91	1,389	37,18
إجمالي القروض قصيرة الأجل	1,778	31,98	1,142	25,93	1,205	32,78	1,328	39,10	1,975	52,87
دعم المؤسسات الأم لفروعها في الجزائر متوسطة وطويلة الأجل	0,503	9,04	0,432	9,80	0,363	9,87	0,340	10,01	0,371	9,93
إجمالي القروض	5,56	100	4,405	100	3,676	100	3,396	100	3,735	100

Source: Banque d'Algérie ,bulletin statistique trimestriel-mars 2015,p16.

من خلال الجدول رقم 4-11 نلاحظ تزايد نصيب القروض الثنائية التي أصبحت النوع الغالب على المديونية الخارجية في الجزائر مقابل تدهور قيمة القروض المتعددة الأطراف التي كانت تمثل نسبة 0,16% من إجمالي القروض سنة 2010 وانخفضت لتمثل 0,05 %و0,04% للسنتين2014 و2015 على التوالي، فتطور الوضعية المالية للجزائر جعلها في غني عن مساعدة الهيئات الدولية خاصة سنة 2008 أين تحول اهتمام هذه المؤسسات لتقديم المساعدة المالية للدول المتضررة من الأزمة المالية العالمية، في حين حافظت القروض الثنائية على نسبة معتبرة فاقت

نسبة 50%من الإجمالي لسنة 2010 ثم انخفضت تدريجيا إلى أن حققت 28,9 %سنة 2015[1]، كما حافظت القروض المالية على نسب مقبولة وهي اغلبها قروض شراء لغرض الاستيراد وهو ما يدل على التركيبة المتوازنة للديون خلال هذه الفترة على الرغم من تزايد نصيب القروض القصيرة الأجل سنة 2014 أين مثلت ما يفوق نصف القروض الخارجية.

من ناحية المصدر الجغرافي لهذه القروض يأتي الاتحاد الأوروبي على قمة الدول المانحة بنسبة 62 % وأمريكا الشمالية بنسبة 19% وهذا إن دل على شيء إنما يدل على تركز المديونية الجزائرية حيث أن معظمها يأتي من الاتحاد الأوربي باعتباره أكبر متعامل مع الجزائر وهو ما يبرز مرة أخرى صعوبة الشروط المفروضة على الاستدانة وكذلك الآثار السلبية التي من الممكن أن تترتب نتيجة هذا التركز الجغرافي، وقد شهدت هذه النسب بعض التغيرات الطفيفة لصالح الاتحاد الأوربي حيث زادت نسبته من إجمالي الديون الخارجية مقابل انخفاض نصيب أمريكا الشمالية وهذا بعد القيام بعملية التسديد المسبق للديون ونوضح ذلك من خلال الشكل التالي.



الشكل رقم (4-3): التقسيم الجغرافي لمصدر القروض العامة الخارجية للجزائر في 2007/12/31

Source: banque d'Alger, rapport 2007, évolution économique et monétaire en Algérie, 2007,p85.

[1]Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel-mars2016, p16.

هذه المساهمة الجغرافية في تركيبة الديون الخارجية للجزائر عرفت بعض التغييرات سنة 2013 لصالح الاتحاد الأوربي الذي بلغت حصته نسبة 74% وانخفضت حصة كل من اليابان ودول خارج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي حققت على التوالي نسبة 1 % و14 %، وحدث ارتفاع طفيف في حصة أمريكا الشمالية ب 11 [1]%، هذا التغير في نصيب الدول الأجنبية من الديون الخارجية الجزائرية انعكس على مساهمة العملات الأجنبية في تكوين هذه المديونية.

- من حيث العملات: فيما يخص العملات الأساسية المكونة للدين الخارجي ظل الدولار يمثل نسبة 43%والأورو 28% والين 12% وظلت هذه التركيبة نفسها تقريبا تسيطر على بنية المديونية الخارجية للجزائر في السنوات اللاحقة مع تغيير طفيف فمثلا بالنسبة للسنتين 2006 و2007 طرأت تغيرات طفيفة على هذه التشكيلة حيث بلغت حصة الدولار 43% من الإجمالي سنة2006 وانتقلت إلى 40 %سنة 2007 في حين ارتفعت حصة الأورو من 47% سنة 2006 إلى 49 %سنة 2007، بالنسبة للين انخفضت حصته من 5% سنة 2006 إلى 4% سنة2007، حقوق السحب الخاصة والعملات المرتبطة مثلت نسبة 7% سنة2007 وزادت سيطرة كل من الدولار الأمريكي والأورور سنة 2011 حيث مثل الدولار نسبة 46% والأورو 47%، وبحلول سنة 2013 زادت سيطرة الأورو على تشكيلة المديونية الخارجية حيث أصبح يحقق نسبة 53,46 % مقابل تراجع سيطرة الدولار الذي أصبح يحقق 37,8 % والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم(4-12) تركيبة المديونية الخارجية الجزائرية من حيث العملات للفترة 2007-2013.

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2013
الدولار %	40	43	40	44	46	37,8
الأورو%	49	49	51	47	47	53,46
الين%	4	4	3	3	1	0,61
عملات أخرى %	7	4	6	6	6	3,23

Source:www.ons .dz, le 2 /12/2013.

-www.bank of Algeria.dz. le01/09/2015.

من خلال الجدول (4-12) نلاحظ أن حجم المديونية الخارجية موزع بصفة أساسية على عملتين رئيسيتين هما الدولار والأورو واللذان يشكلان معا ما نسبته 91,26 %من إجمالي المديونية الخارجية سنة 2013، و برز الأورو كعملة منافسة بشدة للدولار الأمريكي في تركيبة

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، ص71.

الديون الخارجية، وعليه أي تدهور في قيمة الدولار مقابل اليورو سيحمل الجزائر تكاليف في صورة خدمة إضافية للمديونية الخارجية.

ثانيا: من حيث الشروط: من الواضح أن شروط المديونية الخارجية خلال هذه المرحلة ستتجه إلى الليونة استنادا إلى الوضعية المالية الجيدة للدولة وتحسن ملائتها المالية، خاصة بعدما اتخذت الدولة قرار التوقف عن الاستدانة سنة 2004 مما يعني أن الدولة وقفت كل توجه للاقتراض سواء كان خاص أو عام مما يقلل تكاليف هذا النوع ويخفف أثره على الاقتصاد الوطني وعليه راحت الدولة تدرس سبل التخلص من أعباء القروض السابقة بمجرد توفر الفرصة المواتية، حيث تحملت تكاليف عالية لقاء الدفع المسبق للديون السابقة وقدرت حجم التحويلات نحو الخارج كما يلي:

جدول رقم (4-13) تطور قيمة الفوائد وحجم التدفق الجديد للقروض الخارجية.

السنوات	قيمة الفوائد(مليار دولار)	حجم التدفق الجديد للقروض(مليار دولار)
2000	1,93	0,8
2001	1,52	0,91
2002	1,31	1,6
2003	1,18	1,65
2004	1,29	2,12
2005	1,03	1,41
2006	0,76	0,98
2007	0,23	0,51
2008	0,19	0,84
2009	0,17	2,2
2010	0,11	0,58
2011	0,24	0,09
2012	0,33	0,25
2013	0,07	0,06
2014	0,04	5,95
2015*	0,12	4,82

Source : Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, statistiques de la balance des paiements 1992-2011,hors série ,juin 2012,p87,88.

-Banque d'Algérie, Bulletin statistique trimestriel-mars2015, p15.

-Banque d'Algérie, Bulletin statistique trimestriel-mars2016, p15.

من خلال الجدول4-13 السابق يتضح أن حجم الفوائد على الدين الخارجي بقي يتجاوز قيمة المليار دولار خلال الفترة 2000-2005 لكنه أصبح ينمو بمعدلات متناقصة، في المقابل سجلت التدفقات للقروض الخارجية تذبذبا في النمو وبلغت أعلى قيمة لها سنة 2004 بـ 2,12 مليار دولار، وهذا يجعلنا نتساءل عن سبب لجوء الجزائر إلى الاستدانة الخارجية رغم تحقيقها لفوائض مالية معتبرة وامتلاكها لاحتياطي صرف يفوق 43 مليار دولار، وبعد هذه الفترة أصبحت كل من الاستدانة ومدفوعات الفوائد تتجه نحو الانخفاض إلى غاية سنة 2009 أين سجلت الاستدانة ارتفاعا من جديد حيث بلغت قيمة التدفق 2,2 مليار دولار وشهدت هذه السنة تدهورا محسوسا في أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث انخفض سعر البرميل من 99,97 دولار سنة 2008 إلى 62,25 دولار سنة 2009، مما يدفعنا إلى التساؤل من جديد هل هذه الاستدانة إشارة إلى تجدد عملية الاقتراض بمجرد تدهور الأسعار أم أن ذلك من قبيل الصدفة ؟.

ومما يؤكد تساؤلنا هذا هو عودة انخفاض حجم التدفق الخارجي من جديد بعد سنة 2009 بمجرد انتعاش أسعار النفط حيث فاقت القيمة المتوسطة للبرميل 100 دولار للفترة 2010-2013 وانخفض حجم التدفق الخارجي للمديونية ليبلغ 0,06 مليار دولار سنة 2013 في حين بلغت مدفوعات الفوائد 0,07 مليار دولار ما يدل على أن تحويلات الفوائد لم تعد تشكل تهديدا واستنزافا لموارد الاقتصاد الوطني بعد عملية التسديد المسبق للمديونية، حيث تشير المعطيات إلى ارتفاع حصة الديون المتوسطة وطويلة الأجل التي تم التعاقد عليها بأسعار ثابتة لتصل نسبة 90 % سنة 2013 بعد استقرار بين نسبة 84% و85% بين سنة 2010 و2012 وبلغ متوسط المعدلات السنوية الثابتة للدين متوسط وطويل الأجل 2,05 % سنة 2013 مقابل 2,11% سنة 2012 و2,36 % سنة 2010 و2,35% سنة 2008 مما يعني تحسن شروط الاستدانة الخارجية[1].

وفي سنة 2014 ساهمت مجموعة من المتغيرات الدولية منها زيادة حجم المعروض من البترول في الأسواق العالمية مقابل حجم طلب ضعيف إضافة إلى تدهور أسعار الدولار أمام باقي العملات المنافسة في عودة سيناريو الانخفاض من جديد ليخيم على أسعار النفط في الأسواق العالمية، هذه الصدمة الخارجية نقلت أثرها بشكل مباشر على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط[2].

---

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص73.

[2] Banque d'Algérie, tendances monétaires et financiers au cours du quatrième trimestre2014,mars2015,p2.

منها الاقتصاد الوطني الذي يعد اقتصاد نفطي بامتياز تأثر تأثيرا بالغا نتيجة هذا التدهور، فقد انخفضت أسعار النفط من 109,92 دولار للبرميل خلال السداسي الأول لسنة 2014 لتحقق 58,23 دولا للبرميل للسداسي الأول من سنة 2015 ثم انخفضت إلى 50,52 دولار للثلاثي الثالث من نفس السنة بخسارة قدرها 59,4 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2014، هذا التدهور في الأسعار أثر على انخفاض الكمية المصدرة التي انخفضت بنسبة 3,09%خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2015 وانخفضت قيمة الصادرات النفطية من 46,86 مليار دولا ر خلال التسعة الأشهر الأولى لسنة 2014 لتبلغ 25,79 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2015.

هذا الانخفاض في المورد الأساسي من النقد الأجنبي للاقتصاد الوطني نقل أثره السلبي على كل المتغيرات الكلية للاقتصاد منها الميزان التجاري الذي سجل عجز قدر ب 12,82 مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولي من سنة 2015 والحساب الجاري عجز قدر ب20,05 مليار دولار وسجل ميزان المدفوعات رصيد سالب خلال نفس الفترة قدر ب 20,82 مليا دولار، هذه المؤشرات السلبية كانت لها امتدادات أخرى على انخفاض عائدات الجباية النفطية مما ساهم في حدوث عجز على مستوى الموازنة العامة إضافة إلى بداية العد التنازلي لحجم الاحتياطات المتراكمة في تغطيتها لحجم الاستيراد، طرحت نقاش آخر على مستوى المديونية الخارجية التي أكدت الحكومة عدم العودة إليها، لكن بمجرد حدوث صدمة خارجية جعلت إمكانية الاستدانة أمر وارد وضروري لتمويل متطلبات المؤسسات الاقتصادية الوطنية نظرا لعدم كفاية حجم الادخارات الوطنية المتاحة[1].

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر: تميز الاستثمار الأجنبي المباشر مع حلول الألفية الثالثة بالانتعاش نظرا للاستقرار الذي أصبح يتمتع به الاقتصاد.

أولا: من حيث مصادر التدفق: من حيث مصدر التدفق ظلت أوربا تمثل المصدر الأول لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث عدد المشاريع إلى الجزائر خلال الفترة (2002 -2011) ب 230 مشروع بما يمثل نسبة 14,74% من حجم التمويل الإجمالي، والاتحاد الأوربي ب190 مشروع من إجمالي المشاريع المقدر ب 451 مشروع وبما يمثل نسبة 12,59 % من حجم التمويل[2]، وزادت نسبة مساهمة أوربا من حجم التدفق الأجنبي للجزائر خلال الفترة 2002-2015

[1]Banque d'Algérie, tendances monétaires et financiers au cours des neuf premiers mois de 2015,sous l' effet du choc externe,alger,le02janier 2016,pp1-3.

[2]http://www.andi.dz/fr/?fc=b-declar Le15 /06/2012.

حيث قدر إجمالي المشاريع ب377مشروع بما يمثل نسبة 36,33 %من حجم التمويل الإجمالي ساهم الاتحاد الأوربي ب274 مشروع بنسبة تمويل تقدر ب 22,79 %من الإجمالي.

في حين بلغ نصيب الدول العربية 174 مشروع خلال الفترة 2002-2011 بما نسبتة 58,12 %من حجم التمويل الإجمالي، وارتفع عدد المشاريع التي ساهمت بها الدول العربية إلى 200 مشروع خلال الفترة 2002-2015 بنسبة 51,28%من الإجمالي مما يجعلها تحتل مكان الصدارة بالنظر إلى حجم التمويل الإجمالي للمشاريع مقارنة مع كل من أوروبا والاتحاد الأوربي ويمكن تفسير ذلك بانعدام الاستقرار السياسي والأمني الذي تعاني منه بعض الدول العربية.

كما ارتفع نصيب مساهمة آسيا التي حققت 31 مشروع خلال الفترة 2002-2011بما يمثل نسبة 23,66% من حجم التمويل الإجمالي و60 مشروع بنسبة 4,83 % من إجمالي التمويل للفترة 2002-2015، وهو ما يعكس تنويع في مصادر الاستثمار الأجنبي المتدفق خلال هذه الفترة على الرغم من أن بعض المناطق ظلت مساهمتها متواضعة مثل إفريقيا واستراليا.

جدول رقم(4-14) توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر حسب المناطق الجغرافية للفترات (2002 -2011)،(2002-2015) .

المنطقة	الفترة 2002-2011				الفترة2002-2015			
	عدد المشاريع	%من الإجمالي	المبلغ 10^6 دينار جزائري	%من الإجمالي	عدد المشاريع	% من الإجمالي	المبلغ 10^6 دينار جزائري	% من الإجمالي
أوربا	230	50,99	313200	14,74	377	55.77	898192	36,33
الاتحاد الأوربي	190	42,12	272550	12,59	274	40,53	563346	22,79
آسيا	31	6,87	512196	23,66	68	10,06	119506	4,83
أمريكا	9	1,99	58821	2,71	16	2,37	65639	2,65
دول عربية	174	38,58	1258036	58,12	200	29,58	1267592	51,28
إفريقيا	1	0,22	4510	0,208	1	0,148	27799	1,125
استراليا	1	0,22	2974	0,137	1	0,148	2974	0,12
مناطق أخرى	5	1,109	14641	0,676	13	1,923	89992	3,64
الإجمالي	451	100	2164378	100	676	100	2471691	100

Source :http://www.andi.dz/fr/?fc=b-declar Le15 /06/2012.

-www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395,le09/06/2016.

من خلال الجدول (4-14) نستنتج أن الجزائر استطاعت تنويع مصادر استثماراتها حيث احتلت الدول العربية مكانة هامة في قائمة الدول المستثمرة في الجزائر، وقد ساعد على ذلك جملة من المعطيات الداخلية منها التخلص من المشاكل الأمنية والاقتصادية التي عانت منها الجزائر في عقد التسعينات، وحققت مع مطلع الألفية الثالثة فوائض مالية معتبرة ساعدتها على تطوير البنية التحتية وتوفير المناخ المناسب للاستثمار.

كما شهدت الساحة الدولية جملة من المتغيرات بداية بأحداث 11 سبتمبر 2001، مرورا إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية منذ سنة 2008 وما خلفته من تباطؤ في النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة، بالإضافة إلى الأحداث المصاحبة للتحولات السياسية التي شهدها عدد من الدول العربية،تونس، مصر، ليبيا، وسوريا، انعكست هذه الأحداث على تغيير وجهة الاستثمارات الأجنبية ومنها العربية،الشيء الذي ساهم في زيادة حجم تدفق الاستثمارات العربية إلى الجزائر، من الناحية التقييمية يعتبر هذا التنويع في مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شيء ايجابي للاقتصاد الوطني يوفر التمويل وبشروط مختلفة ويقيه خطر الأزمات التي تنجم عن التركز.

جدول رقم (4-15) أهم الشركات المستثمرة في الجزائر مابين 2003و ماي 2015.

الترتيب	الشركة	عدد المشروعات	التكاليف بالمليون دولار	نسبة من الإجمالي %
1	**Emirates International Investment Company**	1	5000	7,348
2	**Vietnam Oil and Gas Corporation(Petro Vietnam)**	2	4743	6,97
3	**Repsol SA**	2	3565	5,24
4	**Jelmoli Holding AG**	5	3539	5,20
5	**Total Co.**	3	3465	5,09
6	**Orascom Group**	6	2814	4,13
7	**ArcelorMittal**	3	2447	3,59
8	**British Petroleum (BP)**	3	2384	3,50
9	**Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterraneo**	4	2049	3,01
10	**China National Petroleum (CNPC)**	2	1991	2,93
-	**Other Companies**	344	36043	52,97
-	Total	375	68040	100

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية،2015، ص119.

من خلال الجدول4-15 يتضح أن عدد المشروعات الاستثمارية في الجزائر بلغت 375 مشروعا استثماريا تم تنفيذها من طرف شركات عربية وأجنبية، احتلت شركة الإمارات للاستثمارات الدولية قائمة أهم عشر شركات مستثمرة في الجزائر، حيث بلغت التكلفة المالية لمشروعها 5 مليار دولار تلتها من حيث الأهمية شركات أخرى.

ثانيا: من ناحية التكاليف: ترتب على الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت إلى الاقتصاد الوطني تكاليف مختلفة تحملتها الجزائر حسب المعطيات المتاحة نوضح التكاليف المتعلقة بتحويلات قطاع النفط التي شهدت انتعاشا كبيرا خلال هذه الفترة على اثر تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (4-16) حصة شركاء سوناطراك خلال الفترة (2000-2011).

الوحدة:مليار دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	1,16	1,02	1,60	2,28	3,3	4,74	5,29	3,90
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015***
القيمة	4,56	3,92	3,93	4,97	6,34	5,91	5,22	3,72

Source: Bulletin statistique de la Banque d' Algérie ,séries rétrospectives, statistique monetaires1964-2011,hors serie2012,p86,87,88 .

-Banque d'Algérie: Bulletin statistique trimestriel-mars2015, p27.

-Banque d'Algérie: Bulletin statistique trimestriel-mars2016, p27.

من خلال الجدول(4-16) يتضح لنا أن حجم الأرباح المحولة إلى الخارج من طرف شركاء سوناطراك شهدت انتعاشا كبيرا مع مطلع الألفية الثالثة، وحققت سنة 2006 قيمة 5,29 مليار دولار وذلك بسبب التحسن الذي عرفته أسعار النفط كما حققت قيمة 4,97 مليار دولار سنة 2011 حين بلغ سعر البرميل من النفط 112,94 دولار ثم ارتفعت لتحقق قيمة قصوى سنة 2012 تقدر ب6,34 بما يمثل نسبة 8,98 %من إجمالي الصادرات، وعند مقارنة حجم هذه الأرباح بحجم التدفق نحو الداخل للاستثمار الأجنبي المباشر يبرز لنا الأثر بوضوح ففي الوقت الذي بلغت فيه الأرباح 5,29 مليار دولار بلغ حجم التدفق نحو الداخل 1,76 مليار دولار وحين بلغت الأرباح 4,97 بلغ حجم التدفق 2,04 مليار دولار وفي سنة 2014 بلغت حصة الأرباح5,22 مليار دولار مقابل حجم تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 1,47مليار دولار[1].

[1] Banque d'Algérie, Bulletin statistique trimestriel-mars2015, opcit, p15.

وبلغت حجم التحويلات نحو الخارج قيمة 57,6 مليار دولار خلال الفترة 2000-2014 مقابل حجم تدفقات نحو الداخل لنفس الفترة قدر بـ 24,82 مليار دولار، وهو ما يعني أن هذه التدفقات حققت أرباح بقيمة 32,78 مليار دولار وبالمقارنة يظهر العجز في التحويل الصافي للموارد لأن التدفق نحو الخارج في صورة أرباح يفوق حجم التدفق نحو الداخل وهو ما يشكل استنزاف للموارد المحلية.

المطلب الثاني: من حيث حجم التدفق و الاستخدامات: أهم ما يميز مصادر التمويل الخارجي خلال هذه المرحلة من ناحية الكم والاستخدامات هو تأرجح الكفة لصالح الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: القروض الخارجية: دخلت الجزائر سنة 2004 مرحلة جديدة اتسمت بتصفية المديونية الخارجية المتراكمة واتخاذ قرار يقتضي الحد من الاستدانة، حيث قامت بعملية التسديد المسبق لهذه الديون وحولت جزء منها إلى استثمار أجنبي مباشر مما جعل مخزون المديونية ينخفض إلى مستويات قياسية، انتقل إجمالي المديونية من 23,35مليار دولا سنة 2003 إلى 5,59 مليار دولا سنة 2008 وانخفض إلى 3,47 مليار دولار سنة 2012ثم انخفض إلى 3,396مليار دولار سنة 2013 و ارتفعت لتبلغ 3,735 مليار دولار سنة 2014 [1]،كما انخفض حجم التدفق السنوي وأصبح يسجل قيما متدنية بلغت 0,575 مليا دولار سنة 2010 وانخفضت لتحقق 0,062 مليار دولار سنة 2013، وذلك راجع للقوانين التي حدت من لجوء المؤسسات العامة والخاصة للاستدانة الخارجية، وهو ما يدل على أن حجم المديونية لم يعد شكل التمويل المفضل للاقتصاد الجزائري في هذه الفترة التي ميزتها الفوائض المالية المتراكمة.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر:أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في الألفية الثالثة مصدرا تمويليا مهما نظرا لتحسن المناخ الاستثماري والأوضاع المالية المريحة التي يتمتع بها الاقتصاد، مما يجعله يعايش مرحلة جديدة في الجزائر تختفي فيها القروض الخارجية وتتحسن فيها مؤشرات الاقتصاد الكلي.

أولا: من حيث حجم التدفق:عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الألفية الثالثة تطورات مهمة مقارنة بالعقد السابق نوضحها من خلال الجدول الموالي.

---

[1] Banque d'Algérie, Bulletin statistique trimestriel-mars2016, opcit, p16.

جدول رقم(4-17) تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة (2000- 2015).

(الوحدة:مليار دولار)

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر
2000	0,42	**2008**	2,33
2001	1,18	**2009**	2,32
2002	0,97	**2010**	3,48
2003	0,62	**2011**	2,04
2004	0,62	**2012**	1,70
2005	1,06	**2013**	1,96
2006	1,76	**2014**	1,47
2007	1,37	**2015**	-0,69

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 1995، ص47.

- تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية، الملتقي الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة،2000، ص266.
- Banque d' Algérie, Bulletin statistique trimestriel-decembre2015, p15.
- Banque d' Algérie, Bulletin statistique trimestriel-mars 2016, p15.

من خلال الجدول رقم (4-17) نلاحظ أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كان منخفضا سنة 2000 حيث بلغ قيمة 0,42 مليار دولار رغم أن هذه السنة عرفت أعلى قيم التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وبلغ 1,18 مليار دولار سنة 2001، مما خول الجزائر احتلال المرتبة الثالثة على المستوى الإفريقي بعد إفريقيا الجنوبية والمغرب على صعيد استقبال هذا النوع من التمويل، مع العلم أن إفريقيا على المستوي العالمي ليست منطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بأوربا الوسطي والشرقية واسيا، ثم عرف بعض الانخفاض بدءا من سنة 2002 ليعود ويحقق قيمة 1,06 مليار دولار سنة 2005 ويعود ذلك إلى القرار الذي اتخذته الحكومة في إطار التسديد المسبق للديون الخارجية وتحويل جزء منها إلى استثمار أجنبي مباشر، وكذا الاستقرار الأمني والاستقرار الخارجي الذي أصبحت تتمتع به الجزائر في ظل تحسن وضعيتها المالية، وواصل تدفقه بما يفوق قيمة المليار دولار وسجل أعلي قيمة سنة 2010 بحوالي 3,48 مليار دولار، وعلى الرغم من ذلك يبقي هذا التدفق أقل من الإمكانيات

الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر سوق الاستهلاك، سوق العمل ،سوق المواد الأولية ...اخ وعليه يبقي هذا التدفق غير كافي لتأمين النمو الاقتصادي المستهدف.

من حيث الترتيب العالمي تبقي الجزائر تحتل مراتب متأخرة من حيث قدرتها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نوضحها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (4-18) الترتيب العالمي لمؤشري الأداء والإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودول مختارة.

البلد	2000		2005		2009		2010	
	الأداء	الإمكانية	الأداء	الإمكانية	الأداء	الإمكانية	الأداء	الإمكانية
الجزائر	119	86	118	66	82	77	102	62
المغرب	107	94	77	88	78	95	101	69
تونس	52	71	79	62	50	72	49	86

المصدر: نورة بيري،عبود زرقين، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب ، دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012، بحوث اقتصادية عربية ،العددان 67-68/صيف-خريف 2014، ص158.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ترتيب الجزائر فيما يخص مستوى أدائها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر متدهور خلال السنوات المذكورة مقارنة بترتيب إمكانياتها، فمثلا سنة 2000 احتلت الجزائر المرتبة 119 فيما يخص مستوى الأداء من أصل 141 دولة يشملها المؤشر واحتلت المرتبة 86 على مستوى الإمكانية، وفي سنة 2005 نلاحظ تحسن واضح فيما يخص ترتيب الإمكانية أين احتلت المرتبة 66 في حين لم يحدث تغير يذكر في ترتيب الأداء، وفي سنة 2009 حدث تدهور في مستوى الإمكانية، وفي سنة 2010 حدث تدهور من جديد في مستوى الأداء مع تحسن ترتيب الإمكانية، وهو ما يدل على أن الجزائر ورغم الظروف المواتية التي مرت بها خلال هذه الفترة الزمنية من ناحية تحسن عوائد النفط والاحتياطات الهامة التي تمتلكها من العملة الأجنبية لم تمكنها من التحول إلى منطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يطرح مزيد من البحث عن المحددات الهامة التي لازالت تمثل عوامل غير محفزة على تدفق الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات.

إذا نظرنا إلى حالة الدول المجاورة نجد مثلا الترتيب بالنسبة لتونس جيد بالنسبة للأداء مقارنة مع ترتيب الإمكانية باستثناء سنة 2005، فهي في غالب الأحيان تحقق مستوى أداء اكبر

مـن إمكانياتهـا، بالنسـبة للمغـرب حقـق بالنسـبة للسـنتين 2005و2009 مسـتوى أداء أحسـن مـن الإمكانية، وعلى العموم حققت كل من تونس والمغرب مستوى أداء أحسن من الجزائر.

كما استحدثت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤشر لقياس مدى جاذبية الدول العربية للاستثمار ينظر للجاذبية الدولية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات في مختلف الميادين، سمي بمؤشر" ضمان لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر"عام 2013/2012 يغطي111 دولة، وفي نهاية سنة 2014 تم تقليص عدد الدول إلى 109 دولة بعد استبعاد كل من سوريا وليبيا وتراجع عدد الدول العربية إلى 16 دولة تمثل نحو 95 % من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمنطقة العربية، يتكون المؤشر من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11مؤشرا فرعيا تتفرع بدورها إلى 58 متغيرا كميا، تتمثل المجموعات الثلاث التي يتكون منها المؤشر فيما يلي[1]:

- **مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة:** تمثل الشروط المسبقة اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولا يتوقع قدوم هذا الأخير في حالة غيابها، وتضم أربع مؤشرات فرعية تضم بدورها مجموعة من المتغيرات و تتمثل في (مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي ،مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية مؤشر البنية المؤسسية، مؤشر بيئة أداء الأعمال).
- **مجموعة العوامل الكامنة:** وتضم كل من (مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة ،مؤشر الأداء اللوجيستيكي).
- **مجموعة العوامل الخارجية الايجابية:** ويضم كل من (مؤشر اقتصاديات التكتل وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي) ، وقد حققت الجزائر قيم وترتيبات مختلفة استنادا إلى هذا المؤشر نوضحها فيما يلي:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان السادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2015، ص25.

جدول رقم(4-19) أداء الجزائر وفقا لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

البيان / الأداء في المجموعات الثلاث	2013			2014			2015		
	الجزائر	الدول العربية	المتوسط العالمي	الجزائر	الدول العربية	المتوسط العالمي	الجزائر	الدول العربية	المتوسط العالمي
مجموعة المتطلبات الأساسية %	41,6	46,2	53,6	46,6	50,3	57,3	45,8	51,9	57,4
مجموعة العوامل الكامنة%	35,9	39,6	41,6	37,5	45,7	50,0	37,7	47,1	50,9
مجموعة العوامل الخارجية الايجابية%	6,00	8,4	14,3	15	16,8	23,6	18,6	23,3	29,7
قيمة المؤشر العام للجاذبية %	24,1	28,0	33,9	32,2	36,7	42,8	33,9	40,4	45,8
الترتيب	82	68	56	85	71	56	87	67	55

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013/2012، 2014، 2015، ص98،110 ، 120.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر حققت مستوى أداء في مجموعة المتطلبات الأساسية قدر ب41,6 %و46,6% و45,8 %للسنوات 2013،2014،2015 على التوالي عند مستوى أقل مما سجلته الدول العربية والمتوسط العالمي وهو يعتبر أداء متوسط، وبالنسبة لأداء مجموعة العوامل الكامنة حققت الجزائر نسبة 35,9 %و37,5 %و37,7 %للسنوات المذكورة على التوالي وهو أداء أقل مما هو محقق على مستوى الدول العربية والمتوسط العالمي وهو يعتبر أداء ضعيف، وفي مجموعة العوامل الخارجية الايجابية حققت الجزائر نسبة 6 %و15% و18,6 %على التوالي وهو أداء ضعيف جدا و أقل مما حققته الدول العربية والمتوسط العالمي، هذا الأداء الجزئي على مستوى المجموعات المذكورة حقق للجزائر قيمة المؤشر العام للجاذبية ب24,1 %و32,2%و33,9 %، وهو يعتبر مستوى ضعيف اقل مما هو محقق في الدول العربية والمتوسط العالمي،هذا الأداء جعل الجزائر تصنف في المرتبة 82 من مجموع 111 دولة لسنة 2013 والمرتبة 85 لسنة 2014 ثم المرتبة 87 من مجموع 109 دولة لسنة 2015.

من الترتيب نلاحظ أن الجزائر تصنف في مراتب متأخرة تعكس عدم جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر ويزداد تصنيفها تدهورا من سنة لأخرى بسبب ضعف المناخ الاستثماري الذي يعتبر المطلب الرئيسي لكل مستثمر أجنبي يرغب في الاستثمار يحتاج إلى بنية تحتية عصرية تتسم باتساع شبكة المواصلات، إضافة إلى التطور التكنولوجي وتطور وسائل الاتصالات وتطور بيئة الأعمال، إذا قارنا حالة الجزائر بالدول المجاورة تونس والمغرب يتضح لنا التأخر الذي تعاني منه الجزائر بوضوح.

– على مستوى مجموعة المتطلبات الأساسية حقق المغرب 49,7% و56,7 %و56,4 %بالنسبة للسنوات 2013،2014،2015 على التوالي، وحققت تونس النسب 52,4 %و 55,8%و54,8 %على التوالي وهو ما يعتبر أداء متوسط للدولتين، وعلى مستوى مجموعة العوامل الكامنة حقق المغرب 31,1 % و44,8%و46 %، في حين حققت تونس 38,3%و45,5%و45,8 %وهو يعتبر مستوى أداء ضعيف للدولتين سنة 2013 وأداء متوسط لسنة 2014 و2015.

– بالنسبة لمجموعة العوامل الخارجية الايجابية حقق المغرب 10,1 %و17,4% و23,6 %على التوالي وحققت تونس 10,3% و19,2% و25 %على التوالي، وهو يعتبر مستوى أداء ضعيف جدا للدولتين سنتي 2013 و2014، ثم تحسن مستوى أداءها قليلا سنة 2015، هذا الأداء على مستوى المجموعات جعل المغرب تصنف في المرتبة 66 بقيمة للمؤشر تقدرب27,8% سنة 2013 والمرتبة 68 بقيمة للمؤشر تقدر ب38,4%، والمرتبة 64 بقيمة تقدر ب 41,8 %سنة 2015، أما تونس فاحتلت المرتبة 60 بقيمة 30,8% سنة 2013، المرتبة 63 بقيمة39,5 %سنة 2014،المرتبة 61 بقيمة 41,9 %سنة 2015[1].

بمقارنة الجزائر وتونس والمغرب نجد تونس أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لحصولها على أحسن ترتيب يليها المغرب في المرتبة الثانية وأخيرا الجزائر، و تجدر الإشارة إلى انه على الرغم من توفر الجزائر على موارد باطنية هامة النفط والغاز ودور هذه الموارد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فلا بد من تحسين جاذبيتها على مستوى المتغيرات الأخرى إذا أرادت الاستفادة من الأداء التنموي الذي يوفره هذا النوع من التمويل، مثل تحسين حجم السوق

[1]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013/2012، 2014، 2015، ص97، 108، 109، 116، 120، 176.

وسهولة النفاذ إليه وتحسين نوعية الموارد البشرية المتوفرة والبني التحتية وكذا استحداث طرق إنتاج أكثر كفاءة وفعالية لان هذه المتغيرات هي التي حققت فيها الجزائر مستوى أداء ضعيف.

ثانيا: من حيث التوجهات الاستثمارية: هذه التدفقات لم تتغير من حيث تفضيلاتها الاستثمارية فقد ظلت تتركز في قطاع المحروقات بصفة أساسية كما يوضحه الجدول الموالي .

جدول رقم(4-20) الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي ما بين يناير 2003 ومايو 2015.

الترتيب	نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة ،مليار دولار	النسبة
1	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	22	28	6489	19,13	28
2	المعادن	17	21	16486	14,371	21
3	العقارات	14	19	14199	13,34	20
4	المواد الكيميائية	12	14	3863	7,294	11
5	الفنادق والسياحة	8	12	5826	2,678	4
6	البناء ومواد البناء	9	14	3726	2,238	3
7	خدمات الأعمال	39	39	1814	1,599	2
8	صناعة المعدات الأساسية للسيارات	20	28	14728	1,252	2
9	المنسوجات	9	9	3678	0,997	1
10	التخزين	2	3	1786	0,858	1
-	أخرى	159	188	20558	4,282	6
-	المجموع	306	375	93153	68,04	-

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر لضمان جاذبية الاستثمار،2015، ص119.

من خلال قراءة معطيات الجدول السابق نلاحظ أن قطاع الصناعة استحوذ على حصة الأسد من حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق وهو ما يعني أن هذا النوع من التمويل يختار القطاعات الحيوية في الاقتصاد التي تخدم مصالحه دون الاهتمام باحتياجات التنمية الحقيقية للاقتصاد، فعلى الرغم من أن هذه الفترة عرفت استقطاب بعض التدفقات خارج قطاع المحروقات والتي اختارت قطاع الاتصالات مثل شركة أوراسكوم تليكوم سنة 2001 والكويتية للاتصالات سنة 2004، و شركة أوراسكوم تليكوم في الاسمنت سنة 2004، وفرنسا من خلال شركة دانون والولايات المتحدة في الكيمياء والصيدلة والهند في الحديد والصلب، إلا أن ذلك لا ينفي توجه هذا الاستثمار نحو

قطاع المحروقات، وتبقي قطاعات الصحة والسياحة والمنسوجات في حاجة إلى التفات هذا الاستثمار.

المبحث الثالث: مساهمة التمويل الخارجي في تغطية الاحتياجات التمويلية الوطنية.

عرف الاقتصاد الجزائري تحولات هامة منذ الاستقلال كان لها أثر بطريقة أو أخرى على شكل التمويل المتبع، حيث تميزت السنوات العشر الأولي للاستقلال باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات تستهدف استرجاع السيادة الوطنية على الاقتصاد وثروات الدولة، وعليه كان شكل التمويل المحبذ خلال هذه الفترة هو القروض الخارجية و بتبني نظام اقتصاد السوق تحول الاقتصاد إلى تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد كان لكل منهما دورا هاما في تغطية احتياجات الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: القروض الخارجية والمساعدات:

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة تحت بند الإصلاحات وتعزيز روابط التحول إلى اقتصاد السوق وتأهيل المناخ الاستثماري لتعزيز القدرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف التحول من الاستدانة إلى نظام التمويل بالمشاركة ظلت القروض الخارجية الشكل التمويلي الغالب في الاقتصاد الوطني خلال عقد التسعينات.

الفرع الأول: القروض الخارجية: ساهمت القروض الخارجية بشكل هام في تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني ومعالجة الاختلال بين عنصر الادخار والاستثمار المحليين .

أولا: المساهمة في سد فجوة الموارد المحلية: ساهمت القروض الخارجية مساهمة كبيرة في غلق فجوة الموارد المحلية التي عاني منها الاقتصاد الوطني،حيث ساهمت كمتوسط للفترة 1993-1995 بنسبة 553,33%، وابتداء من سنة 1996 حقق الاقتصاد الوطني فجوة موجبة إذا نسبنا حجم القروض الخارجية إليها نجدها تسجل متوسط قدر ب223,19 % للفترة 1996-2008، ويعود انخفاض هذه النسبة مقارنة بالفترة السابقة إلى اتجاه الديون الخارجية الجديدة التي يحصل عليها الاقتصاد إلى الانخفاض مقارنة مع الحجم المعتبر للادخار الوطني المحقق خلال هذه الفترة والتي انعكست على فجوة الموارد المحلية التي حققت قيمة موجبة سنة 2008 قدرت ب33,689 مليار دولار.

وفي سنة 2009 عاودت الفجوة السالبة الظهور من جديد كنتيجة مباشرة للصدمة النفطية الخارجية والتي نقلت أثرها المباشر على حجم الادخار المحلي الذي انخفض من 6330,30 مليار دينار سنة 2008 إلى 4671,14 مليار دينار نظرا للأهمية المعتبرة التي تحتلها الادخارات الحكومية في تكوين إجمالي الادخار ومن المعروف أن هذه الادخارات تساهم الفوائض النفطية في تكوين الجزء الأكبر منها، ومن ثم حدث تقارب بين حجم الادخار والاستثمار المحلي والذي بلغ 4677,526 مليار دينار لنفس السنة بفارق سالب بسيط قدر ب6,38 مليار دينار أي ما يعادل 0,0878 مليار دولار، قدر تغطيته من خلال القروض الخارجية التي بلغت خلال نفس السنة 2,2 مليار دولارب2505,6 %أي أن القروض الخارجية قادرة على تغطية هذه الفجوة بحوالي 25 مرة ،ثم حقق الاقتصاد فجوة موجبة للسنتين 2010 و2011 على التوالي بلغ حجم الديون الخارجية مقارنة بها 4,77 % و0,55 %على التوالي الشيء الذي يدل على أن الاقتصاد الوطني أصبح قادر على تغطية حاجاته الاستثمارية دون اللجوء إلى العالم الخارجي.

ثانيا: المساهمة في سد الفجوة التمويلية: بلغت نسبة مساهمة القروض الخارجية في تغطية هذه الفجوة خلال الفترة 1986-1994 ب969,17 % وهو ما يعني أن القروض الخارجية قادرة على تغطية الفجوة التمويلية التي عاني منها الاقتصاد بحوالي 97 مرة،ثم حقق الاقتصاد فجوة موجبة خلال الفترة 1995-1997 لتعاود الفجوة السالبة الظهور سنتي 1998 و1999 وبلغ معدل تغطيتها عن طريق القروض الخارجية ب36,01 % و65,58 % وهو ما يدل على أن حجم الديون الخارجية خلال هاتين السنتين كان غير كافي لسد الفجوة التمويلية التي عاني منها الاقتصاد نتيجة تدهور أسعار النفط سنة 1998 إلى حوالي 12 دولار للبرميل الشيء الذي أدى إلى تدهور حجم الادخار المحلي والذي انخفض من 15,42 مليار دولار إلى 13,23 مليار دولار سنة 1998.

ومنذ سنة 2000 تحسنت الوضعية وحقق الاقتصاد فجوة تمويلية موجبة خلال الفترة 2000-2008 بلغ نسبة المديونية الخارجية إلى هذه الفجوة الموجبة نسبة 20,29 %، وخلال سنة 2009 ساهمت القروض الخارجية بما نسبته 25,12% في تغطية الفجوة السالبة.

وعموما يمكن القول أن القروض الخارجية لعبت دورا كبيرا في غلق كل من فجوة الموارد المحلية والفجوة التمويلية اللتان عاني منهما الاقتصاد الوطني خاصة خلال عقد التسعينات أين استفحلت الاختلالات في الاقتصاد الوطني وزاد اتساع الفجوة بين عنصر الاستثمار والادخار.

ثالثا: المساهمة في تمويل الاستثمار الكلي: بلغت نسبة مساهمة القروض الخارجية في تمويل حجم الاستثمار المحلي نسبة معتبرة منذ بداية عقد التسعينات نظرا للاختلالات المالية التي عانى منها الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة وزيادة توجهه نحو العالم الخارجي لتغطية هذه الاختلالات، حيث بلغت نسبة مساهمة القروض الخارجية في تمويل الاستثمار المحلي كمتوسط للفترة 1990 – 1994 نسبة 46,78% مسجلا اعلي نسبة سنة 1992 ب51,44 % و51,16% سنة 1994، وهو ما يعني أن ما يفوق نصف الاستثمار المحلي كان يمول عن طريق القروض الخارجية وهو ما يعكس ضعف حجم المدخرات المحلية المحققة خلال هذه الفترة، وبعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي بالاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية نلاحظ أن نسبة مساهمة القروض الخارجية بدأت تتجه نحو الانخفاض وسجلت متوسط قدر ب21,30 % للفترة 1995–1999 ومتوسط ب12,88 % للفترة (1995–2012).

ومنذ سنة 2000 حقق الاقتصاد الوطني كما هو معروف فوائض مالية هائلة جعلته يعيد النظر في الاعتماد على القروض الخارجية، حيث وضعت الحكومة خطة للتسديد المسبق لهذه الديون وأعبائها وكذا إعلان التوقف عن الاستدانة، الشيء الذي قلص من نسبة مساهمتها في تمويل الاستثمار المحلي والتي حققت متوسط قدر ب 3,35 % للفترة 2001–2012 كما حققت قيم متدنية بلغت 0,11 %و0,32 % للسنتين 2011و2012 على التوالي، ثم سجلت نسبة 6,10% سنة 2014 نتيجة تدهور أسعار النفط والجدول الموالي يوضح نسبة مساهمة القروض الخارجية في تغطية الاحتياجات التمويلية.

جدول رقم (4-21) نسبة القروض الخارجية إلى الفجوة التمويلية والاستثمار الكلي خلال الفترة (1990-2014).

السنة	فجوة الموارد المحلية مليار دينار	الفجوة التمويلية مليار دينار	سعر صرف الدولار /الدينار*	فجوة الموارد المحلية مليار دولار	الفجوة التمويلية مليار دولار	تدفق القروض مليار دولار	القروض الخارجية /فجوة الموارد المحلية%	القروض الخارجية/الفجوة التمويلية%	القروض الخارجية /الاستثمار الكلي %
1990	-7,916	-20,431	8,9648	-0,883	-2,2790	6,939	**-785,84**	**-304,47**	**38,83**
1991	50,034	-1,744	18,4672	2,7093	-0,0944	6,834	**252,24**	**-7239,4**	**47,32**
1992	24,313	-29,066	21,8717	1,1116	-1,3289	7,521	**676,59**	**-565,95**	**51,44**
1993	-13,739	-99,418	23,350	-0,5883	-4,2577	6,501	**-1105**	**-152,68**	**45,17**
1994	-78,238	-161,535	35,0552	-2,2318	-4,6080	6,825	**-305,8**	**-148,11**	**51,16**
1995	-87,388	-210,589	47,6489	-1,8339	-4,4195	4,57	**-249,19**	**103,4**	**34,41**
1996	170,891	-38,367	54,7472	3,1214	-0,7008	3,629	**116,26**	**517,83**	**30,83**
1997	241,943	32,601	57,6757	4,1948	0,5652	2,107	**50,22**	**372,78**	**18,77**
1998	3,392	-243,654	58,7351	0,0577	-4,1483	1,494	**2589,25**	**-36,01**	**11,34**
1999	181,234	-145,055	66,5722	2,7223	-2,1789	1,429	**52,49**	**-65,58**	**11,19**
2000	885,324	506,609	75,2569	11,764	6,7317	1,215	**10,32**	**18,04**	**9,41**
2001	629,657	318,538	77,26	8,1498	4,1229	0,98	**12,02**	**23,76**	**6,67**
2002	462,960	108,513	79,6829	5,8100	1,3618	0,84	**14,45**	**61,68**	**4,83**
2003	772,532	409,39	77,3947	9,9817	5,2896	1,38	**13,82**	**26,08**	**6,70**
2004	906,909	466,823	72,0603	12,585	6,4782	2,23	**17,71**	**34,42**	**7,84**
2005	1774,69	1174,578	73,3596	24,191	16,011	1,41	**5,82**	**8,80**	**4,31**
2006	2312,14	1630,891	72,6466	31,827	22,449	0,98	**3,079**	**4,36**	**2,76**
2007	2113,03	1569.014	69,3757	30,457	22,616	0,5	**1,64**	**2,21**	**1,07**
2008	2175,78	1623,351	64,5828	33,689	25,135	0,84	**2,49**	**3,34**	**1,30**
2009	-6,380	-636,123	72,646	-0,0878	-8,7564	2,2	**-2505,6**	**-25,12**	**3,41**
2010	916,472	344,922	74,4041	12,137	4,6357	0,58	**4,77**	**12,51**	**0,88**
2011	1184,9	425,643	72,8537	16,264	5,85	0,09	**0,55**	**1,54**	**0,11**
2012	1367,7	592,16	77,5519	17,63	7,63	0,25	**1,41**	**3,27**	**0,32**
2013	467,6	-610,19	79,3809	5,89	-7,68	0,06	**1,01**	**-0,78**	**0,065**
2014	-249,8	-1547,94	80,5606	-3,10	-19,21	5,95	**-191,93**	**-30,97**	**6,10**

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2013، ص20.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2013، ص15.

-معطيات الجدول رقم 3-16.

-Banque d'Algérie, séries rétrospectives, statistique monétaires 1964-2011, juin2012, p87.

- Ons, l'Algérie en quelque chiffres, résultats, 2009, 2011, n42 edition2012, p65.

-Ons, collection statistique, n166, novembre2011, p10, 11, 56, 59, 60, 61,62.

* معطيات بنك الجزائر، أسعار الصرف على أساس قيم متوسطة خلال الفترة.

من خلال الجدول 4-21 نلاحظ أن القروض ساهمت بدرجة كبيرة في تمويل الاحتياجات المالية للاقتصاد الوطني، غير أن هذا التمويل ترتب عليه في المستقبل تحويلات مالية جد معتبرة حيث بلغت تسديدات قيمة أصل الدين خلال الفترة (1992-2015) 93,08 مليار دولار في الوقت الذي بلغت فيه تسديدات الفوائد خلال نفس الفترة 26,99 مليار دولار، الشيء الذي يعكس ثقل فاتورة هذا الاعتماد الخارجي، فقد دفعت الجزائر الكلفة الإجمالية لهذا التمويل بقيمة تقارب 120,07 مليار دولار خلال هذه الفترة.

رابعا:المساهمة في تكوين رأس المال الثابت: إن الصفة المميزة للقروض الخارجية هي إمكانية الحصول عليها في غالب الأحيان في صورة نقدية وللدولة حرية التصرف في هذه الأموال لتوجيهها إلى المشاريع الاستثمارية الملائمة، إذا افترضنا أن الجزائر وجهت هذه الأموال للتكوين رأس المال الثابت فكيف ستكون مساهمتها وهو ما نوضحه من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم4-22 مساهمة القروض الخارجية في تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة (1990-2015).

السنوات	رأس المال الثابت (مليار دولار)	المسحوبات من القروض / رأس المال الثابت %	السنوات	رأس المال الثابت (مليار دولار)	المسحوبات من القروض / رأس المال الثابت %
1990	15,82	43,86	2003	16,346	8,44
1991	11,68	58,51	2004	20,49	10,88
1992	12,70	59,22	2005	23,05	6,11
1993	13,87	46,87	2006	27,11	3,61
1994	11,63	58,68	2007	35,48	1,40
1995	11,37	40.19	2008	49,98	1,68
1996	11,67	31,09	2009	52,46	4,19
1997	11,063	19,04	2010	58,47	0,99
1998	12,40	12,04	2011	63,38	0,142
1999	11,86	12,04	2012	77,55	0,32
2000	11,32	10,73	2013	79,38	0,075
2001	12,496	7,84	2014	80,56	7,38
2002	13,94	6,02	2015	71,26	8,34

المصدر:الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص ص238-242.

- Ons, les comptes économiques de 2001-2015, p21.

*تم التحويل إلى دولار استنادا إلى معطيات بنك الجزائر، أسعار الصرف على أساس قيم متوسطة خلال الفترة.

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة القروض الخارجية في تكوين رأس المال الثابت كانت مرتفعة في عقد التسعينات وحققت أقصى مساهمة سنة 1990 بنسبة 15,82%، نظرا لارتفاع قيمة القروض الخارجية التي تم الحصول عليها خلال تلك الفترة وتواضع حجم تكوين رأس المال الثابت بسبب تدهور أسعار النفط المورد الأساسي للاستثمار، إضافة إلى الاختلالات المتعددة التي أصبح يعاني منها الاقتصاد.

ومنذ سنة 2000 بدأت نسبة مساهمة القروض الخارجية في تكوين رأس المال الثابت تأخذ اتجاها تنازليا محققة أدني قيمة سنة 2013 ب 0,075 % بسبب اتجاه المديونية إلى الانخفاض وزيادة حجم رأس المال الثابت نظرا للوفرة المالية التي حققتها الحكومة والتي وجهتها إلى تنفيذ برامج تنموية هامة خاصة البنية التحتية.

الفرع الثاني: المساعدات الخارجية: على الرغم من الدور المرجو من مساعدات التنمية في تمويل جزء من التنمية الاقتصادية، خاصة بالنسبة للاقتصاديات التي تعاني ضائقة مالية وفي حاجة إلى تمويل ميسر باعتبارها مصدر تمويلي يتسم بميزة انخفاض التكاليف مقارنة بما هو سائد في الأسواق العالمية نجد أن حجم تدفقاتها في الاقتصاد الوطني كانت محدودة نوضحها كما يلي:

جدول رقم(4-23) المساعدات الإنمائية الرسمية للجزائر من جميع المصادر.

الوحدة (مليون دولار).

السنوات	حجم المساعدات	المساعدات/ ن،م،ا،%	المساعدات/فجوة الموارد المحلية%	المساعدات /الفجوة التمويلية %	المساعدات /الاستثمار الكلي %	المساعدات /رأس المال الثابت %
1990	230	0,42	- 29,54	-11,54	1,47	1,66
1991	340	0,72	12,54	-360,1	2,35	2,91
1992	406	0,82	- 36,52	-30,55	2,77	3,19
1993	349	0,68	- 59,32	-8,19	2,42	2,51
1994	419	0,98	- 18,77	-9,09	3,14	3,6
1995	312	0,74	- 17,01	-7,05	2,34	2,74
1996	305	0,64	9,77	-43,52	2,59	2,61
1997	248	0,51	5,91	-43,87	2,21	2,24
1998	389	0,8	674	-9,37	2,95	3,13
1999-1998	3199	0.65	50,79	- 13,42	2,31	2,55

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2000، ص366.

*النسب من حساب الباحث.

من خلال الجدول(4-23) نلاحظ أن حجم المساعدات المقدمة متواضعة، حيث بلغت كمتوسط للفترة 1990-1998 قيمة 319 مليون دولار، وهي قيمة منخفضة جدا إذا نسبناها إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي نجدها لا تتعدى 0,65 %، وتمثل 2,31 %من حجم الاستثمار الكلي و2,55 %من تكوين رأس المال الثابت وهو ما يدل على شحة هذه المساعدات وعدم مساهمتها في تلبية الحاجات التمويلية للاقتصاد الوطني، خاصة وان هذه الفترة كانت من أصعب المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، حيث عاني الاقتصاد جملة من الاختلالات الداخلية والخارجية ولجأ إلى مؤسسات التمويل الدولي لغرض الحصول على التمويل الميسر.

وفي هذا الإطار استفادت الجزائر من مساعدات قدمت لمعالجة الاختلال على مستوى ميزان المدفوعات منذ سنة 1994 قدرت ب0,38 مليار دولار و بلغت في أحسن الأحوال قيمة 0,63 مليار دولار سنة 1995، واقتصرت بصفة خاصة على فترة الإصلاحات وبعد انتهاء برنامج التصحيح الهيكلي سنة 1998 بدأت تعرف اتجاها تنازليا حيث حققت قيمة 0,13 مليار دولار و حققت قيمة معدومة سنة 2001 واختفت نهائيا منذ سنة 2002، الشيء الذي يؤكد على أن هذه المساعدات لا تخضع لقوانين تحكمها ومن ثم من الصعب التنبؤ بحجم تدفقها والأغراض التي تقف وراءها، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها كمصدر تمويلي هام في توفير احتياجات التنمية[1].

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر: يعد الاستثمار الأجنبي المباشر المصدر التمويلي الأكثر تشجيعا من طرف الحكومة خلال فترة التحرير.

الفرع الأول: تبلور فكرة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: إن استقطاب هذا المصدر التمويلي لم يكن نتاج رغبة مستقلة ولا دراسة مسبقة تحدد مزايا الاعتماد عليه وانعكاساته الايجابية والسلبية على الاقتصاد ولكن هذا التوجه جاء مفروض بحكم مجموعة من الأسباب نذكر منها:

- فشل شكل التمويل الخارجي القديم في خلق فوائض محلية تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي؛
- تدهور أسعار النفط المورد الرئيسي للاقتصاد الوطني؛
- بروز مشاكل التوازن الخارجي والداخلي في الاقتصاد وصعوبة إعادة هذه التوازنات بصورة ذاتية.

وفي ظل قبول الجزائر لبرامج الإصلاح الاقتصادي كسبيل للخروج من المشاكل التي تعاني منها وإتباع آلية السوق كنظام بديل للتخطيط المركزي عملت على رفع القيود وفتحت المجال أمام

---

[1]Bulletin statistique de la banque d'Algérie; séries rétrospectives, statistique monétaires 1964-2011 ; hors séries ; juin 2012, p86, 87, 88.

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وبعد تبني هذا المصدر التمويلي ومحاولة خلق مناخ استثماري يساعد على استقطابه ظلت حجم تدفقاته ضعيفة نوضحها من خلال الجدول الموالي الذي يوضح تطور تدفق هذا التمويل إلى الاقتصاد الوطني وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية.

جدول رقم (4-24) نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الفجوة التمويلية والاستثمار الكلي خلال الفترة 1990-2014.

السنة	الاستثمار الكلي مليار دينار	سعر صرف الدولار /الدينار*	فجوة الموارد المحلية مليار دولار	الفجوة التمويلية مليار دولار	الاستثمار الكلي مليار دولار	استثمار الأجنبي المباشر مليار دولار	ا،ج،م/ فجوة الموارد المحلية%	ا،ج،م/ الفجوة التمويلية%	ا،ج،م/ الاستثمار الكلي %
1990	160,217	8,9648	-0,883	-2,2790	17,87	0,012	**-1,35**	**-0, 52**	**0,067**
1991	266,733	18,4672	2,7093	-0,0944	14,44	0,013	**0,47**	**-13,7**	**0,09**
1992	319,811	21,8717	1,1116	-1,3289	14,62	0,01	**0,89**	**-0,75**	**0,068**
1993	336,203	23,350	-0,5883	-4,2577	14,39	0,013	**-2,2**	**0, 3**	**0,09**
1994	467,941	35,0552	-2,2318	-4,6080	13,34	0,015	**-0,67**	**-0, 32**	**0,112**
1995	633,031	47,6489	-1,8339	-4,4195	13,28	0,005	**-0,27**	**-0, 11**	**0,037**
1996	644,641	54,7472	3,1214	-0,7008	11,77	0,27	**8,64**	**-38,5**	**2,30**
1997	647,459	57,6757	4,1948	0,5652	11,22	0,26	**6,1**	**46**	**2,31**
1998	773,955	58,7351	0,0577	-4,1483	13,17	0,26	**450**	**-06,2**	**1,97**
1999	849,951	66,5722	2,7223	-2,1789	12,76	0,501	**18,4**	**-22,9**	**3,92**
2000	971,661	75,2569	11,764	6,7317	12,91	0,460	**3,9**	**6,83**	**3,56**
2001	1134,60	77,26	8,1498	4,1229	14,68	1,18	**14,47**	**2,86**	**8,038**
2002	1386,382	79,6829	5,8100	1,3618	17,39	0,97	**16,69**	**7,12**	**5,57**
2003	1593,589	77,3947	9,9817	5,2896	20,59	0,62	**6,21**	**11,7**	**3,01**
2004	2048,195	72,0603	12,585	6,4782	28,42	0,62	**4,92**	**9,57**	**2,18**
2005	2396,517	73,3596	24,191	16,011	32,66	1,06	**6,62**	**6,6**	**3,24**
2006	2575,531	72,6466	31,827	22,449	35,45	1,76	**7,83**	**7,8**	**4,96**
2007	3224,923	69,3757	30.689	22,616	46,48	1,37	**6,05**	**6**	**2,94**
2008	4154,537	64,5828	33,689	25,135	64,32	2,33	**6,91**	**9,2**	**3,62**
2009	4677,526	72,6460	-0,0878	-8,7564	64,387	2,32	**-2642,3**	**-26,49**	**3,6**
2010	4865,864	74,4041	12,137	4,6357	65,397	3,48	**28,67**	**75**	**5,32**
2011	5504,9	72,8537	16,264	5,85	75,561	2,08	**12,78**	**35,55**	**2,75**
2012	6336,5	77,5519	17,63	7,63	81,70	1,7	**9,64**	**22,28**	**2,08**
2013	7220,7	79,3809	5,89	-7,68	90,96	1,96	**33,27**	**-25,52**	**2,15**
2014	7846,7	80,5606	-3,10	-19,21	97,40	1,47	**-47,41**	**-7,65**	**1,50**

المصدر: أحمد سلامي، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2010، مجلة الباحث، عدد 11،201 ، ص45.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 1995، ص47.

*معطيات بنك الجزائر، أسعار الصرف على أساس قيم متوسطة خلال الفترة.

- ONS, les comptes économique en volume de 2000 a2012,N 648,p26.

- النسب من حساب الباحث.

الفرع الثاني: تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر ببعض المتغيرات الاقتصادية: حتى نتعرف على الدور التمويلي للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني سنحاول تحليل علاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية التي تعكس حاجة الاقتصاد الوطني للتمويل الخارجي.

أولا: من ناحية مساهمته في سد فجوة الموارد المحلية: أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تم الاعتماد علية ساهم مساهمة ضعيفة في سد فجوة الموارد المحلية السالبة التي عاني منها الاقتصاد الوطني خلال عقد التسعينات، حيث ظلت نسبة تدفقه قليلة بسبب عدم جاذبية المناخ الاستثماري والظروف الأمنية الصعبة التي مر بها الاقتصاد خلال هذه المرحلة لذلك ظلت نسبة مساهمته في تغطية الفجوة السالبة حسب إحصائيات الجدول(4-24) منخفضة خلال النصف الأول من عقد التسعينات حيث ساهم بنسبة1,35 % 1990 و2,2 %سنة 1993، وانخفضت نسبة مساهمته في معالجة الفجوة السالبة إلى 0,67% و0,27 % للسنتين 1994 و1995 على التوالي وهذا يعني أن طرق التمويل الأخرى ساهمت بنسبة تقارب 99 %في تغطية هذه الفجوة، تعكس هذه المعطيات ضعف الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة.

ومنذ سنة 1996 حققت فجوة الموارد المحلية فجوة موجبة إذا نسبنا حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى هذا الفائض نجده يحقق نسبة 19,74 %للفترة 1990-2009، ثم ظهرت من جديد فجوة سالبة سنة 2009 بلغت نسبة تغطيتها 2642,3%، هذه النسبة المرتفعة ليس سببها ضخامة حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق ولكن ضعف حجم الفجوة السالبة في الموارد المحلية والتي تكاد تكون منعدمة لأنه لأول مرة يحدث تقارب كبير بين حجم الاستثمار والادخار الكلي، ومنذ سنة 2010 حدث انتعاش في حجم الادخار الوطني المحقق وفاق حجم الاستثمار الكلي ولم يطرح أية مشكلة على مستوى الاحتياجات المالية إلى غاية سنة 2014 أين تعود مشكلة فجوة الموارد بقيمة 3,10 مليار دولار ساهم الاستثمار الأجنبي في تغطيتها بنسبة 47,14 % وهو ما يدل على نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في سد الاحتياجات المالية للاقتصاد قد تحسنت.

ثانيا: من ناحية المساهمة في سد الفجوة التمويلية: بلغ متوسط تغطية الاستثمار الأجنبي المباشر للفجوة التمويلية حسب إحصائيات الجدول (4-24) نسبة 8,94% للفترة 1991-1996، وبلغت متوسط التغطية 6,62% للفترة 1971-1996 وهو ما يعكس الحجم الضعيف لتغطية الاستثمار الأجنبي المباشر لحجم الفجوة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني كما يدل على

أن مساهمة حجم المدخرات المحلية وأشكال التمويل الخارجي الأخرى القروض الخارجية والمنح والمساعدات ساهمت في تغطية حجم الفجوة بما نسبته 93,38%.

وفي سنة 1997 حقق الاقتصاد الوطني ولأول مرة فجوة تمويلية موجبة نظرا لقدرة حجم الادخار المحلي على تلبية متطلبات الاستثمار الكلي قدرت بـ 0,5652 مليار دولار وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المتدفق 46 % من هذه الفجوة، هذه النسبة المرتفعة لا تعكس حجم الاستثمار الأجنبي المرتفع ولكن مردها انخفاض حجم الفجوة الموجبة المحققة، وخلال سنتي 1998 و1999 عاودت الفجوة السالبة الظهور من جديد وبلغ متوسط تغطيتها عن طريق ا،ج،م 14,55%.

ومنذ سنة 2000 ونظرا لتحسن أسعار النفط تخلص الاقتصاد الوطني من الفجوة التمويلية السالبة وأصبح يتمتع بفجوة موجبة، وظلت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل نسب متواضعة مقارنة بحجم الفائض المالي المحقق في الاقتصاد الوطني حيث بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الفجوة التمويلية نسبة 7,52 %خلال الفترة 2000-2008.

ثالثا: من ناحية مساهمته في تمويل الاستثمار الكلي: بالرغم من الدور المرجو من الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم جهود التنمية الاقتصادية، إلا أن الجزائر كما سبق وذكرنا لم توفق إلا في جلب الجزء اليسير منه خاصة منذ بداية الصدمة النفطية لعام 1986، وبحلول عقد التسعينات حدث تطور طفيف في نسبة مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الاستثمار الكلي حيث بلغ حسب إحصائيات الجدول(4-24) نسبة 1,32 %للفترة 1990-2000.

و ظلت نسبة مساهمته في تمويل الاستثمار الكلي متواضعة وحققت اعلي نسبة سنة 2001 بـ 8,038%، كما حقق نسبة مشاركة تقدر ب 3,92 % للفترة 2000-2012، لكن هذا المقدار يبقي دون إمكانيات الاقتصاد الوطني ويرجع تواضع الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى اقتصارها على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات، وتباطؤ عملية الإصلاح في القطاع الصناعي.

وعموما بلغ متوسط نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاستثمار المحلي نسبة 2,62% خلال الفترة 1990-2014 وهي نسبة متواضعة تعكس عدم قدرة الاقتصاد على استقطاب هذا النوع من التمويل.

رابعا: من حيث المساهمة في تكوين رأس المال الثابت: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار تدفقه إلى الاقتصاد المضيف وتوجهه إلى قطاع معين في تكوين رأس المال الثابت والذي نقصد به تلك الإضافة للأصول التي تؤدي إلى توسيع الطاقات الإنتاجية أو المحافظة عليها

وتجديدها[1]، وفي إطار هذا التدفق يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت بطريقتين:الأولي:عندما يساهم في إنشاء مشروع جديد أو يساهم في مشروع قائم بالاقتصاد.

الثانية:عندما تتولد مدا خيل على الاستثمارات القائمة ويقرر المستثمر الأجنبي إعادة استثمارها في الاقتصاد المضيف بدلا من تحويلها إلى الخارج مما يساهم في رفع معدل التراكم الرأسمالي بالاقتصاد المضيف، استنادا إلى هذا المنطق نحاول التعرف على مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المتدفق للجزائر في زيادة الأصول الإنتاجية للاقتصاد من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (4-25) مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للجزائر في تكوين رأس المال الثابت.

السنوات	رأس المال الثابت مليار دولار	ا،ج،م/ رأس المال الثابت %	السنوات	رأس المال الثابت مليار دولار	ا،ج،م/ رأس المال الثابت %
1990	15,82	0,075	2003	16,346	3,79
1991	11,68	0,11	2004	20,49	3,02
1992	12,70	0,078	2005	23,05	4,59
1993	13,87	0,093	2006	27,11	6,49
1994	11,63	0,128	2007	35,48	3,86
1995	11,37	0,04	2008	49,98	4,66
1996	11,67	2,31	2009	52,46	4,42
1997	11,063	2,35	2010	58,47	5,90
1998	12,40	2,09	2011	63,38	3,28
1999	11,86	4,22	2012	77,55	2,19
2000	11,32	4,06	2013	79,38	2,46
2001	12,496	9,44	2014	80,56	1,82
2002	13,94	6,95	2015	-	-

المصدر: الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص ص 238-242.

- تم التحويل إلى دولار استنادا إلى معطيات بنك الجزائر، أسعار الصرف على أساس قيم متوسطة خلال الفترة.

من خلال الجدول رقم (4-25) نلاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت كانت محدودة خلال النصف الأول لعقد التسعينات، ويمكن أعزاء ذلك

[1] ريا ل زوينة، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية على البلدان النامية، دراسة حالة الجزائر من الفترة 2000-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر،2012/2011، ص236.

إلى محدودية التدفق خلال هذه الفترة والذي مرده انعدم الثقة في المحيط الاستثماري للاقتصاد الوطني نظرا للظروف الأمنية الصعبة والاختلالات البنيوية التي عاني منها الاقتصاد والتي انعكست في صورة تدهور الجدارة الائتمانية للاقتصاد، بالإضافة إلى عدم توفر ترسانة قانونية مشجعة على الاستثمار.

ومنذ سنة 1996 بدأت درجة مساهمته في إضافة أصول إنتاجية للاقتصاد تتحسن تدريجيا وحقق أعلي نسبة مساهمة سنة 2001 بـ9,44%، نظرا لنجاح جهود تحسين مناخ الاستثمار التي سعت الحكومة لتطبيقها من خلال سلسلة متوالية من القوانين التي تشجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتمنحه العديد من المزايا إضافة إلى تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي الناتجة عن سياسة الإصلاحات التي طبقتها الحكومة، دون أن نهمل أثر تغيرات أسعار النفط في الأسواق المالية وأثرها في جذب هذا النوع من الاستثمار، وبمقارنة اثر الاستثمار الأجنبي على تكوين رأس المال الثابت في الجزائر مع ما هو محقق في شمال إفريقيا يتضح أن الجزائر لا زالت بعيدة عن الاستفادة من إشراك رأس المال الأجنبي في تدعيم القدرات الإنتاجية للاقتصاد، حيث ظلت النسبة في الاقتصاد الوطني تمثل نسبة 5,90% سنة 2010 وبلغت في دول شمال إفريقيا 10 %.

وبالنظر إلى حجم التمويل الخارجي المتدفق إلى الاقتصاد الجزائري بكل صوره نجده ساهم مساهمة بالغة في توفير احتياجات الاقتصاد الوطني خاصة خلال عقد التسعينات حيث بلغت نسبة التمويل الخارجي من تمويل الاستثمار الكلي لسنة 1994 ما يفوق نسبة 54% وبلغت نسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت 62,24% لنفس السنة وترجع هذه المساهمة بصفة أساسية للقروض الخارجية ثم المساعدات والاستثمار الأجنبي المباشر الذي احتل المرتبة الأخيرة، لكن مع حلول الألفية الثالثة تغيرت الأوضاع حيث اختفت المنح والمساعدات وأخذت القروض الخارجية تنحصر مقابل بداية انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر.

مما سبق نستنتج أن طرق التمويل التي اعتمد عليها الاقتصاد الوطني كانت متحيزة بصفة أساسية لصالح القروض الخارجية، ونظرا لعدم قدرة الاقتصاد الوطني على توجيه هذا التمويل توجيها محكما تفاقم حجم الدين الخارجي وتحول إلى عبء يرهق الاقتصاد الوطني خاصة بعد أزمة النفط لعام 1986 المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، بدأت الجزائر تتبع سياسة تنويع التمويل الخارجي مع مطلع التسعينات بوضع أرضية قانونية ومحاولة خلق كل المعطيات التي تساعد على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك لم تتمكن من استقطاب إلا الجزء اليسر منه بالرغم

من الجهود المتواصلة من قبل السلطات العمومية لإدراج اقتصادنا في النظام العالمي وتحسين جاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال بلادنا في تراجع من حيث الترتيب في مناخ الأعمال، في حين ظلت مساهمات باقي أشكال التمويل الأخرى ضعيفة جدا بالنسبة للمنح والمساعدات كانت قليلة لم تتجاوز بعض الملايين كما أنه من المعروف على هذا النوع من التمويل انه لا يكون واضح المعالم وبالتالي لا يمكن التنبؤ بحجم تدفقه ولا الشروط التي منح لأجلها وبالتالي لا يكون مصدر تمويلي يعول عليها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وبالنسبة للاستثمار الخارجي غير المباشر لم يعتمد الاقتصاد الوطني على هذا النوع من التمويل نظرا لغياب سوق رأس المال متطورة تعمل على جذب الاستثمارات، فإلى غاية الوقت الحالي لا تزال البورصة وطنية تسجل بها بعض الشركات الوطنية فقط الشيء الذي فوت على الاقتصاد الوطني فرصة الاستفادة من هذا النوع من التمويل.

المبحث الرابع: تقييم طرق التمويل الخارجي من حيث كفاءة الاستخدام:

تعاقدت الجزائر على مصادر التمويل الخارجي وفقا لشروط مختلفة، وقد اعتمدت في فترات معينة في صياغة هذه الاتفاقيات استنادا على توقعاتها حول تطور أسعار النفط، ووجهت هذا التمويل لخدمة برامج التنمية وتلبية متطلبات الاستهلاك المحلي.

المطلب الأول:الربحية: سبق أن رأينا في الفصل الأول أن نجاح الاعتماد على التمويل الخارجي يتوقف بدرجة كبيرة على الموائمة بين شروط التمويل المتعاقد عليه من ناحية التكلفة والعائد على الاستثمار الممول.

الفرع الأول: القروض الخارجية والربحية: إن التسيير الرشيد للقروض الخارجية يقتضي توجيه القروض ذات التكلفة العالية لتمويل المشاريع التي يكون العائد فيها مرتفعا، وفي حالة الجزائر نجد أن الوضع في الاقتصاد الوطني كان معقدا خلال عقد التسعينات بسبب التسيير غير العقلاني الذي عرفته المديونية الخارجية في فترات سابقة، فعلي الرغم من الموارد المالية التي تمكن الاقتصاد من تعبئتها خلال عقد السبعينات نتيجة الطفرة النفطية الأولي والثانية إلا انه لم يتوفر عنصر الرشادة في تسيير هذه الموارد لعدم اختيار مشاريع استثمارية تطبق أساليب علمية في

دراسة جدوى المشاريع الاقتصادية وارتكازها على المعايير السياسية والاجتماعية على حساب المعايير الاقتصادية[1].

حيث أن معظم المؤسسات الاقتصادية(مؤسسات عمومية) التي حصلت على التمويل بكميات وفيرة في فترات سابقة أصبحت معظمها تحقق خسائر كبيرة مع بداية الثمانينات والمؤسسات الصناعية تعمل بأقل من طاقتها الإنتاجية[2]، وبالتالي تحولت هذه المؤسسات إلى مصدر هدر لإمكانات الدولة المالية ودفعها للجوء للاستدانة من جديد بسبب ضخامة التكاليف الناتجة عن الاعتماد على الخارج في توفير المعدات ومدخلات العملية الإنتاجية[3].

في ظل هذه الظروف التي تتسم بتدهور المؤسسات الاقتصادية من جهة وتدهور القدرة التمويلية للدولة لمساندة هذه المؤسسات التي تمثل الآليات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل غياب شبه كلي لمؤسسات القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي جعل الحكومة تتخذ الإجراءات اللازمة لإصلاح هذه المؤسسات فعلى غرار الإصلاحات السابقة التي عرفتها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من خلال[4]:

- قانون إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسة العمومية بداية الثمانينات.
- قانون استقلالية المؤسسات من خلال القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية رقم 01/88 المؤرخ في 1988/03/12 المتضمن مبدأ استقلالية المؤسسات واستقلال ذمتها المالية بهدف تحقيق الفعالية الاقتصادية وتحقيق أعلى مردودية مالية والتخلي التدريجي لسلطة الدولة عن التسيير والتدخل المباشر في المؤسسات العمومية.

ونظرا لان هذه الإصلاحات ظلت محدودة النتائج سارعت الحكومة إلى تطبيق إجراءات تكميلية من خلال تطهير هذه المؤسسات و تخصيص صندوق ممول من طرف الخزينة العمومية تستعمل موارده لتطهير حسابات المؤسسات التي تعاني من اختلالات مالية.

ولغرض خلق مصادر تمويل تدعم قدرات هذه المؤسسات تم اتخاذ مجموعة من القوانين خلال نفس الفترة نوضحها كما يلي:

---

[1] إكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص103.

[2] كريم النشاشبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص8.

[3] عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص234.

[4] ساعو باية، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، واقع وآفاق، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص6.

– قانون النقد والقرض: هذا القانون يعتبر تغيير جذري للسياسة الاقتصادية السابقة حيث أعطي حرية للدائرة الاقتصادية من التدخلات السياسية وأعطي حد لآلية التمويل الموازني من خلال إعطاء استقلالية للبنك المركزي وفتح الاقتصاد أمام المبادرة الخاصة من خلال التركيز على دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وكذا فتح المجال أمام المشاركة الأجنبية.

– قانون الاستثمار لسنة 1993: يعتبر هذا القانون سند حقيقي نحو الانفتاح واللبرالية للاقتصاد الوطني من خلال التسهيلات الاستثمارية التي قدمها للقطاع الخاص والأجنبي والتركيز على أهميتهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

– التطهير المالي: رغم عملية التطهير للمؤسسات العامة الجزائرية إلا أنها بقيت تسجل عجزا ماليا مزمنا حيث بلغ حجم دينها في الثلاثي الأول من عام 1992 قيمة 425 مليار دينار جزائري و بلغت كلفة التطهير 13 مليار دولار خلال الفترة 1994–1999[1].

– قانون خوصصة المؤسسة الاقتصادية:المؤرخ في 26اوت 1995 :نظرا لاستمرار الاختلالات على المستوى الكلي خلال النصف الأول من عقد التسعينات وضعف مستوى أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية وتدهور مستوى إنتاجيتها حيث سجلت المؤسسات العامة الصناعية معدلات تناقص في الأداء بلغ –7 %سنة 1991 و–2,5 %سنة 1992 و–1,5 %سنة 1993 و–8,5 %سنة 1994 كما سجلت عجزا ماليا قدر ب10 مليار دينار في نهاية ديسمبر 1994[2]، وفي ظل صعوبة الحصول على التمويل الخارجي وندرة العملة الصعبة للدفع عن مدخلات العملية الإنتاجية، أصبحت المؤسسات الوطنية غير قادرة على تلبية حاجات الاستهلاك المحلية وبرزت ضرورة تلبيتها من خلال الاستيراد هنا تفاقمت الأوضاع وأصبحت الحكومة غير قادرة على تحمل الأعباء المالية الناجمة عن فشل هذه المؤسسات ولم تجد حل بديل سوى تصفية بعض المؤسسات العاجزة ووضعت عام 1995 إطارا قانونيا لبرنامج خوصصة المؤسسات العامة الجزائرية.

واصلت الحكومة جهودها في سبيل دعم المؤسسة الاقتصادية فمع حلول الألفية الثالثة تبنت مجموعة من القوانين المساعدة على تحسين الاستثمار مركزة على القطاع الخاص والدور الذي يمكن أن يساهم به في التنمية حيث أصدرت السلطات سنة 2001 الأمر الخاص بتطوير

---

[1] عماري عمار، مرجع سبق ذكره، ص99.

[2] علاوة نواري، التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص127.

الاستثمار رقم 01-03 الصادر في 20 اوت2001 الذي الغي التمييز بين الاستثمارات العمومية والاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية وفي نفس السنة تم صدور القانون التوجيهي رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

من خلال ما سبق يتضح أن المؤسسات الاقتصادية التي استوعبت قدرا كبيرا من حجم التمويل الخارجي لم تستطع تحقيق النتائج المنتظرة مما جعل الحكومة تتدخل لمساندة هذه المؤسسات إلى أن قررت التخلي عنها عن طريق الخوصصة وهو ما يؤكد فشل سبل تثمير التمويل الخارجي الذي حصلت عليه الجزائر.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والربحية: جاء الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في ظل قوانين التحرير والتخطيط للتحول إلى نظام اقتصاد السوق الذي يكرس مبدأ الحرية واستقلالية الاستثمار ويركز بامتياز على عنصر المردودية وباعتبار هذا التمويل أكثر قدرة على توفير التسيير الجيد ويمتلك التكنولوجيا المتطورة تبنت الجزائر هذا الخيار بغرض زيادة فعالية المؤسسات الاقتصادية وتحقيق منتوج يقلل من ضرورة اللجوء إلى الاستيراد.

ودور هذا الاستثمار في تعزيز عنصر الربحية تكمن في أن هذا الاستثمار يشارك في المشروع ويكون له حق في الإدارة واتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع وفي نفس الوقت يتحمل النتائج سواء كانت ربح أو خسارة كما يمتلك التطور التكنولوجي والخبرات الفنية الكفيلة بنجاح المشروع، وعليه عادة تستقر تدفقاته في المشروعات المضمونة العائد حتى تستطيع تحقيق أرباح دون الاهتمام باحتياجات التنمية الاقتصادية فمعظم الاستمارات الأجنبية تتركز بامتياز في قطاع النفط القطاع الأساسي المنتج للقيمة المضافة مع بعض التحول لقطاع الخدمات قطاع الاتصالات باعتباره قطاع خام لم يشهد استثمارات ضخمة من قبل وبالتالي غياب عنصر المنافسة مما يمكنهم من السيطرة على السوق وتحقيق العوائد المرجوة وظل يتجاهل باقي القطاعات الأخرى.

من خلال ما سبق نستنتج أن عملية منح القروض لم تكن تستند إلى دراسة حقيقية تركز على عنصر المردودية وإنما التمويل يتم بصورة تلقائية بأوامر من الخزينة العمومية مما جعل هذه المؤسسات تستوعب أموالا ضخمة دون تحقيق مردودية اقتصادية وتعلن إفلاسها، والاستثمار الأجنبي المباشر كرس مبدأ اختيار المشاريع المضمونة الربحية متجاهلا باقي القطاعات الأخرى.

---

[1] إكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص122.

المطلـب الثاني:الملائمـة:حتـى يكـون الاعتمـاد علـى التمويـل الخـارجي نـاجح لابـد أن يتـوفر عنصر الملائمة بين شروط التمويل من حيث الأجل والكلفة و عوائد المشاريع المستثمرة فيها هذه الأموال.

الفرع الأول: القروض الخارجيـة: تتحقق الملائمة من حيث الأجل حين توجه القروض الطويلة لتمويل المشاريع الإنتاجية و القروض القصيرة الأجل لتمويل المشاريع ذات المردود القصير الأجل، في حالة الاقتصاد الجزائري لم تراعي هذه القاعدة نظرا لعدم وجود عملية تسيير ومتابعة للقروض الخارجية ودراسة جدية لتوظيفها، فقد تعاقدت الجزائر على ديون قصيرة الأجل بصفة كبيرة بداية التسعينات وجهت إلى تلبية متطلبات الاستهلاك عن طريق الاستيراد التي لا ينتظر منها أي مردود مستقبلا فهذا النوع من الاستخدام لا يترتب عليه أي زيادة للطاقة الإنتاجية في المستقبل، ولم تخلق أية مشاريع استثمارية جديدة خلال هذه الفترة بسبب صعوبة استيراد سلع التجهيز في ظل غياب شبه كلي لمصادر تمويل محلية نتيجة تدهور احتياطات الدولة بالعملة الصعبة التي لم تعد تتعدى ربع المستوي الذي كانت عليه سنة 1981[1]، وصعوبة الحصول على تمويل خارجي وبالتالي توقفت عجلة الاستثمار وأصبح ما تحصل عليه الدولة من تمويل يوجه لتلبية الحاجات الاستهلاكية وإعادة هيكلة الاقتصاد بغية تحسين أدائه.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر: يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق التمويل للمشاركة في مشاريع إنتاجية قائمة أو إنشاء مشاريع جديدة لذلك فهو يعتبر مصدر تمويل طويل الأجل تاريخ تحويل رأسماله ترتبط عادة بحياة المشروع، إذن الموائمة هنا ستتعلق بالمشروع الذي تحتاجه فعلا عملية التنمية الاقتصادية ويساهم في تلبية احتياجات السوق المحلي من الإنتاج وتخفيض حجم الاستيراد إلا أن معظم الاستثمار متمركز في قطاعات النفط، فالمستثمر الأجنبي يبقي حذر لا يستثمر أمواله إلا إذا تقين من قدرة المنتجات المساهم في إنتاجها على المنافسة بحيث تعد الضامن الوحيد لتحقيق الأرباح.

كما أن الشركات الأجنبية التي تعمل في الاقتصاد أصبحت لديها تعاملات مشبوهة من خلال عمليات استيراد مدخلات العملية الإنتاجية وتضخيم الفواتير هذه التجاوزات تؤثر على حجم الأرباح المحققة حيث تستحوذ عليها هذه المؤسسات بصفة مفردة بعيدا عن أنظار القانون.

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص ص 42،41.

المطلب الثالث: المرونة: الحديث على المرونة فيما يتعلق بموضوع التمويل الخارجي يقود حتما إلى الحديث عن قدرة الحكومة في التحكم وصياغة القرارات الاستثمارية وتوجيه الاستثمار إلى المشاريع التي تخدم فعلا أهداف التنمية من ناحية، والسرعة في التخطيط واستثمار هذه الأموال حتى لا يترتب عليها تكاليف من ناحية أخرى.

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والمرونة: في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر لم يتجسد مبدأ المرونة في الجزائر من ناحيتين:

أولا: تأهيل المناخ الاستثماري: بقي المناخ الاستثماري لما يفوق العقد من الزمن مناخ غير جذاب يتميز بدرجة عالية من الخطورة، فغالبا ما صنفت الجزائر في مراتب متأخرة من طرف مؤسسات التقييم الدولي من ناحية الجاذبية مما جعل المستثمرين الأجانب مترددين في التعامل مع الجزائر في المشاريع الاستثمارية طويلة المدى ويفضلون التعاملات التجارية قصيرة الأجل خاصة أنشطة التصدير التي تمثل طريقة سريعة للكسب وتحويل الأموال نحو الخارج كما أن التشريعات القانونية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر غير واضحة فهي ظرفية تتماشى و ظروف الاقتصاد وخير مثال على ذلك قانون الاستثمار لسنة 1993 الذي منح العديد من الامتيازات وفتح كل القطاعات للشراكة الأجنبية ثم العودة من جديد سنة 2009 ووضع حواجز جديدة للاستثمار الأجنبي والرجوع إلى القاعدة القديمة التي تعطي للمستثمر المحلي حق الملكية بنسبة 51 %والمستثمر الأجنبي 49 %هذه القاعدة التي لا يرغبها المستثمر الأجنبي[1].

كما أن الاجراءات الحكومية المنظمة لقطاع الأعمال ظلت تتسم بالتعقيد مما جعل الجزائر تحتل مراتب متأخرة في قائمة الدول حسب تقرير سهولة أداء الأعمال الصادر عن البنك الدولي، حيث احتلت الجزائر المرتبة 153 في مؤشر سهولة أداء الأعمال من أصل 189 دولة معنية سنة 2014 وتدهور ترتيبها لتحتل المرتبة 163 سنة 2016، إذا قارناها بدول الجوار تونس احتلت المرتبة 51 سنة 2014 وتراجعت للمرتبة 74 سنة 2016 أما المغرب فتحسن ترتيبها من 87 سنة 2014 إلى المرتبة 75 سنة 2016[2]، والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر ودول مختارة.

---

[1] عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص244.

[2] Francais.doing business.org/data/exploreconomies/algeria,17/09/2016.

جدول رقم(4-26) ترتيب الجزائر وبعض الدول وفق مؤشرات الإجراءات الحكومية المنظمة لنشاط الأعمال.

المؤشرات	الجزائر 2015	الجزائر 2016	مصر 2016	فرنسا 2016	المغرب 2016	تونس 2016	أحسن أداء 2016
بداية المشروع	**143**	**145**	**73**	**32**	**43**	**103**	**نيوزلندا**
عدد الإجراءات	13	12	7	5	4	10	نيوزلندا (1)
عدد الأيام	22	20	8	4	10	11	نيوزلندا(0,5)
التكلفة % من نصيب الفرد من الدخل	11	10,9	8,4	0,8	9,1	3,9	سلوفينيا 00
الحد الأدنى لرأس المال المدفوع% من نصيب الفرد من الدخل	24,1	23,6	00	00	00	00	105 اقتصاد(0)
استخراج تراخيص البناء	**124**	**122**	**113**	**40**	**29**	**57**	**سنغافورة (1)**
عدد الإجراءات	18	17	20	9	13	17	5اقتصاديات (7)
عدد الأيام	205	204	179	183	91	93	سنغافورة (26)
التكلفة % من نصيب الفرد من الدخل	0,9	0,9	1,7	4,7	3,7	2,5	قطر (00)
مؤشر مراقبة جودة البناء(0-15)	9	9	11,5	13	12	11	نيوزلندا(15)
توصيل الكهرباء	**125**	**130**	**144**	**20**	**55**	**38**	**كوريا (1)**
عدد الإجراءات	5	5	7	5	5	4	14 اقتصاد (3)
الوقت(بالأيام)	180	180	64	71	57	65	كوريا (18)
التكلفة % من نصيب الفرد من الدخل	1320	1295,5	272,9	41,3	1953	677,7	اليابان (0)
تسجيل الملكية	**160**	**163**	**111**	**85**	**76**	**86**	**نيوزلندا(1)**
عدد الإجراءات	10	10	8	8	5	4	4اقتصاديات (1)
عدد الأيام	55	55	63	49	30	39	3اقتصاديات (1)
التكلفة % من نصيب الفرد من الدخل	7,1	7,1	0,6	6,1	5,9	6,1	السعودية (00)
مؤشر جودة إدارة الأراضي (0-30)	7	7	7	24,5	15,5	12,5	3اقتصاديات (28,5)
الحصول على القروض	**171**	**174**	**79**	**79**	**109**	**126**	**نيوزلندا(1)**
مؤشر قوة الحقوق القانونية (1-12)	2	2	2	4	2	2	3اقتصاديات12
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية(0-8)	0	0	8	6	6	5	26 اقتصاد(8)
تغطية السجلات الائتمانية % البالغين	1,9	2	6,6	45,1	00	28,9	البرتغال (100)
دفع الضرائب	**168**	**169**	**151**	**87**	**62**	**81**	**الإمارات العربية المتحدة (1)**
عدد مرات الدفع بالسنة	27	27	29	08	06	08	هونغ كونغ (3)
الوقت (ساعة بالسنة)	385	385	392	137	211	144	لكسمبورغ(55)
إجمالي سعر الضريبة % من الربح	72,7	72,7	45,0	62,7	49,1	59,9	ايرلندا (25,90)
تجارة عبر الحدود	**176**	**176**	**157**	**1**	**102**	**91**	**الد نمارك (1)**
الوقت الضروري للتصدير (بالساعات)	118	118	48	00	76	50	15 اقتصاد (00)
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي)	593	593	203	00	247	469	18 اقتصاد (00)
الوقت الضروري للاستيراد (بالساعات)	327	327	120	00	152	80	19 اقتصاد(00)
تكلفة الاستيراد(بالدولار الأمريكي)	466	466	1383	00	746	596	30 اقتصاد(00)
تنفيذ العقود	**106**	**106**	**155**	**14**	**59**	**81**	**سنغافورة (1)**

الوقت بالأيام	630	630	1010	395	510	565	سنغافورة (150)
نوعية الإجراءات القضائية المتخذة(0-18)	5,5	5,5	6,5	12	8,5	7	3اقتصاديات (15,5)
تسوية حالات الإعسار	**71**	**73**	**119**	**24**	**130**	**57**	**فنلندا(1)**
معدل الاسترداد(سنتا عن الدولار)	50,8	50,8	26,9	77,5	28,1	52	اليابان (92,90)
الوقت (سنة)	1,3	1,3	2,5	1,9	3,5	1,3	ايرلندا (0,4)
التكلفة % من الممتلكات	7	7	22	9	18	7	النرويج (1)
مؤشر قوة نظام الإعسار(0-16)	6,5	6,5	7	11	6	8,5	4اقتصاديات (15)

Source: world bank, doing business2016, economy profile, Algeria,2016,pp11-15.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تأخر الجزائر بالنسبة لكل المؤشرات المساعدة على تحسن مناخ الاستثمار وذلك كما يلي:

- **فترة بداية المشروع:** تراجعت الجزائر في الترتيب من المرتبة 143 سنة 2015 إلى 145 سنة2016 وذلك نتيجة تعقد الاجراءات المتعلقة ببداية المشروع والتي يقيمها البنك الدولي استنادا إلى جوانب مختلفة فعلى مستوى الاجراءات القانونية الضرورية لبدء المشروع نجدها في الجزائر تتسم بالكثرة حيث يتطلب الأمر 13 إجراء سنة 2015 وانخفض العدد إلى 12 إجراء سنة 2016 تحتاج لتنفيذها 22 و20 يوما على التوالي وعلى مستوى الحد الأدنى لرأس المال المدفوع كنسبة من نصيب الفرد من الدخل نجده بلغ 23,6 %في الجزائر سنة 2016، إذا قارنا هذا الأداء بنيوزلندا التي حققت أحسن أداء على المستوى العالمي بإجراء واحد يحتاج تنفيذه نصف يوم و105 اقتصاد التي لا تشترط على المؤسسات دفع رأس المال عند بداية النشاط يتضح الفرق الكبير على مستوى نجاعة عملية البدء في المشروع في الجزائر.

- **استخراج تراخيص البناء:**عملية تنظيم البناء أمر بالغ الأهمية لحماية المستثمر لكنها يجب أن تكون فعالة من ناحية الوقت والمال حتى لا تتحول إلى عائق يثقل كاهل المستثمر، نظرا لهذه الأهمية ادخل البنك الدولي مؤشر مراقبة جودة البناء لتقييم جودة أنظمة البناء ومراقبة آليات السلامة، نظم المسؤولية والتامين ومتطلبات الشهادات المهنية[1]، يلزم المستثمر في الجزائر 17 إجراء يحتاج لتنفيذها 204 يوما للحصول على الموافقة لبداية بناء محله التجاري وهي مدة طويلة جدا إذا قورنت بأحسن أداء مسجل لدى سنغافورة التي تتطلب 7 إجراءات تحتاج لتنفيذها 26 يوما، وحققت معدل 9 من 15 على مستوى مؤشر مراقبة جودة البناء مما يعني عدم الالتزام الكلي بمعايير جودة البناء.

[1]world bank, doing business2016, economy profile, Algeria,2016,p24.

– **توصيل الكهرباء:** تعد عملية الحصول على الكهرباء بأسعار معقولة أمري حيوي بالنسبة للشركات احتلت الجزائر المرتبة 125 سنة 2015 وتراجعت إلى المرتبة 130 سنة 2016 متفوقة على مصر التي احتلت المرتبة 144 وبعيدة عن ترتيب كل من فرنسا التي احتلت المرتبة 20 والمغرب 55 وتونس في المرتبة 38، حيث يحتاج المستثمر الجديد إلى 5 إجراءات للحصول على خدمة الكهرباء وهذا العدد مقارب للإجراءات المطبقة في الدول المجاورة ومن 14 اقتصاد عالمي المحققة لأحسن أداء بـ3 إجراءات إلا أن الاختلاف في الجزائر يكون من ناحية المدة الزمنية التي ينتظرها المستثمر حتى يحصل على توصيل الكهرباء والمقدرة بـ180 يوم مقابل أحسن أداء لكوريا بـ18 يوم سنة 2016، كما أن التكلفة تعد عالية حيث تقدر بـ 1295,5 % من نصيب الفرد مقابل أحسن أداء عالمي لليابان الذي لا يحمل المستثمرين أية تكلفة.

– **تسجيل الملكية:** حتى يتمكن المستثمر تسجيل العقار الذي يريد الحصول عليه يحتاج إلى تنفيذ 10 إجراءات في الجزائر تستغرق 55 يوما ويدفع تكلفة قدرها 7,1% من نصيب الفرد من الدخل وهي تعتبر عملية معقدة إذا قورنت بأحسن أداء محقق على المستوى العالمي لـ 4 اقتصاديات التي تحتاج إجراء واحد لتنفيذ العملية و3 اقتصاديات تحتاج يوم واحد للتسجيل والسعودية التي لا تحمل المستثمر أية تكلفة لتسجيل الملكية.

– **الحصول على القروض:** تسجل الجزائر تأخر على مستوى هذا المؤشر نظرا لضعف قوانين الضمانات العينية والإفلاس لحقوق المقرضين والمقترضين أين سجلت 2 من 12 كأحسن أداء للمؤشر وكذا عدم توفر واتساع نطاق البيانات الائتمانية حيث سجلت الجزائر معدل 0 من 8.

– **دفع الضرائب:** على مستوى الضرائب يلاحظ كثرة عدد مرات تسديد الضرائب والمقدرة بـ 27 مرة خلال السنة يحتاج المستثمر 385 ساعة لتنفيذ إجراءات الدفع هذا إضافة إلى ارتفاع سعر الضريبة على الأرباح والمقدرة بـ 72,7 %مقابل أحسن أداء لهونغ بـ 3 إجراءات ولكسمبورغ بـ55ساعة و ايرلندا بـ 25,9 % من الأرباح هذا التأخر الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني ينعكس عن إقبال المستثمرين وتخوفهم من كثرة الأعباء الضريبية كما يؤدي إلى التهرب الضريبي.

– **التجارة عبر الحدود:** من المعرف أن التجارة الخارجية عامل أساسي لتطور وازدهار الاقتصاد وسهولة المعاملات داعم أساسي لتطور نشاط التجارة الخارجية، والشيء الملاحظ في الجزائر هو تأخر كبير نظرا لارتفاع الوقت الضروري للتصدير والمقدر بـ 118ساعة وارتفاع تكلفة التصديربـ 593 دولار وارتفاع الوقت اللازم للاستيراد 327 ساعة.

- **تسوية حالات الإعسار**: يتوقف ضمان بقاء الشركات على مدى كفاءة نظام الإعسار، فالإجراءات السريعة والمنخفضة التكلفة تساعد على الحصول على التمويل الضروري لعودة الشركات إلى سير العمل العادي وزيادة عوائد الدائنين، وفي الجزائر تتطلب عملية تسوية حالات الإعسار في المتوسط 1,3 سنة وتكلف 7 % من ممتلكات المدين كما حققت معدل استرداد بـ 50,8 سنتا عن كل دولار وسجل مؤشر قوة الإعسار 6,5 من 15 كأحسن أداء وهو ما يعكس ضعف نظام الإعسار.

تحليل المؤشرات السابقة يعكس الصعوبة التي يواجهها المستثمرين في إطار القيام بأنشطتهم الاقتصادية، نظرا لكثرة الإجراءات وطول فترة تنفيذ هذه الإجراءات نتيجة العراقيل الإدارية والبيروقراطية التي تطبع الجهاز الإداري الجزائري، مما يقف عائقا في وجه تحسين مناخ الاستثمار، فالمستثمر الأجنبي حر في توجيه أمواله ومما لا شك فيه أنه سيختار البيئة التي تساعده على تحقيق غايته بأقل إجراءات ممكنة في فترة زمنية وجيزة وبتكلفة منخفضة.

ثانيا: القدرة على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر: من ناحية أخرى لا تمتلك الجزائر المرونة في توجيه هذا الاستثمار إلى المجالات الإنتاجية التي تخدم أولويات التنمية الاقتصادية، فبحكم قوة الشركات المتعددة الجنسيات وكثرة تعاملاتها مع الدول النامية تكون قادرة على اختيار فرص الاستثمار المربحة بالنسبة لها فتتوجه عادة الاستثمارات الأجنبية بنسبة تفوق 80 %إلى قطاع المحروقات.

والجزائر لا تمثل استثناءا عن ذلك باعتباره القطاع الرائد في الاقتصاد الوطني ومصدر القيمة المضافة المحققة في الاقتصاد كما أن التدفقات التي اتجهت خارج المحروقات اقتصرت على قطاع الاتصالات والحديد والصلب في حين ظلت قطاعات مثل الفلاحة والسياحة لا تجلب اهتمام هذا الاستثمار[1]، ويظل الاقتصاد الجزائري في حاجة مستمرة والسعي الدائم لتحسين قوانين الاستثمار حتى تكون أكثر مواكبة للتطورات الدولية وأكثر جاذبية لهذا النوع من الاستثمار في القطاعات خارج المحروقات في ظل المتغيرات الحالية التي أصبحت تركز على الاهتمام بالجانب الاجتماعي وتحسين ظروف المعيشة سعيا وراء تحقيق سياسة التنويع الاقتصادي والذي لا يزال يمثل التحدي الهام والدائم للاقتصاد الوطني منذ تم إدراك خطورة الاعتماد على قطاع واحد.

---

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

الفرع الثاني: القروض الخارجية والمرونة: تتجسد المرونة بالنسبة للقروض الخارجية من ناحيتين القدرة على المفاوضة على شروط الدين وقت إبرام العقد من ناحية والسرعة في توظيف هذه القروض من ناحية أخرى.

أولا: القدرة التفاوضية: بالنسبة للقدرة التفاوضية للجزائر على إبرام العقود تشير المعطيات إلى أنها كانت ضعيفة خلال عقد التسعينات نظرا للظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد وتدهور جدارته الائتمانية حيث تميز الاقتصاد بمجموعة من الخصائص تضعف من موقفه على المفاوضة نذكر أهمها فيما يلي[1]:

- ثقل حجم المديونية الخارجية وارتفاع نسبتها من إجمالي الناتج المحلي المحقق؛
- تدهور حجم الاحتياطي من العملة الصعبة فلأول مرة تبلغ قيمة الاحتياطات من النقد الأجنبي ما يقارب الصفر سنة 1990؛
- حلول تواريخ استحقاق الديون وعدم القدرة على السداد حيث بلغت خدمة المديونية 114% من مداخيل التصدير سنة 1994؛
- استمرار تدهور أسعار النفط المصدر الأساسي للعملة الصعبة؛
- تدهور جهاز الإنتاج وعدم قدرته على تلبية الاحتياجات الاستهلاكية المحلية، حيث انخفض الإنتاج خارج المحروقات في القطاع الصناعي بنسبة 4,4% في 1994 و0,5 % في 1995 و0,6 % في 1996 و1 % في 1999؛
- تذبذب مصادر التمويل الأخرى مثل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ظل راكدا خلال حقبة التسعينات نتيجة تدهور المناخ الاستثماري؛
- عجز ميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة المحلية؛

نظرا للمعوقات السابقة نفذت الجزائر عملية إعادة الجدولة في ظروف جد عسيرة تميزت بتفاقم الاختلالات وتدهور الوضعية المالية وبالتالي كان دور الجزائر في المفاوضة على شروط الاستدانة الجديدة رهين شروط الدول الدائنة التي اشترطت في البداية الموافقة على شروط صندوق النقد الدولي لتنفيذ إصلاحات اقتصادية قبل مباشرة عملية إعادة الجدولة، وعلى عكس عقد التسعينات جاءت الألفية الثالثة بمستجدات جعلت الاقتصاد الوطني يتمتع بمستوى جدارة ائتمانية

---

[1] المجلي الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص،41، 49،51، 53.

هام نظرا للإمكانيات المالية التي أصبح يتمتع بها وبالتالي أصبحت ظروف دخوله للسوق المالي عالية المرونة بفضل التراكمات المالية المحققة في السنوات الأخيرة.

ثانيا: توظيف القروض: بالنسبة للفعالية والسرعة في استثمار القروض الخارجية يعتمد بصورة كبيرة على مدى توفر نظام مالي متطور يتميز بالسرعة في الأداء، تشكل حصة التمويل التي تقدمها البنوك العمومية أهمية كبيرة في الجزائر حيث تساهم بنسبة 95 % من القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية [1]، ما يميز النظام المصرفي الجزائري هو الروتين وصعوبة الإجراءات والحاجة إلى فترات زمنية طويلة لتنفيذ المعاملات وهذه الموارد يترتب عليها تكلفة فأي ضياع للوقت تترتب عليه تكاليف يتحملها الاقتصاد نظير تأخير توظيف هذه الأموال كما أن هذه البنوك استعملت كصناديق لدعم المؤسسات وتنفيذ سياسات التطهير المالي الأمر الذي أدى إلى غياب عنصر المنافسة بينها وتدهور أدائها.

المطلب الرابع: السيولة: تحقق هذا الشرط يرتبط بطريقة مباشرة بالشروط الأخرى، والواضح أن المشاريع التي وظف فيها التمويل الخارجي لم تحقق النتائج المنتظرة منها ومن ثم لم تستطع تحقيق هدف الربحية وكنتيجة حتمية أخفقت في تحقيق هدف السيولة.

الفرع الأول: القروض الخارجية: تراكمت على عاتق المؤسسات الاقتصادية كما سبق ورأينا عجوزات ضخمة تطلبت من الحكومة التدخل والقيام بعملية مسح للديون المتراكمة وإعادة تمويل مما جعل الحكومة وفي إطار برامج الإصلاحات تتبني خيار خوصصة المؤسسات العمومية الوطنية حتى تزيل على عاتقها مسؤولية تحمل خسائر هذه المؤسسات، ويبرز هذا الأثر على المستوى الكلي نظرا لتعرض السيولة الدولية للدولة إلى الانهيار خاصة بداية التسعينات عندما جفت العملات الأجنبية اللازمة لتسديد الديون وتدهورت الاحتياطات الأجنبية التي أصبحت غير كافية للمتطلبات التنافسية بين عنصر الاستيراد وتسديدات المستحقات الخارجية من ناحية أخرى وعليه تدهورت الملاءة المالية للاقتصاد.

وقد ساهمت جملة من العوامل ذات علاقة بالتمويل الخارجي في حدوث مشكلة السيولة منها:

---

[1] مفتاح صالح، بن عبيد فريد، واقع وآفاق تأهيل المنظومة المصرفية في الجزائر، الملتقي الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة 21و22نوفمبر 2006، ص2.

– عدم وجود تناسب في تركيبة المديونية الخارجية من حيث العملات، فمن المفروض في ظل التسيير الرشيد لهذه الموارد المالية أن يحصل البلد على القروض الخارجية بالعملة التي يحصل بها علي إيراداته من التصدير، وبالمقابل يحتفظ باحتياطاته بالعملات التي يدفع بها قيمة استيراداته حتى يتفادى الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف في الأسواق العالمية، وهذا لا ينطبق على حالة الاقتصاد الجزائري، حيث نجد النفط يساهم بنسبة تفوق 95% من حجم الصادرات ومن المعلوم أن السوق العالمي للنفط يقيم بالدولار ومعظم الإيرادات محصلة بالدولار، وتدفع الجزائر عن استيرادها بالأورو لأنها تحصل على معظم استيرادها من دول الاتحاد الأوربي بنسبة تفوق 50% لكن إذا نظرنا إلى المديونية الخارجية نجد الاورو يحتل حصة الأسد في تركيبة المديونية الخارجية حيث ساهم كمتوسط للفترة 2007–2013 بنسبة 49,419 % في حين شكل الدولار نسبة 41,8%[1]، وعليه أي تغير في سعر صرف كل من الدولار والأورو سيخلق مشكلة سيولة للاقتصاد.

– اللجوء بكثرة خاصة في النصف الأول من عقد التسعينات إلى القروض القصيرة الأجل وهذا النوع من التمويل تحين تواريخ استحقاقه في فترة زمنية قصيرة لا تمكن الاقتصاد المدين من توظيفها في مشاريع استثمارية تخلق عوائد تغطي تكاليف هذا التمويل.

– ارتفاع نسبة مساهمة القروض من المصادر الخاصة في تركيبة المديونية الخارجية حيث ساهمت بنسبة تفوق 75 % في المتوسط للفترة 1990–1992، هذا النوع من القروض على عكس الموارد الخارجية المقترضة في إطار رسمي خالية من الشروط الاقتصادية والسياسية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المدين[2]، لكن شروطها عادة أقسي من المصادر الحكومية من حيث الأجل وفترات السماح وسعر الفائدة لذلك أثرت تكاليف هذه القروض على ظروف السيولة المحلية الضعيفة للاقتصاد الوطني، حيث لم يكن مستوى الاحتياطي يتجاوز 0,8 مليار دولار إضافة إلى الاختلالات المالية والنقدية التي كان يعاني منها واجه مشكلة سيولة حادة.

– استخدام نسب هامة من القروض الخارجية في تمويل الواردات الاستهلاكية وهذا الاستخدام لا يتمخض عنه أية زيادة للطاقة الإنتاجية للبلد.

---

[1] www.bank of Algeria.dz.01/09/2015.

[2] رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سبق ذكره، ص223.

وبحلول الألفية الثالثة حققت الجزائر مستوى سيولة عالي ساهمت في تحقيقه جملة من العوامل الداخلية والخارجية منها سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر في التسعينات التي تركز على السياسة الانكماشية والتحكم في حجم الاستيراد، إضافة إلى عامل خارجي أساسي يتمثل في انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية مما ساعد على تخفيض حجم المديونية الخارجية إلى مستويات مقبولة وساهم في تحقيق تراكمات مالية للاقتصاد.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والسيولة: يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على السيولة من خلال حجم التحويلات التي يقوم بها إلى الخارج في صورة أجور للعمالة الأجنبية أو في صورة تحويلات الأرباح أو في صورة تصفية للمشاريع وتحويل رأس المال نحو الخارج وبالطبع كان للاستثمار الأجنبي المباشر أثر مزدوج سلبي وايجابي على السيولة المحلية:

– فمن جهة من المعروف أن القطاع الأساسي الذي يساهم في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد ويساهم في توفير السيولة المحلية هو قطاع النفط وباعتبار أن معظم الاستثمارات والاكتشافات الجديدة لأبار النفط تتم بمشاركة أجنبية إذن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بامتياز في زيادة حجم الإنتاج الذي يوجه إلى التصدير ويحقق موارد مالية توجه إلى الإنفاق أو تدعيم حجم الاحتياطات الدولية.

– من ناحية أخرى يكون التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على السيولة من خلال التحويلات التي ينفذها لصالح الدول الأجنبية و هذه التحويلات تكون بالعملة الصعبة وبالتالي يكون لها اثر مباشر على تدني احتياطات الدولة بالعملة الصعبة، وإذا نظرنا إلى الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصاد الوطني نجد أن هذه النتيجة محققة وبامتياز خلال مطلع الألفية الثالثة حيث قدرت حجم تحويلات الأرباح للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال النفط قيمة 2,93 مليار دولار خلال الفترة 1996–2000 مقابل لحجم تدفق قدر بـ1,75 مليار دولار وقدرت التحويلات ب60,7 مليار دولار خلال الفترة 2001–2015 في حين قدر مخزون التدفق بـ 21,67 مليار دولار[1].

الملاحظ من المعطيات السابقة أن حجم التحويلات التي قام بها الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الثانية فاقت ضعف حجم التدفق مما يطرح حقيقة إشكالية استفادة الجزائر من هذا التمويل في تعزيز موقف سيولتها من جهة من جهة أخرى تطرح حقيقة مدى استفادة الجزائر

[1]Banque D'Algérie, Bulletin statistique trimestriel–mars2016, opcit,p27.

وتدعيم سيولتها بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر في إنتاج وتصدير المحروقات، ونحن نعلم أن هذا المطلب يتحقق فقط في حالة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، هذه الأخيرة التي تتحكم فيها الكثير من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والمناخية.

من خلال ما سبق نستنتج أن الجزائر لم توفق في توظيف التمويل الخارجي الذي حصلت عليه فعلي صعيد المديونية الخارجية كانت الاستدانة تتم بطريقة غير منظمة لم تتبع بطريقة تسيير جيدة تعتمد على الإحصاء ومحاولة حصر وتحديد العوائد والتكاليف التي تترتب على هذه المديونية، مما جعل الجزائر تتعرف على أخطائها عندما وقعت رهينة عدم القدرة على السداد، كما لم تراعي مبدأ المواءمة بين الآجال فبالغت في الحصول على القروض القصيرة الأجل بعد أزمة 1986.

وبالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي برزت رغبة الدولة في استقطابه مع بداية عقد التسعينات كمصدر تمويلي غير منشئ للديون يتوافق مع الحاجة الملحة للاقتصاد للتمويل،إلا أنها لم تتمكن من خلق المناخ الاستثماري الملائم الذي يحبذه المستثمر الأجنبي وتستفيد من المزايا التي يوفرها.

خلاصة الفصل الرابع.

اعتمدت الجزائر على الديون الخارجية في فترات زمنية مبكرة في تمويل برامج التنمية الاقتصادية، ونظرا لاستمرار الحاجة إلى التمويل الخارجي وتفاقم الأعباء المتراكمة على القروض الخارجية أصبحت القروض عامل استنزاف للفوائض المحلية مما عرض الاقتصاد إلى جملة من الاختلالات، ودفع الحكومة إلى تغيير النمط الاقتصادي المتبع وتبني نظام اقتصاد السوق الذي حمل في طياته ضرورة التحرير وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للمزايا التمويلية التي تميزه عن القروض الخارجية.

وعلى رغم الاهتمام الذي حظي به هذا النوع من التمويل نجده ظل محدود القيمة ومتمركز التدفق في قطاع واحد هو قطاع النفط أما باقي القطاعات فلم تحظي سوى بالجزء القليل جدا، كما أن نسبة مساهمته في تمويل الفجوات المحلية ظلت قليلة جدا مقارنة بنسبة مساهمة الديون الخارجية، أما مصادر التمويل الأخرى مثل المنح والمساعدات فقد ظلت مساهمتها ضئيلة جدا تكاد تكون معدومة خاصة خلال فترة الإصلاحات ثم اختفت نهائيا بحلول الألفية الثالثة، وبالنسبة للاستثمار الأجنبي غير المباشر ما زالت الجزائر لم تخوض هذه التجربة نظرا لافتقارها سوق مالية تتوفر على مقومات استقطاب هذا النوع من التمويل.

وتبعا لتحسنات أسعار النفط في الألفية الثالثة انقلبت مشكلة الجزائر المستعصية إلى مشكلة ظرفية تم حلها عن طريق دفع الأعباء المتراكمة للديون الخارجية، ولغرض معرفة اثر التمويل الخارجي الذي حصلت عليه الجزائر لتمويل برامجها الاستثمارية يتطلب الأمر تحليل أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وهو ما سنتناوله من خلال الفصل الموالي.

الفصل الخامس

تقييم فعالية التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

تقييم فعالية التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري.

تمهيد:

اعتمدت الجزائر على مصادر خارجية وتوظيفها جنبا إلى جنب مع المدخرات المحلية لتلبية الاحتياجات الاستثمارية والاستهلاكية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية،ساعية من وراء ذلك إلى تحقيق معدلات مناسبة للنمو الاقتصادي وتعضيد جهود الادخار المحلي بما يمكن من تخفيض فجوة الموارد المحلية والخارجية، فضلا عن تحقيق تأثيرات ايجابية على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية من خلال حسن استخدام الموارد الاقتصادية بما فيها التمويل الخارجي وتوجيهه توجيها محكما بما يحقق للاقتصاد مكاسب ايجابية مقابل التكاليف التي تترتب على استعمال هذا النوع من التمويل.

وبناءا على ذلك وللتعرف على مدى نجاح هذا التمويل ودعمه لجهود التنمية الوطنية لابد من التعرف على انعكاسات هذا التمويل على الاقتصاد الوطني، فالحكم على نجاحه أو فشله يمكن استنباطه من مدى نجاح أو إخفاق الدولة في تحقيق التنمية وتعزيز مؤشرات التقدم.

لذلك ارتأينا تحليل أثر التمويل الخارجي على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية يعتمد عليها كمعيار لمدى نجاح الدولة في الاعتماد على مصادر خارجية في التمويل، ورغم تعدد المؤشرات واختلاف مدلولها حاولنا انتقاء مجموعة من المؤشرات الأكثر دلالة وارتباط بالظاهرة المدروسة، وسيتم الحكم على كفاءة التمويل الخارجي من خلال مقارنة التغيرات التي تطرأ على المؤشرات المختارة خلال فترة الدراسة والحكم من خلال هذه المؤشرات على مدى تحقيق التقدم للاقتصاد مع الأخذ بعين الاعتبار عقد التسعينات مرحلة الإصلاحات بالاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية أما بداية الألفية الثالثة فكانت مرحلة إصلاحات ذاتية تهدف لتحقيق التنمية.

المبحث الأول: انعكاسات التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

اعتمدت الجزائر على التمويل الخارجي باعتباره يزيد النمو عبر قناة الادخار والاستثمار و يساهم في المحافظة على معدلات مناسبة للنمو الاقتصادي، فضلا عن توليد تأثيرات ايجابية على المتغيرات الاقتصادية الهيكلية، في ضوء ما سبق نحاول التعرف على مدى مساهمة موارد التمويل الخارجي في دعم الجهود التنموية للاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية والاستقلال الاقتصادي.

المطلب الأول:المسار المنتظر في تحقيق التنمية الاقتصادية بعد الاعتماد على التمويل الخارجي.

إن الاعتماد على التمويل الخارجي لم يأتي بصورة تلقائية ولكن كنتيجة لإخفاق الاقتصاد في الاعتماد على قدراته الذاتية في تمويل احتياجات التنمية وبروز مجموعة من المشاكل التي أصبحت تمثل قيدا على عملية التنمية الاقتصادية، لذلك يعد المسار المنتظر من وراء هذا الاعتماد الخارجي هو التخلص من المشاكل المذكورة التي تقف عائق في وجه التنمية.

الفرع الأول: لمحة عن تطور مفهوم التنمية الاقتصادية.

تعتبر عملية التنمية ضرورة ملحة لكل اقتصاد يسعي إلى تحقيق رفاهية شعوبه لذلك حظيت باهتمام الاقتصاديين وعرفت تطورات تاريخية منذ الحرب العالمية الثانية خاصة بعد حصول الدول الفقيرة على استقلالها السياسي وحملها شعار الكفاح لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والقضاء على التخلف والتبعية، منذ ذلك الحين زاد الاهتمام الدولي بعملية التنمية الاقتصادية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية واثر ذلك على تبلور مفهوم التنمية ومحتواها ومؤشرات قياسها إلى الوقت الحاضر ،حيث مرت بخمس مراحل رئيسية نوضحها كما يلي:

- **التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي:**استمر النظر إلى التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية منتصف عقد الستينيات من القرن العشرين، فكلاهما كان يعبر عن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال مدة زمنية طويلة مع فارق بسيط بالنسبة للتنمية الاقتصادية يشمل حدوث تغيير في هيكل الإنتاج وفي البنيان الاقتصادي مصحوب بتغيير الإطار الاجتماعي والثقافي للمجتمع[1].

[1] هشام محمود الاقداحي، مرجع سبق ذكره، ص ص120-122.

- **التنمية والنمو وإعادة توزيع الدخل:**في هذه المرحلة اتسع مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي إلى التركيز على إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، وأصبحت عملية التنمية حسب نموذج سيرز وتودار تحدد بثلاث أبعاد هي إشباع الحاجات الأساسية، واحترام الذات وحرية الاختيار.

- **التنمية المستدامة:** ورد مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987وعرفت التنمية المستدامة في هذا التقرير بأنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم، فهي تقوم على فكرة وجود معيار مقبول للمعيشة لكل فرد دون الإضرار بحاجات أجيال المستقبل.

- **التنمية البشرية:** ظهرت سنة 1990 عندما صدر أول تقرير للتنمية البشرية عن الأمم المتحدة والذي يعرفها بأنها عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها ومن ثم فالإنسان هو محور عملية التنمية فهو وسيلتها وغايتها في نفس الوقت.

- **التنمية الشاملة:** في عام 1996 أعلن البنك الدولي مبادرة بلورة إطار كلي شامل يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي مع الهيكل الاجتماعي والبشري، وتوسع مجال التنمية ليشمل تحسين مستويات الحياة كالصحة والتعليم وتخفيف الفقر[1].

من خلال تتبع تطور مفهوم التنمية نجده توسع من فترة لأخرى تبعا لتنوع مجالاتها ومحتوياتها حتى وصلت إلى التنمية الشاملة التي اختزلت كل أشكال التنمية السابقة، وأصبحت تعبر عن عملية تطور تحمل في جوهرها إحداث تغيرات معتبرة في خصائص البنيان الاقتصادي بما يمكن السياسات الاقتصادية من معالجة الفجوات والاختلالات التي تحول دون تحقيق استقرار الاقتصاد[2]، وطبعا هذا التطور في المفهوم رافقه تطور في مؤشرات قياسها.

الفرع الثاني: متطلبات الاستفادة من التمويل الخارجي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تواجه الجزائر مجموعة من العقبات التي تحول دون تحقيق مستوى التنمية المرغوب من أهمها مشكلة ضعف الإنتاج وعدم قدرته على مواجهة حجم الطلب الداخلي، ضعف مستوى الادخار والاستثمار المحليين ضعف القدرة على الاستيراد، مما اثر سلبا على حجم الموارد المحصلة والضرورية لتلبية متطلبات التنمية، بذلت الحكومة بداية التسعينات جهود معتبرة لتأهيل مناخ الاستثمار وسن مجموعة من القوانين التي تتضمن تحفيزات هامة بغية استقطاب الاستثمار

---

[1] عدنان داود العذاري، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] علاوة نواري، التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي، اللوحة الاقتصادية، الجزائر انموذجا، مرجع سبق ذكره، ص277.

الأجنبي المباشر معتمدة في ذلك على أن التمويل الخارجي سيكون له انعكاسات مستقبلية ايجابية في تصحيح مسار التنمية الاقتصادية، وعليه نقوم فيما يلي باختبار مجموعة من المؤشرات نحكم من خلالها على مدى مساهمة التمويل الخارجي في تصحيح مسارات التنمية في الجزائر.

المطلب الثاني: آثار التمويل الخارجي على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

سنركز على تقديم عرض إحصائي لتطور المؤشرات التي اختيرت لتقييم أثر التمويل الخارجي على مؤشرات التنمية الاقتصادية والتحليل والحكم من خلال نتائج توجهات هذه المؤشرات على مدى كفاءة التمويل الخارجي وانعكاساته على واقع التنمية في الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: مؤشرات النمو الاقتصادي: تتمثل فيما يلي:

أولا: مؤشر الادخار المحلي: يعبر عن العلاقة بين أثر تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي على الادخار المحلي، من خلال نسبة أعباء التمويل الخارجي إلى الادخار المحلي والدلالة التي يعكسها هذا المؤشر تتمثل في أنه كلما ارتفعت هذه النسبة دلت على استنزاف للفوائض المحلية المحققة التي من الممكن أن تساهم في رفع معدل الادخار المحلي.

عرف هذا المؤشر في الاقتصاد الجزائري تطورات مختلفة نوضحها من خلال الجدول التالي.

جدول رقم(5-1) تطور الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري.

السنوات	نسبة الادخار /إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	نسبة خدمة الدين الخارجي /إجمالي الادخار المحلي	نسبة عوائد شركاء سوناطراك /إجمالي الادخار المحلي	نسبة خدمة الدين الخارجي + نسبة عوائد شركاء سوناطراك/إجمالي الادخار المحلي
(1991- 1995)	%30,7	66,62%	-	-
(1996- 2000)	%33,7	28,65%	%3,5	%32,15
(2001- 2004)	%42,2	15,88%	%6,972	%22,852
(2005- 2010)	%53.4	5,29%	%7,097	%12,387
(2011-2014)	%46,92	%2,158	%5,797	%7,955

المصدر:صندوق النقد العربي، المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،2005، ص51.

-http ://data.albankadawli.org/indicator/ny.gns.lcrtr.zs. le22/04/2013.

-Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospective, statistique monetaires1964-2011,hors séries 2012, p86,87,88.

-Banque d'Algérie, Bulletin statistique trimestriel-mars 2016,p15.

* النسب من حساب الباحث.

من خلال الجدول رقم(5-1) نلاحظ أن خدمات الديون الخارجية استحوذت على نسبة 66,62 % من حجم الادخار المحلي خلال الفترة 1991-1995، فخلال سنة 1993 سجلت رقما قياسيا وصل إلى 66,12% من حجم الادخار المحلي[1]، أي أن الديون الخارجية كانت تلتهم أكثر من نصف المدخرات المحلية كما تبينه النسب، وكانت تمتص بشكل كبير المدخرات التي من المفترض أن توجه إلى الاستثمار بدلا من سداد أعباء الدين إذا تصورنا غياب التمويل الخارجي، ونتيجة الإصلاحات التي قامت بها الحكومة بمساعدة مؤسسات التمويل الدولي خاصة بعد عملية إعادة الجدولة التي قامت بها الحكومة سنة 1994 بدأت أعباء الدين الخارجي كنسبة من الادخار المحلي بالتراجع تدريجيا إلى أن وصلت إلى نسبة 1,55 %سنة 2009.

في حين شهدت عوائد المستثمرين الأجانب ارتفاعا منذ سنة 2000(غياب معلومات عن تحويلات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات) لأن معظم الاستثمارات منفذة في قطاع النفط ونظرا لتحسن أسعار النفط عرفت هذه العوائد انتعاشا معتبرا، حيث انتقلت من 1,16 مليار دولار سنة 2000 لتحقق5,29 مليار دولار سنة2006، وبلغت نسبة مدفوعات هذه الأخيرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 6,972 % كمتوسط للفترة (2001-2004) وارتفعت لتحقق 7,097 % للفترة (2005-2010)، في الوقت الذي انخفضت فيه مدفوعات خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 15,88% إلى 5,29%، كما سجل مؤشر الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع نسبي مع بداية الألفية حيث بلغ نسبة42,2 % ثم يصل إلى نسبة 52% سنة2005 و55% سنة 2006 و58% سنة2008 و54% سنة2009و48% سنة 2010.[2]

ويمكن إرجاع هذا التحسن إلى مجموعة من الأسباب منها برامج الإصلاحات التي طبقتها الحكومة والتحسن الذي عرفته أسعار النفط في الألفية الثالثة، إضافة إلى عملية التسديد المسبق للمديونية الخارجية والتعاقد على تحويل جزء منها إلى استثمار أجنبي مباشر مما ساعد على تخفيض حجم الأموال المحولة إلى الخارج في صورة خدمات للمديونية وساهم في تحسين حجم الادخار المحلي الذي أصبح يعد من أكثر المعدلات ارتفاعا في العالم بمعدل55 % مقارنة مع متوسط الادخار العالمي السنوي البالغ 21%، لكنه عاد للانخفاض بمجرد أن دقت أسواق النفط

---

[1] أحمد سلامي، مرجع سبق ذكره، ص43.

[2] http://data.albankadawli.org/indicator/ny.gns.lcrtr.zs. le22/04/2013.

العالمية جرس الخطر سنة 2014 أين حقق معدل 44,15% والمشكل الذي يبقي مطروح هو التوظيف الفعال لهذا الفائض للقضاء على الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد ويطور قدراته الإنتاجية حتى يتمكن من التحرر من قيود القطاع النفطي، فمن الواضح أن هذا المؤشر يعكس ارتباط كبير بين تغيرات أسعار النفط والادخار وأن التمويل الخارجي لم يحقق الدور المرجو منه في فك هذه التبعية.ولتقدير حجم وطبيعة الأثر الذي مارسه التمويل الخارجي على الادخار المحلي نستعمل أسلوب التحليل الإحصائي القياسي بالاعتماد على الصيغة التالية:

EPAR=F(CREDIT+IDE)

حيث:EPAR : الادخار،CREDIT:الديون الخارجية ،IDE :الاستثمار الأجنبي المباشر.

وباستخدام برنامج (Eviews7)، تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط المتعدد لدراسة العلاقة بين المتغيرات السابقة وقد توصلنا إلى ضرورة اعتماد النموذج اللوغارتيمي للتعبير عن تلك العلاقة فكانت نتائج الانحدار ممثلة بالجدول التالي الذي يبين نتائج تحليل انحدار دالة الادخار.

Dependent Variable: LEPAR
Method: Least Squares
Date: 01/23/17 Time: 23:36
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.384969	0.276949	33.88694	0.0000
LCRED	-0.565710	0.113565	-4.981389	0.0001
LIDE	0.374417	0.046651	8.025900	0.0000

R-squared	0.924767	Mean dependent var	7.480585
Adjusted R-squared	0.917928	S.D. dependent var	1.223623
S.E. of regression	0.350546	Akaike info criterion	0.853519
Sum squared resid	2.703422	Schwarz criterion	0.999785
Log likelihood	-7.668993	Hannan-Quinn criter.	0.894087
F-statistic	135.2129	Durbin-Watson stat	1.397683
Prob(F-statistic)	0.000000		

ومن الجدول الإحصائي لستيودنت نجد: t(22)=2,0739عند مستوى معنوية 5%ونلاحظ من خلال جدول تحليل الانحدار أن t المحسوبة لC(1) وC(2) و C(3) كلها تقع خارج مجال الفرضية التي تعدم أي من عوامل النموذج بمعني أن للمقدرات معنوية وهي غير معدومة.

بالنسبة لاختبار فيشر: من الجدول السابق نجد أن الاحصاءة المحسوبة F=135.2129 وعند البحث عنFT الجدولية لاختبار المعنوية الكلية،ونقصد بذلك الأخذ بأحد الفرضيتين:

H1:C1=C2=C3=0.

H2:C1≠C2≠C3≠0.

من الجدول الإحصائي لفيشر عند مستوى معنوية 5%نجد:F(2,22)=3,44، ومنه الاحصاءة المعنوية F اكبر من الاحصاءة الجدولية FT وبالتالي نأخذ بالفرضية الثانية أي أن عوامل النموذج غير معدومة وللانحدار معنوية كلية.

Estimation Equation:

Lepar=c(1)+c(2)*L credit+c(3)L*IDE

Substituted coefficients:

Lepar=9.384-0.565*Lcredit+0.374*LIDE.

من خلال نتائج تحليل الانحدار السابق نجد المتغيرات المستقلة تساهم في شرح ما نسبته 92,47% من التغيرات في الادخار المحلي وهي نسبة مرتفعة.وأن المتغير المستقل الديون يمارس تأثير سلبي على الادخار المحلي حيث أن زيادة حجم الدين بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض حجم الادخار ب0,565 وحدة وهو مالا يتوافق مع التحليل النظري(نظرية المراحل في الفصل الأول) الذي يشير إلى أن زيادة الاعتماد على رؤوس الأموال الخارجية تساهم في رفع الادخار المحلي ويتوافق مع تحليل نظرية عبء الديون المفرطة التي تركز على الأثر السلبي لخدمة الديون على الادخار العام، أما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت موجبة حيث أن زيادة تدفقه بوحدة واحدة تحدث زيادة ب0,37 وحدة وهو ما يتوافق مع التحليل النظري (نظرية المراحل) رغم أن تأثير هذا الأخير يبقي ضعيف مقارنة مع تأثير الديون الخارجية وذلك راجع إلى قلة تدفقه.

ثانيا: الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يعبر هذا المؤشر على اتجاه التغيير في بنية الاقتصاد الوطني لصالح تعديل الاختلالات الهيكلية فيه، إذ أن زيادة حجم ونسبة الاستثمار يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة القيمة المضافة والإنتاجية وتشجيع القوى العاملة لذلك يعد أحد دعائم النمو الاقتصادي.

عرف تطور الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني تغيرات مختلفة استنادا إلى التغيرات التي عرفتها أسعار النفط وإستراتيجية التنمية التي اعتمدتها

الحكومة، حيث نجد هذه النسبة بدأت تتجه نحو الانخفاض بداية من سنة 1986 وحققت متوسط قدر ب 31,1 % للفترة 1991 –1995، ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب منها:

– تدهور موارد الدولة من العملة الصعبة نتيجة تدهور أسعار النفط وضعف قدرتها على الاستيراد.

– فشل نموذج التنمية القائم على المؤسسات العمومية الضخمة التي أصبحت تحقق نتائج سلبية بسبب سوء التخطيط والبيروقراطية مما جعل الحكومة تقوم بإيقاف الاستثمارات الضخمة الموجهة لها والتخلي عنها من خلال تبني نظام الخصخصة.

– تطبيق برامج الإصلاح بكل معطياتها التحريرية منها تحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية وإعطاء أهمية للقطاع الخاص.

– عجز القطاع الخاص عن القيام بمشاريع استثمارية نظرا لعدم قدرته المالية وافتقاده لعنصر المهارة والخبرة اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع.

– فشل الحكومة في جذب القدر الكافي من الاستثمار الأجنبي المباشر.

في ظل هذه العقبات التي تحول دون تحقيق مستوى ملائم للاستثمار وتهيئة المناخ الملائم للارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي حان موعد سداد الديون وفوائدها مما زاد من حجم الأموال المحولة إلى الخارج على حساب الاستثمار المحلي والجدول التالي يوضح تطور معدلات الاستثمار.

جدول رقم (5–2) نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1991–2014.

السنوات	1995- 1991	2000-1996	2003- 2001	2007-2004	2010-2008	2014-2011
الاستثمار /الناتج المحلي الإجمالي	%31,1	%24,9	%29,3	% 32,42	%41,48	%41,85

المصدر: صندوق النقد العربي، المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 51.

–أحمد سلامي، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة1970–2010، مجلة الباحث، عدد2010/11، ص44.

–Banque d'Algérie, Annexe tableau statistique2014, p149.

–النسب من حساب الباحث.

من خلال الجدول يتضح أن السياسة الانكماشية التي انتهجتها الجزائر بحلول عقد التسعينات برز أثرها على حجم الاستثمار المحلي المنفذ الذي حقق معدل متوسط ب28%، وبحلول الألفية الثالثة بدأ معدل الاستثمار يتجه نحو الارتفاع كنتيجة طبيعية للفوائض المالية المحققة في الاقتصاد والتي انعكس أثرها على حجم الادخار المحلي والذي سجل معدل

44,33% كمتوسط للفترة1996 -2010 في حين سجل معدل الاستثمار المحلي متوسط 32,02% خلال نفس الفترة، وهذا يدل على أن الاستثمار يسير ببطء مقارنة بالادخار و يعكس صعوبة تحويل الموارد الهامة من الادخار إلى استثمار نظرا لضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني فقد أصبحت المشكلة الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري هي عدم القدرة على تحويل الفوائض المالية المتراكمة إلى رأسمال عيني يساهم في خلق قيمة مضافة تؤدي في النهاية إلى تحولات هيكلية في الاقتصاد الوطني وتساعده على الخروج من مصيدة المحروقات ولم يلعب التمويل الخارجي الدور المرجو منه في تحقيق ذلك.

ولتقدير حجم وطبيعة الأثر الذي مارسه التمويل الخارجي على الاستثمار المحلي نستعمل أسلوب التحليل الإحصائي القياسي بالاعتماد على الصيغة التالية: INV=F(CREDIT+IDE)

Dependent Variable: LINV
Method: Least Squares
Date: 01: /23/17 Time: 23:34
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.421127	0.279455	33.71248	0.0000
LCREDIT	-0.703397	0.114592	-6.138267	0.0000
LIDE	0.273875	0.047073	5.818069	0.0000

R-squared	0.911361	Mean dependent var	7.262617
Adjusted R-squared	0.903303	S.D. dependent var	1.137496
S.E. of regression	0.353718	Akaike info criterion	0.871533
Sum squared resid	2.752562	Schwarz criterion	1.017799
Log likelihood	-7.894168	Hannan-Quinn criter.	0.912101
F-statistic	113.0984	Durbin-Watson stat	1.125036
Prob(F-statistic)	0.00000		

Estimation Equation :
Linv=c(1)+c(2)*Lcredit+c(3)*LIDE
Substituted coefficients:
Linv=9.42-0.703*Lcredit+0.273*LIDE

من خلال الجدول يتبين أن قيمة F كانت معنوية حيث أن قيمة P(F)=00 وهذا يعني أن النموذج معنوي عند مستوى 5% بدرجة ثقة 95%، وان المتغيرات المستقلة تساهم في شرح ما نسبته 91,13% من التغيرات في الاستثمار المحلي وهي نسبة مرتفعة.

من خلال الجدول يتبين التأثير السلبي لحجم الدين الخارجي على الاستثمار المحلي بمعدل سالب ب0,7 وهي نسبة مرتفعة تعكس الأثر السلبي الهام لحجم تحويلات خدمات المديونية الخارجية على الاستثمار المحلي وهو ما يخالف التحليل النظري لنظرية المراحل ويتوافق مع تحليل نظرية عبء الديون المفرطة، بالمقابل كان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر ايجابي ب0,27.

ثالثا: معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي: يعد بمثابت مقياس اقتصادي هام للحكم على مستوى النشاط الاقتصادي في البلاد كما يعتبر المقياس الأكثر استخداما لقياس درجة الأداء الاقتصادي الكلي أو القطاعي[1]، وعليه كلما كان معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي مرتفع ومستقر كلما دل على تحسن مناخ الاستثمار وقدرة الاقتصاد على مواجهة مستحقاته الخارجية،إن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتمويل الخارجي هي علاقة متبادلة، فارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يعتبر عامل جذب لتدفق التمويل الخارجي وبصفة خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، وسنحاول التعرف من خلال هذا المؤشر على مدى مساهمة الاعتماد على التمويل الخارجي في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي من خلال مقارنة معدلات التطور للمتغيرين.

عرف الاقتصاد الجزائري خلال عقد التسعينات جملة من الاختلالات الحادة أثرت سلبا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بسبب ضعف مساهمة القطاعات خارج المحروقات في إحداث قيمة مضافة وتدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية خاصة بعد أزمة النفط، إضافة إلى ارتفاع معدل التضخم وتدهور سعر صرف الدينار، وحلول تواريخ استحقاق الالتزامات المالية الخارجية للاقتصاد الوطني في ظل تدني إيرادات الصادرات وكذا احتياطات الصرف، كل هذه الظروف أثرت سلبا على استقرار الاقتصاد الوطني ومن ثم ثبطت من جهود التنمية، كما حقق معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة سالبة قدرت ب32,09% نتيجة العوائق الإدارية والبيروقراطية وعليه لم يكن إقبال المستمرين الأجانب ممكنا باستثناء بعض الشركات المختلطة، كما أن فرصة التمويل من الأسواق الدولية لرؤوس الأموال كانت محدودة وبشروط صعبة، هذه الظروف نقلت أثرها المباشر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي حقق معدل قدر ب 1,65 % كمتوسط خلال الفترة (1991-1999) حسب معطيات الجدول(5-3).

---

[1] عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص70.

حيث حقق معدلات سالبة خلال النصف الأول من العقد قدرت ب-1,2 % سنة 1991و-2,1 %سنة 1993 وانخفضت إلى -0,9 %سنة 1994، وبداية من سنة 1995 بدا يحقق قيم موجبة حيث حقق3,8 % ثم ارتفعت إلى 4,1% سنة 1996 وانخفض إلى 1,1% سنة 1997 بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفع الى5,1% سنة 1998[1]، وهو ما يعني أن برامج الإصلاحات المحققة من طرف الحكومة خلال هذه الفترة ساعدت على تحقيق معدلات نمو مستقرة في الناتج المحلي الإجمالي في حين قدر معدل نمو التمويل الخارجي خلال الفترة (1991-1999) بنسبة سالبة قدرت ب33,53%.

وبحلول الألفية الثالثة حقق معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي قيما موجبة بلغت نسبة 3,36% كمتوسط للفترة (2000-2012) ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الطفرة النفطية التي انعكست بشكل ايجابي على أداء الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى تحسن مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي الناتجة عن تطبيق إصلاحات واسعة النطاق في إطار برامج المؤسسات المالية الدولية مقابل معدل نمو منخفض للتمويل الخارجي قدر ب 4,89% خلال نفس الفترة بسبب تمكن الحكومة من اعتمادها على ذاتها في التمويل بفضل الفوائض المالية المتراكمة واتخاذها قرار التخلي عن التمويل بالاستدانة، وعليه من خلال تحليلنا نلاحظ أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتمويل الخارجي لا تتماشي بالضرورة في اتجاه واحد ففي العقد الأول من الألفية الثالثة نلاحظ نمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي خاصة للسنوات 2004،2003،2002 في الوقت الذي أصبحت معدلات نمو التمويل الخارجي تعرف نموا سالبا، الشيء الذي يؤكد دور العوامل الأخرى وخاصة إيرادات الصادرات في التحكم في معدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، والجدول الموالي يوضح ذلك.

[1] Ministère des finances, indicateurs de l économie algerienne1980-2003, opcit, p64.

جدول رقم (5-3) تطور معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي والتمويل الخارجي خلال الفترة (1991-2016).

السنوات	معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام%	التدفق السنوي للتمويل الخارجي(قروض +ا،ج،م) مليار دولار	معدل نمو إجمالي التمويل الخارجي %	السنوات	معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام%	التدفق السنوي للتمويل الخارجي(قروض +ا،ج،م) مليار دولار	معدل نمو إجمالي التمويل الخارجي %
1991	-1,2	6,847	-	2004	5,2	2,85	42,5
1992	1,8	7,531	9,98	2005	5,1	2,47	-13,33
1993	-2,1	6,514	-13,50	2006	2	2,74	10,93
1994	-0,9	6,84	5,00	2007	2,98	1,87	-31,75
1995	3,8	4,575	-33,11	2008	2,4	3,17	69,51
1996	4,1	3,899	-67,6	2009	2,4	4,52	42,58
1997	1,1	2,367	-153,2	2010	3,3	4,06	-10,17
1998	5,1	1,754	-25,89	2011	2,4	2,17	-46,55
1999	3,2	1,93	10,03	2012	2,6	1,95	-10,13
2000	2,4	1,675	-13,21	2013	2,8	2,02	3,59
2001	2,1	2,16	28,95	2014	3,8	7,42	267,32
2002	4,1	1,81	-16,20	2015	3,9	4,13	-44,33
2003	6,8	2,00	10,49	2016*	3,4	-	-

Source: CNES, rapport sur l état économique et social de la nation 2011-2012, mai2013, p93.

- ministère des finances, indicateurs de l'économie algérienne 1980-2003, octobre2004, p9.
- ONS, les comptes nationaux trimestriels 1er trimestre2016, p20.
- banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel-mars 2016, p15.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2013، ص15.

* معناه تقديرات سنة 2016.

ولغرض توضيح أثر التمويل الخارجي على الناتج المحلي الإجمالي اعتمدنا على التحليل الإحصائي القياسي من خلال الصيغة التالية: GDP=F(CREDIT, IDE)

وباستخدام برنامج eviews 7 توصلنا إلى النتائج التالية:

Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares
Date: 01/29/17 Time: 11:09
Sample (adjusted): 1990 2014
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficie	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.927127	0.191171	51.92802	0.0000
LCREDIT	-0.450254	0.077925	-5.778020	0.0000
LIDE	0.339772	0.034455	9.861258	0.0000

R-squared	0.946666	Mean dependent var	8.400930
Adjusted R-squared	0.941818	S.D. dependent var	0.997950
S.E. of regression	0.240716	Akaike info criterion	0.101768
Sum squared resid	1.274771	Schwarz criterion	0.248033
Log likelihood	1.727900	Hannan-Quinn criter.	0.142336
F-statistic	195.2477	Durbin-Watson stat	0.955523
Prob(F-statistic)	0.000000		

حيث أن :GDP الناتج المحلي الإجمالي ،CREDIT : حجم الدين، IDE :الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالنسبة لاختبار ستيودنت : نجد t المحسوبة لجميع المتغيرات أكبر من t الجدولية 2,0739 مما يعني أن كل المعلمات المقدرة تمتاز بمعنوية إحصائية.

بالنسبة لاختبار فيشر: F المحسوبة =195,24 وهي أكبر من القيمة الجدولية المقدرة ب3,44وهذا يعني أن النموذج معنوي عند مستوى 5%. وعليه تكون دالة انحدار الناتج الداخلي الخام كما يلي:

Estimation Equation :

LGDP=c(1)+c(2)*Lcredit+c(3)*LIDE.

ficients: Substituted coef

LGDP=9.92-0.45*Lcredit+0.33*LIDE.

من خلال تحليل نتائج معادلة الانحدار نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي تحكمه علاقة عكسية مع حجم الدين الخارجي وعلاقة طردية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعني أن الديون الخارجية أثرت بشكل سلبي على تدعيم القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

من خلال ما سبق يمكن القول أن معدل النمو في الاقتصاد الجزائري يتحدد بصفة أساسية بتقلبات أسعار النفط والتحسن في قيمة الدولار الأمريكي، ويظل قطاع المحروقات مهيمنا حيث

يمثل في المتوسط ما يفوق 30%من الناتج الداخلي الخام، ومنه فالتوازنات الاقتصادية ترتبط مباشرة بالسوق البترولية الدولية، كما يرجع أيضا النمو في السنوات الأخيرة في الناتج الداخلي الخام إلى النمو في قطاع الخدمات والزراعة والتي يتوقف معدل النمو فيها على مدى ملائمة الظروف المناخية، في حين أن التمويل الخارجي تبرز مساهمته في معدل النمو المحقق من خلال ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر بقطاع المحروقات باعتباره اكبر قطاع مستقطب له الاستثمار.

الفرع الثاني: المؤشرات الهيكلية: وهي المؤشرات التي تعكس لنا التركيبة الهيكلية للاقتصاد التي تتظافر في ظلها كل القطاعات الاقتصادية فتفرز لنا اختلال أو تنويع في المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي بنية المبادلات الخارجية.

أولا: المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي: يعبر هذا المؤشر عن نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ تعكس هذه المساهمة التغيرات الهيكلية لعملية الإنتاج والتنظيم الهيكلي ومن ثم التغيرات الأساسية في المستوى الكلي للتنمية الاقتصادية، ويعد ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات السلعية بشكل خاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مؤشر على تصحيح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد ومؤشرا ايجابيا في صالح مصدر التمويل الخارجي في إحداث المسار التنموي وتنويع بنية هيكل إنتاج الاقتصاد[1].

منذ الاستقلال وجهت الجزائر اهتمامها إلى قطاع النفط كقطاع رائد لباقي القطاعات الاقتصادية واعتبرته عماد التنمية الاقتصادية فيها وعليه ظل قطاع المحروقات له أهمية معتبرة في الاقتصاد الوطني، وظل يحتل المرتبة الأولي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1997-2000) بنسب تقارب 40% في حين ظلت نسب مساهمة القطاعات الأخرى محدودة خاصة بالنسبة للقطاع الزراعي الذي لم تتعدى نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 11% وكذا قطاع الصناعات اليدوية التي تراوحت نسبة مساهمتها بين8 %مسجلة سنة 1997 و9,1% لسنة 1998 وهو ما يكشف عن تأخر كبير في هذا القطاع[2]. وظل هذا الاختلال الهيكلي يميز تكوين الناتج المحلي في الجزائر كما هو موضح من خلال الجدول الموالي.

---

[1]سعيد حسين فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص83.

[2]Banque d'Alger, rapport 2001, évolution économique et monétaire en Algérie, opcit, p83.

جدول رقم(5-4) المساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2001 -2015).

(الوحدة: نسبة مئوية).

البيان	المحروقات	باقي القطاعات	الفلاحة	الصناعة اليدوية	بناء وأشغال عمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية	حقوق ورسوم على الواردات
2001	33,9	**59**	9,7	7,3	8,4	22,5	11,01	7,1
2002	32,5	**59,2**	9,2	7,4	9,0	22,6	11	8,3
2003	35,5	**56,9**	9,8	6,7	8,5	21,5	10,5	7,7
2004	37,9	**54,9**	9,4	6,2	8,3	21,1	9,9	7,3
2005	44,7	**48,7**	7,7	5,3	7,5	19,6	8,5	6,6
2006	45,6	**48,6**	7,5	5,3	7,9	19,9	8	5,8
2007	43,7	**50,7**	7,6	5,1	8,8	20,6	8,5	5,7
2008	45	**49**	6,6	4,7	8,6	19,4	9,7	5,9
2009	31	**61,8**	9,3	5,8	10,9	23,8	12	7,2
2010	34,7	**59,1**	8,4	5,1	10,4	21,9	13,2	6,2
2011	36,7	**57,7**	8,1	4,6	9,2	20	16,4	5,6
2012	32,9	60	9	4,6	9,3	20,1	16,9	7,1
2013	29,8	62,7	9,9	4,6	9,8	23,1	15,3	7,5
2014	27,1	67,9	10,6	5	10,8	25,2	16,3	-
2015*	19,2	72,6	12	5,3	11,3	27,1	16,9	8,1

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2013، ص26.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2014، ص26.
- معطيات الديوان الوطني للإحصاء.
- Banque d'Alger, bulletin statistique trimestriel-mars 2015, p26.
- Banque d'Alger, bulletin statistique trimestriel-mars 2016, p26.

*معناه تقديرات.

استنادا إلى معطيات الجدول رقم(5-4) يمكن القول أن قطاع المحروقات ظل يحتل المرتبة الأولى في قائمة القطاعات بنسب متفاوتة من سنة لأخرى وقد زادت نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي منذ سنة 2004 نظرا للارتفاع الذي حدث في أسعار النفط، في حين أن باقي القطاعات (الزراعة، الصناعات اليدوية، الخدمات) بقيت مساهمتها ضعيفة ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب منها إهمالها من طرف الحكومة مثلا بالنسبة للقطاع الزراعي على الرغم من المساحة الزراعية الهائلة التي تصل إلى حوالي 40 مليون هكتار نجد الجزائر تستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها من المواد الغذائية، هذا الضعف ترجم في تحويل موارد مالية هائلة لتغطية الفجوة الغذائية بدلا من استعمالها في تنمية القطاعات الاقتصادية.

ونفس الشيء يمكن قوله لباقي القطاعات مثلا قطاع السياحة رغم امتلاك البلاد لرقعة جغرافية واسعة تتميز بتنوع التضاريس و المناخ و كثرة المعالم الأثرية ظل هذا القطاع مهملا وهو سبب عدم التنوع القطاعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للاقتصاد الجزائري لم تؤدي دورها في زيادة الإنتاج خارج قطاع المحروقات.

استنادا إلى تطور هذا المؤشر يمكن القول أن الاهتمامات التي أولتها الحكومة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن لها أثر في معالجة الاختلال القطاعي في تكوين الناتج المحلي، لأنه بدوره يختار الاستثمار في قطاع النفط بالدرجة الأولي دون الاهتمام بباقي القطاعات الاقتصادية.

ثانيا: بنية المبادلات الخارجية: يقصد ببنية المبادلات الخارجية التركيبة السلعية للمبادلات الخارجية للدولة سواء كانت في صورة استيرادات أو صادرات.

1-الهيكل السلعي للصادرات: يعني هيكل الصادرات التوزيع النسبي أو التركيب النسبي للصادرات الكلية أي الأهمية النسبية التي تحتلها كل سلعة بالنسبة لإجمالي الصادرات[1]، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها التعرف على درجة التنوع السلعي للصادرات فهو يقيس مدى انحراف هيكل صادرات الدولة عن هيكل الصادرات العالمية، ومن ثم يساعد على التمييز بين البلدان ذات الهيكل الأكثر تنوعا والبلدان ذات التركز السلعي.

إن المعاملات التجارية الخارجية للجزائر مع البلدان الأخرى تعطينا نظرة عن طبيعة العلاقة التي تربطها بهم من حيث التبعية أو الاستقلالية لذلك يجب النظر للموضوع من الزاوية المتعلقة بهيكل كل من الصادرات والواردات، فإذا أخذنا جانب الصادرات نلاحظ أنه على الرغم من برامج الإصلاح التي اعتمدتها الحكومة خلال هذه الفترة من خلال التدابير الضريبية المحفزة على التصدير الواردة في قوانين الاستثمار خاصة قانون 12/93وكذا القانون الضريبي، بالإضافة إلى إحداث القدرة التنافسية للسلع الجزائرية في الأسواق وضمان رواجها والتوجه نحو التحرير ومحاولة القضاء على الاختلالات التي عانى منها الاقتصاد في فترة التخطيط ظل هيكل الصادرات خاضعا لقطاع النفط والغاز فلا يزالان يمثلان المكون الرئيسي لصادرات الجزائر حيث بلغت قيمة هذه الصادرات 8,485 مليار دولار عام 1995 أي ما يعادل نسبة 94,5 % من إجمالي الصادرات، وحصلت كذلك زيادة في قيمة صادرات السلع الأخرى من275 مليون دولار عام1994 إلى493

[1] عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، ص54.

مليون دولار عام 1995 أي بزيادة نسبتها 80 % وتتضمن هذه المجموعة من السلع الحديد والصلب وبعض المواد الكيمياوية وكذا مواد زراعية[1].

أما المنتوجات الزراعية والمكونة أساسا من مواد غذائية (كالتمر والحمضيات....اخ) فقد بلغ متوسط أهميتها النسبية إلى إجمالي الصادرات نحو 0,5 % خلال الفترة (1980-1994)، وصادرات السلع المصنعة سجلت نسب غير معتبرة ومتقلبة بلغت 3,7 % عام 1994 وهذا يدل على ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر وعدم تنوع في القاعدة الصناعية بالإضافة إلى عامل الجودة والمنافسة، أما صادرات سلع الاستخراج والتعدين والمشكلة أساسا من النفط ومشتقاته تسيطر على هيكل الصادرات بنسب تقارب 97% للفترة (1996- 2001) وقد زادت نسب مساهمته مع حلول الألفية الثالثة حيث أصبح يحقق نسب تفوق 97% وذلك راجع إلى تحسن أسعار هذه المادة الحيوية في الأسواق المالية العالمية وبالمقابل تبقي الصادرات خارج المحروقات تحقق نسب ضعيفة ومتذبذبة من سنة لأخرى[2]، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (5-5) الهيكل السلعي للصادرات للسنوات2011,2008,2007. (الوحدة: مليون).

الصادرات	2007			2008			2011		
	دينار جزائري	دولار	النسبة %	دينار جزائري	دولار	النسبة%	دينار جزائري	دولار	النسبة %
مواد غذائية	6136	88	0,15	7657	119	0,15	25881	355	0,48
طاقة	4080358	58831	97,79	5017676	77361	97,56	5204216	71427	97,19
منتوج خام	11757	169	0,28	21542	334	0,42	11717	161	0,22
منتوجات نصف مصنعة	68843	993	1,65	89308	1384	1,75	108994	1496	2,04
سلع وتجهيزات فلاحية	42	1	-	68	1	-	26	-	-
سلع وتجهيزات صناعية	3189	46	0,08	4335	67	0,08	2561	35	0,05
سلع استهلاكية	2405	35	0.06	2084	32	0,04	1115	15	0,02
المجموع	4172730	60163	100	5142670	79298	100	5354510	73489	100

Source: http://www.douanes.dz/rappstat-fichier/rapp08.le 22/05/2010.

-direction générale des douanes.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 1995، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[2] www.finance- Algeria. Org. le 08/02/2009.

من خلال الجدول رقم (5-5) نلاحظ أن قطاع المحروقات حقق نسبة 97,79 % لسنة 2007 وحوالي97,56 % لسنة2008 و97,19 % سنة 2011 من إجمالي الصادرات في حين ظلت باقي المنتوجات مساهمتها ضعيفة وخاصة المنتوجات الفلاحية التي لم تتعدي نسبة مساهمتها 1% رغم الاهتمام الذي حظي به القطاع خاصة منذ سنة 2000 من خلال المخططات الوطنية للتنمية الفلاحية التي شرعت الحكومة في تطبيقها بغرض النهوض بالقطاع قصد تحسين مستوى الأمن الغذائي.

وظل قطاع المحروقات يستحوذ على نصيب الأسد من حجم الصادرات رغم بعض التراجع سنة 2015 حيث حقق نسبة 94,54% بانخفاض قدر ب40,76% مقارنة بسنة 2014[1]، كنتيجة طبيعية لتدهور أسعار النفط والتراجع الطفيف في حجم الكمية المصدرة بنسبة 0,28 % و يلاحظ أن النتائج المسجلة على مستوى التصدير خارج المحروقات مازالت تعكس بوضوح اختلال الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني و يضعف هيكل اقتصاد البلاد و إمكانية تحقيق أهم التوازنات المالية له، وهذا على مدى طول الفترة محل الدراسة وعليه فان الضعف المسجل في هذا الميدان بالإضافة إلى تعميم استيراد السلع والخدمات تدفعان إلى التساؤل حول حظوظ نجاح الاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة وأن حصيلة الصادرات خارج المحروقات تبقى ضعيفة.

ويبقي الاختلال في الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية الصفة المميزة لها بعد انقضاء العشرية الأولي للألفية الثالثة، مما يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تبنته الجزائر لم يساهم في زيادة الصادرات السلعية خارج المحروقات بسبب أن اغلب هذا الاستثمار كان يتوجه لقطاع المحروقات دون إعطاء اهتمام للقطاعات الأخرى.

2- الهيكل السلعي للاستيرادات: ترتبط الدولة بالعالم الخارجي بنوع آخر من المعاملات يتمثل في استيراد مجمل ما تحتاج إليه لغرض الاستهلاك والإنتاج، ويعكس هيكل الواردات الشديد التنوع اختلال التوازن في الهيكل الاقتصادي بصفة عامة والهيكل الصناعي بصفة خاصة، و يتم التركيز على نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات لمعرفة مدي تبعية أو استقلالية في الوفاء بالاحتياجات الاستهلاكية، وكذا معرفة نسبة المكون الأجنبي إلى الاستثمار المحلي الإجمالي من خلال التعرف على نسبة الاستيراد التجهيزي إلى حجم الاستثمار المحلي لمعرفة مدى اعتماد الدولة على العالم الخارجي أو على قدراتها الذاتية في تنفيذ برامجها التنموية بقصد الخروج من التخلف

[1] www.douane.gov.dz/pdf/r-periodique/Annee%202015.pdf.le 27/07/2016.

والتبعية، ومن ثم تحليل أثر الاعتماد على التمويل الخارجي في تطوير قدرة الدولة المدينة على تحقيق احتياجاتها الاستهلاكية أو الرأسمالية محليا أو زيادة تبعيتها إلى العالم الخارجي[1]. ويعبر هذا المؤشر في الاقتصاد الوطني عن تعدد السلع المستوردة كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول رقم (5-6) الهيكل السلعي للواردات خلال الفترة (1990-2011).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى	المواد الغذائية والمشروبات	التموين الصناعي (غ،م،م،ا)*	الوقود ومواد التشحيم	الآلات والسلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية (غ،م،م،ا)*	سلع غير مذكورة في مكان آخر	المجموع
1990	16,91	26,87	0,84	26,42	11,71	3,98	0,31	87,04
1991	30,86	50,55	3,39	38,96	9,88	5,57	0,007	139,22
1992	50,69	84,02	2,38	34,18	11,49	5,57	0,217	188,54
1993	47,55	98,35	2,68	40,45	12,16	3,54	0,31	205,04
1994	93,52	165,21	1,76	49,55	124,23	0,488	1,005	435,76
1995	132,96	236,94	5,14	90,34	34,39	13,002	0,405	513,17
1996	138,93	157,64	5,54	108,15	55,012	32,23	0,833	498,34
1997	141,358	145,21	7,38	119,061	51,207	36,75	0,613	501,58
1998	145,42	163,42	6,87	127,98	61,76	46,91	0,0049	552,36
1999	145,48	178,18	9,87	152,67	68,34	56,04	0,067	610,65
2000	167,013	201,89	9,43	163,99	90,50	57,50	0,095	690,42
2001	169,992	244,098	10,27	193,54	82,05	64,85	0,058	764,85
2002	204,48	296,62	10,88	247,39	113,53	83,85	0,287	957,03
2003	203,072	321,28	7,41	294,53	124,66	96,48	00,00	1047,43
2004	245,329	376,59	10,89	373,43	185,49	122,66	00,00	1314,38
2005	243,101	424,23	12,34	400,06	273,90	139,72	00,00	1493,35
2006	251,311	538,54	13,32	397,66	219,43	138,28	00,00	1558,54
2007	314,009	685,38	13,17	427,57	315,41	161,27	00,00	1916,81
2008	464,49	940,76	16,15	538,75	413,54	198,34	00,00	2572,03
2009	391,287	1045,013	13,65	706,19	483,91	214,74	00,00	2854,79
2010	392,52	1103,48	37,46	747,56	489,98	240,77	0,0169	3011,78
2011	709,561	1085,79	49,43	812,55	517,97	267,18	00,00	3442,48

Source: ONS, rétrospectives statistique 1962-2011, p172-175.

*غير مذكور في مكان آخر، الأرقام بالتقريب.

حتى نتمكن من التعرف على أهمية تركيبة الواردات لا بد من التعرف على أهمية كل سلعة من الإجمالي، فالبنسبة للمواد الغذائية والمشروبات نلاحظ أن أهمية هذه السلعة ازدادت

[1] إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص157.

خلال الفترة 1990–1999 حيث بلغت في المتوسط 25,49 % وهو ما يعكس ضعف الاقتصاد الوطني وتبعيته للعالم الخارجي في تامين غذاءه ثم انخفضت هذه النسبة لتبلغ 7,14 %خلال الفترة 2000–2011 ويعزي ذلك إلى برامج التنمية الفلاحية المطبقة خلال هذه الفترة وكذا التحسن في إنتاج القمح، أما بالنسبة للتموين الصناعي والآلات والسلع التجهيزية نلاحظ ارتفاع نسبتها من الإجمالي بنسبة 56,57 % في المتوسط للفترة1990–1999، الشيء الذي يعكس ارتباط القطاع الصناعي الوطني بالعالم الخارجي في الحصول على محركات التنمية الصناعية ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة للاستثمار المحلي الذي ترتفع نسبة المكون الأجنبي من آلات وسلع التجهيزية اللازمة لتنفيذه.

بالنسبة لمعدات النقل وقطع الغيار احتلت نسبة لا باس بها من إجمالي الاستيراد حيث حققت نسبة 11,89% في المتوسط للفترة 1990–1999 وشهدت انخفاض مع مطلع الألفية الثالثة لتحقق نسبة6,29 % كمتوسط للفترة 2000–2011 نظرا للقرارات المتخذة من طرف الحكومية بتقييد عملية استيراد السيارات. وعموما يمكن القول أن هيكل سلع الاستيراد يتميز بالتنوع على غرار هيكل الصادرات مما يدل على اختلال هيكل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري في إطار اعتماده على التمويل الخارجي لم يتمكن من تحقيق استقلاله الاقتصادي فلغاية الوقت الحالي لم يتمكن من خلق نظام إنتاجي يتوافق مع حاجة سكانه، فلا يزال الهيكل الإنتاجي يتسم بالاختلال وسيطرة قطاع النفط ، ويترجم ذلك في سيطرة نفس القطاع على إيرادات التصدير في الوقت الذي تتميز فيه الواردات بالتنوع وزيادة أهمية الواردات الغذائية الشيء الذي يعكس عدم قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق أمنه الغذائي ومن ثم استقلاله الذاتي.

وعلى الرغم من أن بعض المؤشرات تعكس تحسن وضعية الاقتصاد الوطني خاصة في الألفية الثالثة مثل مؤشر الادخار والاستثمار والقدرة الذاتية للاستيراد، لكن يجب أن لا نغفل أن سبب هذا التحسن هو مواتاة الظروف الدولية لأسعار النفط ، وهذا المتغير خارجي فمثلما كان له اثر ايجابي من الممكن أن يحدث أثر سلبي في المستقبل في ظل استمرار تبعية الاقتصاد الوطني لهذا القطاع وهو المشكل الذي تقف الجزائر على مشارفه اليوم وتجد نفسها مضطرة لمباشرة حلول استعجاليه لمواجهة الصدمة الخارجية.

الفرع الثالث: مؤشرات انتزاع الفائض الاقتصادي في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية: عادة ما يترتب على التمويل الخارجي تحويلات نحو الخارج، إما في صورة خدمات للمديونية أو أرباح للاستثمار الأجنبي المباشر و حتى تتأكد لنا فرضية التوظيف الجيد للتمويل الخارجي للاقتصاد لابد أن تتناقص هذه التحويلات مع الزمن مقابل تغيير البنية الهيكلية للاقتصاد المضيف.

أولا: مؤشر التحويل الصافي للموارد: هذا المؤشر عبارة عن نسبة صافي التحويل الخارجي إلى إجمالي التمويل الخارجي ويحسب وفق العلاقة التالية:

(التمويل الخارجي _ أعباء التمويل الخارجي) / إجمالي التمويل الخارجي

والدلالة التي يعكسها هذا المؤشر تتمثل في أن ارتفاع هذه النسبة تعني انخفاض عبء التمويل الخارجي، في حين أن النسب المنخفضة تدل على أن أغلب التمويل الخارجي يتم استخدامه في تسديد أعباءه، ولهذا فان التقييم يكون من خلال ملاحظة هذه النسبة والحكم على مدى مساهمة التمويل الخارجي في خلق موارد حقيقية للمجتمع.

تحملت الجزائر تكاليف باهضة كخدمات لديونها بالمقابل تقلصت فرص حصولها على قروض جديدة من الأسواق المالية العالمية، حيث دفعت في الفترة (1985 -2005) حوالي 117,9 مليار دولار من المديونية منها ما يقارب 84 مليار دولار كتسديد لأصل الدين في حين بلغت كلفة الفوائد 34 مليار دولار[1].ونوضح الانتقال الصافي للموارد المقترضة في الجزائر من خلال الجدول الموالي.

[1] الانترنيت، موقع وزارة الشؤون الخارجية.

-www.193_194_78 233/ma_ar/stories.php?stary_ 06/20/03 1952553_27 k . le 15/06/2008.

جدول رقم(5-7)الانتقال الصافي للموارد الخارجية في الجزائر للفترة 1990-2015 . (الوحدة: مليار دولار).

السنوات	المسحوبات من القروض (1)	خدمات الدين (2)	الانتقال الصافي للموارد المقترضة (1-2)	تدفق ا،ج، م	حصة شركاء سوناطراك	صافي التحويل السنوي ل ا،ج، م	إجمالي التحويلات الخارجية	إجمالي التحويلات /الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي التحويلات /الاحتياطات الأجنبية %
1990	6,939	8,805	1,866-	-	-	-	-	-	-
1991	6,834	9,170	2,336-	-	-	-	-	-	-
1992	7,521	9,321	2,336-	-	-	-	-	-	-
1993	6,501	9,029	2,528-	-	-	-	-	-	-
1994	6,825	8,96	2,315-	-	-	-	-	-	-
1995	4,57	9,35	4,78-	-	-	-	-	-	-
1996	3,629	7,46	3,813-	0,27	0,32	0,05-	3,863-	8,22	87,79
1997	2,107	6,33	4,223-	0,26	0,37	0,11-	4,333-	8,98	54,16
1998	1,494	5,131	3,637-	0,26	0,42	0,16-	3,797-	7,87	55,83
1999	1,429	5,191	3,762-	0,50	0,66	0,16-	3,922-	8,063	89,13
2000	1,215	4,470	3,255-	0,46	1,16	0,7-	3,955-	7,21	33,23
2001	0,98	4,375	3,395-	1,18	1,02	0,16	3,235-	5,91	17,97
2002	0,84	4,150	3,310-	0,97	1,60	0,63-	3,94-	6,94	17,04
2003	1.38	4.21	2.83-	0,62	2,28	1,66-	4,49-	6,61	13,64
2004	2.23	5.64	3.41-	0,62	3,3	2,68-	6,09-	7,13	14,12
2005	1.41	5.49	4.08-	1,06	4,74	3,68-	7,76-	7,52	13,81
2006	0.98	13.63	12.65-	1,76	5,29	3,53-	16,18-	13,80	20,80
2007	0.5	1.51	1.01-	1,37	3,9	2,53-	3,54-	2,62	3,21
2008	0.84	1.46	0.62-	2,33	4,56	2,23-	2,85-	1,65	1,99
2009	2.20	1.06	1.14-	2,32	3,92	1,6-	2,74-	1,98	1,86
2010	0.58	0.22	0.36-	3,48	3,93	0,45-	0,81-	0,50	0,49
2011	0.09	1.41	1.32-	2,08	4,97	2,89-	4,21-	2,11	2,31
2012	0.25	1.2	0.95-	1,70	6,34	4,64-	5,59-	2,67	2,93
2013	0,06	0,52	0,46-	1,96	5,91	3,95-	4,41-	2,10	2,27
2014	5,95	5,24	0,71	1,53	5,22	3,69-	2,98-	1,39	1,66
2015*	4,82	5,02	0,2-	0,69-	3,72	4,41-	4,61-	2,76	3,19

المصدر: علي بلارو، مشكلة المديونية الخارجية في الجزائر في الفترة (1986 -2002)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2005، ص70.

- السنوات من 2003-2012.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2013، ص15.

-Banque d'Algérie, séries rétrospectives ,statistique monétaires1964-2011, juin2012, p87.

- Banque d 'Algérie, Bulletin statistique trimestriel-décembre, 2015, p15.

- Banque d'Alger, Bulletin statistique trimestriel-mars 2016, p15, 26,27.

من خلال الجدول رقم (5-7) نلاحظ أن الانتقال الصافي للموارد المقترضة ظل سالبا خلال هذه الفترة وهو ما يعكس ثقل تكاليف أو خدمة الديون الخارجية الجزائرية، حيث فاقت حجم القروض الجديدة المحصل عليها وبلغت أعلى قيمة لها سنة 1992 بقيمة 9,321 مليار دولار في حين بلغ حجم القروض الجديدة قيمة 7,512مليار دولار، وفي سنة 1995 بلغت خدمات المديونية 9,35 مليار دولار مقابل 4,57 كقروض جديدة، وكان هذا هو السبب الدافع لقيام الحكومة بعملية إعادة الجدولة لديونها سنة 1994، فكان نتيجة ذلك اتجاه خدمة المديونية نحو التناقص أو الاستقرار النسبي وبعد سنة 1998 نلاحظ أن خدمة الديون عادت للارتفاع من جديد في حين أن الحصول على تمويل جديد يتجه نحو التناقص ويمكن إرجاع ذلك إلى انتهاء فترة إعادة الجدولة المتفق عليها مع المؤسسات المالية الدولية وحلول تواريخ استحقاق خدمات الديون.

ومع مطلع الألفية الثالثة اتخذت الحكومة قرار بوقف الاقتراض والقيام بالتسديد المسبق للديون الخارجية مما ساعد على تخفيض حجم التحويلات نحو الخارج في صورة خدمات للدين من جهة واتجاه الديون الخارجية نحو الانقراض من جهة أخرى الشيء الذي قلص حجم الانتقال الصافي للموارد المقترضة لتحقق قيمة 0,95 مليار دولار سنة 2012، وفيما يخص التحويلات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات عرفت انتعاشا منذ سنة 2000 بسبب تحسن أسعار النفط وحققت رقما قياسيا سنة 2012 ب6,34 مليار دولار.

وعموما يمكن القول أن هذا المؤشر حقق نتائج ايجابية لصالح الاقتصاد بداية الألفية الثالثة أين أصبح الاتجاه للاقتراض يسير نحو الانقراض وكذا خدمات المديونية سلكت اتجاه تنازلي.

ثانيا: مؤشر الانكشاف الاقتصادي: يمكن أن نحكم على سلامة هذا المؤشر إما استنادا إلى تطورات معدل التبادل الدولي أو إلى مدى مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي[1]، فإذا أخذنا معدل التبادل الدولي بعين الاعتبار نجده تطور في غير صالح الجزائر، ويعود ذلك إلى طبيعة صادرات الجزائر التي تتركز في مادة استخراجية واحدة، الأمر الذي حملها خسائر كبيرة بسبب تدهور أسعار النفط منذ عام 1986 قابله ارتفاع كبير في أسعار الواردات من السلع الرأسمالية والمنتجات الصناعية والمواد الغذائية التي تمثل حاجات أساسية للمواطن.

أما إذا أخذنا مؤشر نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي نجده حقق النتائج التالية: سنة 2003:- الناتج المحلي الإجمالي 66,5 مليار دولار.

[1] جودة عبد الخالق، كريمة كريم، أساسيات التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، ط 2، 2000، ص58.

-نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي 56,5%.

- نسبة صادرات الوقود ومنتجات المناجم والسلع الزراعية الأولية من إجمالي الصادرات97%.

من خلال النتائج السابقة نلاحظ أن الاعتماد على هذا المؤشر يعكس لنا حقيقتين أساسيتين وهي ارتفاع نسبة مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث تجاوزت النصف وهو ما يعكس درجة اعتماد الجزائر على الخارج في توفير متطلبات نموها في جانبي العرض والطلب وكذا تركز الصادرات في سلعة أساسية واحدة وهي النفط التي بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات ما يقارب نسبة98 %، فخلال سنة 2011 بلغت قيمة الصادرات من السلع والخدمات 72,89 مليار دولار بلغ نصيب المحروقات منها قيمة 71,66 مليار دولار وبلغت سنة 2012 قيمة 71,74 مليار دولار بلغت حصة المحروقات منها70,58مليار دولار، وبلغت قيمة الصادرات 64,38 مليار دولار سنة 2013 بلغت حصة المحروقات منها 63,33 مليار دولار بما يمثل نسبة 98,36 %، وبلغت سنة 2014 قيمة 60,04 مليار دولار منها 58,34 مليار دولار محروقات[1].

هذه النتائج تعكس ضعف الاقتصاد الجزائري والاختلال الهيكلي الذي يعاني منه ويجعل الاقتصاد رهين التطورات التي تحدث في الأسعار العالمية لهذه المادة الحيوية، ومن ثم إذا لم تتمكن الجزائر من تطوير إيراداتها خارج قطاع المحروقات والتي لم تتجاوز قيمة 2 مليار دولار في أحسن الأحوال ستبقي دائما في حالة ضعف وتبعية للعالم الخارجي.

مما سبق يمكن القول أن هذا المؤشر ظل يسجل نتائج سيئة للفترة محل الدراسة لأن الجزائر لم تتمكن من إحداث تغيير هيكلي في اقتصادها يمكنها من خلق معدل تبادل دولي في صالحها رغم برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها بصفة ذاتية وبالاتفاق مع المؤسسات المالية العالمية، فهي لم تستطع ترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات حتى في الفترة التي توجهت فيها إلى تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يدل على أن هذا الشكل التمويلي الذي عادة ما يروج له نظرا للدور الذي يلعبه في زيادة حجم الصادرات ومعالجة العجز على مستوى ميزان المدفوعات، لم يحقق هذه الميزة في حالة الاقتصاد الجزائري بل بالعكس زاد هذا الاستثمار من

[1]Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel-mars 2015, opcit, p15.

ارتباط الجزائر بقطاع المحروقات وبذلك تظل الجزائر عرضة للتقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية.

ثالثا:مؤشر القابلية الاستيرادية: يمكن أن تحدد طاقة الدولة الكلية على الاستيراد من خلال المعادلة الرياضية التالية:

$$Cm=(X+F)-(D+P)\backslash B$$

حيث أن:**Cm**: الطاقة الكلية للاستيراد،**X**: الصادرات،**F**: مقدار انسياب رؤوس الأموال الأجنبية على اختلاف أنواعها،**D**: مدفوعات خدمة الدين (أقساط +فوائد)،**P** : تحويلات أرباح ودخول على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج،**B** : سعر الوحدة من الواردات.

تتحدد القدرة الاستيرادية للاقتصاد بمجموعة من العوامل والمتغيرات تتمثل في حصيلة الصادرات من السلع والخدمات وانسياب رؤوس الأموال الأجنبية وخدمة الديون الخارجية وسعر الوحدة من المستوردات[1]، تشير هذه المعادلة إلى معني بسيط هو أن الطاقة الكلية للاقتصاد تتحدد بحجم العملات الأجنبية المتاحة وبمستوى أسعار الواردات، كما تشير إلى أن مدفوعات التمويل الخارجي تمثل انتقاصا واضحا من طاقة الدولة على الاستيرادات[2].

عرف هذا المؤشر تطورات متباينة من فترة زمنية لأخرى ونظرا لأن القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني مرتبطة بالدرجة الأولى بقطاع النفط باعتباره المورد الأساسي للنقد الأجنبي الذي تحتاجه عملية الاستيراد فقد ارتبط تطور هذا المؤشر بالتغيرات الطارئة على أسعاره وشهد هذا المؤشر التطورات التي نوضحها من خلال الجدول التالي.

---

[1] عبد الله رمضان الكندري، الدول النامية وأزمة الديون الخارجية ومساهمات التمويل والحكومات العربية في حلها، دراسة موضوعية تحليلية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1987، ص 50.

[2] عارف دليلة، محمد محمود الإمام، مجيد مسعود، وقائع وأفكار في التخطيط والتنمية في الوطن العربي، دار الشباب،المعهد العربي للتخطيط،1987، ص82.

جدول رقم (5-8) القدرة الذاتية للاستيراد للاقتصاد الجزائري للفترة (1990- 2015).

(الوحدة:مليار دولار).

السنوات	الصادرات من السلع والخدمات (1)	الواردات من السلع والخدمات(2)	خدمات الديون+تحويلات أرباح(ا،ج،م)(3)	القدرة الذاتية على الاستيراد(1-3)/2
1990	13,887	12,448	8,805	%40,8
1991	13,26	10,643	9,170	%38,42
1992	12,13	10,06	9,321	%27,92
1993	11,01	9,60	9,029	%20,63
1994	9,58	11,08	5,183	%39,68
1995	10,94	12,11	4,380	%54,17
1996	13,97	11,24	**4,532**=0,32+4.212	%83,96
1997	14,89	10,28	**4,788**=0,37+4,418	%98,26
1998	10,88	10,85	**5,551**=0,42+5,131	%49,11
1999	13,04	11,52	**5,851**=0,66+5,191	%62,40
2000	22,56	11,71	**5,63**=1,16+4,47	%144,57
2001	20	11,92	**5,395**=1,02+4,375	%122,52
2002	20,01	14,49	**5,75**=1,6+4,15	%98,41
2003	26,03	16,22	**6,49**=2,28+4,21	%120,46
2004	34,07	21,81	**8,94**=3,3+5,64	%115,22
2005	48,84	24,64	**10,23**=4,74+5,49	%156,69
2006	57,32	25,46	**18,92**=5,29+13,63	%150,82
2007	63,43	33,28	**5,41**=3,9+1,51	%174,33
2008	82,08	49,07	**6,02**=4,56+1,46	%155
2009	48,18	49,08	**4,98**=3,92+1,06	%88,01
2010	60,66	50,80	**4,15**=3,92+0,22	%111,24
2011	76,65	57,50	**6,38**=4,97+1,41	%122,20
2012	75,7	62,66	**7,54**=6,34+1,2	%108,77
2013	68,3	65,73	**6,43**=5,91+0,52	%94,12
2014	63,54	71,38	**10,46**=5,22+5,24	%74,36
2015*	38,05	63,65	**8,74**=3,72+5,02	%46,04

المصدر: علي بلارو، مشكلة المديونية الخارجية في الجزائر في الفترة(1986- 2002)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2005، ص 72 .

-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2013، ص15،28.

-Banque d'Algérie, séries rétrospectives, statistique monétaires 1964-2011, juin2012, p86,87 .

-Banque d' Algérie, Bulletin statistique trimestriel-mars2015, p15.

-Banque d' Algérie, Bulletin statistique trimestriel-mars2016, p15, 27.

-النسب من حساب الباحث.

ملاحظة :السنوات من 1990-1995 غياب الإحصائيات الخاصة بتحويلات الاستثمار الأجنبي المباشر لذلك تم حساب القدرة الذاتية للاستيراد بالاعتماد على خدمات الديون الخارجية فقط.

من خلال الجدول رقم (5-8) نلاحظ أن قيمة هذا المؤشر كانت منخفضة مع بداية عقد التسعينات وحققت أدني قيمة سنة 1993 بنسبة 20,63%، وهو ما يعكس الوضعية الحرجة للاقتصاد الجزائري خاصة وأن البلاد تعتمد على العالم الخارجي في تلبية متطلباتها الاستهلاكية الأساسية هذا في ظل تدهور إيرادات الصادرات وارتفاع مستحقات الديون الخارجية مما جعل الجزائر تعيش أزمة حقيقية خاصة في ظل ندرة الموارد المالية الخارجية الميسرة المتاحة للجزائر، واستمر هذا المؤشر في التدهور إلى غاية سنة 1995 أين بدا يعرف تحسنا ليحقق نسب جيدة مع نهاية العقد ويعود ذلك للإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر خاصة منها:

- سياسة إلغاء الدعم على السلع المحلية والأجنبية وتحرير التجارة الخارجية.

- التحكم في الاستيرادات (سياسة انكماشية)، إضافة إلى انخفاض خدمات الديون بعد القيام بعملية إعادة الجدولة سنة 1994 والتحسن في أسعار النفط للسنوات 1996 و1997.

وبحلول الألفية الثالثة عرف هذا المؤشر تطورات جيدة حيث فاق نسبة 100 % وذلك لتحسن أسعار النفط التي ساعدت على تحسن إيرادات الصادرات البترولية التي حققت قيمة 71,66 مليار دولار سنة 2011 و70,59 مليار دولار سنة2012 مما ساعد على تكوين احتياطي هام من العملة الصعبة بلغ عتبة 200 مليار دولار سنة 2012[1]، حدث هذا في الوقت الذي تمكنت فيه الجزائر من التخلص من المديونية الخارجية وأعبائها بعد عملية التسديد المسبق للديون الخارجية والتوقف عن الاستدانة الشيء الذي خلق ظروف مريحة أعطت نوعا من الانتعاش للاقتصاد من أبرز مظاهره التحسن الذي طرأ على القدرة الذاتية للاستيراد[2]، هذا الانتعاش ألظرفي بدأت ملامحه تزول بمجرد عودة أسعار النفط للتدهور في السداسي الثاني من سنة 2014 حيث انخفضت مداخيل الدولة من العملة الصعبة وفي ظل ضخامة فاتورة الاستيراد التي بلغت 71,38 مليار دولار انخفضت القدرة الذاتية للاستيراد لتبلغ 74,36% لنفس السنة وتدهورت لتبلغ 46,04 %سنة 2015 رغم مبادرة الحكومة بتطبيق سياسة انكماشية وهو ما يؤكد أن القدرة على الاستيراد

[1] بنك الجزائر،النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 25، مارس 2014، ص27.

[2] www.bank-of algeria.dz/indicateur.htm.le18/04.2012.

متغير رهين التطورات التي تحدث في أسعار النفط باعتباره المصدر الأساسي للنقد الأجنبي الذي تحصل عليه الدولة وتستعمله لتلبية احتياجاتها الاستيرادية.

من خلال متابعة تطورات المؤشرات السابقة يمكن القول أن هذه المؤشرات اهتمت بمستوى النمو الاقتصادي المحقق وما حدث من تغيرات بنيوية في الاقتصاد من خلال التعرف على مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والتغيرات التي طرأت على مكونات المبادلات الخارجية، وهي تعكس في مجملها فشل التمويل الخارجي في تحسين أداء المؤشرات السالفة الذكر وتبقي النقائص محيطة بهذه المؤشرات كونها لا تعكس اثر هذه التطورات الاقتصادية على الجانب الاجتماعي وهو ما يستوجب دراسته من خلال المبحث الموالي.

المبحث الثاني:انعكاسات التمويل الخارجي على التنمية الاجتماعية في الجزائر.

تزخر المنشورات الإحصائية منذ مدة طويلة بالمؤشرات الاقتصادية للتنمية، لكن مع أواخر الستينات بدا الاهتمام بالمؤشرات الاقتصادية الاجتماعية نظرا للدور الهام الذي أصبح يلعبه الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي واستدامتها.

المطلب الأول:المسارات المنتظرة لتحقيق التنمية الاجتماعية:

احتلت قضايا التنمية الاجتماعية حيزا هاما من اهتمامات الحكومة الجزائرية، فالتحدي الهام الذي تواجهه هو كيفية تقديم خدمات الصحة والتعليم وخلق فرص كافية لخفض معدلات البطالة التي أصبحت تمثل أولوية وطنية في برامج الحكومة، وعليه المسار المنتظر من التمويل الخارجي هو تدعيم قدرة الاقتصاد الجزائري على معالجة المشاكل السابقة وتحسين مستوى معيشة السكان.

الفرع الأول: لمحة عن التنمية الاجتماعية: تطور مفهوم التنمية بشكل مستمر فلم تتوقف لتعبر عن عملية اقتصادية بحتة لكنها توسعت لتشمل المجالات الاجتماعية والثقافية والحضارية، هذا التطور في المفهوم رافقه تطور في المؤشرات فالي جانب معدل دخل الفرد الذي شاع استخدامه لفترة طويلة من الزمن ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينيات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية من خلال توسيع التحليلات الاقتصادية[1].

[1] محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، 2016/06/05.
www.arab-api.org/images/publication pdfs/115/115-develop-bridge2.pdf.

فبرزت مؤشرات تتعلق بنوعية الحياة شملت مجالات عديدة كالغذاء والصحة والتعليم إلى غيرها من المؤشرات التي أصبحت تستند إليها المنظمات الدولية عند إجراء دراسات لمقارنة تطور الدول المختلفة من ناحية تطورها الاقتصادي والاجتماعي[1]، وقمنا بدورنا باختيار مجموعة من هذه المؤشرات لإسقاطها على حالة الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: نظرة عن التنمية الاجتماعية في الجزائر: لم تتمكن الجزائر من تحقيق الاستقرار الاجتماعي نظرا لعدم تمكنها من تحقيق مستوى كافي من مناصب الشغل والقضاء على البطالة إضافة إلى تدهور مصدر الإيراد الوحيد والآثار الانكماشية التي ترتبت على هذا التدهور وانعكست في صورة تدني المستوى المعيشي والصحي للأفراد، بالإضافة إلى تطبيق إصلاحات هيكلية اهتمت فيها المؤسسات المالية الدولية بالتوازن الاقتصادي على حساب الجانب الاجتماعي كل هذه الظروف كانت لها انعكاسات سلبية على سوق العمل، المستوى المعيشي، الظروف الصحية و التعليم.

-المطلب الثاني: تحليل اثر التمويل الخارجي على المؤشرات الاجتماعية في الجزائر:

يمكن إجمال هذه المؤشرات في العناصر التي تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق العدالة في توزيع الموارد والحصول على فرص لكل فرد من التعليم والعمل والصحة والتمتع بمستوى غذائي ملائم.سيتم التحليل والحكم على مدى فعالية التمويل الخارجي في تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية المختارة.

الفرع الأول: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يعبر هذا المؤشر عن المعدل الذي ينمو به نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويتطلب ذلك حدوث نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أكبر من معدل النمو السكاني[2]، وكلما ازدادت هذه النسبة دل ذلك على ايجابية هذا المؤشر لأنه يعبر عن العلاقة بين النمو وتحسين مستويات المعيشة المقاسة بدخل الفرد، ومن خلال ذلك سيتم التركيز على هذا المعدل باعتباره مؤشرا على تطور معدل الدخل الفردي خلال فترات الاعتماد على التمويل الخارجي[3].

---

[1] سعد حسين فتح الله، مرجع سابق، ص74.

[2] محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط، 2014/10/19.
.https://www.google.fr/?gws-rd=s

[3] صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات اقتصادية ومالية عالمية، واشنطن، مايو 1994، ص59.

إن العامل الخارجي الأهم الذي كان يؤثر بشكل كبير في الاقتصاد الوطني في الفترة التي سبقت الإصلاحات هو سعر النفط[1].بداية التسعينات بدأت الدولة تتخلي عن دورها الاستثماري في المجال الانتاجي وباشرت بتطبيق جملة من الإصلاحات ذات طابع انكماشي تتماشي مع الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي، فاعتمدت سياسة تثبيت الأجور لغرض التحكم في جانب الطلب والقضاء على ظاهرة التضخم مما أثر على القدرة الشرائية للأفراد وعلى معدل نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي لم تعرف الأجور سوى زيادة طفيفة كما تم تأجيل تطبيق الزيادة في الأجور المتوصل إليها عبر اتفاق بين الحكومة وممثلين العمال والتي كانت مقررة في سبتمبر وديسمبر 1994 وقد أثر ذلك تأثيرا بالغا على القدرة الشرائية لاسيما لذوي الدخل المحدود[2].

حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 2471,4 دولار سنة 1990 إلى 1894,5 دولار سنة 1993 ثم إلى 1659,6 دولار سنة 1997 وهو ما يدل على الصعوبات الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد[3].و ابتداءا من سنة 2000 بدأ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يحقق معدلات نمو متزايدة وصلت سنة 2003 إلى حوالي 17,72 % و23,73% سنة 2004 وواصلت الارتفاع فخلال الفترة (2000–2006) ارتفع الدخل المتوفر لدى الأسر والاستهلاك النهائي للأسر بوتيرة أسرع من الوتيرة التي عرفها التضخم والنمو الديمغرافي، وهذا ما يعكس التحسن الحقيقي والإجمالي للقدرة الشرائية للأفراد والتي ترجمت في صورة إقبال الأسر على الادخارات ذات الصلة بالتسهيلات الخاصة بالقروض لشراء مواد الاستهلاك (الأجهزة الكهرومنزلية،السيارات،الحواسب الآلية...اخ).

والتي استفادت منها بشكل خاص الفئات المتوسطة وارتفعت نسبة الادخار من 13 % سنة 1990 إلى أكثر من 27% في سنة 2006 بعد أن عرفت تراجعا كبيرا في سنة 1996 بعد تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، وعموما حقق معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي متوسط للفترة 2002–2008 قدر ب16,09% ثم حقق معدل نمو سالب سنة 2009 ب21,09% نتيجة تدهور سعر النفط وعاد ليحقق معدل نمو موجب سنة 2010 قدره 15,02%.

---

[1] مايكل هود، أثر الإصلاحات الاقتصادية على الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد،1، 2002، ص187 .

[2] الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص233.

[3] روابح عبد الباقي، غياط شريف ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، الملتقي الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة،2000، ص19.

جدول رقم(5-9) تطور الناتج المحلي الفردي للفترة 1990-2016.

السنوات	الناتج المحلي للفرد ،دولار أمريكي	معدل النمو%	السنوات	الناتج المحلي للفرد ،دولار أمريكي	معدل النمو%
1990	2471,4	8,75	**2004**	2636,7	23,73
1991	1820,6	-26,35	**2005**	3132,6	18,80
1992	1870,4	2,73	**2006**	3500,8	11,75
1993	1894,5	1,28	**2007**	3959,8	13,11
1994	1543,1	-18,54	**2008**	4964,2	25,36
1995	1499,6	-2,81	**2009**	3917	-21,09
1996	1643,3	9,58	**2010**	4505,6	15,02
1997	1659,6	0,99	**2011**	5428,02	20,47
1998	1633,2	-1,59	**2012**	5448,44	0,376
1999	1623,2	-0,61	**2013**	5508,3	1,099
2000	1801,4	10,97	**2014**	5531,8	0,427
2001	1771,7	-1,64	**2015**	4741,5	-14,286
2002	1810,1	2,16	**2016***	3952	-16,65
2003	2130,9	17,72	-		

Source: ONS, collection statistiques, rétrospective des comptes économique 1963-2010, Alger, novembre2011, p162.

-الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2010-2012، رقم 43، نشرة 2013، ص67.

-Rapport du fond monétaire international, n 16/127, Washington, mai2016, p29.

من خلال ما سبق يمكن القول أن هذا المؤشر عرف تطورات متباينة في الفترة محل الدراسة فبعد توجه الحكومة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي اقتضت الضرورة تطبيق سياسة انكماشية كان لها أثرا كبيرا في تأخر معدل نمو الدخل ومن ثم تدهور القوة الشرائية للأفراد بعد عمليات تسريح العمال التي قامت بها الحكومة، وبحلول الألفية الثالثة عرف هذا المؤشر تطورات هامة ساهم في إحداثها الاستقرار النقدي والمالي الذي حققه الاقتصاد إضافة إلى التطورات التي عرفتها أسعار النفط العالمية حيث حقق معدل نمو نصيب الفرد نسبة 25,36%سنة 2008 و20,47 %سنة 2011 ثم بدأ يحقق معدلات منخفضة منذ سنة 2012 إلى أن حقق نمو سالب سنة 2015 كنتيجة طبيعية لتدهور أسعار النفط سنة 2014 والإجراءات الانكماشية التي سارعت الحكومة إلى تنفيذها.

وعليه يمكن القول أن هذا المؤشر يبقي يحقق نتائج متذبذبة نتيجة اعتماد الدخل الوطني على مصدر واحد هو المحروقات والتي ترتبط أسعارها بتقلبات أسعار النفط الدولية، وللتعرف على الدور الذي مارسه التمويل الخارجي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي اعتمدنا على أسلوب التحليل الإحصائي من خلال المعادلة التالية :

GDPCA=F(CREDIT)

Dependent Variable : LGDPCA
Method : Least Squares
Date : 01/23/17 Time : 22 :08
Sample : 1990 2016
Included observations : 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.214471	0.081278	113.3697	0.0000
LCREDIT	-0.513125	0.030166	-17.00987	0.0000

R-squared	0.920467	Mean dependent var	7.909401
Adjusted R-squared	0.917286	S.D. dependent var	0.484629
S.E. of regression	0.139380	Akaike info criterion	-1.032044
Sum squared resid	0.485667	Schwarz criterion	-0.936056
Log likelihood	15.93260	Hannan-Quinn criter.	-1.003502
F-statistic	289.3358	Durbin-Watson stat	1.354318
Prob(F-statistic)	0.000000		

اختبار ستيودنت: من خلال جدول تحليل تباين الانحدار نلاحظ بالنسبة لاختبار ستيودنت أن قيمة t الجدولية =2.0595 وقيمة T المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية مما يؤكد المعنوية الإحصائية لمعاملات الانحدار.

بالنسبة لاختبار فيشر: قيمة الاحصاءة F المحسوبة =289,33 ومن الجدول الإحصائي لفيشر نجدها تساوي 4.24 عند درجة معنوية 5% وبالتالي نجد أن القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية مما يعني أن للنموذج معنوية كلية، كما أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 92% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع مما يدل على متانة العلاقة بين المتغيرين. تكون المعادلة كما يلي :

Estimation Equation:

LGDPCA=C(1)+C(2)*LCREDIT

LGDPCA=9.214-0.513*LCREDIT

من خلال نتائج تحليل الانحدار تتضح لنا العلاقة العكسية بين تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحجم الدين الخارجي وذلك لوجود علاقة سلبية بين المتغيرين حيث أن زيادة حجم الدين بوحدة واحدة تؤدي إلى تدهور في تطور نصيب الفرد ب 0,513 وحدة.

وبالنسبة لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كانت النتيجة كما يلي:

Dependent Variable: LGDPCA
Method: Least Squares
Date: 01/23/17 Time: 22:09
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.068519	0.079849	101.0470	0.0000
LIDE	0.157114	0.035555	4.418941	0.0002

R-squared	0.438543	Mean dependent var	7.909401
Adjusted R-squared	0.416085	S.D. dependent var	0.484629
S.E. of regression	0.370326	Akaike info criterion	0.922321
Sum squared resid	3.428534	Schwarz criterion	1.018309
Log likelihood	-10.45133	Hannan-Quinn criter.	0.950863
F-statistic	19.52704	Durbin-Watson stat	0.262880
Prob(F-statistic)	0.000168		

يتبين لنا من خلال بيانات الجدول أن قيمة F كانت معنوية، وهذا يعني أن النموذج معنوي عند مستوى 5% بدرجة ثقة 95%، وكل المعلمات المقدرة تمتاز بمعنوية إحصائية جيدة لأن قيمة t المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية بمعني أن: (c1≠0,c2≠0)

من خلال نتائج تحليل الانحدار فان المتغير المستقل يمارس تأثير ايجابي على المتغير التابع ب0,157، ويساهم المتغير المستقل في تفسير ما نسبته 43,85 %من التغيرات التي تحدث في تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يدل على أن هناك متغيرات أخرى تؤثر في تغير هذا الأخير أهمها تغيرات أسعار النفط.

الفرع الثاني:البطالة: تقاس البطالة بمعدل البطالة والذي يتم حسابه كما يلي:

معدل البطالة = مجموع عدد البطالين /مجموع القوة العاملة X 100[1].

والدلالة التي يعكسها هذا المؤشر هي التعرف على دور التمويل الخارجي في خلق فرص عمل جديدة و التغيير من معطيات البطالة، وعليه كلما انخفض معدل البطالة دل ذلك على مساهمة رأس المال الأجنبي في خلق فرص عمل جديدة ويمكن توضيح ذلك بدقة إذا تم حساب فرص العمل الأجنبية التي تم توفيرها مقارنة بإجمالي فرص العمل المتاحة.

عرف تطور معدل البطالة في الجزائر اتجاهات مختلفة ارتبطت بتطور الوضع الاقتصادي السائد وبظروف التنمية الاقتصادية في البلد، وبفشل برامج التنمية وأزمة النفط التي تعرض لها الاقتصاد الوطني في النصف الثاني من الثمانينات [2]، بدأ معدل البطالة يعرف ارتفاعا وساءت كثيرا خلال عقد التسعينات بسبب برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تم تطبيقها والتي تركز على دور القطاع الخاص والخصخصة وتوقف الاستثمارات في القطاع العام، وعليه عرف التشغيل في القطاع العمومي تدهورا كليا وانخفض من 72% سنة 1989 إلى 51% سنة 1999، فقد تم تسريح أعداد كبيرة من العمال إما نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات العامة أو حلها.

الشيء الذي أدى إلى تفاقم الوضع الاجتماعي وزيادة معدلات البطالة حيث ارتفع عدد البطالين خلال ثلاث سنوات من 1992 إلى 1995 من 1,5 مليون شخصا إلى 2,1 مليون شخصا بارتفاع يعادل 582000 بطالا، وارتفعت نسبة البطالة إلى حوالي28,1% و25,9 % عامي 1995 و1996على التوالي، واستمر معدل البطالة في الارتفاع حتى بلغ سنة 2000 أقصي نسبة ب 28,89 % تمثل فئة الشباب أكثر من 80 % من نسبة العاطلين عن العمل و75 %منهم يتقدمون للعمل لأول مرة منهم خريجي الجامعات والمعاهد، وفي ظل غياب عمليات الإنعاش الاقتصادي ارتفع الطلب المتزايد عن العمل ما بين 250000 إلى 300000 طلب سنويا[3].

وبحلول الألفية الثالثة بلغ عدد العاطلين عن العمل 2,8 مليون شخص بما يعادل نسبة 30% من السكان القادرين على العمل، وتزداد هذه النسبة ارتفاعا إلى ما يفوق 50 % في أوساط

---

[1] خوني رابح، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية منعقدة بالجزائر خلال الفترة 25 إلى 27 افريل 2006، الجزء الثاني، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص257.

[2] عبد المجيد بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص101.

[3] علاوة نواري، آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 131.

الشباب ذوي الفئة العمرية تتراوح مابين 18 و30 سنة [1]، ونظرا للتطورات الايجابية التي طبعت الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة وبفضل برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي وضع من بين أولوياته تحسين مستوى معيشة الأفراد وتحسين مستوى التشغيل، إضافة إلى تنامي دور القطاع الخاص الوطني والأجنبي في الحياة الاقتصادية تراجع معدل البطالة سنة 2004 ليبلغ حوالي 17,7 %مقابل 25 % و23,7 % عامي 2002 و2003.

وتشير الإحصائيات إلى أن ما تم استقطابه من الاستثمار الأجنبي المباشر كان له انعكاسا ايجابيا على مستوى العمالة، من حيث فرص العمل التي تم إنشائها أو تلك التي تم الحفاظ عليها فقد قدر عدد العمال الذين تم تشغيلهم من طرف الشركات الأجنبية في الجزائر إلى غاية 1995 حوالي 10799 عامل[2].

وحسب معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فان العدد الإجمالي للعمال المشتغلين في إطار مشاريع الشراكة خلال الفترة (1993–2001) بلغ نحو 51909 عامل فخلال سنة 2000 لوحدها تم تشغيل نحو 11696عامل، وقدر عدد مناصب الشغل التي تم إحداثها بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2002– 2009) ب998945 منصب[3]، مما غير نوعا ما من معالم البطالة في الجزائر واستمر معدل البطالة في التناقص حيث بلغ نسبة 12,3 %سنة 2006 وحقق نسبة 10% للسنتين 2010 و2011 على التوالي، تتركز البطالة في المنطقة الحضرية بنسبة 70,07% و29,9 % في المناطق الريفية [4].

---

[1] عماد معوشي، مرجع سبق ذكره، ص272.

[2] فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص302.

[3] www.andi.dz . le 28/01/2011.

[4] الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2009–2011، نشرة رقم 42، 2012، ص15، 16.

جدول رقم(5-10) تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة1990-2016.

السنوات	معـــــــدل البطالة%	السنوات	معـدل البطالــة %	السنوات	معـــــــدل البطالة%	السنوات	معدل البطالة%
1990	19,7	**2000**	28,89	**2006**	12,3	**2012**	11
1991	21,2	**2001**	27,30	**2007**	13,8	**2013**	9,8
1992	23,8	**2002**	35	**2008**	11,3	**2014**	10,6
1995	28,1	**2003**	23,7	**2009**	10,2	**2015**	11,2
1996	25,9	**2004**	17,7	**2010**	10	**2016**	10,5
1997	26,41	**2005**	15,3	**2011**	10	-	-

Source: ONS, statistique rétrospective 1962-2011, p69.

-CNES ; rapport national sur le développement Human2013-2015, pnud, Algérie.

- ONS ,Activité, emploi, chômage en septembre 2016,p2.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن البطالة كانت مرتفعة في عقد التسعينات وخاصة خلال النصف الثاني من العقد، كنتيجة طبيعية لانعكاسات الإصلاحات الاقتصادية التي أثرت سلبا على التشغيل وأدت إلى تعميق مشكلة البطالة نتيجة عمليات التسريح وغلق المصانع، وبحلول الألفية الثالثة سارعت الجزائر لاستدراك المشكلة من خلال إتباع جملة من الإجراءات منها برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي التي أولت أهمية كبيرة لعنصر التشغيل، وكذا تشجيع وخلق المناخ المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي، إلا أن مساهمة هذا الأخير كانت ضعيفة حيث لم تساهم في خلق مناصب عمل إلا بنسب ضئيلة جدا إذا ما قورنت بإجمالي مناصب العمل التي تم استحداثها خلال الفترة، حيث قدرت نسبة العمالة في المشاريع الأجنبية ب 0,07 %سنة 2000 من إجمالي العمالة في الاقتصاد وارتفعت سنة 2001 لتحقق 0,18 %ثم انخفضت إلى 0,08 %سنة 2004 وحققت اعلي نسبة سنة 2007ب0,25 [1]%، ضعف هذه النسب يمكن إرجاعه إلى جملة من العوامل منها ضعف مناخ الاستثمار الذي لا يزال غير قادر على استقطاب جزء هام من التدفقات الأجنبية وتوجهها إلى القطاعات التي لا تساهم بنسبة كبيرة في خلق مناصب عمل.

وعليه يظل مشكل البطالة من أهم مؤشرات التوازن الاجتماعي التي تمثل انشغالا أساسيا للحكومة نظرا لتركيبة البنية الديمغرافية للسكان التي تسيطر عليها فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة بنسبة 58 %لسنة 2014 بما يقارب 22 مليون بالأرقام المطلقة[2]، وتشير التوقعات

[1] عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص293.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2009-2011، مرجع سبق ذكره، ص31.

إلى أن حجم الوظائف اللازم توفيرها لشريحة السن المتراوحة بين 16و29 سنة ستبلغ 3114302 منصب سنة 2020 و3366105 منصب سنة 2025 [1].

الفرع الثالث: مؤشرات تحسن نوعية الحياة: سيتم التركيز على مؤشرين مهمين هما الصحة والتعليم.

أولا: مؤشر الصحة: إن ارتفاع المستوى الصحي يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأفراد وبالتالي ارتفاع الكفاية الإنتاجية للمشروعات، ويتحقق هذا المطلب عن طريق توفير الخدمات الصحية وتوفير الأدوية والأجهزة الطبية الحديثة، ومن بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التحسن في المستوى الصحي للفرد، عدد الأفراد من السكان لكل سرير في المستشفي، وعدد الأفراد من السكان لكل طبيب، فكلما نقص هذا العدد دل على تحسن مستوى الخدمات الصحية التي يتمتع بها الفرد[2]، بالإضافة إلى الأجل المتوقع للحياة معبرا عنه بمتوسط عدد السنوات التي يعيشها الفرد[3].

يتم الاعتماد على هذا المؤشر لتوضيح مدى مساهمة التمويل الخارجي في تحسين الظروف الصحية للفرد الجزائري باعتباره النواة الأساسية لتحقيق التنمية، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تقديم خدمات صحية عالية الجودة باعتباره يمتلك التكنولوجيا المتطورة والخبرة والكفاءة.

شهد القطاع الصحي في الجزائر تطورات مختلفة حيث انتقل عدد السكان لكل طبيب من 1060 سنة 1990 إلى 640 سنة 2010 والشيء الملاحظ أيضا هو اتجاه الأطباء الأجانب إلى الانخفاض حتى تم اختفاءهم نهائيا سنة 1995، ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة لعدد السكان لكل صيدلي والذين انخفض عددهم من 11725 سنة 1990 إلى 3962 سنة 2010 وبالنسبة لجراح الأسنان انخفض العدد من 3476 سنة 1990 إلى 3093 سنة 2010، لكن رغم هذا التطور إلا أنه يبقي دون المستوى المطلوب فلا يزال قطاع الصحة في الجزائر يعاني العديد من المشاكل منها نقص المتخصصين ونقص عدد المستشفيات وتدني مستوى الخدمات الصحية المقدمة، من جهة أخرى يوجد ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذا القطاع فخلال الفترة 1993-2000 لم يستقطب هذا القطاع إلا مشروعين من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أي ما نسبته

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر، ص37.

[2] هشام محمود الاقداحي، مرجع سبق ذكره، ص100.

[3] علي لزعر،عبد الحليم جدي، تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد34، جوان 2013، ص66.

1% من الإجمالي، وخلال الفترة 2002-2011 حصل على 3 مشاريع بما يمثل 0,4 %من الإجمالي[1]، وعموما عرفت مؤشرات الصحة تطورات كما يلي:

جدول رقم (5-11) تطور عدد السكان لكل طبيب وصيدلي للفترة 1990-2010.

السنوات	عدد السكان لكل طبيب	عدد السكان لكل صيدلي	عدد السكان لكل طبيب أسنان	السنوات	عدد السكان لكل طبيب	عدد السكان لكل صيدلي	عدد السكان لكل طبيب أسنان
1990	1063	11725	3476	**2000**	941	6318	3711
1991	1034	9958	3391	**2001**	918	6206	3673
1992	1038	8804	3354	**2002**	887	6033	3639
1993	1055	8433	3411	**2003**	876	5582	3681
1994	1066	8028	3542	**2004**	858	5321	3660
1995	1027	7602	3483	**2006**	849	4607	3457
1996	1033	7389	3645	**2008**	721	4314	3248
1997	1025	7222	3646	**2009**	677	4148	3167
1998	985	6864	3710	**2010**	640	3962	3093
1999	968	6524	3717	-	-	-	-

Source: ONS, statistique rétrospective 1962-2011, p108, 109,110.

تشير مؤشرات الصحة الموضحة في الجدول أعلاه إلى تحسن وحدوث انخفاض نسبي في عدد السكان بالنسبة لكل طبيب، غير أن ذلك لا يعكس مستوى تغطية صحية جيدة فإلى غاية الوقت الحاضر لايزال القطاع يسجل تأخرا كبيرا مقارنة باحتياجات المواطنين المتزايدة ومستوى التطور المحقق في الدول المجاورة (تونس والمغرب) رغم كل الاهتمامات التي حظي بها، ففي إطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014 استفاد القطاع من غلاف مالي قدر ب 619 مليار دينار[2]، ورغم ذلك بقي يفتقد إستراتيجية ناجحة تزيد من فاعلية أداءه، خاصة في المناطق الريفية التي لازالت تفتقر إلى أدنى الخدمات الصحية مما أدى إلى انتشار العديد من الأمراض، هذا إضافة إلى البيروقراطية وسوء التسيير التي تميز القطاع وتلقي بثقلها على الجانب النفسي للمواطن وخاصة أصحاب الدخول المحدودة الذين يفتقدون المقدرة على اللجوء إلى القطاع الخاص أو السفر للخارج.

-على مستوى المؤشرات الديمغرافية حققت الجزائر تطورا ملحوظا نوجزه فيما يلي[3]:

---

[1] http://www.andi.dz/fr/?fc=b-declare le15/06/2012.

[2] http://www.andi.dz/index.php/ar secteur-de-sante. le21/01/2016.

[3] الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2010-2012، نشرة رقم43، 2013، ص6.

– تحسن في معدل الزيادة الطبيعية التي ارتفعت من 19,2% سنة 2008 إلى 21,6% سنة 2012، كما حدث تحسن طفيف في معدل الحياة حيث انتقل من 75,6 سنة عند الرجال سنة 2010 ليبلغ 75,8 سنة 2012 وعند النساء انتقل من 77 سنة إلى 77,1 سنة لنفس السنوات.

– تحسن في العمر المتوقع عند الميلاد من 67,3 عام سنة 1995 الى77,2 عام سنة 2014 بتحسن قدره 10,5 سنة للرجال و9,62 للنساء.

وعلى العموم يبقي القطاع الصحي في الجزائر بعيد عن تطلعات الفرد في الحصول على الخدمة الصحية بالكفاءة المناسبة والوقت المناسب، كما يبقي دون اهتمامات المستثمر الأجنبي الذي يسعي إلى تعظيم أرباحه.

ثانيا: مؤشر التعليم: يعبر عنه بالتطور الحاصل في انخفاض نسبة الأمية بين السكان عامة والكبار خاصة وارتفاع عدد المسجلين في المراحل الدراسية المختلفة نسبة إلى عدد السكان في الفئات العمرية المقابلة لها إلى جانب التغيرات في النظام التعليمي والتربوي عامة، كنسب المتخرجين من المدارس المهنية والمعاهد، بالإضافة إلى أهمية قياس نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي العالي إلى إجمالي النفقات التعليمية ونسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي النفقات العامة للدولة كمؤشرين لتوضيح مدى الاهتمام بتطوير قدرات الأفراد المهارية والمهنية والتقنية وهذا للحكم على مدى التوجه الداخلي للاقتصاد في توفير متطلبات التطوير والتعامل مع التقنية المستوردة وصيانتها وتغييرها بما يلائم الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد، حيث أصبح الاستثمار في التعليم يعد من أهم محددات النمو الاقتصادي[1].

كما سبقت الإشارة عاشت الجزائر فترة من الاختلالات في فترة التسعينات ولإعادة حالة التوازن طبقت جملة من السياسات الانكماشية التي عكست أثرها على نظام التعليم، حيث تشير الإحصائيات المعبرة عن مخرجات القطاع إلى وجود حوالي 31% من السكان في حالة أمية منهم نسبة 40% نساء، من الناحية المطلقة بلغ عدد الأشخاص الذين لا يعرفون القراءة والكتابة من سن الدراسة في الابتدائي وما فوق أكثر من 7مليون شخص[2].

---

[1] سعيد حسين فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص85.

[2] عماد معوشي، مرجع سبق ذكره، ص273.

جدول رقم(5-12) تطور نسبة التمدرس، السنة الدراسية 1991/1990 إلى 2008.

السنة الدراسية	النسبة الحقيقية للتمدرس %			السنة الدراسية	النسبة الحقيقية للتمدرس%		
	ذكور	إناث	المجموع		ذكور	إناث	المجموع
1991/1990	93,65	77,87	85,98	**2000/1999**	91,18	85,73	88,51
1992/1991	93,51	78,97	86,42	**2001/2000**	93,04	88,16	90,65
1993/1992	93,56	80,08	86,96	**2002/2001**	93,97	89,72	91,88
1994/1993	93,79	81,70	87,88	**2003/2002**	94,95	91,03	93,03
1995/1994	93,87	82,67	88,39	**2004/2003**	95,12	91,74	93,46
1996/1995	92,80	82,73	87,87	**2005/2004**	95,09	92,14	93,65
1997/1996	91,98	83,48	87,82	**2006/2005**	95,02	92,33	93,70
1998/1997	91,12	84,12	87,69	**2008/2007**	96,43	94,31	95,39
1999/1998	90,46	84,31	87,45	**2008**	92,42	91,67	92,05

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص116.

*نسبة التمدرس: عدد التلاميذ المسجلين والبالغة أعمارهم من 6الى 15سنة بالنسبة للأطفال البالغة أعمارهم مابين 6الى 15 سنة.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمدرس استقرت على العموم عند88,51%في سنة 2000/1999 مع تسجيل تقدم محسوس لدى البنات 85,73 %في 2000/1999 مقابل 77,87% في 1991/1990، في حين انخفضت نسبة التمدرس المسجلة عند الذكور من 93,65%سنة 1991/1990 إلى 90,46 %سنة 1999/1998 ما يعني أن معدل التسرب المدرسي عند الذكور بلغ 9,53 % ويعود ذلك إلى المرحلة الصعبة التي عاشتها الجزائر والتدابير التي تفرضها المؤسسات المالية التي نجم عنها تسريح العمال وتراجع معدل نمو متوسط أجر العامل وما نجم عنها من ارتفاع تكاليف المعيشة.

وتشير إحصائيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الوقت نفسه أن التسرب المدرسي مس ما معدله 600000 مراهق سنويا يلجأ ما يقل عن الخمس منهم إلى التكوين المهني وبذلك تكشف المنظومة التربوية عن علامات التباطؤ فما يقارب 20% من التلاميذ الذين تقل أعمارهم عن 14 سنة يتركون مقاعد الدراسة وأزيد من 80 %من التلاميذ الذين بلغوا السنة الأولي ثانوي يتركون الدراسة قبل الحصول على شهادة البكالوريا[1].

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص52.

وبحلول الألفية الثالثة ونظرا للأوضاع المريحة التي بلغتها الجزائر بفضل تحسن الإيرادات النفطية بدأت تبذل جهود معتبرة لغرض تعميم الاستفادة من التعليم الابتدائي الإجباري مما ساعد على تحسن نسبة التمدرس حيث تشير الإحصائيات إلى بلوغها نسبة 95,39%للسنة 2008/2007 و95,54%سنة2011/2010 ثم انخفضت إلى92,93%سنة 2014/2013[1].وفي سبيل تحسين خدمات التعليم بذلت الحكومة جهودا معتبرة على مستوى المنشات التعليمة التي تطورت من 17552مؤسسة بالنسبة للطور الابتدائي للسنة الدراسية 2009/2008 لتبلغ 18333 مؤسسة للسنة 2015/2014، وبالنسبة للطور المتوسط تطورت من 4579 مؤسسة إلى 5239 مؤسسة، وبالنسبة للطور الثانوي من 1591 مؤسسة إلى 2141 مؤسسة خلال نفس الفترة الزمنية، هذا التطور جعل مجموع المؤسسات التعليمية بالنسبة لجميع الأطوار ينتقل من 23722 مؤسسة إلى 25713 مؤسسة[2].

هذا التطور في عدد المنشات يبقي دون الحاجة الضرورية، فلا تزال أعداد التلاميذ في الأقسام مكتضة تبلغ في بعض الولايات 38 تلميذ في القسم، وهو ما يؤثر على مستوى الاستيعاب حيث تبين دراسة للمجلس الوطني الاقتصادي دراسات استقصائية وطنية ودولية في تقييم التحصيل الأكاديمي للطلاب إلى الاستنتاجات التالية[3]:

- لم يتمكن طلاب النهائي في المدارس الابتدائية والمتوسطة من إدراك ما يقرب نصف محتوى البرنامج وخاصة في مادة الرياضيات واللغة الفرنسية.
- نسبة الطلبة الجزائريين من ذوي المهارات العالية وفقا لمراجع الاتجاهات في الدراسات العالمية للرياضيات والعلوم بلغ صفر%،في حين أنها تبلغ 70% لدول مثل الصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية و30% لانجلترا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

هذه المعطيات تعكس التطور الكمي للمنظومة التربية دون حدوث تطور في مستوى الأداء، وهو ما يجعل الطلبة غير ملمين بالمهارات والمعرفة اللازمة للعمل الشيء الذي يخلق فجوة بين مخرجات

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، ص89.

[2] نفس المرجع السابق، ص93.

[3] نفس المرجع السابق، ص99.

التعليم واحتياجات سوق العمل وقد ساهمت مجموعة من العوامل في عدم تطور نوعية التعليم بالشكل المطلوب الذي يوفر الكفاءة و يلبي احتياجات سوق العمل نذكر منها[1]:

- تزايد الطلب على خدمات التعليم نتيجة الزيادة الديمغرافية مع قلة الموارد الموجهة إلى هذا القطاع وارتباطها بالعوائد النفطية المحصلة؛
- اهتمام السياسات التعليمة المطبقة بالنتائج الكمية على حساب نوعية التعليم مما أدي إلى الفشل في تحقيق أهداف برامج الإصلاح وتحول الاهتمام لينصب على الشهادة بدلا من المحتوى ونوعية التعليم الذي يتلقاه الطالب؛
- انفراد المؤسسات التعليمية العمومية باتخاذ القرارت فيما يتعلق بإعداد أو تعديل البرامج التعليمية دون مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين (أرباب العمل ،أولياء الطلبة،المجتمع المدني ...) ؛
- اعتماد معيار أساسي في التوظيف يقوم على الشهادة المحصلة مما دفع الطلبة إلى السعي المفرط للحصول على شهادات أعلي للوفاء باحتياجات التوظيف في القطاع العام المهيمن على التوظيف بدلا من السعي الجاد لاكتساب المهارات مما اثر سلبا على كفاءة رأس المال البشري؛

ساهمت هذه العوامل في تدهور مستوى المخرجات التعليمية وأصبحت الجزائر معنية أكثر من أي وقت مضي بالتدخل واعتماد وسائل رقابة فعالة للتعرف على العوائق الموجودة داخل المنظومة التربوية وإيجاد الحلول الكفيلة بمعالجتها حتى لا تعيق إنتاج المهارات والكفاءات التي تتطلبها عملية التنمية، وبذل جهود أكثر حتى تصبح المنظومة التربوية أكثر مسايرة للتطورات العالمية في وقتنا الحالي الذي أصبحت فيه كفاءة الموارد البشرية عنصر أساسي لتحقيق الرفاهية.

ثالثا: الأمن الغذائي: يعتبر تحقيق الأمن الغذائي مطلب أساسي لكل دولة حتى تستطيع تحقيق استقلالها الاقتصادي والسياسي وبدون هذا المطلب ستكون مربوطة بالخارج، ونستدل من خلال هذا المؤشر على مدى مساهمة التمويل الخارجي في توفير إنتاج محلي وفك وثاق التبعية الغذائية.

تعاني الجزائر من فجوة غذائية نظرا للنمو المتزايد للواردات الغذائية مقابل تدني قيمة الصادرات، حيث تشير المعطيات إلى أن الواردات سلكت اتجاها تصاعديا منذ سنة 2000، منتقلة

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تطوير العلاقة بين المنظومة التعليمية وأسواق العمل في الدول العربية،2015 ، ص252.

من قيمة 2415 مليون دولار إلى 3800 مليون دولار سنة 2006 ثم 7813 مليون دولار سنة 2008 وبلغت قيمة 9805 مليون دولار سنة 2011 وقفزت إلى 11005 مليون دولار سنة 2014 بما يمثل نسبة تقارب 20% من إجمالي الواردات، في حين لم تتجاوز الصادرات الغذائية في أحسن الأحوال قيمة 402 مليون دولار سنة 2013 بما يمثل نسبة 0,61 % من إجمالي الصادرات[1].

تعكس المعطيات السابقة ضعف الإنتاج ألفلاحي المحلي حيث تشير المعطيات إلى أن الفلاحة الجزائرية لا تغطي سوى 50 %من احتياجات السوق المحلي من الحبوب و28% من البقول الجافة وهو ما يعني عجز القطاع الفلاحي الوطني عن تغطية حجم الاستهلاك المحلي المتزايد[2].

جدول رقم(5-13) تطور الميزان التجاري الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

الوحدة:مليون دينار.

السنوات	الصادرات الغذائية (1)	الواردات الغذائية (2)	الميزان التجاري الغذائي	نسبة تغطية (1) ل(2)%	السنوات	الصادرات الغذائية(1)	الواردات الغذائية(2)	الميزات التجاري الغذائي	نسبة تغطية (1) ل(2)%
1990	450	16907	-16457	2,66	**2003**	3559,2	203072,3	-199513,1	1,75
1991	957	30860	-29903	3,10	**2004**	5294,6	245329,7	-240035,1	2,15
1992	1743	50696	-48953	3,43	**2005**	5027,7	243101,0	-238073,3	2,06
1993	2265	47555	-45290	4,76	**2006**	6168,0	251311,0	-245143	2,45
1994	1159	93515	-92356	1,23	**2007**	6413,2	314009,1	-307595,9	2,04
1995	5233	132962	-127729	3,93	**2008**	7457,9	464487,7	-457029,8	1,60
1996	9260	138928	-129668	6,66	**2009**	8464,8	391287,8	-382823	2,16
1997	1979,4	141358,6	-139379,2	1,40	**2010**	24006,9	392523,9	-368517	6,11
1998	2002,2	145413,2	-143411	1,37	**2011**	26045,3	709561,2	-683515,9	3,67
1999	2017,2	145486,6	-143469,4	1,38	**2012**	24351,3	699750,8	-675399,5	3,47
2000	2651,5	167013,1	-164361,6	1,58	**2013**	31911,2	759833,9	-727922,7	4,19
2001	2220,5	169992,2	-167771,7	1,30	**2014**	26021,1	886569,4	-860548,3	2,93
2002	3332,5	204480,6	-201148,1	1,62	**2015**	24010,9	937229,5	-913218,6	2,56

المصدر:الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص175،174.

- Banque d'Algérie, Bulletin statistique trimestriel- mars2015, p28.

- ملاحظة:السنوات 2012-2014 استنادا إلى نشرية بنك الجزائر وتم تحويل المبالغ إلى الدينار الجزائري باعتماد أسعار صرف متوسط الفترة.

[1] Banque d'Algérie, Bulletin statistique trimestriel- mars2015,opcit, p28.

[2] بكدي فاطمة، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة خميس مليانة، العدد الثالث عشر، جوان 2013، ص202.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الميزان التجار ي الغذائي ظل سالبا خلال الفترة المذكورة وهو ما يدل على أن الصادرات الوطنية من المواد الغذائية غير قادرة على تغطية الواردات حيث ظلت نسبة التغطية ضعيفة جدا لا تتعدى في أحسن الأحوال نسبة 6 %، وهو ما يعكس ضعف الإنتاج الوطني وعدم قدرته على تلبية احتياجات الوطنية من الاستهلاكات الغذائية وان معظم هذه الاحتياجات يتم تلبيتها عن طريق الاستيراد وعليه ظلت الفجوة الغذائية تقارب نسبة 98%، فمعظم الاحتياجات الغذائية الوطنية يتم تلبيتها عن طريق الاستيراد وتتمثل في مواد أساسية لا يمكن الاستغناء عنها مثل الحليب ومشتقاته،الحبوب،السكر...،وهو ما يعني أن الجزائر لم توفق في توظيف تمويلها الخارجي لصالح إنتاج مواد غذائية تمكنها من القضاء على التبعية للخارج ويبقي هذا المؤشر يعكس ضعف الاقتصاد الوطني على الرغم من المقومات الطبيعية والمناخية التي يمتلكها.

مما سبق يمكن القول أن مؤشرات التوازن الاجتماعي لا تزال تعاني من تدهور وتأخر كبير رغم اعتماد الحكومة على مصادر تمويل أجنبية إلا أنها لم تأتي ثمارها فيما يتعلق بخلق منتوجات تساهم في سد احتياجات السوق المحلية ولا خلق مناصب عمل ترفع من مستوى معيشة الأفراد.

المبحث الثالث: انعكاسات التمويل الخارجي على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

نظرا للاختلالات الاقتصادية الكلية التي تعرض لها الاقتصاد على اثر تدهور أسعار النفط نفذت الجزائر برنامج جذري للإصلاح بمساعدة آليات التمويل الخارجي بغية احتواء الاختلالات المتزايدة وتحقيق التوازن المالي والنقدي.

المطلب الأول: المسار المنتظر للتمويل الخارجي على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

اتبعت الجزائر سياسة انكماشية بمساعدة دعم مالي مقدم من المؤسسات المالية الدولية متأملة معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية الداخلية و الوفاء بخدمات الدين الخارجي الذي أصبح يمثل ثقلا كبيرا على الاقتصاد و إعادة التوازن الخارجي.

الفرع الأول: موقع التوازنات الكلية في سياسات المؤسسات المالية الدولية.

بعد أزمة المديونية الدولية لعام 1982 تجسدت سياسات الليبرالية الجديدة أو ما يشار إليه أحيانا بعبارة " تراضي واشنطن" في سياسات وبرامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي التي

طبقتها معظم الدول النامية في الثمانينات والتسعينات بمقتضي اتفاقات وبرامج رسمية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومن ابرز ما تسعي إليه هذه السياسات ما يلي[1]:

– سياسات مالية ونقدية انكماشية تهدف إلى احتواء عجز الموازنة العامة عن طرق تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات وكذا التحكم في معدلات التضخم وتجميد الأجور والحد من الائتمان ورفع أسعار الفائدة.

– سياسات تشجيع رأس المال الخاص المحلي والأجنبي بتقديم التسهيلات والإعفاءات لدعم الاستثمارات الخاصة وكذلك فتح المجالات التجارية والإنتاجية أمام القطاع الخاص والأجنبي.

من الملاحظ على هذه السياسات التي تروج لها المؤسسات المالية الدولية أنها تهدف إلى معالجة بعض الاختلالات على مستوي الاقتصاديات المضيفة، التي تحصل على تمويل ميسر نتيجة تطبيق هذه الإصلاحات، مثل احتواء عجز الموازنة ومكافحة التضخم وإزالة التشوهات السعرية وما إلى ذلك من الاختلالات التي تكون لها أثار على تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي الكلي ومن ثم على قدرة الاقتصاد المدين على الوفاء باستحقاقاته وتعضيد قدرته على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤكد الأدبيات النظرية والتطبيقية على أن استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي تعد من المقومات الضرورية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

الفرع الثاني: التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

على مستوى التوازنات الكلية تلقت الجزائر ضربة قاسية حيث تسارعت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي لتسجيل نتائج سلبية على مستوى الموازنة العامة وظهر العجز المزمن على مستوى ميزان المدفوعات، كما تفاقمت مشكلة المديونية الخارجية ومؤشراتها مما استنفذ حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية وبدأت مشاكل السيولة تأخذ حيزا من الاهتمام.

عادة ما تعتمد المؤسسات المالية الدولية على مجموعة من المؤشرات لقياس اثر الاعتماد على التمويل الخارجي في تحقيق استقرار على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن بين هذه المؤشرات اخترنا ما يلي:

---

[1] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره ،ص38.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، مرجع سبق ذكره، ص42.

المطلب الثاني: تحليل اثر التمويل الخارجي على المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.

نقوم بمتابعة تطور مجموعة من المؤشرات في الاقتصاد الوطني التي غالبا ما تعتمد عليها المؤسسات المالية الدولية والجهات الدائنة لغرض قياس الجدارة الائتمانية للدول المدينة، ومن ثم الحكم على قدرة الوفاء للاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي: وتتمثل فيما يلي:

أولا: مؤشر السياسة المالية: الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يعبر عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ويستعمل هذا المؤشر لتلخيص تطورات السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد[1].

ومن خلال التركيز على الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أنه كلما كانت هذه النسب موجبة دل ذلك على أنه مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.[2]وفي حالة ارتفاع عجز الموازنة العامة فهذا يدل على عدم قدرة الحكومة على سداد مستحقاتها وعدم قدرة النظام الضريبي على توليد ما يلزم لتغطية النفقات العامة[3].

شهدت الموازنة العامة خلال عقد التسعينات تذبذبات بين عجز وفائض تأثرا بتغيرات أسعار النفط وبالإصلاحات المالية التي نفذتها الحكومة بغرض التقليل من العجز والحد من السياسة المالية التضخمية والسماح لكل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالتغير مع قوى السوق، سجلت الموازنة العامة عجزا ب 13,6% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1993، ثم حققت فائضا ابتداء من سنة 1995 لتبلغ قيمة هذا الفائض 2,9 % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1997، جاء هذا الأداء المالي القوي بفضل الزيادة في الإيرادات الحكومية التي استفادت كثيرا من انخفاض قيمة الدينار الجزائري من جهة وارتفاع أسعار النفط العالمية في عام 1996 من جهة أخرى[4].دون أن نهمل دور البرنامج المالي والاقتصادي الذي طبق خلال الفترة الممتدة من أفريل 1994 إلى أفريل 1995، والذي ركز على تطبيق مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى زيادة حجم

---

[1] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص100.

[2]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2001، ص ص 24،23.

[3] ناجي التوني، مرجع سبق ذكره، ص5.

[4]كريم النشاشبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص24.

الإيرادات وتقليص حجم النفقات، مثل التخلص التدريجي من دعم الميزانية لأسعار الاستهلاك والإنتاج الزراعي وكذلك تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة و الحقوق الجمركية مع الأخذ بعين الاعتبار أن العلاج الحقيقي للموازنة يكمن في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد.

وفي سنة 1998 ساهم عاملان أساسيان في تفاقم عجز الموازنة العامة يتمثل الأول في التدهور الكبير الذي عرفه سعر البرميل من النفط والذي انخفض من 19,47 دولار للبرميل سنة 1997 إلى 12,95دولار سنة 1998 مما أدى إلى تخفيض إيرادات الجباية البترولية بمعدل 28 %، ويتمثل العامل الثاني في حلول تواريخ استحقاق أعباء الديون التي تم إعادة جدولتها سنة 1994 مما قلص من حجم الموارد المالية المتاحة وأحدث عجزا جديدا بالميزانية العمومية قدره 108,1 مليار دينار سنة 1998 ما يقدر بحوالي 3,6 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي[1].

ومع مطلع الألفية الثالثة حقق هذا المؤشر نتائج ايجابية نتيجة تحسن أسعار النفط (الجباية النفطية) حيث حقق فائضا قدر ب 4,33 % سنة 2001 ليبلغ هذا الفائض 13,6 % سنة 2006 ثم انخفض إلى 6,18 % سنة 2007،وبحلول سنة 2009 عادت الميزانية لتحقيق قيم سالبة حيث حققت رصيد سالب بقيمة 971 مليار دينارو1392,3 مليار دينار و2328,3مليار دينارو3293,5 مليار دينار للسنوات 2009و2010و2011 و2012على التوالي بما يمثل نسبة 9,67% و11,55%و16,07% و20,78%من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات السابقة [2].

ويمكن تبرير ذلك بارتفاع حجم النفقات العامة دون توقف، حيث ارتفعت وتيرة نمو نفقات التجهيز بسرعة أكبر من النفقات الجارية للسنوات قبل الأزمة المالية العالمية (2008)، لكن هذا السياق انعكس منذ سنة 2009 وأصبحت النفقات الوظيفية هي المسيطرة على حجم النفقات الإجمالية حيث بلغت 4936 مليار دينار في تاريخ غلق السنة المالية 2012 مقارنة ب3879 مليار دينار سنة 2011 في سياق ثبات النفقات الرأسمالية[3].والجدول الموالي يوضح تطور وضعية الموازنة العامة للدولة.

---

[1] بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص192.

[2] ONS, l'Algérie en quelque chiffres, résultats, 2009, 2011, n42, edition2012, p61.

[3]CNES, rapport sur l état économique et social de la nation 2011-2012, mai2013, p32, 33.

جدول رقم (5-14) الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة(1990-2012) .

الوحدة:مليار دينار.

السنة	الإيرادات			المجموع	النفقات		المجموع	رصيد الموازنة	الناتج الداخلي الخام	الموازنة/ ن،د،خ%
	الجبائية	منها:الجباية البترولية	غير الجبائية		التسيير	التجهيز				
1990	147,3	76,200	5,200	**152,5**	88,800	47,700	**136,50**	16	554,39	**2,88**
1991	244,2	161,50	4,700	**248,9**	153,800	58,300	**212,10**	36,8	862,13	**4,27**
1992	302,664	193,80	9,200	**311,86**	276,131	144	**420,13**	-108,27	1074,7	**-10,07**
1993	300.687	179,22	13,26	**313,95**	291,417	185,21	**476,63**	-162,68	1189,72	**-13,67**
1994	398,35	222,17	78,83	**477,18**	330,403	235,93	**566,33**	-89,15	1487,4	**-5,99**
1995	578,14	336,14	33,59	**611,73**	473,694	285,93	**759,62**	-147,88	2004,99	**-7,38**
1996	786,6	495,99	38,56	**825,16**	550,596	174,02	**724,61**	100,55	2570,03	**3,92**
1997	878,778	564,76	47,89	**926,67**	643,555	201,64	**845,19**	81,48	2780,17	**2,93**
1998	708,384	378,55	66,13	**774,52**	663,855	211,88	**875,74**	-101,23	2830,49	**-3,6**
1999	874,88	560,12	75,61	**950,49**	774,695	186,99	**961,68**	-11,19	3238,2	**-0,345**
2000	1522,74	1173,3	55,42	**1578,16**	856,193	321,93	**1178,2**	400,1	4123,51	**9,70**
2001	1354,63	956,39	150,9	**1505,52**	963,633	357,39	**1321,1**	184,49	4260,81	**4,33**
2002	1425,8	942,9	177,4	**1603,18**	1097,71	452,93	**1550,6**	52,55	4537,69	**1,16**
2003	1809,9	1284,9	164,6	**1974,46**	1122,76	516,51	**1639,3**	335,21	5264,19	**6,37**
2004	2066,11	1485,7	163,8	**2229,89**	1250,89	638,04	**1888,9**	340,97	6149,12	**5,55**
2005	2908,30	2267,9	174,6	**3082,82**	1245,13	806,91	**2052,1**	1030,8	7562	**13,63**
2006	3434,88	2714	205,1	**3639,92**	1437,87	1015,1	**2453,1**	1186,9	8514,83	**13,93**
2007	3478,6	2711,9	209,3	**3687,9**	1674,03	1434,6	**3108,7**	579,24	9366,56	**6,18**
2008	2680,69	1715,4	221,8	**2902,44**	2217,78	1973,2	**4191,1**	2483,4	11090	**22,40**
2009	3073,62	1927	201,8	**3275,36**	2300,02	1946,3	**4246,4**	-970,98	10034,3	**-9,67**
2010	2799,65	1501,7	275	**3074,64**	2659,07	1807,9	**4466,9**	-1392,3	12049,4	**-11,55**
2011	2978,29	1529,4	424,8	**3403,10**	3797,25	1934,5	**5731,5**	-2328,3	14480,7	**-16,07**
2012	3503,4	1519,0	373	**3876,4**	4935,9	2234,0	**7169,9**	-3293,5	15843,0	**-20,78**

Source: ONS, statistique rétrospective 1962-2011, p211.

-الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2010-2012، نشرة رقم 43،2013، ص56.

من خلال ما سبق يمكن القول أن هذا المؤشر استمر في تحقيق نتائج متدنية خلال فترة التسعينات رغم برامج الإصلاح وما فرضته من انكماش في حجم النفقات العامة، ومع مطلع الألفية الثالثة عاد ليحقق نتائج ايجابية من جديد نظرا لمواتاة الظروف في سوق النفط العالمية وتراكم احتياطات الصرف، حيث أصبحت الدولة بفضل إيراداتها الخارجية عونا اقتصاديا له قدرة على التمويل مما ساعد على تحفيز النشاط الاقتصادي بإعطاء دفع للنمو والذي عززه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

و بمجرد عودة أسعار النفط للانخفاض سنة 2009 أصبح هيكل إيرادات الميزانية يمثل عنصر هشاشة إضافة إلى الهيكل الجديد للنفقات وخاصة نفقات التسيير الغير قابلة للضغط، وعليه حققت الموازنة العامة رصيد سالب قدر سنة 2014 ب 7,3% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على اثر تدهور أسعار النفط الذي انخفض من 109,92 دولار للبرميل للسداسي الأول ليبلغ 58,23 دولار للسداسي الأول من سنة 2015 تابعه انخفاض للثلاثي الثالث والرابع حيث بلغ سعر البرميل على التوالي 50,52 دولار و43,49 دولار وعليه بلغ السعر المتوسط للبرميل سنة 2015 53,07 دولار بانخفاض نسبته47,05% مقارنة بسنة 2014، هذا الانخفاض كان له اثر مباشر على عائدات الصادرات حيث لم تتجاوز الصادرات النفطية قيمة 33,08 مليار دولار بانخفاض نسبته 43,41 %مقارنة بسنة 2014، وعليه تدهورت عائدات الجباية البترولية التي انخفضت من 33884 مليار دينار سنة 2014 إلى 2273,5 مليار دينار سنة 2015[1].

وعلى الرغم من سياسات ترشيد النفقات التي سارعت الحكومة إلى تطبيقها بلغ العجز مستوى قياسيا قدر ب 16,4% من إجمالي الناتج الداخلي الأمر الذي استدعى تدخل الحكومة لضبط أوضاع المالية العامة وفرض مجموعة من التدابير التقشفية.

ثانيا: التضخم: يعبر هذا المؤشر عن معدلات النمو التي تحدث في المستوي العام للأسعار وكلما كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من معدلات التضخم عكس ذلك تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و يعد معدل التضخم أحد مؤشرات جدارة السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي[2].عرف الاقتصاد الجزائري موجات تضخمية عديدة ويمكن تحديد عوامل الضغط التضخمي بثلاث عوامل أساسية هي[3]:

- عجز جانب العرض (الناتج الحقيقي) على سد احتياجات السكان المتزايدة كما ونوعا.
- التوسع في السيولة المحلية بسبب فجوة الموازنة العامة ونقص الموارد المحلية التي تحتاجها الحكومة للالتزام بنفقاتها العامة وتدهور قيمة العملة المحلية.

---

[1]Banque d'Alger, tendances monétaires et financières au cours du quatrième trimestre 2015, sous l' effet du choc externe, p2, 6.

[2] عمر محمد عثمان صقر، العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر، حالة دول شمال إفريقيا، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، العدد الثالث والرابع، 1999، ص26.

[3] علاوة نوارى، التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص156.

وبحلول عقد التسعينات عرف معدل التضخم تزايدا مستمرا وحقق نسبة عالية جدا سنة 1994 حيث بلغ 39 % ويرجع ذلك للظروف السائدة آنذاك منها:

-فجوة الموازنة العامة والدعم الكبير الممنوح للمؤسسات العامة وتراجع استغلال الطاقة الإنتاجية.

- الانخفاض الحاصل في حصيلة النقد الأجنبي كنتيجة للانخفاض في أسعار النفط.

في ظل هذه الظروف المتردية لجأت الحكومة إلى الاعتماد على مصادر محلية غير حقيقية من خلال الإصدار النقدي الجديد مما دفع بعرض النقد إلى الزيادة بوتيرة عالية تفوق الزيادة التي حدثت في الناتج المحلي الحقيقي، وهذا يعني وجود قوة شرائية عائمة في السوق الجزائرية دون أن يقابلها عرض مادي من السلع والخدمات لذا كان التضخم النقدي أحد نتائج السياسة النقدية التوسعية خلال هذه الفترة [1]، وفي النصف الثاني من العقد حقق البرنامج الذي نفذته الحكومة منذ عام 1994 نتائج جيدة في استقرار الوضع الاقتصادي والتحكم في مستوى التضخم، حيث شهد انخفاضا متتاليا منذ 1994 إلى أن بلغ أدنى مستوى سنة 2000 والمقدر ب 0,3 % كأدنى نسبة تعرفها الجزائر منذ الاستقلال، وعموما حقق هذا المؤشر النتائج التالية:

جدول رقم(5-15) تطور معدل التضخم للفترة (1990-2016).

السنوات	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**
القيمة	%9	%26	%28	%16,7	%39	%21	%15	%7	%5,1
السنوات	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
القيمة	%5	%0,3	%4,23	%1,42	%2,58	%3,56	%1,64	%2,53	%3,5
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
القيمة	%5,8	%6,4	%3,91	%4,52	%8,9	%3,26	%2,92	%4,9	%5,20

Source: Banque d'Alger, rapport 2001, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2002, p21.

-http://www.andi.dz/fr/?fc=b-declare. Le 08/05/2010.

-Banque d'Algérie, notes de conjoncture, tendances monétaires et financières au second semestre de l'Anne, 2008, 2009, 2010, 2011,2012.- Banque d'Alger, tendances monétaires et financières au cours du quatrième trimestre 2014, mars 2015, p11.

- Banque d'Alger, note d'information, l'inflation au cours des dix premiers mois 2015, décembre2015, p6.

[1] بلال وعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة، الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014/2013، ص162.

من خلال الجدول رقم (5-15) والشكل أعلاه يتبين لنا تحكم السلطات النقدية في حجم التضخم في مطلع الألفية الثالثة رغم أنه شهد بعض الارتفاع سنة 2001 و2004 كنتيجة طبيعية للسياسة المالية التوسعية المنتهجة من طرف الحكومة خلال هذه الفترة عبر برامج الاستثمارات العمومية (الإنعاش الاقتصادي) وارتفاع الأجور التي تقرر دفعها بداية سنة 2001 والتي ساهمت في تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي مما ساعد على تنشيط عنصر الطلب في مقابل عدم مرونة قوية للإنتاج، مما دفع معدل التضخم نحو الارتفاع حيث حقق ارتفاعا آخر سنة 2007 نتيجة ارتفاع منحنى سعر السلع المتداولة في السوق من 0,6 % إلى 3,7 % مابين جوان 2006 وسبتمبر 2007. وأكد محافظ بنك الجزائر أن ارتفاع أسعار السلع خاصة الغذائية ب 2,7 % في 2007 أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم إلى أعلى نسبة مسجلة منذ الارتفاع الذي حدث سنة 2004 ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى قلة العرض وكذا المضاربة التي تميز السوق الجزائرية غير المنظمة وغير المقننة.

وظل معدل التضخم يحقق قيما مرتفعة للسنوات 2008 و2009 على التوالي حيث تبين الإحصائيات أن وتيرة التضخم السنوي من مارس 2008 إلى مارس 2009 قدرت ب6,3 % حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ويرجع هذا الارتفاع الكبير إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ب9,1% والمواد الفلاحية ب 19,8% والخدمات ب6,5% و2% بالنسبة للمواد المصنعة[1]، و بلغ نسبة 4,5 % سنة 2011 مقابل 3,9 % سنة 2010 نتيجة نمو أسعار الاستهلاك بنسبة 4,52 % نظرا للنمو المعتبر في أسعار المواد الغذائية ب4,22% لاسيما 4,56 %للمنتجات الفلاحية الطازجة و3,94 % للمواد الغذائية المصنعة كما ارتفعت كل المواد الأخرى من مجموعة الأغذية لاسيما اللحوم البيضاء والبيض بنسبة 13,23% والسمك الطازج بنسبة 7,56% والمشروبات ب5,29% والخبز والحبوب ب5,22% والخضرب4,86%، واستمر هذا الارتفاع سنة 2012 حيث اتسمت أسعار المواد الغذائية بالارتفاع 12,22% وخاصة المنتوجات الفلاحية الطازجة21,37% و4,67% بالنسبة للمنتجات الغذائية الصناعية، المواد المصنعة 6,6% وعليه بلغ معدل التضخم السنوي 8,9% ثم انخفض ليحقق 2,92 % سنة 2014.

ويرجع ذلك لانخفاض أسعار السلع الاستهلاكية حيث اتجهت أسعار السلع الغذائية للانخفاض منذ فيفري 2013 بمعدل 1,26% إلى غاية أوت 2014، ثم عادت للارتفاع منذ شهر

[1]www.xinhuanet.com le 05/03/2008.

سبتمبر قدر ب1,61 %ثم 3,9 %في ديسمبر، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المنتوجات الفلاحية الطازجة مما جعل معدل التضخم يتسارع، نظرا لعدم كفاية حجم العرض الكلي في مقابلته لاحتياجات الاستهلاك المحلي إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية المستوردة[1].

وعموما يمكن القول أن هذا المؤشر حقق نتائج متباينة حيث حقق قيما مرتفعة لعقد التسعينات وبعد تبني الحكومة لبرامج الإصلاحات الاقتصادية تم التحكم في معدل التضخم وحقق نتائج جيدة خاصة سنة 2000 أين تم ضبط معدل التضخم ثم عاد ليعرف بعض الارتفاع في السنوات الأخيرة ويرجع ذلك إلى التوسع في حجم الكتلة النقدية المتداولة التي ارتفعت بمعدل 11,47% مقابل 19,9% سنة 2011، كما ساهمت الضريبة على القيمة المضافة وحقوق الجمركة في ارتفاع أسعار المواد الفلاحية المستوردة هذا إضافة إلى العوامل الداخلية التي ساهمت في ارتفاع التضخم وهي ارتفاع الأجور إضافة إلى سوء تنظيم أسواق الجملة والتجزئة وغياب الإشهار وفواتير الأسعار، وكذا ضعف الرقابة خاصة في ظل حالة الاحتكار التي تعاني منها السوق الوطنية، ولم يلعب التمويل الخارجي دوره في تحسين كفاءة جهاز الإنتاج المحلي ليواكب التطورات في جانب الطلب.

ثالثا: مؤشر عجز الحساب الجاري: يعبر عن قياس أثر عبء التمويل الخارجي على عجز الحساب الجاري، ويستدل منه على نسبة ما يساهم به عبء التمويل الخارجي في هذا العجز.

تميز الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال باعتماده على قطاع المحروقات لتحقيق أهدافه الاجتماعية والاقتصادية، وقد كانت وضعية الجزائر تتميز بالتوازن إلى غاية سنة 1986 حيث أدى تراجع أسعار النفط إلى تراجع القيمة الإجمالية لصادرات المحروقات بقيمة 4,8 مليار دولار[2]، وبحلول عقد التسعينات وبداية الألفية الثالثة حقق رصيد الحساب الجاري النتائج التي نوضحها من خلال الجدول الموالي.

---

[1] www.bank- of Algeria.dz/indicateur.htm.le 18/04/2012.
http://www.elmoudjahid.com/ar/flash-actu/1126. le03/07/2012.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، عائق أمام التنمية الأورومتوسطية، مرجع سبق ذكره، ص80.

جدول قم (5-16) تطور رصيد الحساب الجاري في الجزائر للفترة(1992- 2016).

(الوحدة: مليار دولار).

السنوات	الصادرات	الواردات	**الميـــــــزان التجاري**	خـدمات خـارج دخـل العوامـل صافي	دخل العوامل صافي	التحـويلات الصافية	**رصـــــيد الحســـاب الجاري**	**رصـــــيد الحســـاب الجاري/الناتج المحلي الخام %**
1992	11,5	8,3	**3,21**	-1,14	-2,16	1,39	**1,3**	2,64
1993	10,41	7,99	**2,42**	-1,01	-1,75	1,14	**0,8**	1,57
1994	8,89	9,15	**-0,26**	-1,24	-1,74	1,4	**-1,84**	-4,33
1995	10,26	10,10	**0,16**	-1,33	-2,19	1,12	**-2,24**	-5,32
1996	13,22	9,09	**4,13**	-1,40	-2,35	0,88	**1,25**	2,97
1997	13,82	8,13	**5,69**	-1,08	-2,22	1,06	**3,45**	7,15
1998	10,14	8,63	**1,51**	-1,48	-2	1,06	**-0,91**	-1,88
1999	12,32	8,96	**3,36**	-1,84	-2,29	0,79	**0,02**	0,041
2000	21,65	9,35	**12,3**	-1,45	-2,71	0,79	**8,93**	16,29
2001	19,09	9,48	**9,61**	-1,53	-1,69	0,67	**7,06**	12,9
2002	18,71	12,01	**6,7**	-1,18	-2,23	1,07	**4,37**	7,69
2003	24,46	13,32	**11,14**	-1,35	-2,7	1,75	**8,84**	13,02
2004	32,22	17,95	**14,27**	-2,01	-3,6	2,46	**11,12**	13,03
2005	46,33	19,86	**26,47**	-2,27	-5,08	2,06	**21,18**	20,54
2006	54,74	20,68	**34,06**	-2,2	-4,52	1,61	**28,95**	24,7
2007	60,59	26,35	**34,24**	-4,09	-1,83	2,22	**30,54**	22,62
2008	78,59	37,99	**40,6**	-7,59	-1,34	2,78	**34,45**	20,06
2009	45,19	37,4	**7,78**	-8,7	-1,32	2,63	**0,4**	0,28
2010	57,09	38,89	**18,21**	-8,34	-0,37	2,65	**12,5**	7,71
2011	72,88	44,49	**27,94**	-8,79	-2,04	2,59	**19,7**	9,91
2012	71,14	51,57	**20,17**	-7,13	-3,91	3,17	**12,30**	6,02
2013	64,38	54,99	**9,38**	-6,82	-4,51	2,79	**0,83**	0,39
2014	59,99	59,67	**0,32**	-8,16	-4,88	3,28	**-9,44**	-4,41
2015	34,56	52,65	-18,08	-7,52	-4,44	2,56	**-27,48**	-16,46
2016*	24,4	47,6	-23,10	-6,7	-1,7	2,7	**-28,8**	-17,9

Source: bulletin statistique de la banque d'Algérie ; séries rétrospectives, statistique monétaires 1964-2011 ; hors séries ; juin 2012, p86 ,87 ,88 .

- Banque d'Alger, bulletin statistique trimestriel-décembre 2015, p15.

- Banque d'Alger, notes de conjoncture, tendances monétaires et financières au quatrième trimestre 2015, pp2-4.

-Rapport du fonds monétaire international, N16/127, Washington, mai2016, p30.

*تقديرات صندوق النقد الدولي.

من خلال الجدول رقم (5-16) نلاحظ أن قيمة الصادرات انتقلت من 11,5مليار دولار سنة 1992 إلى10,41 مليار دولار سنة 1993 نتيجة انخفاض أسعار النفط من 20,05 دولار للبرميل في السنة الأولي إلى 17,8 دولار سنة 1993، لتستقر عند 8,9 مليار دولار سنة 1994 نتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى 16,3 دولار للبرميل في هذه السنة وبالمقابل عرفت قيمة الواردات انحسارا منذ سنة 1991 نتيجة لبرامج الإصلاحات الذاتية التي طبقتها الجزائر في هذه الفترة والتي غلب عليها الطابع الانكماشي في مجملها.

وقد نتج عن هذا الوضع تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي اثر تدني الواردات في مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي يظل خاضعا لهيمنة السوق العالمية، ومع تحسن أسعار النفط سنة 1997 عند21,7 دولار للبرميل ارتفع إجمالي الصادرات لتبلغ قيمة13,8 مليار دولار ثم بلغت قيمة21,6 مليار دولار و29 مليار دولار للسنتين2000و2001 على التوالي، مما ساعد على تحقيق فائض في الميزان التجاري ساهم في تحقيق فائض في الحساب الجاري إذا نسبناه إلى الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 16,3 % بالنسبة للسنة الأولى و12,9 % لسنة2001 كما بلغ نسبة 13,03 % سنة 2004 و20,6 % سنة 2006 و 22,62 % سنة 2007 وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى التحسن الذي طرأ على أسعار النفط [1].

وعلى الرغم من أن الحساب الجاري سجل فائضا خلال هذه الفترة إلا أن ميزان الخدمات ظل يحقق عجزا بسبب القرار المتعلق بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية وفوائدها التي بلغت قيمة 230 مليون دولار سنة 2007 مقابل 760 مليون دولار سنة 2006 و1 مليار دولار سنة 2005.

بعد الفائض الهام المحقق سنة 2008 شهدت أسعار النفط انخفاض خلال سنة 2009 نتج عنه انخفاض فائض الحساب الجاري إلى 0,4 مليار دولار بما يمثل نسبة0,28 % من الناتج المحلي الإجمالي، بعدما كان34,45 مليار دولار سنة 2008 و 30,54مليار دولار سنة 2007 و28,95مليار دولار سنة 2006 وهذا نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على الصادرات الجزائرية حيث انخفضت أسعار النفط بنسبة 37,88 %مقارنة بسنة 2008 الشيء الذي ساهم في انخفاض حصيلة الصادرات النفطية من 78,59 مليار دولار سنة 2008 إلى 45,19 مليار دولار

[1] http://www.cfo -news.com/économie - algérienne -a 4157 .html le21/05/2006.

سنة 2009[1]، وهذا ما يؤكد عدم مساهمة التمويل الخارجي في تنويع سلع التصدير من جهة وعدم قدرته على المساهمة في تموين السوق المحلية بالسلع والخدمات من ناحية أخرى، بل بالعكس ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجه إلى قطاع النفط في تعزيز موقع الجزائر العالمي في إنتاج وتصدير مواد الطاقة.

وبحلول سنة 2010 عادت أسعار النفط للازدهار من جديد وعاد معها الفائض للحساب الجاري الذي بلغ 12,5مليار دولار وارتفع إلى 19,80 مليار دولار سنة 2011 ثم انخفض إلى 12,30 مليار دولار سنة 2012، ويرجع ذلك إلى تحسن الميزان التجاري في ظل تحسن الأسعار العالمية للبترول وكذا تحسن التحويلات الصافية التي بلغت ما يقارب 3 مليار دولار سنة 2012 بعد استقرار دام لمدة 3سنوات عند مستوي 2,6 مليار دولار، وبحلول سنة 2014 عادت الإشارة السالبة تظهر من جديد على مستوى رصيد الحساب الجاري كنتيجة طبيعية لتدهور أسعار النفط، ومنه يمكن الاستنتاج بأن هذا المؤشر عرف تذبذبات من سنة لأخرى تبعا للتغيرات التي عرفتها أسعار النفط ومدفوعات خدمات الديون الخارجية.

الفرع الثاني: المؤشرات الخارجية: تتمثل فيما يلي:

أولا: ميزان المدفوعات الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يعد أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، وعليه كلما اتجهت نسبة العجز في ميزان المدفوعات للانخفاض دلت على نجاح السياسات المتبعة في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي وتوضح الأدبيات المتخصصة أنه لا توجد قاعدة جامدة تبين حجم العجز الذي يمكن تحمله[2].

مع بداية التسعينات لعبت مجموعة من العوامل ذات علاقة بالتمويل الخارجي دورا هاما في زيادة أعباء ميزان المدفوعات منها اقتراب آجال تسديد الديون الخارجية، الهيكل غير الملائم للديون الخارجية وتزايد خدمة الدين التي أدت إلى ظهور أزمة خانقة أحدثت عجزا مزدوجا في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، إضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وهشاشة المبادلات التجارية الخارجية، كما أن اعتماد الجزائر على القروض الخارجية وإهمالها لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الاستثمار خارج قطاع المحروقات كان له دور في زيادة أعباء ميزان المدفوعات.

فخلال الفترة (1990 –1994) حدث تناقصا في حصيلة الصادرات بعد تراجع الصادرات

---

[1] بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 17، مارس 2012، ص27.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 1995، مرجع سبق ذكره، ص29.

النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا، هذا الانخفاض كان له تأثيرا على قيمة الواردات التي تراجعت مابين 1990 إلى 1993 ثم عاودت الارتفاع سنة 1994 إلى 9,2 مليار دولار في ظل هذه الظروف حافظ الميزان التجاري على وضع ايجابي رغم التراجع في الرصيد إلى غاية 1994 أين سجل عجزا بلغ 0,3 مليار دولار بما يمثل نسبة 0,6 % من الناتج المحلي الإجمالي[1].

في النصف الثاني من عقد التسعينات حدث ارتفاع محسوس في الصادرات النفطية حيث بلغت حصيلتها سنة 1997 قيمة 14 مليار دولار مما كان له أثر ايجابي على وضعية ميزان المدفوعات و خفف من حدة أثر المديونية، وعموما حقق ميزان المدفوعات لعقد التسعينات نتائج غير مستقرة انتقل فيها من الفائض إلى العجز، إلا أن أسوء سنتين هما سنة 1994و1996 أين بلغ العجز قيمة 4,36 مليار دولارو 2,1 مليار دولار على التوالي.

وعليه يمكن القول أن اختلال ميزان المدفوعات الجزائري هو اختلال ذو طبيعة هيكلية يعكس الاختلال الهيكلي للاقتصاد الذي أولي أهمية كبيرة لقطاع المحروقات إلى جانب اعتماده الكبير على القروض في عملية التمويل وما يترتب عليها من أثار سلبية على ميزان المدفوعات من خلال تسديد أصل الدين وفوائده، الشيء الذي يزيد من حدة العجز وذلك في ظل غياب كامل للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات وكذلك غياب سوق رؤوس الأموال.

وبحلول الألفية الثالثة عرفت أسعار النفط تحسنا كبيرا مما أثر ايجابيا على ميزان المدفوعات حيث ظل يحقق فائضا يتزايد من سنة لأخرى رغم الزيادة القوية التي عرفتها الواردات حيث أصبحت تسجل ارتفاعا منذ تحسن ظروف السوق الدولية للطاقة، فبينما لم تتجاوز قيمة9,35 مليار دولار سنة 2000 قفزت إلى 18,19 مليار دولار سنة 2004 ووصلت إلى 26,35 مليار دولار سنة 2007 و 37,99 مليار دولار سنة 2008 [2]، الشيء الذي يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تم استقطابه لم يساهم في تخفيض الواردات بمختلف أنواعها وبالتالي يمكن القول أن إستراتيجية جلب هذه الاستثمارات بهدف إحلال الواردات في الجزائر غير معتمدة أو لم تتمكن من تحقيق هدفها بالمستوى الذي يخفض من الواردات.

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1996، ص336.

[2] Banque d'Alger, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, statistiques monetaires1964-2011, opcit, p87, 88.

وعليه لجأت الحكومة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات من شأنها تقليص حجم الواردات لسنة 2009، حيث تراجعت واردات القمح والحليب والسيارات والأدوية ومواد البناء بنحو 30% مقارنة بسنة 2008، كما سجلت المنتجات الموجهة ليعاد بيعها خاما تناقصا بمقدار16,2 %. ونتيجة لذلك تعززت الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر بشكل متزايد وحقق ميزان المدفوعات النتائج التالية:

جدول رقم (5-17) تطور وضعية ميزان المدفوعات للفترة(1990-2016).

(الوحدة: مليار دولار).

السنوات	القيمة	ميزان المدفوعات /الناتج المحلي الخام %	السنوات	القيمة	ميزان المدفوعات /الناتج المحلي الخام %
1990	0,084	0,135	**2004**	9,25	10,84
1991	0,526	1,126	**2005**	16,94	16,43
1992	-0,675	-1,37	**2006**	17,73	15,12
1993	-0,388	-0,761	**2007**	29,55	21,88
1994	-4,36	-10,275	**2008**	36,99	21,54
1995	6,3	14,97	**2009**	3,86	2,79
1996	-2,1	-4,47	**2010**	16,41	10,13
1997	1,16	2,40	**2011**	20,14	10,13
1998	-1,74	-3,61	**2012**	12,01	5,87
1999	-2,36	-4,85	**2013**	0,13	0,061
2000	5,75	10,49	**2014**	-5,88	-2,74
2001	6,19	11,31	**2015**	-27,54	-16,50
2002	3,66	6,44	**2016***	-26,00	-15,56
2003	7,41	10,918	-		

Source: Banque d'Alger, rapport2007, évolution économique, et monétaire en Algérie, 2007, p74.

-CNES: état économique et social de la nation de l'année 2008, décembre 2009, p12.

-www.bank of-algerie.dz/indicateur.htm.18/04/2012.

- banque d'Alger, Bulletin statistique trimestriel, mars 2015, p15.

- Banque d'Alger, notes de conjoncture, tendances monétaires et financières au quatrième trimestre 2015, p5.

- Rapport du fonds monétaire international, N16/127, Washington, mai2016, p30.

-الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام نشرة رقم 26 .1995.

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1993، ص466.

يمكن القول أن هذا المؤشر عرف وضعية غير مستقرة انتقل فيها من فائض إلى عجز معتبر سنة 1994 على اثر تدهور سعر البرميل من النفط، مما احدث تباطؤا خطيرا في النشاط الاقتصادي نتيجة تدني واردات مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي يظل خاضعا لهيمنة السوق العالمية، ثم اتجه إلى تحقيق نتائج ايجابية خلال باقي الفترة وحقق نتائج جيدة في بداية الألفية الثالثة حيث حقق الميزان الكلي للمدفوعات فائضا قيمته 36,99 مليار دولار وانخفض إلى 3,86 مليار دولار سنة 2009[1]، نتيجة تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية بنسبة 37,88 % مقارنة بسنة 2008 وهو ما كان له اثر مباشر على حصيلة صادرات المحروقات التي انتقلت من 77,1 مليار دولار سنة 2008 الى44,36 مليار دولار سنة 2009 بتدهور نسبته 42,53 %هذا من ناحية.

من ناحية أخرى ساعد تخفيض حجم المديونية الخارجية والتحويلات في تسجيل رصيد موجب لحساب رأس المال قدر ب 2,54 مليار دولار خلال السنة، الشيء الذي ساهم في تدعيم وضعية ميزان المدفوعات وبفضل هذه الأوضاع والتحسن الذي حدث في أسعار النفط للسنوات 2010 و2011 و و2012 ظل ميزان المدفوعات يحقق رصيدا موجبا إلى غاية سنة 2014[2] أين حقق عجز ب 5,88 مليار دولار و ارتفع إلى 27,54 مليار دولار سنة 2015.

ورغم هذه النتائج الايجابية المحققة على مستوى ميزان المدفوعات لا يمكن القول أنه أصبح يمثل مؤشر على إرساء الاستقرار المالي الخارجي، فلا يزال ميزان المدفوعات الوطني هش أمام الاتجاه التصاعدي لواردات السلع والخدمات من جهة وتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية من جهة أخرى، مما يجعله أقل قدرة على مقاومة الصدمات الخارجية وهو ما تثبته المعطيات الأخيرة.

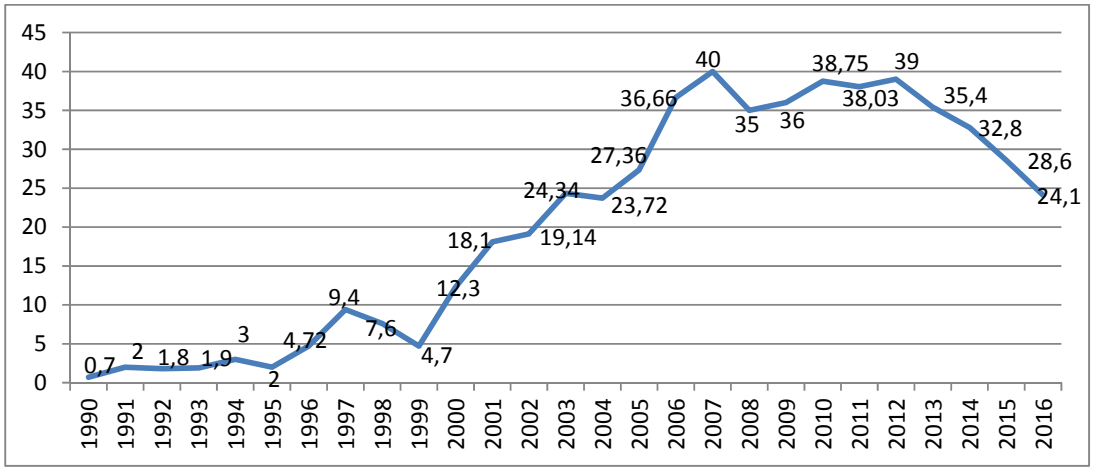
ثانيا: تغطية الاحتياطات الدولية للاستيرادات شهريا: يعد أحد المؤشرات التي يعتمدها صندوق النقد الدولي في تقييم الأداء الاقتصادي ويعبر هذا المؤشر على عدد الأشهر التي يمكن سداد قيمة الواردات فيها من قيمة الاحتياطات الدولية بالأسعار الجارية للواردات، وكلما زاد عدد الأشهر التي يمكن أن تغطي فيها الاحتياطيات الدولية للاستيراد كلما عكس ذلك قوة الاقتصاد وزيادة درجة استقلاليته وتحسن في حجم احتياطاته النقدية لمواجهة حاجات الاستيراد.

---

[1]Banque d'Alger, Bulletin statistique trimestriel, mars 2015, opcit, p15.

[2] Banque d'Alger, stabilité macroéconomique et financement bancaire de la croissance, p9.

غالبا ما ينعكس وضع ميزان المدفوعات الكلي على الاحتياطيات الدولية فإذا كان ميزان المدفوعات في حالة جيدة سينعكس ذلك في زيادة عدد أشهر تغطية الاحتياطيات الدولية للاستيراد، وقد عرف هذا المؤشر تباينا من سنة لأخرى اعتمادا على التغيرات التي عرفها سعر البترول في الأسواق العالمية، والشكل الموالي يوضح ذلك.



شكل رقم (5-1) تغطية الاحتياطات الدولية للاستيرادات شهريا للفترة (1990-2016).

المصدر: بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف العدد00، 2004، ص204 .

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2015، ص120.

-Banque d'Alger, rapport2001, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2002, p28.

- www.Bank of Algeria.dz. le 19/01/2009.

-banque d'Alger, Bulletin statistique trimestriel N°1, september2007, p15.

-banque d' Algérie, notes de conjoncture, tendances monétaires et financières au second semestrede2008,2009,2010,2012.

من خلال الشكل رقم (5-1) نلاحظ أن هذا المؤشر سجل انخفاضا كبيرا خلال النصف الأول من عقد التسعينات حيث شكلت الاحتياطيات الخارجية في بداية العقد تهديدا كبيرا للاقتصاد فقد انخفضت نسبة تغطيتها للاستيرادات إلى حوالي الشهر وهذا يعكس إلى حد بعيد الوضعية المتدهورة التي كان يمر بها الاقتصاد والناتجة أساسا عن ضغط المديونية الخارجية وتراجع

الصادرات في السنوات اللاحقة، إلا أنه بعد عملية إعادة الجدولة للدين الخارجي وابتداء من سنة 1996 عرفت الاحتياطيات الدولية تحسنا غير مسبوق وذلك نظرا للعوامل الخارجية المساعدة [1].

فإعادة الجدولة وتحسن أسعار المحروقات حيث تجاوز متوسط سعر البرميل أكثر من19 دولار للبرميل سنتي 1997/1996 سمح للجزائر برفع احتياطياتها الدولية التي كانت أقل من 2 مليار دولار لمدة 8 سنوات التي سبقت برنامج التثبيت أي من سنة 1986 إلى 1993 فانتقلت من 2,7 مليار دولار سنة 1994 إلى4,4 مليار دولار سنة 1996 ثم إلى8 مليار دولار سنة 1997[2].

وبالتراجع النسبي الذي حدث في أسعار النفط سنتي 1999/1998 تراجعت الاحتياطات الدولية لتحقق على التوالي قيمة 6,8 مليار دولار و4,4 مليار دولار[3] ،ونظرا لارتفاع خدمة الدين انخفض من جديد مؤشر تغطية الاحتياطيات الدولية للاستيرادات حيث سجل على التوالي قيمة 7,6 و4,7 شهر.

وفي سنة2002 قدر حجم الاحتياطي ب23,10مليار دولار وارتفع سنة 2003 إلى 32,94 مليار دولار وهذا ناتج عن التطورات التي عرفتها أسواق النفط العالمية نتيجة تزايد الطلب على هذه المادة الحيوية حيث توالت الارتفاعات في الأسعار مما حقق للجزائر فوائض مالية هائلة تجاوزت 110 مليار دولار سنة 2007 وقدرت ب 190,66 مليار دولار سنة 2012[4].

ومنذ سنة 2012 بدا معدل التغطية يعرف اتجاها تنازليا إلى أن حقق حسب التقديرات قيمة 24,1 شهر سنة 2016 أي 2سنة استيراد ويعود ذلك إلى أسعار النفط التي بدأت تحقق تراجعا بداية من الثلاثي الثالث لسنة 2014، حيث انخفض سعر البرميل من 109,2 دولار في المتوسط للسداسي الأول من سنة 2014 إلى اقل من 100,9 دولار في المتوسط للثلاثي الثالث و انخفض ليبلغ 77,06 دولار للثلاثي الرابع [5]، نتيجة وفرة العرض المقدم من الدول الغير أعضاء في منظمة

---

[1]Rachid boudjema, volume2, opcit, p140.

[2] كريم النشاشبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص24.

[3]Rachid boudjema, volume2, opcit, p109.

[4] Banque d'Alger, tendance monétaires et financières au cours du quatrième trimestre2013, P4.

[5]Banque d'Alger, tendance monétaires et financières au cours du quatrième trimestre 2014,opcit ,p2,3.

الدول المصدرة للنفط في ظل ضعف الطلب العالمي، هذه الصدمة الخارجية نقلت أثرها المباشر على معدل تغطية الاحتياطات للصادرات التي عرفت انخفاض مقابل تضخم فاتورة الاستيرادات.

إن التحسن الذي طرأ على مستوى احتياطيات الصرف خلال هذه الفترة والتي انعكست بصورة واضحة على معدل تغطية الاحتياطيات الدولية للاستيرادات مرجعه تحسن حجم إنتاج البترول الخام ومعدل السعر الدولي له، مما سمح لمعدل التغطية بتحقيق قيم جيدة وبمجرد التغير السلبي في الأسعار انتقل معدل التغطية من 39 شهر سنة 2012 إلى 28,6 سهر سنة 2015 وتشير التقديرات إلى بلوغه حوالي 24 شهر لسنة 2016.

وعموما يمكن القول أن هذا المؤشر حقق نتائج جيدة في الألفية الثالثة والتي تمكنت فيها الجزائر من تحقيق فوائض مالية هائلة عززت موقفها المالي في مواجهة التزاماتها الخارجية مما انعكس بالإيجاب على مؤشر تغطية الاحتياطيات للاستيرادت شهريا مقارنة بفترة التسعينات.

ثالثا: نسبة تغطية الصادرات للواردات: : تتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتوجات القابلة للتصدير وعلى سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير، و كلما كانت سياسة الدولة هادفة إلى زيادة قيمة الصادرات كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر وبالعكس كلما زادت قيمة الواردات انخفضت قيمتة، وهذا يعني أن البلد سوف يلجأ إلى الاحتياطات الدولية لتمويل الواردات مما يؤدي إلى تدهور وضع الاحتياطات الدولية ويزيد من حدة التوجه إلى العالم الخارجي[1].

سيتم التحليل من خلال تحديد منطقتين،إذا كانت الصادرات لا تغطي أكثر من 60% من الواردات، معناه أن الاقتصاد يقف على مشارف التبعية نظرا لحاجته إلى التمويل الخارجي لتغطية الاستيرادات وما يترتب على ذلك من تبعية للعالم الخارجي، وإذا كانت قيمة الصادرات قادرة على تغطية بين 80% إلى 100% من حجم الاستيرادات معناه أن الاقتصاد يقف على مشارف منطقة الاستقلال، والجدول الموالي يوضح تطور قيمة هذا المؤشر.

[1] إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص136.

جدول رقم (5-18) نسب تغطية الصادرات للواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	نسبة الصادرات/الواردات%	السنوات	الصادرات	الواردات	نسبة الصادرات/الواردات%
1990	14,45	15,51	**93,16**	2003	24,46	13,32	**183,63**
1991	13,34	10,74	**124,20**	2004	32,22	17,95	**179,49**
1992	11,5	8,3	**138,55**	2005	46,33	19,86	**233,28**
1993	10,41	7,99	**130,28**	2006	54,74	20,68	**264,7**
1994	8,89	9,15	**97,15**	2007	60,59	26,35	**229,94**
1995	10,26	10,10	**101,58**	2008	78,59	37,99	**206,87**
1996	13,22	9,09	**145,43**	2009	45,19	37,4	**120,82**
1997	13,82	8,13	**169,98**	2010	57,09	38,89	**146,79**
1998	10,14	8,63	**117,49**	2011	72,88	44,49	**163,81**
1999	12,32	8,96	**137,5**	2012	71,14	51,47	**138,21**
2000	21,65	9,35	**231,55**	2013	64,38	54,99	**117,07**
2001	19,09	9,48	**201,37**	2014	60,04	59,44	**101**
2002	18,71	12,01	**155,78**	2015	34,56	52,65	**65,64**

Source : bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, statistique monétaires 1964-2011 ; hors séries ; juin 2012, p86 ,87 ,88 .

-Ons, collection statistique n166/2011, novembre 2011, p10, 54,55.

- la banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel- mars2015, p15.

- Banque d'Alger, notes de conjoncture, tendances monétaires et financières au quatrième trimestre 2015, pp2-4.

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤشر تغطية الصادرات للاستيرادات حقق قيما مقبولة تخوله التصنيف ضمن منطقة الوقوف على مشارف الاستقلالية، فقد سجل سنة 1990 نسبة 96,13 %وحقق معدل تغطية تفوق 100% للسنوات 1991-1993 ثم انخفض قليلا سنة 1994 ومنذ سنة 1995 حقق معدل تغطية تفوق نسبة 100%، وزادت قيمة هذا المؤشر تحسنا بحلول سنة 2000 حيث حقق قيم مرتفعة نظرا لانتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية، وحقق رقم قياسي سنة 2006 قدر ب 264,7 %ثم عرف بعض الانخفاض نظرا لزيادة حجم الاستيرادات والتغير في أسعار النفط في الأسواق العالمية كما حدث سنة 2009 حيث انخفض معدل التغطية ليحقق قيمة 120,82 % نتيجة تدهور أسعار النفط، وحقق متوسط قدره 149,6 % للفترة 2010-

2012 وذلك نتيجة الزيادة الحادة في واردات السلع والمتعلقة بارتفاع الحصة النسبية للسلع الاستهلاكية غير الغذائية التي ازدادت بقوة خاصة سنة 2012 وساهمت بشكل أساسي في ارتفاع إجمالي الواردات من السلع.

وإذا أخذنا فترة الدراسة نجد أن هذا المؤشر حقق متوسط يفوق نسبة 100% وهو ما يتوافق مع حالة البلدان النفطية فغالبا ما تحقق معدل تغطية يفوق نسبة 100% وكانت فترة بداية الألفية الثالثة أحسن فترة للقيم المحققة لهذا المؤشر ويرجع ذلك للتحسن الذي عرفته أسعار النفط، حيث تعتبر هذه الفترة هبة من الله وفرت للجزائر فوائض مالية هامة جراء تصدير النفط على الاقتصاد أن يحافظ على هذه الفوائض ويخلق لها فرص استثمارية فعالة تساعد على خلق قاعدة إنتاجية متينة تمكن الاقتصاد من الخروج من دائرة التبعية لقطاع النفط وتحد من أثر التراجع في العائدات النفطية على بنية الاقتصاد الوطني.وللتعرف على الدور الذي لعبه التمويل الخارجي في تطور معدل تغطية الصادرات للاستيرادات اعتمدنا على معادلة الانحدار التالية : CEM=F(CREDIT,IDE)، حيث :CEM تغطية الصادرات الدولية للاستيرادات ، CREDITحجم الدين،IDE الاستثمار الأجنبي المباشر.

Dependent Variable: LCEM
Method: Least Squares
Date: 01/23/17 Time: 20:51
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.533318	0.199066	22.77295	0.0000
LCREDIT	0.228372	0.082908	2.754533	0.0113
LIDE	0.135016	0.035802	3.771131	0.0010

R-squared	0.383622	Mean dependent var	4.982101
Adjusted R-squared	0.330024	S.D. dependent var	0.335129
S.E. of regression	0.274310	Akaike info criterion	0.359050
Sum squared resid	1.730655	Schwarz criterion	0.504215
Log likelihood	-1.667650	Hannan-Quinn criter.	0.400852
F-statistic	7.157397	Durbin-Watson stat	0.944663
Prob(F-statistic)	0.003830		

اختبـار سـتيودنت: مـن خـلال الجـدول قيمـة t المحسـوبة نجـدها تسـاوي علـى التـوالي 22.7،2.75،3.77 ومن جدول ستيودنت نجد القيمة الجدولية لt=2.0687، القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، إذن معاملات معادلة الانحدار ذات معنوية إحصائية.

بالنسبة لاختبار فيشر نجد قيمة F المحسوبة =7,157 أكبر من قيمة F الجدولية =3,42، النموذج يتمتع بمعنوية كلية وتكون معادلة الانحدار المقدرة على الشكل التالي:

Estimation Equation:

LCEM=C(1)+C(2) *LCREDIT+C(3)*LIDE.

Substituted Coefficients:

LCEM=4.533+0.22*LCREDIT+0.13*LIDE.

من خلال تحليل معادلة الانحدار يتبن أن المتغيرات المستقلة ذات ميل موجب مما يدل على أن زيادة تدفق كل من الدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من معدل تغطية الصادرات للاستيرادات رغم أن تأثيرها ضعيف نتيجة ضعف الميل0,22 بالنسبة للدين الخارجي و0,13 للاستثمار الأجنبي المباشر وهذه المتغيرات تفسر ما نسبته 38,36 % وهي نسبة معتبرة، مما يدل على أن هناك عوامل أخرى تساهم في تفسير التغيرات التي تطرأ على معدل التغطية منها أسعار النفط باعتبار أن الصادرات الجزائرية هي صادرات نفطية بامتياز.

رابعا: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية: يعبر هذا المؤشر على علاقة الدولة التجارية مع العالم الخارجي (صادرات وواردات) وحجم هذا الحيز من حيث الضيق والتوسع والدول التي يتم التعامل معها[1]، فالتركز الجغرافي في التصدير إلى عدد قليل من الدول يجعل الدولة المصدرة أكثر قابلية للتأثر بالقرارات السياسية والاقتصادية للدولة المستوردة ونفس الشيء بالنسبة لتركز الاستيراد من عدد محدود من الدول، مما يرفع مخاطر التجارة الخارجية[2].

ترتبط الجزائر بعلاقات اقتصادية وتجارية قوية مع الدول الرأسمالية وكان للجانب التاريخي (الاستعمار) دورا هاما في ترسيخ هذه العلاقة، حيث تدل البنية التجارية الخارجية لعام 1992 على أن أربع دول تستحوذ على ما نسبته 58,6 % من الصادرات الجزائرية بنسبة 16,7% لكل من ألمانيا وايطاليا و15,1 % للولايات المتحدة الأمريكية و10,1% لفرنسا وتحصل الجزائر على

---

[1] منشورات المعهد الوطني للتخطيط بالكويت، 1983، ص65 .

[2] هشام محمود الاقداحي، مرجع سبق ذكره، ص63.

ما نسبته56,7 %، من وارداتها من أربع دول بتوزيع 23,8% لفرنسا و13,3% اسبانيا و10,3% ايطاليا و9,3 % من الولايات المتحدة الأمريكية[1]، ويرتبط إلى حد بعيد الوزن الذي يحتله الغرب في التجارة الخارجية الجزائرية بطبيعة الصادرات الجزائرية (الطاقة) التي يقل طلب البلدان الاشتراكية عليها[2]، وظلت هذه الدول تحافظ على مكانتها كأهم شريك تجاري للجزائر ففي عام 1995 بقيت دول الاتحاد الأوربي تتصدر القائمة حيث مثلت واردات الجزائر من هذه المجموعة الدولية نسبة 59,92 % من إجمالي واردات الجزائر محققة بذلك زيادة قدرها 17,39 % عن سنة 1994 تأتي فرنسا في المرتبة الأولى من بين الدول المصدرة للجزائر حيث مثلت صادراتها حوالي 25 % من إجمالي واردات الجزائر تلتها في ذلك كل من ايطاليا واسبانيا وألمانيا، كما مثلت واردات الجزائر من مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية غير الأعضاء في الاتحاد الأوربي 25,7% من إجمالي واردات الجزائر عام 1995.

أما بالنسبة لصادرات الجزائر فقد توجهت نسبة 65,34 % منها إلى دول الاتحاد الأوربي أي بزيادة قدرها 0,39 % عن سنة 1994 وتأتي ايطاليا في المرتبة الأولى حيث استوعبت 21,56 % من صادرات الجزائر تلتها فرنسا بنسبة 14,42 % وهولندا ب10,88 %واسبانياب6,62 %،أما بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية غير الأعضاء في الاتحاد الأوربي فقد استوعبت 25,12 %من صادرات الجزائر عام 1995، وقد شهدت هذه السنة زيادة ملحوظة في التبادل التجاري بين الجزائر وبريطانيا، أما بالنسبة لحجم التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية بقي ضعيفا حيث بلغ حوالي 396 مليون دولار مع دول اتحاد المغرب العربي و 162 مليون دولار مع الدول العربية الأخرى[3].

وبحلول الألفية الثالثة تبقي هذه المجموعة الدولية أهم شريك تجاري للجزائر بتوزيع حصص التعامل فيما بينها بنسب مختلفة فخلال سنة 2004 بلغت حجم التعاملات على مستوى الصادرات ما قيمته 2,83 مليار دولار لصالح ايطاليا و2,31 مليار دولار لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ب 1,61 مليار دولار واسبانيا ب1,60 مليار دولار، وتجدر الإشارة إلى زيادة معتبرة في الصادرات الموجهة نحو منطقتي:

---

[1]The world economic fact book, 1994, euro monitor, great Britain, London, p53.

[2] مركز دراسات الوحدة العربية، التنمية المستقلة في الوطن العربي، ط1، بيروت، 1987، ص502.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 1995، مرجع سبق ذكره، ص113.

–آسيا بزيادة قدرها 50 % حيث انتقلت قيمة الصادرات من 197 مليون دولار إلى 294 مليون دولار.

– الدول العربية بلغت نسبة الزيادة 19 % حيث انتقلت قيمة الصادرات من 169 مليون دولار إلى 202 مليون دولار.

في حين تراجعت قيمة الصادرات في منطقة المغرب العربي بنسبة 2,78 %، من 144 مليون إلى 140 مليون دولار أمريكي أما على مستوى الواردات فقد ظلت فرنسا تحتل الصدارة ب2,01 مليار دولار تليها ايطاليا ب615 مليون دولار وألمانيا 607 مليون دولار والولايات المتحدة الأمريكية ب 472 مليون دولار، وتبقى هذه المجموعة الدولية العنصر المسيطر على تعاملات التجارة الخارجية الجزائرية حيث تبين إحصائيات سنة 2008 أن دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحتل مركز الصدارة بنسبة 71,5% من الاستيرادات و 88,12% من الصادرات.

وتبقي دول الاتحاد الأوربي أهم الشركاء التجاريين للجزائر بنسبة 53,15 % من الواردات و52,04 % للصادرات، في داخل هذه المجموعة يتمثل أهم المتعاملين في ايطاليا التي تستقبل أكثر من 15% من صادرات الجزائر تتبعها اسبانيا ب 11,53 % وفرنسا بنسبة 8,06 %، بالنسبة لأهم الموردين تحتل فرنسا دائما المكان الأول بنسبة 16,58% تتبعها ايطاليا واسبانيا بنسبة 10,99 % و7,44 % على التوالي من واردات الجزائر لسنة 2008.

أما بالنسبة لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الاتحاد الأوربي تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 18,35 % للواردات و36,08 % من صادرات الجزائر اتجاه هذه الدول وقد حققت الجزائر زيادة هامة على مستوى الواردات مقارنة بسنة 2007 فاقت قيمة 5,36 مليار دولار،أهم المتعاملين داخل هذه المجموعة نجد الولايات المتحدة الأمريكية ثم تركيا ثم كندا بنسب 5,62 %و3,44 %و2,49 % على التوالي بالنسبة للاستيرادات، أما بالنسبة للصادرات كانت تعاملاتهم على النحو التالي : 23,96 % و3,73% و6,81 % على التوالي.

جـــدول رقـــم (5-19) توزيـــع التجـــارة الخارجيـــة الجزائريـــة فيمـــا يخـــص الـــواردات والصـــادرات للسنوات2007,2008,2010,2011,2015.

فيما يخص الواردات (الوحدة:مليون دولار).										
السنوات / البلدان	2007		2008		2010		2011		2015	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة%
الاتحاد الأوربي	14427	52,21	20985	53,15	20704	51,16	24616	52,10	25344	49,21
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الاتحاد	5363	19,41	7246	18,35	6519	16,11	6219	13,16	7353	14,28
دول أوربية أخرى	715	2,59	659	1,67	388	0,96	579	1,23	1220	2,37
أمريكا الجنوبية	1672	6,05	2179	5,52	2380	5,88	3931	8,32	2818	5,47
آسيا	4318	15,63	6916	17,52	8280	20,46	8873	18,78	11830	22,97
دول عربيـة خـارج اتحـاد المغرب العربي	621	2,25	705	1,79	1262	3,12	1760	3,73	1912	3,71
دول اتحاد المغرب العربي	284	1,03	394	1,00	544	1,34	691	1,46	674	1,31
دول افريقية	231	0,84	395	1,00	396	0,98	578	1,22	350	0,68
الإجمالي	27631	100	39479	100	40473	100	47247	100	51501	100
فيما يخص الصادرات (الوحدة:مليون دولار).										
السنوات / البلدان	2007		2008		2010		2011		2015	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
الاتحاد الأوربي	26833	44,6	41268	52,04	28009	49,09	37307	50,77	25801	68,28
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الاتحاد	25387	42,2	18608	36,08	20278	35,54	24059	32,74	5428	14,36
دول أوربية أخرى	7	0,01	10	0,01	10	0,02	102	0,14	37	0,1
أمريكا الجنوبية	2596	4,31	2874	3,62	2620	4,59	4270	5,81	1575	4,17
آسيا	4004	6,66	3764	4,75	4082	7,15	5168	7,03	2562	6,78
دول المحيط	55	0,09	-	-	-	-	41	-	57	0,15
دول عربيـة خـارج اتحـاد المغرب العربي	479	0,80	793	1,00	694	1,22	810	1,10	628	1,66
دول اتحاد المغرب العربي	760	1,26	1616	2,04	1281	2,25	1586	2,16	1607	4,25
دول افريقية	42	0,07	365	0,46	79	0,14	146	0,20	92	0,24

Source: http://www.douanes.dz/rappstat-fichier/rapp 08. le 22/05/2010.

-direction générale des douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie période : Anne2011.

- direction générale des douanes, statistique du commerce extérieurs de l'Algérie, période Anne 2015,p17.

وعموما يمكن القول أن تعاملات التجارة الخارجية الجزائرية منحصرة في منطقة جغرافية محدودة رغم حركة التحرير، حيث ظل الاتحاد الأوربي يحتل مكان الصدارة في التعاملات التجارية الجزائرية سواء من حيث الصادرات أو الواردات وعلى رأس هذه الدول فرنسا، و تبقى حصة الدول العربية ودول المغرب العربي وإفريقيا من الواردات متواضعة لا تفوق قيمتها 4% من إجمالي الواردات أي بما قيمته 323 مليون دولار[1].

وظلت تعاملات الجزائر على مستوى التجارة الخارجية منحازة مع شركائها التقليديين ففي سنة 2014 حصلت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على النصيب الأكبر بنسبة 65,3 %من الواردات و 81,1 %من الصادرات، واستحوذ الاتحاد الأوربي على نسبة 50,56 %من حيث الواردات و64,36 %من حيث الصادرات، وفي سنة 2015 انخفضت حصة دول الاتحاد الأوربي الشريك الأول للجزائر على مستوى الواردات مسجلة نسبة 49,21% وسجلت 68,28%على مستوى الصادرات، رغم أن هذه السنة سجلت تدهور في قيمة التعاملات الخارجية مقارنة بسنة 2014، فعلي مستوى الاستيرادات انتقلت من 29,68 مليار دولار إلى 25,34 مليار دولار بتدهور نسبته 14,62%، وعلى مستوى الصادرات اتجاه هذه المجموعة الدولية حدث تدهور بنسبة 36,1 % بقيمة 14,88 مليون دولار، داخل هذه المجموعة الدولية تبقي ايطاليا تحتل المرتبة الأولي حيث تستوعب نسبة 17,4% من مبيعات الجزائر تليها ايطاليا بنسبة 16,32% ثم فرنسا ب13,2 %، أما الممونين الأساسيين للجزائر فتحتل فرنسا نسبة 10,52 و%ايطاليا 9,37% ثم اسبانيا ب 7,64%[2].

هذا التركز الجغرافي يبقي يفقد الاقتصاد الجزائري كثيرا من المزايا كان من الممكن أن يحصل عليها في ظل توسيع دائرة التعامل، ويعكس عدم قدرة مصادر التمويل الخارجي بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر عن خلق سلع تصديرية تساهم في توسيع دائرة التعاملات الخارجية.

الفرع الثالث: مؤشرات المديونية الخارجية: تعطي صورة كاملة عن اتجاهات المديونية وتحديد مخاطرها وتستخدم هذه المؤشرات بصورة كبيرة من طرف الجهات الدائنة لقياس قدرة الدولة على

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، مرجع سبق ذكره، ص104.

[2] Direction générale des douanes, statistique du commerce extérieur de l'Algérie, période Anne 2015 opcit, p17.

خدمة ديونها، ومن ثم فهي تعد مؤشرا لثقة الدائنين ورضاهم على الاقتصاد المدين وإمكانية تزويده بالتمويل اللازم في المستقبل، وعلى الرغم من فائدة هذه المؤشرات توجد مشاكل مفاهيمية في تحديد المستويات الحرجة أو حتى المجالات المقبولة والمحبذة لهذه المؤشرات، وعلى الرغم من ذلك تظل تشكل نظاما للإنذار المبكر من الأزمات المحتملة[1].

أولا: الوضع السنوي للمديونية الخارجية: بالنسبة للمديونية الخارجية التي لجأت إليها الجزائر ما فتئت تعمل على تزايد التوترات على مستوى التوازنات المالية الخارجية وخصوصا تزداد صعوبة إدارتها عند اقتراب آجال تسديد الدين لأن معظم الجهد الاقتصادي متمثلا بالإيرادات المالية التي تتحصل عليها الدولة تتحول إلى الخارج دون مقابل من السلع والخدمات، حيث أصبحت الجزائر تدفع ما يعادل قيمة مديونيتها الخارجية كل ثلاث سنوات كخدمات ديون فقط، ونتيجة تراكم أعباء المديونية لجأت الحكومة إلى عملية إعادة الجدولة بغرض تأجيل التكاليف إلى فترات مستقبلية.

ومع مطلع الألفية الثالثة ونظرا للتطورات التي عرفتها أسعار المحروقات في الأسواق العالمية عرف تطور المديونية الخارجية اتجاها خاصا سنتعرف عليه من خلال الجدول الموالي.

---

[1] إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثلاثون، يونيو 2004، ص 14، 2014/03/18:

www.google.com/webhp?nord= le18/03/2014.

جدول رقم (5-20) تطور مؤشرات الدين الخارجي للفترة 1990-2016.

السنوات	حجم الدين(مليار دولار)	خدمة الدين/الصادرات%	الدين/ الناتج المحلي الإجمالي%	حجم الدين/الصادرات%
1990	28,4	66,4	45,9	196,53
1991	27,9	73,9	61,4	209,14
1992	26,7	76,5	54,2	232,17
1993	25,7	81,5	50,5	246,87
1994	29,5	47,2	69,6	331,83
1995	31,6	38,8	75,1	307,99
1996	33,7	30,7	71,7	254,91
1997	31,2	30	64,8	225,75
1998	30,5	47,6	63,2	300,78
1999	28,3	39,2	58,3	229,70
2000	25,3	21,2	46,1	116,85
2001	22,3	22,2	41,0	116,81
2002	22,64	21,68	39,7	121
2003	23,35	17,7	34,3	95,46
2004	21,82	16,6	25,8	67,72
2005	17,19	12	17,5	37,10
2006	5,7	23,23	4,5	10,41
2007	5,6	2,38	4,1	9,24
2008	5,59	1,0	3,51	7,11
2009	5,41	2,06	4,11	11,97
2010	5,86	1,08	3,5	10,26
2011	4,405	0,80	2,2	6,044
2012	3,479	1,68	1,7	4,89
2013	3,936	6,69	1,87	6,11
2014	3,735	8,73	1,74	6,22
2015	3,021	14,52	1,81	8,73
2016*	4,4	1,63	2,63	18,03

Source: www.ons.dz. Le12/05/2010 ,le02/12/2013.

- CNES, état économique et social de la nation de l'Anne 2008, décembre 2009, p2.
- banque d'Algérie, notes de conjoncture, tendances monétaires et financières au second semestre de 2008, 2009, 2010, 2011,2012.
- banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel-mars2016, p15, 16.
- بالنسبة للسنوات (1990-1999).
- ministère des finances, indicateurs de l économie algérienne 1980-2003, p64,65.

*تقديرات صندوق النقد الدولي.

من خلال الجدول رقم (5-20) نلاحظ أن التحسن المسجل على أسعار النفط خلال هذه الفترة برزت آثاره على تطور المديونية الخارجية التي أصبحت في تناقص مستمر، حيث شرعت الحكومة في تسديد ديونها بصورة مسبق كما اتخذت قرار التوقف عن الاقتراض سنة 2004 والقيام بتسديد التزاماتها سواء كانت في شكل أصل الدين أو الفوائد وفي هذه الفترة أصبحت التحويلات نحو الخارج تفوق حجم التدفق الجديد للداخل ففي سنة 2006 بلغت حجم التسديدات نحو الخارج 12,87 مليار دولار، كما قامت بمبادرة على صعيد آخر في إطار الاتفاق على تحويل جزء من المديونية إلى استثمارات أجنبية مباشرة وفي مجالات مختلفة، وعليه حدث استقرار في حجم المديونية حيث بلغت قيمة 3,479 مليار دولار سنة 2012 وتناقصت أعبائها التي وصلت إلى نسبة 2,38% من إجمالي الصادرات سنة2007 و1% سنة 2008 بعدما كانت 87,5 % سنة 1993 كما انخفض حجم المديونية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى4,1% سنة 2007 و2,5 % سنة 2008 بعدما كانت 58 % سنة 1999 وهو ما يعكس الحالة المستقرة التي وصل إليها الاقتصاد كما يعبر عن الأداء الجيد للاقتصاد الوطني في ظل سياق دولي يتميز بالمخاطر.

هذا الاستقرار بدأت تشوبه الشكوك بمجرد عودة أسعار النفط للتقهقر منتصف سنة 2014 حيث بدأت تحاليل الخبراء تشير إلى إمكانية عودة الجزائر إلى الاستدانة بداية من سنة 2017 إذا استمرت أسعار النفط في المحافظة على مستوى يقل عن 60 دولار للبرميل بالإضافة إلى المنافسة التي أصبحت تتعرض لها الجزائر في الأسواق العالمية من طرف كل من الغاز الروسي والقطري فضلا عن تراجع كميات النفط الجزائري الموجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وعموما يمكن القول أن التحول إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسن أسعار النفط كانت آثارها ايجابية على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بهذا المؤشر.

ثانيا: نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الديون: لغرض معرفة مدي عبء الديون الخارجية قام عدد من الخبراء والاقتصاديين بحساب نسبتها إلى الاحتياطيات الدولية للبلد المدين أي نسبتها إلى مجموع ما يملكه من ذهب وعملات أجنبية فضلا عن قيمة موقفها لدى صندوق النقد الدولي[2].

وقد شهد هذا المؤشر بدوره تطورات مختلفة ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتغيرات التي عرفتها أسعار النفط وكذا حجم الديون الخارجية، فبعد أزمة النفط عرفت هذه النسبة انخفاضا شديدا بسبب تدهور

---

[1] www.al-fajr.com/ar/economies/302972.html.le 28/07/2016.

[2] محمد الهادي صالح الأسود، مرجع سبق ذكره، ص245.

حجم الاحتياطي من جهة وارتفاع حجم المديونية من جهة أخرى وزيادة صعوبة شروط الحصول على تمويل جديد من جهة ثالثة، واستمرت هذه النسبة في التدهور خلال النصف الأول من عقد التسعينات بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية إلى غاية القيام بعملية إعادة الجدولة.

جدول رقم (5-21) نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الدين الخارجي للفترة (1990-2016).

السنوات	حجم الاحتياطي (مليار دولار)	حجم الدين الخارجي (مليار دولار)	نسبة الاحتياطيات إلى الدين الخارجي	السنوات	حجم الاحتياطي (مليار دولار)	حجم الدين الخارجي (مليار دولار)	نسبة الاحتياطيات إلى الدين الخارجي
1990	0,8	26,7	%2,9	**2004**	43,1	21,82	%197
1991	1,6	27,0	%5,92	**2005**	56,18	17,17	%327
1992	1,5	26,1	%5,74	**2006**	77,78	5,707	%1363
1993	1,5	26,4	%5,68	**2007**	110,18	5,60	%1967
1994	2,6	29,5	%8,13	**2008**	143	5,59	%2558,13
1995	2,1	31,6	%6,54	**2009**	147,221	5,41	%2721,27
1996	4,4	33,7	%13	**2010**	162,22	5,68	%2855,98
1997	8,0	31,2	%25,13	**2011**	182,22	4,405	%4136,66
1998	6,8	30,5	%22,29	**2012**	190,66	3,479	%5480,31
1999	4,4	28,3	%15,54	**2013**	194,01	3,396	%5712,89
2000	11,9	25,3	%47,05	**2014**	178,94	3,735	%4790,89
2001	18	22,3	%80,71	**2015**	144,13	3,021	%4770,93
2002	23,11	22,64	%102	**2016***	112,8	4,4	%2563,63
2003	32,92	23,35	%140	-			

المصدر: كريم النشا شبي ، باتريشيا الو نزو، ستيفانيا بازوني، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن ، 1998، ص ص21-22 .

- MEDIA BANK, les principales dispositions de la loi financière pour 2004, publication trimestrielle n=69 december2003/janvier2004, p18.

-CNES, état économique et social de la nation de l'année 2008, décembre2009, p3.

-Banque D'Algérie ,notes de conjoncture ,tendances monétaires et financières au second semestre de 2008, 2009, 2010, 2011,2012.

- Banque D'Algérie ,notes de conjoncture ,tendances monétaires et financières au quatrième trimestre 2013, p4.

- Banque D'Algérie ,notes de conjoncture ,tendances monétaires et financières au quatrième trimestre 2015, p5.

- Rapport du fonds monétaire international, N16/127,Washington mai2016, p30.

*النسب من حساب الباحث.

من خلال الجدول رقم (5-21) نلاحظ أن قيمة هذا المؤشر بقيت منخفضة في النصف الأول من عقد التسعينات وابتداء من سنة 1996 بدأ يتجه نحو الارتفاع حيث سجل نسبة 13 % ويعود ذلك إلى عملية إعادة الجدولة التي قامت بها الدولة وما نجم عنها من تأجيل لخدمات الدين إضافة إلى ارتفاع حجم الاحتياطي القانوني إلى 4,4 مليار دولار، واستمر التحسن سنة 1997 حيث أصبح حجم الاحتياطي يقارب ربع الديون الخارجية المعتمد عليها، لكن بانخفاض أسعار البترول سنة 1998 و1999 نلاحظ عودة هذا المؤشر إلى الانخفاض من جديد محققا النسب التالية على التوالي 22,29 % و 15,54%.

ومع مطلع الألفية الثالثة عاد للارتفاع من جديد مسجلا نسبة 47,05% سنة 2000، ونتيجة للتحسن الذي عرفه هذا العقد على مستوى أسعار المحروقات حققت الدولة فوائض مالية هائلة جعلتها تحقق هدف تسديد المديونية وتكون رصيد هائل من الاحتياطيات خولها لتحتل المرتبة 13عالميا من حيث احتياطي العملة الصعبة، والمرتبة الثانية عربيا بعد المملكة العربية السعودية.

حقق هذا المؤشر نتائج مذهلة حيث بلغت نسبة تغطية الاحتياطيات للديون نسبة 197% سنة 2004 وهي سنة إعلان التوقف عن الاستدانة وقفزت هذه النسبة إلى 1967% سنة 2007 ثم إلى 2855,98 %سنة 2010 و5480,31 %سنة 2012 وهو ما يعني أن حجم الاحتياطي من العملة الصعبة يغطي حجم الدين الخارجي القائم بما يقارب55مرة، إذ بلغ قائم احتياطات الصرف (باستثناء الذهب) 190,66 مليار دولار نهاية ديسمبر 2012 مقابل 182,22 مليار دولار نهاية ديسمبر 2011، كما تقدر الوضعية المالية الخارجية الصافية (احتياطات الصرف مطروحا منها الدين الخارجي) نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ب61,55% سنة 2012.[1]

وتبين دراستان قام بهما بنك الجزائر سنة 2007 و2008 لتحديد المستوى الأمثل لاحتياطات الصرف الضرورية لمواجهة اثر الصدمة الخارجية المفاجئة المحتملة أن المستوى الأمثل لاحتياطات الصرف قد تم بلوغه من طرف الجزائر ابتداء من سنة 2001[2]، وهو ما يعكس

---

[1] بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2013، 2012/03/26: www.bank of Algeria.dz.

[2] نفس المرجع السابق، ص6.

القدرة الهائلة التي يمتلكها الاقتصاد الجزائري في مواجهة التزاماته الخارجية مما يخلق له راحة بعد فترة طويلة من التقلبات والعجز، لكن رغم هذه النتائج المحققة والتي توحي بنوع من الارتياح إلا أنه يجب الحذر لأن سبب تحقيق هذه الفوائض خارجي وكذلك مصدر القضاء على المديونية كذلك خارجي وكلاهما مرتبط بالتطورات العالمية لأسعار النفط، وعليه لايمكن التفاؤل كثيرا عند النظر إلى هذا المؤشر، ولا يمكن الحكم من خلاله على قوة وصلابة الوضعية المالية الخارجية للاقتصاد الجزائري ما دام نسبة صادرات المحروقات تمثل 97% من إجمالي الصادرات.

الفرع الرابع:مؤشرات السيولة الدولية: تستخدم عدد من المؤشرات لتحديد المستوى المناسب للاحتياطات الدولية نورد أبرزها فيما يلي[1]:

أولا– مؤشر نسبة السيولة الدولية: باحتساب نسبة الاحتياطات إلى الواردات كما هو مبين في المعادلة التالية : **L=R/M** ،حيث : **L**:نسبة السيولة الدولية ،**R**:الاحتياطي للدولة ،**M**:الواردات.

ويفضل صندوق النقد الدولي هذا المؤشر لأنه يعتبر الواردات أهم متغير في بنود ميزان المدفوعات نظرا لصلتها الوثيقة بمستويات الاستهلاك ومستلزمات الإنتاج والاستثمار والنمو الاقتصادي، وعلى ذلك فان الطلب على الاحتياطيات الدولية في ضوء هذا المؤشر يكون بدافع المعاملات، وعليه فان الطلب على الاحتياطيات الدولية لهذا الغرض يجب أن يتناسب مع قيمة الواردات في حدود نسبة تدور حول الثلث والنصف من قيمة الواردات.

ثانيا: مؤشر نسبة السيولة الدولية: باحتساب نسبة الاحتياطيات إلى عجز ميزان المدفوعات الجاري كما هو مبين في المعادلة التالية :**L=R/Dn** ،حيث**L**:نسبة السيولة الدولية،**R** :الاحتياطي للدولة، **Dn** :عجز ميزان المدفوعات الجاري، يشير هذا المؤشر إلى أن الدافع من وراء تكوين الاحتياطات ليس فقط تغطية الواردات وإنما التحوط لمواجهة احتمالات العجز الطارئ في ميزان المدفوعات الجاري، وطبقا لهذا المؤشر فانه يجب أن تتغير الاحتياطيات الدولية بنفس معدل التغير المتوقع في العجز بميزان المدفوعات الجاري.

ثالثا: مؤشر نسبة السيولة الدولية (الصافية): باحتساب الاحتياطيات بعد خصم خدمة الدين الخارجي إلى الواردات كما هو مبين في المعادلة التالية:**Ln=(R–S)/M**

Ln: نسبة السيولة الدولية الصافية ،**R**الاحتياطي للدولة، **S** مدفوعات الدين العام،**M** قيمة الواردات.

---

[1] سيد البواب، مرجع سبق ذكره، ص52.

اعتمد هذا المؤشر على طرح أعباء خدمة الدين نظرا لان الكثير من الدول النامية تتميز بمديونية مرتفعة وأن هذه المديونية تمثل عبئا كبيرا على ميزان المدفوعات وقت دفع الفوائد والأقساط والتي قد يصعب تأجيلها أو جدولتها وان حدث ذلك فانه يحدث بشروط باهضة يصعب تحملها.

بالنسبة لمؤشرات السيولة الدولية في الاقتصاد الوطني عرفت تطورات مختلفة فعلى مستوى **مؤشر الاحتياطات/الواردات** سجلت ادني نسبة سنة 1990 ب 5,15 %ثم بدأت تتجه للتذبذب حسب معطيات الجدول (5-22) ، وحققت نتائج طيبة مع حلول الألفية الثالثة حيث حققت كمتوسط للفترة 2000-2012 ب310,6 % معناه أن حجم الاحتياطي أصبح يمثل نسبة معتبرة من حجم الواردات.

- أما بالنسبة **لمؤشر الاحتياطات /عجز ميزان المدفوعات** حقق قيم متذبذبة لعقد التسعينات وبحلول سنة2000 توجه ميزان المدفوعات إلى تحقيق رصيد موجب، كما بدأت الاحتياطات تتجه نحو الارتفاع وحققت قيمتين قصوتين سنة 2009 ب 3814,01% وكان سببها ارتفاع حجم الاحتياطات وتدهور رصيد ميزان المدفوعات نتيجة تدهور أسعار النفط، كما بلغت 1587,51 سنة 2012.

- بالنسبة **لمؤشر الاحتياطات- خدمة الدين /الواردات** حقق قيم سالبة إلى غاية سنة 1996 نتيجة تفاقم أعباء خدمة المديونية خلال هذه الفترة وعرف تحسنا مع حلول الألفية الثالثة حيث فاق نسبة 100 % ويرجع ذلك إلى حجم الاحتياطات المهمة المتراكمة من جهة وضعف خدمة المديونية الخارجية من جهة أخرى، وعموما يمكن القول أن مؤشرات السيولة الدولية عرفت قيم حرجة خلال فترة التسعينات وخاصة منذ تدهور أسعار النفط سنة 1986، حيث أصبح حجم الاحتياطي في تدهور مستمر مقابل تفاقم مشاكل المديونية الخارجية واختفاء الأسواق المالية أمام الاقتصاد الوطني وبحلول الألفية الثالثة انعكست الأوضاع وأصبح الاقتصاد الوطني يتمتع بسيولة خارجية عالية بفضل الفوائض المالية المحققة، فزيادة احتياطي الدولة من النقد الأجنبي أصبح صمام أمان يحمي الاقتصاد من التعرض للصدمات الخارجية ويحسن أهليته الائتمانية.

جدول رقم (5-22) تطور مؤشر نسبة السيولة الدولية للاقتصاد الوطني خلال الفترة1990-2016.

السنوات	الاحتياطات /الواردات%	الاحتياطات/عجز ميزان المدفوعات%	(الاحتياطات -خدمة الدين) /الواردات%	السنوات	الاحتياطات /الواردات%	الاحتياطات/عجز ميزان المدفوعات%	(الاحتياطات -خدمةالدين) /الواردات%
1990	5,15	952,38	-51,61	**2004**	240,11	465,94	208,69
1991	14,89	304,18	-70,48	**2005**	282,88	331,64	255,23
1992	18,07	-222,22	-94,22	**2006**	372,86	438,69	307,52
1993	18,77	-386,59	-94,23	**2007**	418,14	372,85	412,40
1994	28,41	-59,63	-69,50	**2008**	376,41	386,59	372,57
1995	20,79	33,33	-71,78	**2009**	393,63	3814,01	390,80
1996	48,40	-209,52	-33,66	**2010**	417,12	988,54	416,55
1997	98,40	689,65	20,54	**2011**	409,57	904,76	406,40
1998	78,79	-390,80	19,33	**2012**	370,42	1587,51	368,09
1999	49,10	-186,44	-8,82	**2013**	352,80	149238,46	344,97
2000	127,27	206,95	79,46	**2014**	301,04	-3043,19	292,22
2001	189,87	290,79	143,72	**2015**	273,75	-523,34	264,21
2002	192,42	631,42	157,86	**2016***	236,97	-433,8	236,13
2003	247,14	444,26	215,54	-			

المصدر: تم إعداد الجدول استنادا إلى بيانات الجدول (5-17), (5-18),(5-21).

* تقديرات صندوق النقد الدولي.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الاقتصاد الوطني عرف تحسنا كبيرا على مستوى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بفضل تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية ، كما تمكن من تحقيق نتائج طيبة على مستوى مؤشرات السيولة الدولية حيث أصبحت الوضعية المالية الخارجية الصافية قوية وتمثل إرساء الاستقرار المالي الخارجي، لكن هذا لا يجعلنا نهمل الهشاشة المتزايدة لميزان المدفوعات أمام الاتجاه التصاعدي لواردات السلع والخدمات مما يجعله اقل قدرة على مقاومة الصدمات الخارجية والتي كان لها اثر سلبي واضح على تدهور الوضع الخارجي للجزائر منذ سنة 2014، حيث بدأ ضعف الاقتصاد يظهر بشكل ملحوظ نتيجة استمرار ظهور الفجوة السالبة على مستوى ميزان المدفوعات والتناقص المعتبر المسجل على مستوى الاحتياطي من العملة الأجنبية والذي يبقي مرشح للانخفاض باستمرار في ظل محافظة أسعار النفط على مستويات منخفضة مما أدى إلى زعزعة استقرار الاقتصاد الكلي بعد أكثر من عشرية من الاستقرار.

خلاصة الفصل الخامس.

على الرغم من أن مصدر التمويل الخارجي الغالب في الجزائر يميل بانحياز عال لصالح القروض الخارجية، إلا أن الفترة الأخيرة شهدت تسارعا نسبيا باتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر لكن هذا التسارع يبقي متمركزا في قطاعات حيوية مما يجعل من الصعوبة استقصاء أثار هذا التمويل خاصة فيما يتعلق بمؤشرات الأداء التنموي التي ظلت تحقق نتائج متقاربة للفترة أو تحسن في مؤشر مقابل تراجع في مؤشر آخر.

فلا يزال الاقتصاد الوطني رهين التطورات الخارجية طالما بقي قطاع النفط يمثل نسبة تفوق 95 %من الصادرات، كما يظل المساهم الأساسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الشيء الذي يعكس اختلال هيكل الاقتصاد الوطني، وطالما تبقي الفاتورة الغذائية تثقل كاهل ميزان العملة الصعبة فمن الصعب تحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي تهدف الدولة إلى الوصول إليه من خلال سياستها التنموية.

أما المؤشرات المتعلقة بتقييم الأداء الاقتصادي الكلي ما فتئت تحقق نتائج ايجابية في العقد الأول للألفية الثالثة الذي شهد تحسنا كبيرا في بعض المؤشرات خاصة مؤشرات الاستقرار المالي الخارجي التي أصبحت تعبر على صلابة الوضعية المالية الصافية للجزائر، رغم أن الجزء الكبير في هذه التحسنات سببها التحسن الذي عرفته أسعار النفط، وبدأت الأمور تسوء بمجرد تقلص عائدات الصادرات النفطية سنة 2014 مما أدى إلى ظهور عجز على مستوى الموازنة العامة صاحبه عجز على مستوى رصيد الحساب الجاري وميزان المدفوعات وبدأت التراكمات الاحتياطية تسلك الاتجاه السلبي مما زعزع استقرار الاقتصاد الوطني وأصبح ينذر بإمكانية عودته للاستدانة الخارجية.

الخاتمة العامة

عرفت الجزائر مع بداية التسعينات وضعا اقتصاديا صعبا وبداية أزمة إنمائية فعلية ساهمت في حدوثها مجموعة من العوامل ذات علاقة بسياسة التنمية المنتهجة منذ الاستقلال التي اتسمت بالطموح فاحتاجت لتنفيذها موارد مالية هامة تفوق الموارد المتاحة لاقتصاد حديث الاستقلال، كما اتسمت بعدم التوازن من خلال تركيزها على قطاع واحد أساسي(الصناعي) كقطاع قائد لباقي القطاعات الأخرى يستوعب نسبة تفوق 50 % من حجم الأموال الموجهة إلى الاستثمار ويوفر في نفس الوقت التمويل اللازم لتلبية متطلبات الإنفاق، في ظل هذا الاعتماد الأحادي وتوهم ديمومة مداخيل المحروقات ظلت الجزائر مرتبطة بتطورات الأسواق العالمية لهذه المادة الحيوية.

على اثر تدني مداخيل تصدير المحروقات سنة 1986 بدأت مشاكل الاقتصاد الوطني تبرز في صورة اختلال التوازن بين العرض والطلب بسبب عجز معظم المؤسسات الاقتصادية عن توفير الإنتاج اللازم لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية للمواطنين، مما تسبب في حدوث تضخم متصاعد وتدهور مستمر في ميزان المدفوعات والموازنة العامة وندرة حادة في الموارد المالية المتاحة وانخفاض كبير في حجم الاحتياطات الدولية التي أصبحت لا تغطي أكثر من شهرين من الحاجات الاستيرادية، مما أثر سلبا على حجم الاستثمارات التوسعية نظرا لغياب عنصر الادخار وأصبح اللجوء إلى الاستدانة الخارجية مستمرا لتلبية احتياجات الإنفاق الجاري.

هذه الصعوبات المالية أصبحت تمثل قيدا على أي محاولة للتطور و ثقلا كبيرا على التوازنات الخارجية والداخلية للبلاد وانعكست سلبا على معدل النمو الاقتصادي وعلى الجدارة الائتمانية للاقتصاد حيث أصبحت الجزائر تصنف ضمن الدول المثقلة بالديون وتعاني صعوبات كبيرة في الحصول على تمويل خارجي من الأسواق المالية الدولية بشروط مقبولة، مما سرع من تدهور الاقتصاد وجعل الجزائر تسعي إلى التحرير لمجابهة مشكلتين أساسيتين هما قيود المديونية الخارجية من جهة والتبعية لموارد النفط من ناحية ثانية، وهو ما جعلها تتخلي عن النموذج التنموي المطبق في ظل النظام الاشتراكي و تتبني خيار التحول نحو اقتصاد السوق بكل معطياته التحريرية وتطبق الإصلاحات التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية كخطوة أولى للحصول على مساعدات مالية دولية ثم تقوم بعملية إعادة جدولة ديونها كخطوة ثانية لتأجيل فترات تسديد مستحقاتها، ولغرض النهوض بالاستثمار وضعت الحكومة سياسة تحفيزية لزيادة فرص الاستثمار الخاص والأجنبي ومن أجل التشجيع وخلق المناخ الملائم وضعت مجموعة من الامتيازات الجبائية والضمانات الممنوحة للمستثمرين في إطار قانون ترقية الاستثمار رقم 12/93/ لعام 1993

وعملت على إنشاء هيئات عمومية لخدمة الاستثمار كالوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (APSSI) والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، كما دعّمت سياسة التحفيز للاستثمار الأجنبي المباشر بإبرام عدة اتفاقيات دولية في مجال الاستثمار مع الدول الأجنبية بهدف معالجة فجوة الموارد المالية.

ومع حلول الألفية الثالثة بدأت بوادر التحسن تظهر على الاقتصاد الوطني كنتيجة طبيعية لتحسن عائدات النفط مما جعل الاقتصاد الوطني يسترجع حيويته بعد ما يفوق العقد من الجمود وتمكنت الجزائر في ظرف قصير جدا من تحقيق الاستقرار المالي والنقدي والتحكم في التوازنات الاقتصادية الكلية، حيث حققت تراكمات مالية هامة استغلت جزء منها في التخلص من مشكل التمويل الخارجي التقليدي الذي طالما أرهق الاقتصاد وحمله تكاليف هامة وتحولت الإستراتيجية الجديدة في ظل الوضع المالي المريح نحو تفضيل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر رغبة في الاستفادة من المزايا التي يوفرها لعملية التنمية الاقتصادية والمتمثلة في تدفق الخبرات الفنية والتنظيمية والتسويقية وانسياب التكنولوجيا المتطورة.

ولغرض معرفة مدى جدوى التمويلات الخارجية التي اعتمدت عليها الجزائر، ارتأينا تقييم كفاءة هذا التمويل من خلال قياس أثر الاعتماد عليه في الاقتصاد الوطني استنادا إلى مؤشرات اقتصادية واجتماعية مختارة وقد توصلنا بهذا الصدد إلى اختبار الفرضيات.

اختبار الفرضيات:

– رغم اهتمام الحكومة الجزائرية بالاستفادة من مصادر التمويل الخارجي في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي للتخفيف من الفجوة القائمة بين الاستثمار والادخار وتحقيق هدف النمو الاقتصادي إلا أن هذا التمويل لم يستطع التأثير في المتغيرات الأساسية الكفيلة بتحقيق ذلك فلا يزال قطاع النفط يساهم بحصة الأسد في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي ولم يستطع التمويل الخارجي تغيير هذه الحقيقة والنهوض بالناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى الاعتماد الذاتي في توفير الموارد المالية، كما لا يزال عنصر الادخار يتأثر بشكل أساسي بإيرادات المحروقات ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة لعنصر الاستثمار وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولي.

– ساهم التمويل الخارجي الذي اعتمدت عليه الجزائر في عملية النقل العكسي للموارد حيث بلغت نسبة الموارد المحولة إلى الخارج في صورة خدمات للدين وتحويلات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة 89,13 % من إجمالي الاحتياطات الأجنبية وبلغت32,15% كمتوسط للفترة 1996–

2000 من إجمالي الادخار المحلي وبلغت نسبة 13,80% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2000، وقد حاولت سياسات الإصلاح الاقتصادي التخفيف من ثقل الأعباء المالية المترتبة على الاقتصاد مما ساهم في تخفيض نسبة هذه التحويلات خاصة فيما يتعلق بخدمة المديونية الخارجية التي انخفضت منذ سنة 2000 وأصبحت تشكل نسبة 2,158 %من حجم الادخار المحلي كمتوسط للفترة 2011-2014 مقابل ارتفاع تحويلات شركاء سوناطراك التي مثلت نسبة 5,79 % لنفس الفترة، تثبت هذه المعطيات عملية نقل معاكس للموارد المالية من الجزائر لصالح الدول الدائنة والموردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- لم يساهم التمويل الخارجي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ولم يساهم في تنويع سلة الصادرات ولا إحلال الواردات فقد استمرت حالة الاختلال ملازمة للعلاقة بين الصادرات والواردات السلعية كما يعكسه الميزان التجاري الجزائري، فمعظم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي استقطبه الاقتصاد الوطني توجه بنسبة تفوق 80 %إلى قطاع النفط متجاهلا باقي القطاعات الأخرى مثلا قطاع الفلاحة لم يحظي سوى بنسبة 1 %من الإجمالي رغم الأهمية التي يكتسيها في تحقيق الأمن الغذائي وهذا يدل على أننا نبقي دائما في تبعية غذائية، ويبقي ميزان المدفوعات رهين التطورات التي تحدث في أسعار النفط وتبقي الصادرات خارج المحروقات ضعيفة لا يمكن التعويل عليها في خلق موارد للاقتصاد وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

- إن بطء عملية التحول والتغيير في هيكل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد يعتمد على القطاع الاستخراجي إلى اقتصاد يعتمد على قطاع الصناعة التحويلية، كما كان مستهدفا في خطط التنمية ورغم الإصلاحات التي اعتمدتها الحكومة في عقد التسعينات، يعد سببا جوهريا في تواجد وتفاقم حدة الاختلالات الكامنة في الاقتصاد الوطني وشدة تأثره بالصدمات الخارجية وأحسن مثال على ذلك ما حدث سنة 2009 على اثر تدني أسعار المحروقات وسنة 2014 فسعر البترول متغير خارجي لا يخضع لرقابة المقررين السياسيين لكن أي تذبذب في أسعاره ينقل أثره المباشر على متغيرات الاقتصاد الوطني الذي يعتبر اقتصادا نفطيا بامتياز مما يجعله رهين تطورات أسواق النفط العالمية وخاضع لقرارات الدول الرأسمالية المتقدمة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

- ساهم التمويل الخارجي في توليد انعكاسات ضارة على الجوانب الاجتماعية في إطار التكلفة الاجتماعية التي نجمت عن سياسات الإصلاح الاقتصادي فقد تولد عنها آثار انكماشية انعكست سلبا على مستويات المعيشة والضغط على الإنفاق الحكومي على معظم الخدمات الاجتماعية منها

قطاع التعليم والصحة، كما ساهمت التحويلات المالية الخارجية في تحويل فائض اقتصادي هام إلى الخارج وحرم الاقتصاد من فرصة الاستفادة منه لتلبية الحاجات الاجتماعية للفئات ذات الدخول المحدودة والنهوض بالمستوى المعيشي للمواطنين، كما أن الاستثمار الأجنبي توجه إلى قطاع المحروقات وهذا القطاع لا يساهم كثيرا في خلق مناصب عمل بالشكل الذي يضفي نتائج ايجابية على معطيات البطالة والعدالة في توزيع الدخل، وهو ما يتوافق مع الفرضية الخامسة.

الاستنتاجات:

من تحليلنا لموضوع الدراسة توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات نوضحها كما يلي:

– يمثل التمويل الخارجي إضافة حقيقية لموارد الاقتصاد يساهم في غلق فجوة الموارد المحلية ويساهم في تمويل احتياجات التنمية وانعكاساته على الاقتصاد تتوقف على كفاءة استخدامه؛

– تحول التمويل الخارجي في الاقتصاد الجزائري إلى مشكلة عويصة يصعب حلها خلال عقد التسعينات نظرا لعجز الحكومة عن تثمير هذه الأموال والفشل في توجيهها نحو المشاريع ذات المردود التنموي والقدرة التصديرية العالية؛

– لم تتمكن الجزائر من معالجة العقبات التي تواجه عملية التنمية بالاعتماد على مصادر خارجية في التمويل، لأن هذا التمويل لم يمارس الدور المرجو منه في معالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد بل كان له انعكاسات سلبية على كل من الادخار والاستثمار المحليين نتيجة ضخامة التحويلات نحو الخارج، كما لم يكن له دور في زيادة حجم الإنتاج الوطني ولا تنويع هيكله ولم يساهم في تنويع سلة الصادرات وفي المقابل تنوعت قائمة الواردات وزاد حجمها الشيء الذي جعل معدل التبادل الدولي في غير صالح الاقتصاد؛

– على المستوى الاجتماعي لا يزال الاقتصاد الوطني يعاني جملة من المشاكل الاجتماعية لعدم التمكن من تحقيق مستوى كافي من مناصب الشغل تتوافق مع احتياجات الطلب الداخلي مما انعكس على المستوى المعيشي للأفراد حيث أثبتت الدراسة العلاقة السلبية بين حجم الدين الخارجي وتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي، ويبقي الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس تأثير ضعيف على تطور نصيب الفرد والمستوى المعيشي للمواطنين؛

– على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي ظهر انضباط على بعض المؤشرات منها التضخم ومؤشرات المديونية والسيولة الدولية، غير أن ذلك يرجع بشكل كبير إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية وليس إلى حسن استغلال مصادر التمويل الخارجي، وتدهور أسعار النفط في

السنوات الأخيرة خير دليل على ذلك حيث بدا الاستقرار الخارجي يضعف بشكل ملحوظ نتيجة استمرار ظهور الفجوة السالبة على مستوى ميزان المدفوعات والتناقص المستمر والمعتبر المسجل على مستوى احتياطي الصرف؛

الاقتراحات: من الاستنتاجات السابقة ارتأينا تقديم الاقتراحات التالية.

– يجب على الجزائر في ظل الظروف الحالية التي تشير إلى إمكانية العودة إلى الاستدانة الخارجية أن تجري حساباتها بدقة وتركز على مبدأ الكفاءة في استغلال هذه الأموال بحيث ينبغي أن لا تستخدمها لغايات تمويل نتائج العجز في الموازنات العامة للدولة خاصة الإنفاق الجاري من الاستخدامات منخفضة الجدوى لأن مثل التمويلات تؤدي إلى اعتماد الاقتصاد المحلي على رأس المال الخارجي وتزيد من عبء المديونية؛

– على الدولة أن تحسن إيراداتها خارج قطاع المحروقات وحتى يتحقق ذلك لابد من تنويع صادراتها وذلك عن طريق الاهتمام بكل القطاعات الاقتصادية (زراعة ،صناعة،خدمات) والعمل على تحسين مردوديتها دون تفضيل قطاع عن آخر لأنه كلما كان هناك تنويع في الإنتاج كلما قلت درجة تأثر الاقتصاد بالصدمات الخارجية؛

– الاهتمام بجلب رؤوس الأموال غير المولدة للديون عن طريق تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بما يتماشى مع الإمكانيات الإنتاجية للاقتصاد الوطني ومحاولة التقليل من ظاهرة تركز هذا الأخير في قطاع النفط، وتوجيهه إلى القطاعات التي تلبي الطلبات العالية للسوق المحلي حتى نستطيع التقليل من فاتورة الاستيراد التي أصبحت تمثل عبء ثقيل يحول دون تحقيق توازن ميزان المدفوعات؛

– الاهتمام بالمؤسسة الاقتصادية حتى تستطيع رفع تحدي تحسين نوعية إنتاجها وذلك باحترام المقاييس الدولية، وإتباع سياسات ترويجية ناجحة للتعريف بالمنتوج الوطني حتى نستطيع خلق حيز له في السوق العالمية التي تميزها بالمنافسة الشديدة والصعبة في آن واحد؛

– الاهتمام برأس المال الفكري من خلال تحسين سياسات التعليم مع ضرورة الموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل وذلك عن طريق إجراء دراسات مسبقة تحدد بشكل دقيق احتياجات السوق وتكريس مؤسسات البحث والتطوير للوفاء بتلك الاحتياجات مع تعزيز القدرة على الإبداع؛

– تعبئة الموارد المالية المتوفرة في الجزائر خارج الجهاز المصرفي من خلال خلق آليات جديدة غير ربوية تتوافق مع رغبات شريحة كبيرة من أفراد المجتمع التي تمتنع عن الادخار مع مضاعفة

الجهود الضريبية لأجل مكافحة التهرب الضريبي، مع محاولة الدولة التقليص من حجم نفقاتها العامة وتعزيز التوجه نحو الرشادة في الإنفاق العام حتى تستطيع التحكم في عجز الموازنة العامة؛

– القضاء على العراقيل والبيروقراطية التي تقف في وجه خلق مناخ الاستثمار المناسب الذي يشجع المستثمر المحلي والأجنبي؛

– الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المجالات التي تحقق قيمة مضافة في الاقتصاد، نظرا للخصائص التي تتميز بها من صغر حجم التمويل وسهولة الإدارة والدور الذي تلعبه في معالجة البطالة وزيادة حجم الإنتاج وخلق طبقة من رجال الأعمال الفتية التي توسع التنافس الاستثماري وتزيد من كفاءة الإنتاج ومعدل النمو الاقتصادي؛

– تقديم تسهيلات مالية للقطاع الخاص ودراسة سبل توفير آليات تمويلية جديدة تتوافق وثقافة المستثمرين؛

– ضرورة توجه الاقتصاد إلى الاعتماد على الذات وتعزيز قدراته الذاتية من خلال تغيير هيكل الإنتاج بالشكل الذي يضمن رفاهية المجتمع؛

وختاما يمكن القول أن سيطرة قطاع النفط على الاقتصاد الجزائري يبقي الحائل الرئيسي دون تحقيق سياسة التنويع الاقتصادي، مما يعني ضرورة استمرار صناع القرار في متابعة تقلب أسعار الطاقة وآثارها على الاقتصاد المحلي، إذ ينبغي أن يؤخذ هذا التأثير في الحسبان عند صياغة السياسة الاقتصادية بهدف التقليل إلى أدني حد من الأثر الضار الناشئ عن تقلبات أسواق الطاقة الدولية مع تنفيذ السياسات التي تساعد على تنويع الاقتصاد الجزائري على المدى الطويل.

آفاق الدراسة البحثية:

إن دراسة موضوع التمويل الخارجي تقتضي التركيز على جوانب مختلفة التي لا زلت في حاجة إلى مزيد من البحث والدراسة والتي يمكن أن تكون مقترحات لبحوث أخرى منها ما يلي:

- دراسة استشرافية لدور التمويل الخارجي في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النفطية.
- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري.
- دور التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية للدول النامية.

نحمد الله الذي وفقنا لانجاز هذا العمل

وندعوه لتوفيقنا لما فيه الخير.

قائمة المراجع

المصادر العربية:

أولا:الكتب

1- أبو السعود محمدي فوزي، مقلد رمضان محمد، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، 2003.

2-أبو دوح محمد عمرحماد، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.

3- أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ط1، القاهرة،2001.

4- أريمكو، بيرياجون، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مركز المشروعات الدولية الخاصة،2004.

5-أنطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية،ط1،الكويت، مركز الإنماء القومي،1980.

6- برتميلي جان كلود، ديون العالم الثالث، ترجمة حسين حيدر، بيروت، منشورات عويدات ،1996.

7- بسيوني محمد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مصر، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 2003.

8-بعلي محمد الصغير، أبو العلا يسري ،المالية العامة، عنابة، دار العلوم.

9- بكري كامل، الاقتصاد الدولي، التجارة والتمويل، جامعة الإسكندرية،2004.

10- بوزيدي عبد المجيد، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، الجزائر، موفم للنشر،1999 .

11- تقي الحسني عرفان، التمويل الدولي، مجدلاوي، ط1،عمان،1999.

12-تودار ميشيل، التنمية الاقتصادية،المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2006.

13- جاسم محمد، التجارة الدولية،الأردن، زهران للنشر، 2006.

14-جالبرت جون كيت، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر،عالم المعرفة، أيلول 2000.

15- حاتم سامي عفيفي، دراسات في الاقتصاد الدولي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، فبراير 2000.

16- حافظ منصور، اقتصاديات التجارة الدولية، القاهرة،2002.

17- حسب الله محمد أميرة، الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية

العربية، مصر، الدار الجامعية، 2004.

18- حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع ،2011.

19- حسين عوض الله زينب، الاقتصاد الدولي، القاهرة، دار الجامعة الجديدة ،2004.

20- حسين يونس عدنان، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، تجارب عربية، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع،2010.

21- حمدي رضوان، الاقتصاد الدولي، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية، مصر.

22- حيزي عزيز، قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، 1983.

23- خالدي الهادي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر، الجزائر، دار هومة، 1996.

24- خلف فليح، التمويل الدولي، ط1، الأردن، الوراق للنشر والتوزيع، 2004.

25- الدراز حامد عبد العزيز، دراسات في السياسات المالية، الاسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر،1987.

26- دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية.

27- رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، الأسباب والحلول المطروحة، ط1، دار المستقبل العربي، 1987.

28- رمزي زكي، أزمة المديونية الخارجية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1978.

29- رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مساهمة نحو فهم أفضل، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.

30- رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1989.

31- رمزي زكي، الديون والتنمية، القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية، ط1، دار المستقبل العربي، 1985.

32- رمزي زكي، حوار حول الديون والاستقلال، مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر، ط1، القاهرة، مطبوعات مكتبة مدبولي، 1986.

33- رمزي زكي، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية، القاهرة، مطبوعات مكتبة مدبولي.

34- رمزي زكي، محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث، ط1، دار العالم الثالث.

35- رمزي زكي، التضخم والتكييف الهيكلي في الدول النامية، ط1، دار المستقبل العربي،1996.

36- السامرائي دريد محمود، الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

37- سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، نقد نظرية التخلف، ط2، بيروت، دار ابن خلدون ،1978.

38- سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ،1988.

39- سي بول هالود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي،المملكة العربية السعودية، دار المريخ.

40- سيد البواب، برامج التثبيت والتكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، محاورها ،تحليلها،آثارها، ط2، القاهرة ،2002.

41- السيد علي عبد المنعم، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004.

42- السيد علي عبد المنعم، هيل عجيمي، العلاقات النقدية الدولية، الموصل، دار الكتب الجامعية، 1999.

43- شرايحية وديع، دراسات في التنمية الاقتصادية، عمان، شفير وعكشة للطباعة والنشر، 1987.

44- شهاب محمود مجدي، الاقتصاد الدولي المعاصر ،الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة،2007.

45- صالح الأشوح زينب، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، نظرة تاريخية مقارنة، كتاب الكتروني.

46- صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، ط2، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،1999.

47- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة،2005.

48-عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب،الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية.

49- عادل فهمي محمد بدر، دراسات حول التنمية في الوطن العربي، عمان، مؤسسة الخدمات العربية، 1988.

50- عبد الخالق جودة، كريم كريمة، أساسيات التنمية الاقتصادية، ط2، دار النهضة العربية ،2006.

51- عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 1996.

52- عبد الغفار هناء، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بغداد، بيت الحكمة،2002.

53- عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، التنمية الاقتصادية، نظرياتها وسياساتها، ط1، مصر، جامعة المنصورة، 1981.

54- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، ط1، الأردن، دار أسامة،2008.

55- عجام هيثم، التمويل الدولي، الأردن، زهران للنشر،2010.

56- عجيمية محمد عبد العزيز، التنمية الاقتصادية، جامعة الاسكندرية، 2003.

57- عجيمية محمود عبد العزيز، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

58- العذاري عدنان داود محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، ط1، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع،2015.

59- عطون مروان، الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال،ج1، ديوان المطبوعات الجامعية،2005.

60- عفر محمد عبد المنعم ، مصطفى أحمد فريد، الاقتصاد الدولي،الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1999.

61- عمر محمد عثمان صقر، العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر، حالة دول شمال إفريقيا.

62- عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1975.

63- عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، بيروت، دار النهضة العربية.

64- عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ط1، لبنان، مكتبة حسين العصرية، 2012.

65- عناية غازي حسين، التضخم المالي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2006.

66- العيساوي عبد الكريم جابر، التمويل الدولي، ط2، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015.

67- العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير، ط3، القاهرة، دار الشروق، 2003.

68- العيسوي إبراهيم، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.

69- فتح الله سعد حسين، التنمية المستقلة ،المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1995.

70- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية،2003.

71- قرم جورج، التبعية الاقتصادية، مأزق الاستدانة في العالم في المنظار التاريخي، ط2، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر،1982.

72- القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ،2007.

73- كاكي عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط1، لبنان، مكتبة حسين العصرية،2013.

74- الكندري عبد الله رمضان، الدول النامية وأزمة الديون الخارجية، مساهمات التمويل والحكومات العربية في حلها، القاهرة،1987 .

75- كنعان علي، الاقتصاد المالي، جامعة دمشق،2009/2008.

76- لطفي علي، دور الدولة في التنمية في ظل الاقتصاد الحر، القاهرة، جامعة عين شمس، 2004.

77- لعويسات جمال الدين، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، الجزائر، دار هومة.

78- اللقماني سمير، منظمة التجارة العالمية،آثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، ط1، 2004.

79- محمد الهادي صالح الأسود، مشكلات التنمية في البلدان العربية وأثر الديون الخارجية في تفاقمها، القاهرة، مجلس الثقافة العام ،2006.

80- محمود الاقداحي هشام، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

81- محمود العبيدي عبد الجبار، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة، دراسات في إشكالية الفكر الاقتصادي، ط1،الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

82- مرسي فؤاد، هذا الانفتاح الاقتصادي، ط2، لبنان، دار الوحدة للطباعة والنشر، 1980.

83- المشهداني خالد، احمد فرحان وآخرون، التمويل الدولي،عمان، دار الأيام، 2014.

84- معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي،ط1،الأردن، دار جرير ،2006.

85- الموسوي ضياء مجيد، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

86- مياسي إكرام ،الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة،2011.

87- النجار اسكندر، مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، الكويت، وكالة المطبوعات، 1973.

88- نجم الدين نجيب، البلدان النامية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد،دار الرشيد للنشر،1983.

89- النقاش غازي عبد الرزاق، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية،ط1، دار وائل للنشر،1996.

90- نيرسون لستر، ماذا يجري في العالم الغني والفقير، شركاء في التنمية، ترجمة إبراهيم نافع، مصر، دار المعارف المصرية،1971.

91- نواري علاوة، التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي، اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية،الجزائر نموذجا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010.

92- هاجن افريت، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتاب الأردني،1988.

93- هني أحمد ، اقتصاد الجزائر المستقلة،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

94- هني أحمد، المديونية،الجزائر ، موفم للنشر ، 1992.

95- يوسف ناصر، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

ثانيا : البحوث والدراسات

1- أحمد سلامي أحمد، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010، مجلة الباحث، العدد11،2012، جامعة ورقلة.

2- أياد حماد عبد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية، أسبابها وسبل مجابهتها، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد الثاني،2008، جامعة الأنبار.

3- الأسرج حسين عبد المطلب ، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، بنك الكويت الصناعي، العدد83، ديسمبر 2005.

4- بن لوصيف زين الدين، تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي، الملتقي الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2002.

5- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد00، 2004.

6- بن دعيدة عبد الله، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية.

7- بادي محمد يوسف، مشاكل التمويل والاقتراض الخارجي ودور التكامل الاقتصادي العربي(الآثار والبدائل)، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد السادس، ليبيا، العدد1و 1994،1995/2.

8- بيري نورة، زرقين عبود، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب، دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012، بحوث اقتصادية عربية، العددان 67-68/صيف-خريف 2014.

9- تشام فاروق، دور وأهمية مناخ الاستثمار في القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقي الوطني الأول، جامعة ورقلة، أفريل 2003.

10- تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة،2000.

11- التوني ناجي، مؤشرات الجدارة الائتمانية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الرابع والأربعون، أغسطس، آب 2005، السنة الرابعة.

12- جبار محفوظ، فرص الاستثمار في سوق رؤوس الأموال الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، عدد1،2002.

13- جمال محمود عطية عبيد، الدين العام المحلي والأداء الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1986-2009)، المنظمة العربية للتنمية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية،2013.

14- جون،أريمكو، موريشود، بيريا، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004.

15- جانقي علي يعقوب، علم الدين عبد الله بانقا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2006.

16- حاتم عبد الجليل القرنشاوي، الاستثمار في ظل العولمة، التوجهات والمتطلبات، مؤتمر الاستثمار والتمويل ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006.

17- حميدات محمود وخليلي كريم زين الدين، سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الثالث، من 21 إلى 25 سبتمبر 1997، أبو ظبي.

18- حضير سامي حلا، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثمانون 2010.

19- حسن ياسر صالح، طبيعة علاقات المديونية الخارجية للبلدان العربية مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي ومؤسساته المالية الدولية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر.

20- الخطيب حازم، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد4.

21- خوني رابح، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة ، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية منعقدة بالجزائر خلال الفترة 25 إلى 27 افريل 2006، الجزء الثاني، جامعة سعد دحلب، البليدة.

22- روابح عبد الباقي، أ غياط شريف ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2000.

23- زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد00، 2004.

24- سوبهابو باندیوباديای، تود ساندلر، جافید بوناس، تكلفة الإرهاب، مجلة التمويل والتنمية ،العدد52، الرقم 2، يونيو 2015.

25- شهرزاد زغيب وأ ليلي عيساوي، آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، جامعة بسكرة، العدد 04.

26- شرقوق سمير، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2011) ،الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد16.

27- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات اقتصادية ومالية عالمية، واشنطن، مايو 1994.

28- صقر عمر محمد عثمان، العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، العدد4,3،1999.

29- الصادق علي توفيق، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، العدد3 ،21-25 سبتمبر1997.

30- طارق نوير، تقييم جودة إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2006.

31- عارف دليلة، د محمد محمود الإمام، مجيد مسعود، وقائع وأفكار في التخطيط والتنمية في الوطن العربي، دار الشباب، المعهد العربي للتخطيط، 1987.

32- عطاري إبراهيم، رنيمي الفضيل، الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة،2000.

33- علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي،2001-2014، الملتقى العربي الأول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي ،جمهورية مصر العربية،25-28 يناير 2015.

34- العولمة المالية، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2007.

35- عبد الباقي هشام حنضل، تقدير الحجم الأمثل للمنح والمعونات الخارجية للاقتصاد القومي بالتطبيق على مملكة البحرين، أعمال مؤتمر المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مارس 2007.

36- عبد العال علا عادل علي، دور الاستثمار الأجنبي الغير مباشر في تنشيط البورصة المصرية، بحوث اقتصادية عربية، العددان 63-164، صيف -خريف2013.

37- عماري عمار، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، عدد,1, 2002.

38- عبد الباقي هشام حنظل، تقرير الحجم الأمثل للمنح والمعونات الخارجية للاقتصاد القومي بالتطبيق على مملكة البحرين، أعمال مؤتمر المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مارس 2007.

39- الغزالي محمد عيسى، إدارة الديون الخارجية ،سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثلاثون، يونيو 2004.

40- فليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد2013,09.

41- قحايرية أمال، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 3، 2005.

42- قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والشراكة خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد، الملتقي الوطني الأول، جامعة ورقلة، أفريل 2003.

43- القنيعي عز الدين، علاقة الاستثمار بالتشغيل في الجزائر (دراسة تحليلية)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 6، 2012، جامعة البليدة.

44- قرين علي، هبال عبد المالك، تسيير الموارد التكنولوجية وتطوير الإبداع التكنولوجي في المؤسسة، الملتقي الدولي حول اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة، نوفمبر 2005.

45- الكندري عبد الله رمضان، الدول النامية وأزمة الديون الخارجية ومساهمات التمويل والحكومات العربية في حلها، دراسة موضوعية تحليلية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1987.

46- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة،1997/1996.

47- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، 2000.

48- موسي إبراهيم، قياس وتحليل اثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد19،2009.

49- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مؤتمر تحديات التنمية وتحديث الإدارة في الوطن العربي، طرابلس،17،15 مارس 2000.

50- مجلة التمويل والتنمية، الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، مارس 1992.

51- محمد مسعود خليفة الثعليب، خالد على احمد كاجبجي، الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006.

52- نوير طارق، تقييم جودة إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006.

53- النشاشبي كريم، الونزو باتريشيا، بازوني ستيفانيا، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن،1998.

54- الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر، أسبابها وأثارها، جامعة منتوري، قسنطينة،1999.

55- هود مايكل، أثر الإصلاحات الاقتصادية على الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، العدد 1، 2002.

ثالثا: التقارير والنشرات

1- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن،1985 .

2- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011.

3- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية ، جوان 2013.

4- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس2014.

5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1993.

6- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996.

7- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2000.

8- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية،2006.

9- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمن الغذائي في الدول العربية،2009.

10- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نشرة رقم 26، 1995.

11- الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011.

12- صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية 1982-1992، أبو ظبي،1993.

13- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر،2002،2001،2000.

14- صندوق النقد العربي، المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005.

15- منشورات المعهد الوطني للتخطيط، الكويت، 1983.

16- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نموا، نيويورك،1996 .

17- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، الدورة العامة، 15 ماي 2000.

18- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، الدورة العادية 25، ديسمبر2004.

19- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، الدورة العادية26، جويلية 2005.

20- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العادية26، جويلية 2005.

21- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009، ديسمبر 2009.

22- المعهد العربي للتخطيط، إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثلاثون، يونيو 2004.

23- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية،1995.

24- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشر ضمان الاستثمار، العدد108، كانون الثاني1997.

25 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية،2001.

26- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،2006 .

27- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية،2007.

28- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2013/2012.

29- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2014.

30- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2015.

31- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

32- الوكالة الوطنية لترقية الاستثماراتAPSI .

رابعا :الرسائل الجامعية.

1- أبو مصطفي مصطفي، دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة 1999-2008، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009.

2- بلارو علي، مشكلة المديونية الخارجية في الجزائر في الفترة (1986_2002) بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2005.

3- بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، جامعة الجزائر،2008/2007.

4- بابا عبد القادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004/2003.

5- بن زغيوة محمد زايد، الآثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان،2006/2005.

6- جنوحات فضيلة، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، حالة بعض الدول المدينة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2006/2005.

7- حسين مصطفي، دور التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية في سوريا، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، سوريا،2002.

8- ربال زوينة، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية على البلدان النامية، حالة الجزائر من الفترة 2000-2010، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

9- روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة،2006/2005.

10- سلامة رضوان أحمد الرجوب، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية، مذكرة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن،2005.

11- ساعو باية، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر،واقع وآفاق، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009/2008.

12- سارة محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة حالة اوراسكوم، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة، السنة الجامعية 2010،2009.

13- شريف إسماعيل، استقلالية المؤسسات وجدواها في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1996/1995.

14- صديقي مليكة، تحليل أزمة الديون الخارجية الجزائرية وتسييرها 1986-1996، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،1996/1995.

15- ضيف احمد، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (2004/1994)، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2005/2004، ص172.

16- فضيل فارس، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، مارس 2004.

17- فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2013/2012.

18- لعمي أحمد، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009 /2010.

19- لبابيدي محمد، التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، دراسة حالة الجمهورية العربية السورية، أطروحة دكتوراه، الإسكندرية،1975.

20- معوشي عماد، تقييم دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الإشارة إلى الحالة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية،2015/2014.

21- ميساء وليد أحمد عبادي، القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية فلسطين،2001.

22- نواري علاوة، أثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر،2008/2007.

23- ناصري نفيسة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2014/2013.

24- هوادف عائشة، تحرير حركة رؤوس الأموال وتكييف القطاع المالي العربي، مذكرة ماجستير ، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2004.

25- وعيل بلال، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة،الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2013 /2014.

خامسا :القوانين والمراسيم.

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد23،16 رمضان عام1410هـ.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد3،47 جمادي الثانية عام1422هـ، الموافق لـ22 غشت 2001.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد23،47 جمادي الثانية عام1427 هـ الموافق ل19 يوليو سنة 2006.

4-أمر متعلق بتطوير الاستثمار 2001.

المصادر باللغة الأجنبية.

A- BOOKS.

1- Auerbach and kotlikoff, macroeconomic an integrated approach- international, Thomson publishing,1995.

2- Gerald m. meir, leading issue in economic development, third edition, new York,1978.

3- Ingro walter, international economies, second edition, the Ronald press company, n,y.

4- J agdish bhagwati and Richard echans, foreign aid,penguim books, 1970.

5-J.M healy, the economics of aid, penguim modern economies, London, 1970.

6- Paul. Krugman. maurice obst feled, economie international, boc universite, 3eme edition,2001.

B- RAPPORT AND PERIODICALS AND MEMORS.

1- Banque mondiale ,Rapport sur le développement dans le monde 1985, washington, dc.

2- Banque d'Alger, rapport 2001 évolution économique et monétaire en Algérie, 2002.

3- Bank of Alegria, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, statistiques de la balance des paiements 1964-2005, hors série, juin 2006.

4- banque d'Alger, Bulletin statistique trimestriel n 1, Septembre 2007.

5-Banque d'Alger, rapport 2007, évolution économique et monétaire en Algérie, 2007.

6- Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, statistiques monétaires 1964-2011, hors sérié-juin 2012.

7- Banque d'Algérie, notes de conjoncture, tendances monétaires et financières au second semestre de2008, 2009, 2011, 2012.

8- Banque d'Algérie, Bulletin statistique trimestriel-mars 2015.

9- Banque d'Alger, tendances monétaires et financières au cours du quatrième trimestre 2014,mars 2015.

10- Catherine pattillo, Helene poirson, luca ricci, dette extérieure et croissance, finance et développement, juin 2002.

11- CNES, rapport sur la dette extérieure des pays du sud de la méditerranée, obstacle an partenariat euro-méditerranéen 15'eme session pleniere,mai2000.

12- CNES, rapport national sur le développement humain, Algérie, 2006.

13- CNES, état économique et social de la nation de l'année 2008, décembre 2009.

14-CNES, rapport sur l état économique et social de la nation 2011-2012, mai 2013.

15-Guljinder kaur randhawa, foreign aid in economic development, international journal of computing research, chitkara university, rajpura, 2012.

16- IMF, world economic outlook,1997, a server by the staff of the international monetary fund,Washington,1997.

17- Media Bank, les principales dispositions la loi financière pour 2004, publication trimestrielle n=69, decembre2003, janvier2004.

18- ministère des finances, indicateurs de l'économie algérienne 1980-2003, octobre2004.

19- Marc raffinot, dette extérieure et ajustement structurel, EDICEF/AUPELF, universités francophones.

20- ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résulta 1998-1999, édition 2001.

21- ONS, les comptes économiques de 1989a 2000, n338.

22- ONS, rétrospective statistique(1970-2002), Alger, 2005.

23- ONS, collection statistiques, rétrospective des comptes économique 1963-2010, Alger, novembre2011.

24- ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats, 2009, 2011, n42 edition2012.

25- ONS, rétrospective des comptes économique 1963-2010, n 166, Alger, novembre2011.

26- ONS, les comptes économiques en volume de 2000 a2012, N 648.

27- SOCIETE FINANCIERE INTERNATIONALE, investissement direct étranger.

28-The world economic fact book, 1994, euro monitor, great Britain, London.

29- UNCTAD, world investment directory 1996, foreign directed investment, legal farm work and corporat data, volume, Africa, u, n, ny and geneva, 1997.

30- UNCTED, world investment repport,1997 ,New York ,Geneva.

31-UNITED NATION, world investment rapport, transnational corporations and export competitiveness, New York and Geneva, july 2002.

32- World development report1985, international capital and economic development world, development indicators.

33- WORLD BANK, world debt tables 1991/1992, external debt of developing countries.

34- WORLD BANK, global development, analysis summary tables, Washington, 2001.

C - LES LIVRES.

1- Ahmed ben bitour, l'Algérie au troisième millénaire, édition, marinroor, Algérie,1998.

2- Andre dumas, l'economie mondiale, de bloc Bruxelles 2eme édition, 2003.

3- Ammar belhimer, la dette extérieure de l'Algérie, une Analyse critique des politiques d'emprunts et d'ajustement, casbah édition, Alger, mars 1998.

4- Rachid boudjema, économie du développement de l' algerie1962-2010,dar elkhaldounia , Algérie, volume 2,2011.

5- Rachid boudjema, économie du développement de l' algerie1962-2010,dar elkhaldounia , Algérie, volume 3,2011.

مواقع الانترنيت.

1- أبو الفحم محمد خالد، محددات الجدارة الائتمانية الوطنية الفلسطينية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين، بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة، مايو 2005 2015/04/22.على الموقع:.http:www.google

2- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مذكرة الخبير المستقل المعني بالآثار المترتبة على الدول من جراء الدين الخارجي وغيره من الالتزامات المالية الدولية فيما يتعلق بالتمتع الكامل لجميع حقوق الإنسان، الدورة الخامسة والستون، ص5،2015/02/03.على الموقع :

daccess-ods.un.org/tmp .

3- الأمم المتحدة، تقرير الخبير المستقل، سيفاس لومينيا، تعزيز وحماية حقوق الإنسان المدنية والسياسية، الدورة الحادية عشرة،2015/02/03. daccess-ods.un.org/tmp.

4- بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، مقارنة نقدية، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،جامعة سطيف،2014/11/20 .على الموقع: https://www.google.fr/?gws-rd=ss.

5- البنك الدولي، معدل النمو في البلدان النامية هو الأعلى منذ ثلاثين عاما ولكن الاختلالات العالمية تثير المخاطر،2015/06/26،على الموقع :

http:site resources.worldbank.org /nows/press please.

6-بنديكت كليمنتس، رينا باتاتشاريا، توان كووك نوين، هل يعمل تخفيف أعباء الديون على دفع النمو في البلدان الفقيرة، صندوق النقد الدولي،2014/12/06، على الموقع :

https://www.google.fr/?gws-rd.

7-بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010،عرض التقرير السنوي 2010 من طرف محافظ بنك الجزائر،2014/11/04 .على الموقع:, www. Bank-of Algeria.dz.

8-التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر، أشواط من النجاح والتقدم تبقي بحاجة إلى رفع العديد من التحديات، 2015/04/11على الموقع: Demo.kd concept.net/50-site/?.

9-حسين خليل ، إدارة المديونية، موقع خاص بالأبحاث والدراسات الإستراتيجية،2015/05/06،على الموقع:

Drkhalihussein.blogspot.co;.2011/02/blog-post-2699.html.

10- الحمداني عودت ناجي ، المديونية الخارجية للبلدان النامية وأثرها على اقتصاديات البلدان المدينة، 2016/04/16، على الموقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid.

11- الحمداني عودت ناجي ، دور صندوق النقد الدولي في تعميق أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية ،2015/06/22على الموقع:

http://almadapaper.net/ar/printnows.aspx?vewsid=4635.

12- راشد عبد المجيد ، سياسة التثبيت والتكييف الهيكلي،2015/05/08 على الموقع:

www.grenc.com/show-article-main.cfm id=10597.

13- زعزوع زينب عباس، دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي، ص41، 2014/04/05، على الموقع :

.www.feps.edu.eg/ar/publication/nahda/vol13/issue2/zeinab.pdf

14- سمير أبو مدللة سمير، مازن العجلة، تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (2000-2011) مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والدارية ،المجلد الحادي والعشرون،العدد

الأول يناير 2013، ص275، 2014/10/23،على الموقع :
http://www.google.fr/?gws-rd .
15- شنيورة خضر، التمويل الخارجي،2014/07/17 .على الموقع:
pulpit.alwatanvoice.com /articles/2007/04/12/83563.html.
16- الصادق علي جاسم ، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاد البلد المضيف،2014/07/20، على الموقع: www.hrdiscussion/hr24952.html .
17- طلفاح احمد، محددات وآثار طرق تصنيف الجدارة الائتمانية السيادية ، المعهد العربي للتخطيط، ابريل 2005، ص3. 2016/02/21، على الموقع.
www.arab-api.org/images/training/programs/1/2005/35-c19-2pdf.
18- ظاهر فارس فائق ، السياسات الاقتصادية للبنك الدولي وأثرها على تحقيق التبعية، 2010/07/25،على الموقع. http//blog.amin.org/faresdahaher/.
19- العباس بلقاسم ، إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثلاثون، يونيو 2004، ص38. على الموقع :
www.google.com/webhp?nord=le18/03/2014 .
20- الغنام حمد بن عبد الله بن ناصر، أثر خدمات الدين على النمو الاقتصادي في الأردن، نوفمبر 2005، ص6،2014/12/06، على الموقع :
.https://www.google.fr/?gws-rd
21- كردي احمد السيد، التمويل الدولي،المفهوم ،الأهمية ،الأهداف، 2014/05/24على الموقع:
kenaninline.com/users/ahmedkordy/posts/158560.
22-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا(الاسكوا)،التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تنفيذ توافق مونتيري،2014/10/23، على الموقع:
https//:www.google.fr/?gws-rd=ss.
23- لحياني عثمان، الجزائر تغرق في مستنقع النفط، 2014/11/18، على الموقع:
.http://www,elkabar.com/ar/economie/29582.html
24- المديونية الخارجية للدول النامية، 2015/04/17، على الموقع :
islam fing-forum.net/t 1461-topic.
25- المؤسسات المالية الدولية وتأثيرها على التنمية المحلية في الدول النامية 2015/06/06، على الموقع: www.tomohna.net/vb/showthread.php?t=12077

26- المصطفي ولد سيد محمد، الآثار السياسية والاقتصادية للديون العربية،2014/07/22، على الموقع: http://www.aljazeera.net/home/print/787157402b-b997 .

27-محمود يوسف عبد العزيز، برامج التكييف الاقتصادي وفقا للمنظمات الدولية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد2، 06،2015/05/2005، على الموقع: islamfin.go-forum.net/t2346-topic.

28- موقع وكالة الأنباء الاقتصادية الدولية "ايبا"، على الموقع: http://www.bing. com.

29- موقع وزارة الشؤون الخارجية،2008/6/15، على الموقع:
www.193-194-78.233/ma_ar/stories.php? stary_06/20/03/1952553-27k.

30- موقع وكالة الأنباء القطرية قنا،2008/06/11، على الموقع: G://br.htm.

31-هوي إسراء محمد حلمي، الزهراء عبد الحميد علي عبد اللاه وآخرون، الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل خلال الفترة 2007-2015، 2017/11/23.
https://www-politics-dz.com/threads/althr-almbashr-llmsaydat-alxargi-yl-alnmu.

32- وديع محمد عدنان، قياس التنمية ومؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط، 2014/10/19،على الموقع: https://www.google.fr/?gws-rd=s .

33- يوسف محمد حسن، تحليل نظري لمشكلة الديون الخارجية،2014/04/05، على الموقع. http://www.saaid.net/doat/hasn/90.htm .

34-Ammar belhimer, remboursement anticipe de la dette extérieure :la souveraineté retrouve, le21/11/2015 ,sur le site :
http://www.eldjazaircom.dz/index.php?id-rubrique=267&id-article=1477,

35-olivier bonfond,l Algérie se désendette mais aquel prix ? 17/septembre 2006, le22/11/2015, sur le sitte.
http://cattm.org/l-algerie-se-desendette-mais-a .

36-Evolution de la dette extérieure de l'Algérie 1994-2004, Le 27/03/2014. www.ons.dz.

37- Evolution de la dette extérieure de l' Algérie 1994-2004, le 01/11/2014, sur le Sitte www.bank of Alegria .dz.

38- http//www.swiss info.org.

39-G:// Magharebia-com. htm. Le 29/11/2006.

40- www.finance.algeria.org. le 08/02/2009 .

41- www.bank of Algeria.dz. le 19/01/2009 .

42- www.bank-of Algeria.dz/indicateur.htm.le18/04/2012.

43- http ://data.albankadawli.org/indicator/ny.gns.lcrtr.zs. le22/04/2013.

44-http://www.bank-ofAlgeria.dz/pdf/rapportba.2013/chap4-2013.pdf.le01/09/2015.

45- www.Bank-of-algeria.dz/pdf/nc47pdf.27/10/2015.

46- www.bank of Algeria.dz. le01/09/2015.

47- http://www.andi.dz/fr/?fcb_declare . le 15/06/2012.

48- www.ons.dz. le 12/05/2010.

49- www .ons .dz, le 2 /12/2013.

50- www.andi.dz.le 10/06/2015.

51- http:// www.douanes.dz/rappstat-fichier/rapp08. Le 22/05/2010.

52- http://www.cfo_ news.com/ economie_algerienne_a 4157 .html le 21/05/2006.

53-www.douane.gov.dz/pdf/r-periodique/Annee%202015.pdf.le 27/07/2016.

54- http://www,ahewar.org/debat/show.art.asp?aid. Le23/7/2013.

55-pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/04/12/83563.html le17/07/2014.

56- kenaninline.com/users/ahmedkordy/posts/158560,le24/05/2014.

57- blog.amin.ara/fares dahaher/2010/07/28.

58- http://www.aljazeera.net/home/print/787157-402b-b997-le 22/07/2014.

59- http://unctad stat .org/table viewer/table viewer .aspx ?report=88. L

60- www.al-fajr.com/ar/economies/302972.html.le 28/07/2016.

Résumé:

Le financement externe a un rôle d'une importance primordiale dans les relations économiques internationales, comme un régulateur de la

déficience dans les capitaux, nécessaires pour l'investissement et le financement des opérations du développement économique. L'économie mondiale est fondée sur le déplacement des capitaux entre les pays qui ont réalisé des excédants budgétaires cherchant des opportunités pour les employer, et d'autres soufferts de déficit dans leurs ressources internes et cherchent des ressources externes pour couvrir ce déficit. La relation entre l'économe créditeur et l'économe débiteur est déterminée selon les besoins aux financements externes.

Les états en voie de développement sont caractérisés essentiellement par le manque en taux d'épargne intérieure, l'appauvrissement aux mécanismes de développement technologique ainsi que les cadres compétents, pour la propulsion de leur l'économe. Ce qui a fait ralentir leur processus de développement économique et les obligés de recourir au financement extérieur. L'Algérie est l'un de ces pays qui ont adopté le financement externe pour financer ses dépenses qui ont dépassé les recettes disponibles.

L'économie algérienne est dépendante par excellence du secteur des hydrocarbures, toute fluctuation défavorable des prix a un impact négatif sur les ces revenues et augmente le recours au financement externe. Il est à signaler que la crise pétrolière du 1986, lors de chute des prix du pétrole sur les marchés mondiaux, a laissé un impact profond sur l'économie, ce qui a induit la nécessité au financement externe, pour combler le déficit des ressources intérieures.

Tandis que, toutes les doctrines économiques confirment que, le financement extérieur joue un rôle important dans le comblement de l'écart entre l'épargne et l'investissement, le traitement du déficit au niveau de la balance des paiements, ainsi que la contribution au remède des déséquilibres structurels des économies d'accueilles, on a envisagé de suivre l'impact du financement externe et son ampleur sur l'économie algérienne, après son adoption à grande échelle, au cours des années quatre vingt dix, ainsi que, son capacité d'acquérir les avantages su-citées. Cette recherche est venue pour exposer l'expérience de l'Algérie dans ce domaine, durant la période de 1990 à 2016.

Les mots clés: Le financement externe, Prêt externes, Investissement étrangers direct, Indicateurs de développement économique, Indicateurs de développement social, Indicateurs macro-économiques.

Abstract:

External financing is an object of primary importance in international economic relations because of the role it plays in handling deficiencies in the capital needed for investment and in financing economic development projects. World economy is based on the shift of capital between two kinds of countries: those that have made budgetary surpluses and look for opportunities to use them, and those that suffer from deficits in their internal resources and seek external resources to cover these deficits. The relationship between the creditor and debtor economies is determined by such need for external sources.

Among the key features of developing countries is the lack of domestic savings rates on the one hand, and being short of technological development and skilled managers on the other hand. This has slowed down the process of economic development in these countries and forced them to resort to external financing. Algeria is a developing country that has relied on external financing to fund its expenditures that exceeded revenues available to the government. It is well-known that the Algerian economy is dependent on the hydrocarbon sector par excellence, and therefore any adverse change in prices has a negative impact on the economy revenues, and subsequently, the need for external finance becomes more imperative. It is noted that the oil crisis of 1986, represented in the fall oil prices in world markets, had induced a profound impact on the economy and its need for external financing to fill the domestic resource gap.

All economic doctrines confirm that external financing is important in order to establish the difference between savings and investment, address the deficit in the balance of payments, and contribute to remedy structural imbalances experienced by host economies. Due to these reasons, we decided to examine, first, the extent to which Algeria has benefited from external funding, and, second, the extent to which it was enabled to achieve all the aforementioned virtues. Since it adopted this policy at large during the nineties, this research reviews the Algerian experience in funding economical development based on external funding resources during the period from 1990 until 2016.

Key word: External financing, External loans, Direct foreign investment, economic development indicators, Social development indicators, Macroeconomic indicators.